الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمـة



الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مخبر التوطين: مخبر الدراسات القانونية البيئية

أطروحة

لنيل شهـادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميـدان: العلوم السياسية الشعبة: العلاقات الدولية

الاختصاص: علاقات دولية وتعاون

من إعداد: حورية قصعة

بعنوان

مناطق الازدهار المشترك: فضاءات التعاون في طريق الحرير الجديد

بتاريخ: **2024/03/04** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
السيد رابح زغوني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد سليم حميداني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد شوقي عرجون	أستاذ التعليم العالي	بجامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
السيد عبد العزيز زايدي	أستاذ التعليم العالي	بجامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
السيد توفيق بوستي	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيدة سميرة شرايطية	أستاذ محاضر أ	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2024/2023**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على أهمية مضامين التعاون الدولي في تجسيد السياسات الاقتصادية الوطنية، وتحقيق سياسة الاتساق من جهة، ومن جهة أخرى رصد ثنائية تحقيق السلام وإرساء الهيمنة من خلال تجاذبات التجارة الدولية، وهو ما يعكس التحول الحاصل في نهج الدول وتوجهها نحو توظيف سياسات تعاونية مرتكزة على دور الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية وإرساء الازدهار المشترك، والذي برزت مؤشراته من خلال المسار التحولي في السياسات الصينية، والتحول من إطار الدفاع إلى المبادرة، ومن فكرة الخصم إلى فكرة الشريك، والسعي لتجسيد مفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية.

غير أن قدرة الصين على إرساء بناءات الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق مرتبط بمدى قدرتها على تحييد النفوذ الخارجي، وتعظيم مخرجات المبادرة، وانتهاج سياسة استباقية للتعامل مع المشاريع المنافسة ومجابهة ثنائية المخاطر والاستجابة الصينية، خاصة في ظل المستجدات التي تفرزها البيئتين الإقليمية والدولية على غرار جائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية، وهنا يشكل الجانب الإدراكي للنخبة الصينية مجال الحركة والاستمرار في مشروع منطقة الازدهار المشترك ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق، مما يخلق عامل جذب للدول للانخراط فيها، ليس فقط كهدف لها؛ وإنما من موقع قيادي، والجزائر على سبيل المثال ليست أبعد عن هذا الوضع، خاصة في ظل مؤشرات التحول في النهج الجزائري.

الكلمات المفتاحية: مناطق الازدهار المشترك، فضاءات التعاون، التعاون الدولي، طريق الحرير الجديد، المبادرة الصينية

Abstract

This study aims to shed light on the importance of the contents of international cooperation in embodying national economic policies, achieving policy coherence on one hand, and monitoring the dual achievement of peace and hegemony through interactions of international trade on the other hand. This reflects the ongoing shift in the approach and direction of states towards employing cooperative policies centered on the role of regional integration in supporting economic growth, development, and establishing shared prosperity. These indications have emerged through the transformative trajectory of Chinese policies, transitioning from a defensive framework to an initiative-based framework, and from the idea of antagonism to the idea of partnership, while striving to embody the concept of a shared destiny community for humanity.

However, China's ability to establish the foundations of shared prosperity through the Belt and Road Initiative is linked to its ability to neutralize external influence, maximize the initiative's outputs, and adopt a proactive policy in dealing with competing projects and confronting dual risks. This requires a Chinese response, especially in light of the developments resulting from the regional and international environments, such as the COVID-19 pandemic and the Russian-Ukrainian war. Here, the perceptual aspect of the Chinese elite constitutes a field of movement and continuity in the project of the Belt and Road Initiative, creating an attractive factor for countries to engage not only as a target, but also from a leadership position. For example, Algeria is not far from this situation, especially in light of the indicators of transformation in the Algerian approach.

Keywords: areas of shared prosperity, cooperation spaces, international cooperation, the new Silk Road, the Chinese initiative

إهـــــداء

بكل حب أهدي هذا العمل

إلى منبع طموحي ونبض قلبي وسندي الراحل... إلى العظيم **أبي** رحمه الله؛

إلى ملهمتي **أمي** حفظها الله وأدامها تاجا على الرؤوس؛

إلى أفراد أسرتي (شقيقيَ وزوجاتهما وشقيقاتي (ياسمين على وجه التحديد) وزوج شقيقتي) من كانوا لي سندا ودعما،

إلى العين والجفن ....إلى القلب والنبض...**ميـرال وبـيـرم** حفظكما الله وأنار دربكما؛

إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا فيَ الخير بأعينهم وقلوبهم صديقاتي (إلهام، وفاء وريم).

حورية قصعة

شكر وعرفان

بداية أشكر الله تعالى بأن منَ عليّ ويسرّ لي الطريق من أجل بلوغ مرادي، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "**سليم حميداني**" على توجيهاته ونصائحه لإتمام هذا العمل، وشكري موصول كذلك للجنة المناقشة كل باسمه ومقامه، كما اشكر كل أساتذتي بقسم العلوم السياسية.

اللهم اجزي عني خيرا كل من يسرلي صعبا ساعدني في إخراج هذا العمل.

خــطــة الــدراســة

مقدمة

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للتعاون والنقل والتجارة الدولية

المبحث الأول: مضامين التعاون الدولي

المطلب الأول: التعاون الدولي: الظاهرة والمفهوم

المطلب الثاني: دوافع ومبررات التعاون الدولي

المطلب الثالث: التعاون الدولي بين تجسيد السياسات الاقتصادية الوطنية وتحقيق سياسة الاتساق

المبحث الثاني: النقل وطرق التجارة الدولية

المطلب الأول: أنظمة النقل بين التاريخ والحاضر والتأثير

المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية لطرق النقل الدولي: التأثير على وحدات التحميل الدولية المستقبلية

المطلب الثالث: تجاذبات التجارة الدولية بين تحقيق السلام الدولي وإرساء الهيمنة

المبحث الثالث: البناءات النظرية في تأطير ثلاثية التجارة والنقل والتعاون الدولي

المطلب الأول: منطلقات الاقتصاد السياسي للسياسة والاتفاقيات التجارية

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية في تفسير التعاون الدولي

الفصل الثاني: بناءات الازدهار المشترك في تاريخ وواقع العلاقات الدولية

المبحث الأول: الازدهار المشترك: المفهوم، المبدأ والقياس

المطلب الأول: دور الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الازدهار المشترك

المطلب الثاني: الازدهار المشترك كآلية لتوسيع خارطة مناطق النفوذ

المبحث الثاني: المضمون الاستعماري التوسعي للازدهار المشترك

المطلب الأول: التجربة اليابانية وتحول الازدهار المشترك إلى فكرة الامتداد الإمبراطوري

المطلب الثاني: سياسة المجال الحيوي كآلية لتكريس الازدهار المشترك للجنس الآري

المبحث الثالث: المضامين الاقتصادية والثقافية للازدهار المشترك

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية والمضامين الاقتصادية للازدهار المشترك

المطلب الثاني: الاتفاقيات الإبراهيمية كنطاق للتعاون والازدهار المشترك في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثالث: التجربة الصينية في السعي لتحقيق الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق

المبحث الأول: الفلسفة الصينية المؤطرة لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: المسار التحولي في السياسات الصينية التحول من إطار الدفاع إلى المبادرة

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق وتجسيد مفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية

المطلب الثالث: المرتكزات الصينية للازدهار المشترك كمضامين لمبادرة الحزام والطريق

المبحث الثاني: منظور الجذب وتوسيع الدور الخارجي الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: سياسات الصين بين تعبئة الشتات وإستراتجية الأمن الاقتصادي

المطلب الثاني: تحييد النفوذ الخارجي وتعظيم مخرجات مبادرة الحزام والطريق

المطلب الثالث: قدرات الصين في الترويج لمبادرة الحزام والطريق

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في مبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: حالة التحول في إستراتيجية الجزائر

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق

المطلب الثالث: النفوذ الصيني في الجزائر ودبلوماسية الشراكة الشاملة

الفصل الرابع: قدرات تجسيد الازدهار المشترك ضمن مبادرة الحزام والطريق بين المشاريع المنافسة وثنائية المخاطر والاستجابة الصينية

المبحث الأول: المشاريع المنافسة لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الأول: البدائل اليابانية لمبادرة الحزام والطريق

المطلب الثاني: المشاريع التركية وتوظيف المياه ضمن رؤية الازدهار المشترك

المطلب الثالث: المشاريع الغربية والروسية كبدائل لمبادرة الحزام والطريق


مقدمة

ساهمت العقود الثلاث التي أعقبت الحرب الباردة في إحداث تحول عميق في السياسات الاقتصادية العالمية، وذلك من ناحية القضايا والتحديات الجديدة للنمو الاقتصادي، والتي نشأت عن التغيير الكبير والمستمر في الاقتصاد العالمي، وما أسفر عنه من تداعيات على قطاعات حيوية على غرار التصنيع والتجارة الدولية، والواقع أنه قد حدثت تحولات موازية في القوة الاقتصادية، مع تفكك لعدد من القواعد الراسخة فيما يتعلق بهدف السلطة السياسية، جالبة حالة من التغيير الاقتصادي الهيكلي وإدخال أفكار اقتصادية جديدة، وقد ساهمت هذه التحولات في بروز مؤشرات التغير في معايير وأهداف الاقتصاد الدولي كالهيمنة و/أو الشمولية الاقتصادية، وقد سعت العديد من الدول إلى تبني طروحات اقتصادية جديدة لتجسيد الانتقال الديناميكي بين النماذج الثلاث لصنع السياسة الاقتصادية – سياسة المساومة، سياسة الخبرة، وسياسة الهدف – وإنشاء شبكة متكاملة من العلاقات الاقتصادية – على نطاق واسع– والمرتكزة على التسلسل الهرمي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتخطيط الاقتصادي، بحيث تؤدي كل دولة دورها الاقتصادي وفقا لقدراتها الطبيعية، بتنسيق تام من خلال نظام تخطيطي ضمن حصة في الازدهار المشترك للجميع.

هذه العوامل ساهمت في تحول التجارة، الانتاج والاستثمار إلى ميكانيزمات أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الدولي والتنمية الشاملة، التي تؤدي بدورها إلى خلق عوامل الازدهار المشترك وإنتاج الرفاهية الشاملة للشعوب، وهو وضع يتطلب بمعناه الكامل أوسع وأعمق مشاركة ممكنة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

أولا– أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية القضية التي يعالجها، والتي تتراوح بين أهمية علمية وأخرى عملية:

1–الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع البارزة في حقل العلاقات الدولية، بتمحورها حول مناطق الازدهار المشترك، وهو من المفاهيم التي تم توظيفها ضمن سياسات الدول لما

كانت لها من تأثيرات في التفاعلات الإقليمية والدولية، وخاصة في إطار استراتيجياتها سواءا باستعادة الدور الفاعل دوليا أو لتعزيز المكانة على المستويين الإقليمي والدولي.

أما النقطة المحورية الأخرى التي تبرز من خلالها أهمية هذا الموضوع، فتكمن في دراسة هذه المناطق من خلال التركيز على الطرح الصيني للازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق.

2- الأهمية العملية

تعمل هذه الدراسة على معالجة أحد المواضيع المهمة والمعاصرة في الاقتصاد السياسي الدولي، والمتعلق برصد رؤى الدول وسياساتها الإقليمية والدولية وتفاعلاتها فيما بينها، بهدف تمرير سياسات معينة أو تحقيق المصالح أو الحفاظ عليها، وكذا تعزيز المكانة الإقليمية والدولية، الأمر الذي يمكننا من الوصول إلى فهم أهم المحددات التي توجه وتضبط هذه السياسات، وخاصة عندما يتعلق الأمر برؤية مناطق الازدهار المشترك، ومدى قدرتها على إبراز التحول في نهج الدول على غرار الصين، والتي تقل الدراسات العربية بشأنها (مناطق الازدهار المشترك).

ثانيا- أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة مايلي:

1- دراسة الاقتصاد السياسي للتعاون والنقل الدوليين، وإبراز أهمية شبكات النقل وطرق التجارة الدولية باعتبارها وسائط للترابط الإقليمي والدولي وآليات محورية لتجسيد استراتيجيات وسياسات الدول لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الدولي؛

2- العمل على رصد التحول في نهج الدول في النظام الدولي، وانتهاجها لسياسات تعاونية، وإبراز مضامين هذا التحول؛

3- العمل على دراسة بناءات الازدهار المشترك من خلال تتبع السياقات التاريخية وواقع العلاقات الدولية؛

4- العمل على التركيز على التجربة الصينية في إرساء الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق.

ثالثا– أسباب اختيار الدراسة

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. الأسباب الذاتية

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع؛ الميول والرغبة الشخصية في التعمق في سياسات القوى الكبرى والصاعدة، وخاصة ما تعلق بتوظيف رؤية الازدهار المشترك كآلية تجسّد التحول في نهج الدول لتحقيق أهداف متباينة في سياساتها الخارجية بين المعلنة والضمنية، وسيساعدنا هذا حتما على إضافة لبنة معرفية، خدمة للباحثين والدارسين في هذا المجال.

2. الأسباب الموضوعية

إن من بين الأسباب الموضوعية التي تكمن خلف اختيارنا لهذا الموضوع، كونه من المواضيع المعاصرة التي لم يتم تناولها كثيرا بالدراسة وخاصة وأنه يتمحور حول دراسة مناطق الازدهار المشترك التي وظفت وتوظّف ضمن سياسات الدول لتحقيق أهداف متباينة على غرار محاولة استعادة المكانة والدور الفاعل في المنظومة الدولية، أو تجسيد سياسة الانتشار الديناميكي السلمي، ويجدر التركيز على الحالة الصينية من خلال تبني مقاربة في الازدهار المشترك أساسها التعاون، وإحياء الارتباطات التاريخية في جانبي التجارة والنقل، مع مضمون حديث وحيوي، وفي ظل تنافس دولي عميق، يرجّح خيار السلام على الحرب، مع احتفاظ تلك الدول بمقدراتها العسكرية والجمع بين جوانب القوة في أبعادها الصلبة، المرنة والذكية.

رابعا– إشكالية الدراسة

ترتبط مشكلة هذه الدراسة بضبابية المسار التحولي في توجهات الدول في الاقتصاد الدولي وانتهاجها لسياسات تعاونية وفقا لمبدأ الترابط وفكرة الازدهار المشترك، ومدى قدرة الصين على تجسيد مضامين الازدهار في إطار مبادرة الحزام والطريق، وهذه الضبابية المشار إليها يمكن بلورتها في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة رؤى الازدهار المشترك على إبراز المسار التحولي للعلاقات الدولية نحو المنحى التعاوني، وذلك بدلالة التجربة الصينية في تحقيق ذلك عبر مبادرة الحزام والطريق؟

بناءً على هذه الإشكالية يمكن الوقوف على الأسئلة الفرعية التالية:

1- على أي أساس اقتصادي وسياسي تقوم منظومة التعاون والنقل والتجارة؟
2- كيف ظهرت بناءات الازدهار المشترك في تاريخ وواقع العلاقات الدولية؟
3- فيما تتمثل التجربة الصينية في تحقيق الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق؟
4- هل بإمكان الصين تجسيد رؤيتها للازدهار المشترك في ظل المشاريع المنافسة وتعدد المخاطر؟

خامسا- فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نسعى لاختبار الفرضية التالية:

رؤى الازدهار المشترك ستساهم في تنامي مستويات التعاون وتجسيد سياسة الاتساق، وذلك بدلالة التجربة الصينية ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية:

1- تعزز وسائط الربط الإقليمي العلاقات التعاونية، بما يكفل تحقيق الازدهار المشترك.
2- تظل فرص نجاح مناطق الازدهار المشترك رهينة بمدى القدرة على مجابهة ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية للدول.
3- تمثل سرعة استجابة النخبة الصينية للتحديات والرهانات مجال الحركة والاستمرار في مشروع الازدهار المشترك ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق.

سادسا- المقاربة المنهجية للموضوع

أمام طبيعة هذا الموضوع وتعقيداته، فقد تم الاعتماد على عدد من التقنيات المختلفة التي تستمد مرجعيتها من مناهج البحث العلمي، وقوام ذلك مايلي:

المنهج التاريخي

تمت الاستعانة بهذه المنهج في تتبع السياقات التاريخية لرؤية مناطق الازدهار المشترك، وذلك من خلال التعرض لأهم المحطات والأحداث والمتغيرات التاريخية، التي تستوجب الرجوع إلى الماضي لكسب

معرفة وإدراك صحيح حول التحول في هذه السياسات الإقليمية والدولية ومحركاته، كما تستمر في مواكبة الأحداث الجارية، وإقامة المقارنات عبر التاريخية، والاستفادة من ذلك في عمليات الاختزال والاستنتاج، والوصول إلى أحكام ذات قيمة علمية.

المنهج الإحصائي

من خلال توظيفه في التخطيط والتصميم وجمع البيانات والتحليل ورسم تفسير علمي، كما أن النتائج التي يتم الحصول عليها من مشروع البحث تعتبر بيانات أولية لا معنى لها ما لم يتم تحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية، ولذلك فإن تحديد الإحصائيات في البحث أمر ضروري للغاية لتبرير نتائج الدراسة.

المنهج المقارن

تم توظيفه من خلال المقارنة بين الأبعاد المتباينة لمناطق الإزدهار المشترك عبر التعرض لتجارب دولية متمايزة، كالمضمون التوسعي الاستعماري للتجربة اليابانية والألمانية، والمضمون الاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية والمضمون الثقافي للإتفاقيات الإبراهمية وسياسات التطبيع.

وقد مكنت هذه المناهج من القدرة على التوظيف الملائم للمعطيات المتوفرة في الموضوع عبر **منهج دراسة الحالة** وخاصة في جانبه التفسيري، والواقع أن هذا المنهج كان أكثر ملاءمة لبحثنا لإمكانية العمل به في نواحي العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، بالتركيز على الصين وتجربتها في إرساء الازدهار المشترك.

سابعا– حدود الدراسة

تتباين حدود الدراسة بين الحدود العلمية، الزمانية والجغرافية.

الحدود العلمية

يتصل هذا الموضوع بمجال الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية مع ما يتضمنه ذلك من إفراد للبحث في الجوانب النظرية والتفاعلات الدولية والتأكيد على معطيات الاقتصاد في السياق التعاوني، وهذه

الحدود تحتوي أيضا على الإسهامات التنظيرية ذات الصلة بثنائية التعاون والتنافس، وكذا بالجوانب الإبتكارية في تجاوز الخيارات الصفرية، وكذا منظور الصدام والاستغلال الحتمي للقوة العسكرية.

الحدود الزمانية

تفرض طبيعة الموضوع امتدادا زمنيا يتصل بالمحتوى التعاوني عبر التاريخ ومشروع الازدهار المشترك، خاصة في فترة الأربعينات من القرن العشرين وفق التجربة اليابانية، ثم المحاكاة المختلفة له من دول وتكتلات بعد الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى تحديد زمني واضح للموضوع عبر التجربة الصينية ينطلق صراحة بعد عام 2013 مع القيادة السياسية للرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**".

الحدود الجغرافية

تعكس قيمة الموضوع ومضمونه امتدادا جغرافيا يتجاوز حدود الدولة الواحدة، وسواءً تعلق الأمر بالتجربة اليابانية في الازدهار المشترك، ومرورا بالتجارب الأوروبية والغربية في ذلك، وصولا إلى الصين وامتداد علاقاتها الجغرافية، وكله يدلل على جغرافيا واسعة بإمكان الدول الانخراط فيها، ليس فقط كهدف لها؛ وإنما من موقع قيادي، والجزائر مثلا ليست أبعد عن هذا الوضع.

ثامنا- الأدبيات السابقة للدراسة

من بين الدراسات التي تناولت موضوع مناطق الازدهار المشترك، والتي كانت قريبة من موضوع دراستنا نذكر منها:

دراسة للأمم المتحدة United Nation بعنوان "Regional Connectivity For Shared Prosperity" الصادرة عام (2014) وقد تضمنت السعي لتحديد دور الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الازدهار المشترك، لاسيما في سياق الجهود المبذولة لإيجاد محركات جديدة للنمو الاقتصادي الإقليمي، وخلق طلب إقليمي إضافي محلي وإجمالي، وتعزيز شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة المترابطة بشكل أوثق، لتشمل تطوير ممرات الازدهار من خلال شبكات التجارة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والأفراد، والتكنولوجيا.

دراسة بعنوان " Shared Prosperity in Emerging Economies From Paradigm Shift to Reality Shift " ل "**مايكل داودرستات**" "**Michael Dauderstäd**" والصادرة بتاريخ (ديسمبر 2014)، وقد ركزت على بعض نظريات الرخاء وعدم المساواة، ثم الانتقال إلى الحديث عن مخاطر النمو غير المتكافئ، والتطرق إلى سياسات الرخاء المشترك، وآليات تقاسم الرخاء في الاقتصادات الناشئة.

دراسة بعنوان " The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: When Total Empire Met TotalWar" ل"**جيريمي يلين**" "**Jeremy Yellen**" الصادرة عام (2019) تمحورت حول إبراز السياقات التاريخية لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا كأولى الخطوات الرئيسية نحو ترسيخ مكانة اليابان كقوة رائدة في آسيا، من خلال استخدام ما يُعتقد أنه دبلوماسية مجال النفوذ لتحقيق الهيمنة اليابانية، كما تضمنت الدراسة استكشاف الرؤى اليابانية للنظام الدولي في مواجهة الوضع الجيوسياسي المتغير باستمرار، وتوصيف رغبة اليابان في زمن الحرب في تشكيل مستقبلها الإمبراطوري وضمان استقراره من خلال الحفاظ على مستعمراتها، كما تم تقديم المجال كخطة للهيمنة الإقليمية تم طرحها على أنها مثال الأممية التعاونية.

دراسة بعنوان "China’s Common Prosperity Drive" ل "**شين صن**" "**Xin Sun**" الصادرة بتاريخ (أفريل 2022) وقد تضمنت تتبع مسار بروز مفهوم الازدهار المشترك وتوظيفاته في السياسة الداخلية الصينية، وجادل "**شين صن**"" "**Xin Sun**" بأن الهدف الأساسي للازدهار المشترك هو دعم النظام السياسي الصيني وتعزيز بقائه.

أما في الجزء المتعلق بمبادرة الحزام والطريق فقد تم تحديد بعض الأدبيات المتقاطعة مع موضوع دراستنا على غرار:

دراسة بعنوان " Belt and Road Initiative: Defining China's Grand Strategy and the Future World Order" ل "**شيرلي يو**" "**Shirley Yu**" الصادرة بتاريخ (مارس 2018) والتي تضمنت رؤية لمبادرة الحزام والطريق وتحديد محاورها الجيو–اقتصادية والجيوسياسية، وتضمين الشق التعاوني من خلال التركيز على الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة واختبار فرضية "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" المرتكزة على فكرتي التحديث والمصير المشترك، والعمل على تحديد جوهر رؤية المصير المشترك، وتصور شكل المجتمع حسب طرح "**شي**" "**Xi**".

دراسة بعنوان " Belt and Road Initiative: A Step towards Shared Economic Growth" ل " **أفشين زيشان**" "**Afsheen Zeeshan**"، " "**شافعي معز هالي**" " **Shafei Moiz Hali** "، و"**نعمان علي طالب**" "**Nauman Ali Talib**" الصادرة بتاريخ (ديسمبر 2021)، والتي تضمنت توصيف لمبادرة الحزام والطريق كبرنامج اقتصادي استراتيجي يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، من خلال تسهيل تطوير البنى التحتية وتسهيل الإجراءات التجارية، ومن خلال التركيز على حالتي باكستان وماليزيا وكازاخستان توصلت الدراسة إلى أن الدول الأعضاء في المبادرة الصينية قد شهدت تغيرات إيجابية كبيرة بسبب المشاركة في الحزام والطريق، وتحسين الناتج المحلي الإجمالي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تم اعتبار أن مبادرة الحزام والطريق هي خطوة نحو النمو الاقتصادي المشترك والتنمية من خلال التكامل الاقتصادي الذي يدعم التقدم في الاقتصاد العالمي، على الرغم من وجود العديد من الحواجز في طريق التنفيذ الناجح لمبادرة الحزام والطريق واستغلال إمكاناتها الكاملة، والتي تم توصيفها من خلال هذه الدراسة.

بينما تختلف دراستنا عن هذه الدراسات كونها مرتبطة بمتغير مناطق الازدهار المشترك كسياسة تحول في النهج الاقتصادي للدول وتتبع سياقاتها التاريخية من خلال التعرض للعديد من الطروحات على غرار الرؤية اليابانية لمناطق الازدهار المشترك، وصولا إلى رصد التجربة الصينية في إرساء الازدهار الشامل في إطار مبادرة الحزام والطريق.

تاسعا– صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال مراحل البحث المختلفة مجموعة من الصعوبات والعوائق الموضوعية وغير الموضوعية، فإلى جانب افتقاد أغلب المراجع الأجنبية خاصة الغربية منها إلى التزام عامل الموضوعية والحياد فيما يتعلق بالتجربة الصينية في إرساء الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق، يجدر بنا الإشارة إلى التغيرات التي شهدها العالم والمتعلقة بجائحة كورونا وما أفرزته من رهانات امتدت إلى مجال البحث العلمي، كتقييد حركية وديناميكية مسار البحث، كما ننوه إلى انتهاء العمل عام 2022، لكن حصل طارئ متعلق بالحرب الروسية–الأوكرانية، فرض علينا ضرورة الإلمام بمخرجاته على المبادرة الصينية، خاصة في ظل حسابات محاور اللعبة الدولية، وأي المحورين أكثر استقطابا للطرف الصيني.

عاشرا- البناء الهيكلي للدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى مصداقية الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

بحيث تضمن الفصل الأول دراسة الاقتصاد السياسي للتعاون والنقل والتجارة الدولية من خلال التركيز على مضامين التعاون الدولي بتحديد مفهوم التعاون الدولي ورصد دوافعه ومبرراته ومدى قدرته على تجسيد السياسات الاقتصادية وتحقيق سياسة الاتساق، ثم الانتقال إلى دراسة شبكات النقل وطرق التجارة الدولية من خلال تتبع السياق التاريخي لتطور أنظمة النقل، والتطرق للاتجاهات العالمية لطرق النقل الدولي وتأثيراتها على وحدات التحميل الدولية المستقبلية، ورصد تأثير الأداء اللوجستي في التجارة الدولية وتوصيف تجاذبات التجارة الدولية بين تحقيق السلام وإرساء الهيمنة، وصولا إلى التركيز على أبرز البناءات النظرية للتعاون والنقل الدوليين.

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول بناءات الازدهار المشترك في تاريخ وواقع العلاقات الدولية، انطلاقا من تحديد دور الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الازدهار المشترك، وتوظيف هذا الأخير كآلية لتوسيع خارطة مناطق النفوذ، ثم الانتقال إلى إبراز المضامين العسكرية (البعد التوسعي الاستعماري)، الاقتصادية والثقافية للازدهار المشترك.

لننتقل في الفصل الثالث لرصد مسار التجربة الصينية في السعي لتحقيق الازدهار المشترك عبر مبادرة الحزام والطريق، وقد تضمن الإحاطة بمضامين الفلسفة الصينية الجديدة، والانتقال من الموازنة إلى البحث عن الهيمنة، والتركيز على منظور الجذب وتوسيع الدور الخارجي الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق، مع العمل على إبراز مكانة الجزائر في المبادرة الصينية خاصة في ظل حالة التحول في استراتيجية الجزائر مقابل تزايد النفوذ الصيني في الجزائر ودبلوماسية الشراكة الشاملة.

أما بالنسبة للفصل الرابع والأخير فتم تخصيصه لرصد قدرات تجسيد الازدهار المشترك ضمن مبادرة الحزام والطريق بين المشاريع التنافسية، وثنائية المخاطر والتهديدات، والاستجابة الصينية، وإبراز مدى حاجة الصين لتهدئة المخاوف بشأن المبادرة، ورصد حدود تحقيق الازدهار المشترك لمبادرة الحزام والطريق في ظل التغيرات والتحولات التي شهدها العالم من صدمة كورونا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية.

الفصل الأول

يواجه الاقتصاد السياسي الدولي مشكلة بنيوية تشكل سياقا متكاملا للتحولات النظامية والهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي ومجمل القضايا التي تدخل في صميم اهتماماته وتؤطرها، فتحديد موضوعية الاقتصاد السياسي الدولي تتم من خلال تعقيد وديناميكية عمليات التحول في النظام الاقتصادي العالمي– والتي تتطور من خلال شبكات المعلومات والتقنيات المالية–، كما أن مشاكل التجارة والتمويل والاستثمار وحلولها السياسية تختلف في ظل الاقتصاد المعولم[1]، وتعتمد دراسة الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy) بشكل كبير على نظريات ورؤى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، حيث يطرح الاقتصاد السياسي الدولي ((International Political Economy (IPE) والاقتصاد الكلاسيكي الجديد Neoclassical Economics أسئلة مختلفة أثناء تطبيقها لطريقة التحليل الخاصة بهما، حيث يهتم المتخصص بحقيقة أنّ الاقتصاد العالمي له تأثير كبير على القوة والقيم والاستقلال السياسي للمجتمعات والأفراد، وتمتلك الدول حافزا قويا لاتخاذ إجراءات تحمي قيّمها ومصالحها، لاسيما سلطتها وحريتها في العمل، كما أنها تحاول التلاعب بقوى السوق لزيادة قوتها، وتأثيرها على الدول المتنافسة أو لمحاباة الدول الصديقة.

المبحث الأول: مضامين التعاون الدولي

في الواقع كان المحتوى الأخلاقي للتعاون الدولي حاضرا في المبادرات الحكومية على سبيل المثال المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي "**هاري ترومان**" "**Harry Truman**" واكتسب من خلالها زخما كبيرا، والتي مكنت من إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما كان هذا المنظور الأخلاقي للعلاقات الدولية حاضرا في مبادرات المنظمات والمؤسسات الخاصة كمؤسسة كارنيجي (Carnegie Foundation) التي رعت بناء المقر الرئيسي لعصبة الأمم أو مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation) التي تبنت شعار "حسنا يجري في جميع أنحاء العالم"، إضافة إلى رعاية بناء المعامل وبرامج التدريب المكثفة في مجال الزراعة والصحة العامة في العديد من البلدان الفقيرة [2].

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث بالترتيب مع دار نشر جامعة أكسفورد، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.452.

[2] Eiiti Sato, "International cooperation: an essential component of international relations", **RECIIS**, Vol.04, No.01, (Mar 2010), pp.42-52, p.47

كما أفرز تطور النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين واقعا مختلفا غيّر مفهوم التعاون الدولي، أين بدأت العشرات من الدول في دمج قائمة العالم الصناعي مع الولايات المتحدة، فيما قامت العديد من الدول المصنفة عموما على أنها متخلفة في الخمسينيات بتنفيذ صناعات متقدمة وتحديث مجتمعاتها، ومع بداية العقد التالي وتولي "**جون كينيدي**" "**John Kennedy**" رئاسة الولايات المتحدة، كان من أبرز أهداف حكومته الترويج للتحالف من أجل التقدم (Alliance for Progress)، من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية لبلدان أمريكا اللاتينية، لتشجيع ثورة سلمية من شأنها أن تسمح لهم بالتقدم في التحديث[1].

المطلب الأول: التعاون الدولي: الظاهرة والمفهوم

يعتبر التعاون الدولي من المفاهيم البارزة في مجال العلاقات الدولية، وقد حظي باهتمام متزايد في المجالات العسكرية والتقنية والتجارية، وغيرها من المجالات التي قد تشترك وتتعاون في إطارها الدول والمجتمعات، بهدف التوصل إلى نتائج مشتركة في مجال التعاون، ومن خلاله يتم توقيع معاهدة دولية أو إطار تعاقدي دولي[2]، وفي الواقع يمر التعاون الدولي بالفعل بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتوظيفات المتباينة والمعقدة للمفهوم، وهو ما يجعل من الصعب تحديد مفهوم دقيق له.

أولا: المفهوم اللغوي للتعاون الدولي

هو العون والظهير على الأمر الواحد والاثنان والجمع، والمعوان الحسن المعونة للناس أو كثيرها، ونقول أعنته إعانة واستعنته، استعنت به فأعانني، والتعاون هو إعانة الناس بعضهم بعضا[3].

كما يقصد به تعزيز الجهود المشتركة بين شخصين، دولتين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك، وهو كذلك العون المتبادل لتحقيق هدف معين[4].

---

[1] Eiiti Sato, Ibid, p.47

[2] عبد الرحمان علي إبراهيم غنيم، "التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي كوفيد 19"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، ع.32، (2020)، الصفحات 18-36، ص.26.

[3] أحمد عبد الله الماضي وعادل مطشر حسن، "مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره"، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، (2016)، السنة 08، م.03، ع.29، الصفحات 154-171، ص.155.

[4] منال بوكورو، محضارات في مقياس التعاون الدولي، (قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، 2023)، ص.03

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للتعاون الدولي

التعاون الدولي هو أحد أشكال العمل الجماعي الذي أثار الاهتمام بالدراسة، ذلك أنه شبكة واسعة من التعاون بين الفاعلين الأكثر تنوعا، وشكل من أشكال العمل الجماعي الضروري لتكامل المجتمع الدولي، لذلك تم تحليله من زوايا مختلفة، فعلى المستوى العام يمكن تحديد مفهوم التعاون على أنه مسار من العمل معا لتحقيق غاية واحدة، بمعنى هناك هدف مشترك يتم توجيه التفاعل نحوه، ويشارك فيه الفاعلون[1]، كما يمكن الإشارة إليه على أنه نتاج العمل الجماعي العالمي من قبل دول العالم نحو العمل المشترك في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتنمية المستدامة[2].

وفقا لـ "**سكوت باريت**" "**Barrett Scott**" فإنّ التعاون الدولي يعني: "**الاعتراف بالآخر، والعمل المنسق، والسعي إلى أهداف مشتركة هي الأشكال المختلفة والصور المتنوعة للنشاطات التعاونية، وهذه لا تستبعد النزاع مطلقا، ولكنّها تسعى إلى احتوائه ضمن إطار مقبول**"[3].

وبالتالي نلاحظ أن "**سكوت باريت**" "**Barrett Scott**" يؤكد على وضعية الترابط و/ أو الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين فاعلين يشكلان جوهر العملية التعاونية، فلا يستطيع أي طرف تحقيق أهدافه و/أو الحفاظ على مصالحه دون وضع الآخر بعين الاعتبار، ومع ذلك فهو لا يستبعد حالات النزاع بشكل مطلق ولكن يشير إلى إمكانية احتوائها.

أما حسب "**روبرت كيوهان**" "**Robert Keohane**": "**التعاون يحدث عندما يضبط الممثلون سلوكهم مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين**"[4].

بمعنى أن التعاون الدولي يتضمن تقاطع في التفضيلات – الفعلية والمتوقعة على حد سواء – والمصالح للأطراف من أجل خلق علاقات تعاونية تمتلك القدرة على الاستمرارية والتطور، بحيث نكون بصدد تفاعلات لتحقيق أهداف مشتركة عندما تكون تفضيلات الجهات الفاعلة متطابقة نسبيا.

---

[1]Lauri Siitonen, **Poliitical The Theories of Development Cooperation A Study of Theories of International Cooperation**, (Helsinki: Institute of Development Studies, 1990), pp.05-06

[2]Emmanuel Kwesi Boon, **Area Studies - Regional Sustainable Development: Africa,** (UK: UNISCO & Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), 2009), p.24

[3]غيوم ديفان، **عالم أوحد تطور التعاون الدولي**، تر. نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)، ص.16

[4]Robert Axelrod & Robert O. Keohane, "Achieving cooperation under anarchy: strategies and institutions", **World Politics**, Vol.38, No.01, (1985), pp.226–254, p.226

وفي تعريف آخر فإنّ التعاون الدولي – كفكرة مستفادة من اشتراكية "**روبرت أوين**" "**Owen Robert**" – يشير إلى: "**مبدأ الشراكة الذي يأتلف به الفاعلون (منتجون ومستهلكون) لحل المشكلات التي تتعلق بالمصلحة المشتركة بين الطرفين (أي تصفية البؤس الذي رافق انتصار الرأسمالية)**"[1].

تعريف "**روبرت أوين**" "**Robert Owen**" يغطي التفاعلات بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة (لا ينحصر فقط في الحكومات، ولكن أيضا الفواعل عبر الوطنية) وعلى نطاقات مختلفة (ثنائية ومتعددة الأطراف، إقليمية، عالمية) تتقاطع أهدافها من أجل إيجاد حلول للتحديات والرهانات التي من شأنها أن تشكل تهديد لمصالحها، وعليه يشير إطار التعاون هنا إلى هياكل وعمليات صنع السياسات خارج الدولة القومية ويستخدم بشكل مرادف للحوكمة العالمية.

أما "**حنان نايف ملاعب**" فعرفته على أنه: "**كل عمل مشترك ومنسق لدولتين أو منظمتين دوليتين أو إقليميتين أو أكثر في مجال معين لتحقيق مصلحة مشتركة، ومتبادلة بين الدول المتعاونة ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية وتحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف المتعاونة**"[2].

وبالتالي فالتعاون الدولي هو الموقف الذي يؤدي فيه تحرك أحد الشركاء أو الفاعلين نحو هدف ما إلى تسهيل تحرك الآخرين نحو الهدف، والعمل معا بطريقة منسقة لتحقيق الأهداف المشتركة، والتمتع بالنشاط المشترك، وقد تم تحديد العناصر التي تحدد محتوى العلاقات التعاونية:

- ✓ يجب أن يكون هناك هدف مشترك واحد على الأقل متفق عليه؛
- ✓ يجب أيضًا أن يكون سلوكًا موجهًا نحو الهدف، أي العمل الموجه نحو الهدف؛
- ✓ الاتصال (بما في ذلك الاتصالات الفوقية)؛
- ✓ نظام المكافآت؛
- ✓ الاستجابات الموزعة؛

---

[1] غيوم ديفان، المرجع السابق، ص ص. 16، 17

[2] بوكورو منال، مرجع سابق، ص.03

✓ والتنسيق بما في ذلك التنسيق الاجتماعي[1].

وبناءً على التعاريف المتباينة لمفهوم التعاون الدولي يمكننا القول أنه نوع من التفاعلات والتفاهمات بين الدول والمجتمعات الدولية، بهدف تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز العلاقات بين الدول، ويمكن أن يشمل مجموعة متنوعة من المجالات والقطاعات كالسياسة والاقتصاد والبيئة والصحة والتعليم وغيرها.

تتضمن مفاهيم التعاون الدولي العديد من النواحي والجوانب، أبرزها:

- ✓ **الأمن الدولي:** يتضمن التعاون الدولي جهوداً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وذلك بتوظيف آليات متباينة كالدبلوماسية، التحالفات العسكرية أو الاتفاقيات الدولية للحد من الأسلحة والتهديدات الأمنية؛
- ✓ **التجارة الدولية:** يعتبر التعاون في مجال التجارة الدولية مهماً لتعزيز الاقتصادات الوطنية وتحسين الظروف المعيشية للشعوب؛
- ✓ **التنمية الدولية** :يهدف التعاون الدولي في مجال التنمية إلى دعم الدول النامية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- ✓ **حقوق الإنسان:** يمكن للتعاون الدولي أن يتضمن جهودًا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم؛
- ✓ **البيئة والتغير المناخي:** تعتبر التحديات البيئية والتغير المناخي قضايا دولية تتطلب جهوداً مشتركة من قبل الدول للتصدي لها والعمل على تخفيف آثارها؛
- ✓ **الصحة العامة:** يشمل التعاون الدولي في مجال الصحة العامة جهودًا لمكافحة الأمراض المنتشرة على نطاق عالمي وتحسين نظم الرعاية الصحية؛
- ✓ **التعليم والثقافة:** يعمل التعاون الدولي في هذه المجالات على تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التفاهم الثقافي بين الشعوب.

تُظهر هذه النقاط أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي، وتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول والمجتمعات المختلفة.

---

[1] Anthony A. Clarke & all, "A Language of Cooperation?", In John H. Connolly & Lyn Pemberton (Eds), **the Computer Supported Cooperative Work book series (CSCW)**, pp 61–77, (London: Copyright information Springer-Verlag, 1996), p.61

المطلب الثاني: دوافع ومبررات التعاون الدولي

اكتسبت جهود التعاون الدولي أهمية قصوى في علاقات الدول، وقد تم الاعتراف به كعنصر حاسم في مساعدة الأفراد والمنظمات والجماعات والدول على اكتساب الموارد والمهارات اللازمة، وتمكينهم من حل مشاكلهم الخاصة، ومع ذلك فإنّ المساعدة الخارجية كأداة للتعاون الدولي أصبحت موضع تساؤل، وذلك بسبب الأداء الضعيف من حيث التأثيرات المستدامة والملكية الوطنية ونقل التقنيات المناسبة، وغالبا ما يتم تحديد أربعة دوافع رئيسية لتبرير الدافع للعلاقات التعاونية على المستوى الدولي، وهي:

أولا: الدوافع الاقتصادية للتعاون الدولي

ينبع التبرير الاقتصادي للتعاون الدولي من عدم قدرة البلدان النامية –على وجه الخصوص– على توليد مدّخرات محلية كافية لتمويل الاستثمار والواردات اللازمة للتنمية الوطنية، خلال المراحل الأولى من تنميتها، ومن جهة أخرى فغالبا ما يُنظر إلى تحقيق المزايا التنافسية وتحسين وضع السوق على أنها دوافع رئيسية للتعاون، وعادة ما يتم تنظيم الشركات بطريقة يمكن من خلالها تحقيق المطالب التي تقدمها البيئة لضمان تحقيق هذه المزايا، وينطبق ذلك أيضا على التعاون بين الشركات لأنه يمثل أداة للتعامل مع التغيرات في الظروف البيئية، وقد صرح كل من "**ايزنهاردت**" "**Eisenhardt**" و"**شونهوفن**" "**Schoonhoven**" أن "**التحالفات تتشكل عندما تكون الشركات في مواقع استراتيجية ضعيفة... لكي تظل قادرة على المنافسة**"[1]، وبالتالي فإن هذا التغيير في المطالب البيئية ينطوي على تهديد محتمل يؤدي إلى زيادة رغبة الشركات في الاتفاق على التعاون.

إذا تمّ اعتبار تحقيق المزايا التنافسية كهدف أساسي للعمل التعاوني، فيمكن عندئذ تحديد عدد من الدوافع الفرعية وفقا لذلك، ومن الممكن إجراء تصنيف فرعي إلى دوافع داخلية ودوافع خارجية، بحيث يشكل هذا البناء الهيكلي نظاما للأهداف، واعتمادا على مدى التعاون يهدف الشركاء إلى تحقيق دافع واحد أو أكثر، ومع ذلك في معظم الحالات يركز شركاء التعاون على مجموعة من الأهداف، كما يجب أن يوضع في الاعتبار أن الدوافع نادرًا ما تكون غير متداخلة، على الرغم من الترابط لضمان درجة عالية من الشفافية، ولتحقيق المزايا التنافسية يمكن تحديد بعض العوامل الداخلية التي تستفيد من الاتفاقيات

[1]Sebastian Haupt, "International Cooperation: Motivation, Success Factors and Critical Assessment", Seminar Paper Cooperation and Leadership in an International Business Context , 24 Pages, (2005), p.09

التعاونية، وأول ما يجب مراعاته هو الجودة، حيث تعتبر الجودة أحد عوامل التمايز عن المنافسين، وذلك لاكتساب المزايا التنافسية، ويشمل التعاون إمكانيات متعددة لتحقيق مزايا الجودة، ويمكن أن ينتج الأداء والجودة مزيج من سمات وقدرات أو مهارات لأطراف العملية التعاونية إذا كانت المعرفة التكميلية واسعة سواء في البحث والتطوير أو في قطاع الإنتاج.

الدافع المهم الآخر لاتفاقيات التعاون هو خفض التكاليف، فمن خلال وجود هيكل تكلفة متميز واضح، يمكن للشركات تعزيز مركزها التنافسي في السوق في سياق التعاون، فإذا تم الجمع بين الأنشطة على طول سلسلة القيمة يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزايا تكلفة حاسمة، على سبيل المثال من خلال المصادر المشتركة أو الاستخدام المشترك للموارد، كما يمكن تحقيق خفض في التكاليف من خلال تحقيق اقتصاديات النطاق، التي تحدث في عمليات الإنتاج التعاونية عندما يزيد الشركاء تنوع السلع والخدمات التي ينتجونها من خلال مشاركة المكونات واستخدام نفس المرافق والموظفين لإنتاج العديد من المنتجات.

وأخيرا تعتمد القدرة التنافسية للدول على قدرة صناعتها على الابتكار والارتقاء، ففي عالم تتزايد فيه المنافسة العالمية، وبروز مؤشرات تحول أساس المنافسة أكثر فأكثر إلى خلق واستيعاب المعرفة، فتنجح الدول في صناعات معينة لأن بيئتها الأصلية هي الأكثر تطلعية وديناميكية وتحديا[1].

ثانيا: دوافع متعلقة بالمصلحة الذاتية

من الواضح أن الازدهار المتزايد في البلدان النامية سيؤدي إلى توسيع أسواق السلع والخدمات التي تنتجها البلدان الصناعية، كما أن زيادة الأمن البشري وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب الجنوب سيقلل من ضغوط الهجرة إلى البلدان المتقدمة، وبعبارة أخرى قد يساعد ضمان الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي (البيئة المواتية) في البلدان النامية، على تقليل جاذبية سكان هذه البلدان للهجرة إلى البلدان المتقدمة، بحيث سيساعد على تجنب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة التي من المحتمل أن تسببها مثل هذه التحركات السكانية في الشمال[2].

---

[1]Michael E. Porter, "The Competitive Advantage of Nations", **Harvard Business Review**, (Mar-Apr 1990), pp.73-91, p.73

[2]Emmanuel kwesi Boon, "International Cooperation for Sustainable Development in Africa", **International Sustainable Development Law**, Vol.03, pp.143-173**,** (United Kingdom: Ecolss Publishers Co.Ltd , 2010), p.146

ثالثا: عامل الاعتماد المتبادل

في عالم العولمة المتميز بالديناميكية لم تعد جميع الفروق بين الشمال والجنوب وكذلك الشرق والغرب واضحة، لذلك لم يعد من الممكن تقسيم القضايا إلى محلية ودولية، فالعولمة والقضايا البيئية هي العوامل الرئيسية التي تحفز هذا الاتجاه، لذلك فإن تبرير التعاون والتضامن الدوليين واضح بذاته في القرية العالمية الناشئة بسرعة.

رابعا: الدوافع الإنسانية للتعاون الدولي

لطالما كان التعاون الدولي مكونا مهما لبعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، حيث ينص الميثاق على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما تضمنته المادتين 01 و03: "**تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية لنظام اقتصادي أو اجتماعي أو فكري أو إنساني، وفي تطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان والأساسية للجميع دون تمييز بين العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين**"، كما تنص المادة 13 على أن "الجمعية العامة تباشر الدراسات وتقدم التوصيات بقصد:

- ✓ تنمية التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه؛
- ✓ تنمية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية العامة، وتيسير تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أوالدين"[1].

كما يحتوي الفصل التاسع من الميثاق المخصص للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي على الأحكام المجمعة للمادتين 55 و56 التي بموجبها "يتعهد الأعضاء (...) بالعمل بشكل مشترك ومنفصل، وبالتعاون مع المنظمة" (المادة 56)، ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ولاسيما الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" (المادة 55).

---

[1]Conseil des droits de l'homme, "Le renforcement de la coopération internationale dans le domaine des droits de l'homme", (06/01/2011), p. 04

ومن خلال هذه الأحكام يتضح أن مجال التعاون الدولي أوسع من مجال حقوق الإنسان، هذا بالمعنى الضيق، لكن وفي نفس الوقت هذه الرؤية الواسعة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي تفسح المجال كاملا لحقوق الإنسان التي تدعو إلى جدلية دائمة بين حل المشاكل الدولية لنظام اقتصادي أو اجتماعي أو فكري أو إنساني وتعزيز حقوق الإنسان، وأيضا بين التعاون السياسي والتطوير التدريجي للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص تقنين القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالمثل فإن العلاقة الوثيقة القائمة بين الثقافة والتعليم وحقوق الإنسان تستحق التأكيد، هذا التعاون الشامل يقوي ويدمج بعد حقوق الإنسان، الذي يشكل مكونا إن لم يكن شرطا.

بالإضافة إلى ذلك تشير الأحكام الصريحة لبعض المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان إلى تعاون السلطات الوطنية مع الأمم المتحدة، وهو ما تضمنته المادة 35 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي تشير إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما يقر النص الأخير لاتفاقية حقوق الطفل بأهمية التعاون الدولي لتحسين الظروف المعيشية للأطفال في جميع البلدان، ولاسيما في البلدان النامية، كما تنص المادة 45 على أنه لتعزيز التطبيق الفعال للاتفاقية وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية، يحق للوكالات المتخصصة كاليونيسيف المشاركة في الرصد الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل[1].

المطلب الثالث: التعاون الدولي بين تجسيد السياسات الاقتصادية الوطنية وتحقيق سياسة الاتساق

أصبحت المفاضلة بين مكاسب تجسيد سياسات الاقتصادية الوطنية وتحقيق سياسة الاتساق في إطار آلية التعاون الدولي بارزة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وهو ما سنعمل على الإلمام بحيثياته في هذا الجزء من الدراسة من خلال التركيز على التعاون الدولي كآلية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، وتحديد شروط التجارة والاقتصاد السياسي المحلي والتعاون الدولي، والقيام بإبراز أهمية كبح القوة السوقية **وتناسق المعلومات والشفافية في** تجسيد سياسات الاقتصادية الوطنية، **وتحديد** درجة التعاون الدولي اللازمة لتحقيق الاتساق.

[1]Ibid, p.06

أولا: التعاون الدولي كآلية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية

إن الدور المحتمل للتعاون الدولي في مساعدة الحكومات على تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هو موضوع من المواضيع التي تحظى بالاهتمام على المستوى الأكاديمي، وبالتالي سيتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى مجموعة فرعية من القضايا المرتبطة بهذا الأخير، مع التركيز بشكل أساسي على الكفاءة الاقتصادية والمكاسب المحققة من التعاون، وكذلك إلى مشاكل "متسول الجار" (Neighbor Beggar) أو "معضلة السجناء" (Prisoners Dilemma) في صياغة السياسات التعاونية على المستوى الدولي، ودور التعاون الدولي من منظور الاقتصاد السياسي، وأهمية التعاون في كبح قوة السوق، والشفافية، والتنسيق التنظيمي (Organizational Coordination)، والأسئلة المتعلقة بالقدرة المؤسسية (Institutional Capacity).

1. شروط التجارة والاقتصاد السياسي المحلي والتعاون الدولي

التجارة الدولية هي أحد المجالات التي لوحظ فيها تعاون دولي واسع النطاق، كان الأساس المنطقي للدخول في اتفاقيات التجارة الدولية والطرق التي يتم بها إنفاذ مثل هذه الاتفاقات خاضعة لبحوث مكثّفة، حيث تشير الأدبيات إلى ثلاثة أسباب على الأقل وراء رغبة البلدان في الدخول في اتفاقيات التجارة الدولية:

- ✓ معضلة السجناء التي تحركها شروط التجارة؛
- ✓ اعتبارات الاقتصاد السياسي؛
- ✓ الالتزام بالسياسات[1].

سعى **هاري جونسون** "**Harry Johnson**" لإجراء بحث في موقف تترأس فيه الدول سوقا كبيرة، بما يكفي للتأثير على السعر العالمي لمنتج ما بعد التغيير في الطلب في تلك السوق، وبالتالي إذا فرضت حكومة في بلد كبير تعريفة جمركية على سلعة مستوردة، فسيؤدي ذلك إلى رفع السعر وتقليل الطلب في السوق المحلية، مما يؤثر على ما يكفي من إجمالي السوق لخفض السعر العالمي للسلعة المعنية، حيث سيكون تأثير التعريفة هو تخفيض سعر الواردات بالنسبة للصادرات (شروط التبادل التجاري)، وبالتالي

[1] World Trade Organization, "Exploring the linkage between the domestic policy environment and international trade", World Trade Report 2004, (2004), 276 pages, p.189

زيادة الدخل القومي على حساب بلد آخر، ويمكن أن يحدث الشيء نفسه إذا فرضت إحدى الدول الكبرى الضرائب على الصادرات، وبالتالي رفع السعر الدولي للسلعة المعنية[1].

وكان ذلك بناءا على دراسة تفسيرية ل"**جونسون**" "**Johnson** " عام 1954 ترتكز على كيفية مواجهة الدول لمخرجات شروط التجارة الناشئة عن التعريفات الجمركية، وتحقيق التعاون لتحسين أوضاعها، من خلال تجنب الحلقات المدمرة للطرفين من سياسة التجارة الانتقامية، فهذا التطبيق لمعضلة السجناء في نظرية اللعبة، حيث يؤدي عدم التعاون إلى تقليل رفاهية أطراف اللعبة، والتعاون يزيد تلك الرفاهية[2].

كما كان تأثير العلاقة بين أسعار الاستيراد والتصدير على الدخل القومي مفهوما جيدا لفترة طويلة، حيث كانت رؤية "**جونسون**" "**Johnson**" هي إبراز أنه إذا اتبعت البلدان سياسات التسول اعتمادا على الجار أو تأثير الازدهار على الشريك التجاري – بالانتقام من بعضها البعض بفرض قيود تجارية متتابعة – فسوف ينتهي بهم الأمر بتخفيض الدخل القومي من جميع النواحي، ولذلك طرح حتمية الاتفاق الدولي لكبح مثل هذا السلوك مما يجعل جميع الأطراف في وضع أفضل، وهذا يشكل الدافع لجعل سياسة الحكومة أكثر تماسكا من خلال التعاون الدولي.

علاوة على ذلك في ظل وجود اختلالات في القوة بين البلدان، فإن المفاوضة متعددة الجنسيات تمكّن البلدان من تحقيق تحرير أعمق للتجارة من شبكة المفاوضات الثنائية، حيث يجادل "**جيوفاني ماجي**" "**Giovanni Maggi**" بأنّ المفاوضات التجارية يمكن اعتبارها سوقا تتبادل فيه البلدان الامتيازات التجارية، وأنّ المفاوضة الثنائية غير فعالة لأن السوق مجزأ، وذلك كرد على " **بول كروغمان**" " **Paul Krugman**" الذي رأى أنّ: "**أي شخص حاول فهم مفاوضات التجارة الدولية، يدرك في النهاية أنه لا يمكن فهمها إلا من خلال إدراك أنها لعبة مسجلة وفق القواعد المذهب التجاري،...النظرية التجارية الضمنية التي تشكل أساس المفاوضات التجارية لا معنى له على أي مستوى بل إنه غير متوافق مع**

(1)Ibid, p.189
(2)Ibid, p.189

قيود الإضافة البسيطة، لكنه مع ذلك يحكم السياسة الفعلية...النظرية الاقتصادية التي تقوم عليها المفاوضات التجارية هي هراء"[1].

من جهته عالج "**ويلفريد إيثير**" "**Wilfred Ethier**" عام 2004 أسباب الاقتصاد السياسي التي قد تدفع الحكومات إلى الدخول في اتفاقيات التجارة الدولية، ويتساءل عما إذا كانت شروط التبادل التجاري هي السبب الرئيسي لوجود الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية (General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)) ومنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، ويجادل بأن اتفاقية اتفاقيات التجارة الدولية لا تحظر في الواقع ضرائب الصادرات[2]، وبالتالي لا تمنع البلدان الكبيرة من استخدام السياسة التجارية لتحسين شروط التبادل التجاري الخاصة بها، بالإضافة إلى ذلك إذا كانت شروط التبادل التجاري هي التفسير الرئيسي لوجود اتفاقيات متعددة الأطراف، فلن تكسب البلدان الصغيرة الكثير من العضوية.

التفسير الذي قدمه "**إيثير**" "**Ethier**" هو مزيج من تأثيرات شروط التجارة وما يسميه العوامل الخارجية السياسية، وتتعلق هذه العوامل الخارجية بافتراض أنّ الحكومات تعتمد على الدعم السياسي من مجموعات المصالح المختلفة، وبالتالي تحتاج إلى تحقيق التوازن بين مصالح المصدرين والصناعات المنافسة للواردات والعاملين في هذه الصناعات، وعليه يتموضع افتراض ينحو إلى بيئة السياسة:

- ✓ من المفترض أن يتأثر الدعم السياسي بالتأثير المباشر لاتفاقية التجارة أكثر من التأثيرات غير المباشرة، حيث يشير التأثير المباشر إلى زيادة تغلغل الواردات في القطاعات التي خفضت فيها الحكومة الحماية، وإلى زيادة الصادرات في القطاعات التي تفاوضت فيها الحكومة على تحسين الوصول إلى الأسواق، أما الآثار غير المباشرة هي التعديلات اللاحقة على مستوى الاقتصاد في الأسعار والمكافآت على عوامل الإنتاج التي تحدث من أجل إعادة التوازن في الميزان التجاري الكلي (The Total Trade Balance).
- ✓ الافتراض الثاني محوره سعى الحكومات إلى تحقيق المكاسب من التجارة، وفي المقابل تجنب التخفيضات الكبيرة في دخل أي مجموعة مصالح.

[1]Giovanni Maggi, "International Trade Agreements Forthcoming in: The Handbook of International Economics", **Handbook of International Economics,** Vol.04, (Aug 2013), 72 pages, p.03
[2]World Trade Organization, op.cit, p.189

عندما يتم استيفاء هذه الافتراضات، يكون النهج التدريجي المتبادل لتحرير التجارة هو السياسة المفضلة، فإذا كانت اقتصاديات السياسة التجارية (Economics of Trade Policy) واضحة، فإنّ السياسات التجارية معقدة للغاية، فالسياسة التجارية لها تداعيات على كيفية توزيع الموارد، وهذا يؤدي حتما إلى مجموعات مصالح متنافسة داخل المجتمع، وعليه فإنّ الضغوط التي تمارسها هذه الجماعات، تعني أنّ على الحكومات أن توازن بين هذه المصالح بطرق لا تتوافق بالضرورة مع ما قد يصفه التحليل الاقتصادي، وهنا يجادل "**إيثير**" "**Ethier**" بأن منطق الدعم السياسي يفسر على أفضل وجه الاتفاقيات التجارية الفعلية التي نلاحظها[1].

كما تم تحليل الأساس المنطقي الثالث لاتفاقيات التجارة الدولية –الالتزام– من طرف "**ماجي**" "**Maggi**" و"**رودريغيز كلير**" "**Rodríguez-Clare**" و"**جويدو تابليليني**" "**Guido Tabellini**" و"**روبرت دبليو ستايجر**" "**Robert W. Staiger**" حيث قدّموا أساسا نظريا لفكرة أنّ الحكومات يمكن أن تستخدم الالتزامات الدولية للإشارة إلى نوايا السياسة، أو ربط الالتزامات السياسية بطريقة تجعل من الصعب تحديها من قبل مجموعات المصالح، ويمكن القيام بذلك من قبل الحكومات بغض النظر عن حجم البلد، حيث يشير التحليل إلى أنّ التوازن بين الموقف التفاوضي للحكومة، وموقف جماعات الضغط سيؤثر على استعداد الحكومات وقدرتها على استخدام الالتزامات الدولية بهذه الطريقة[2].

أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تكن هناك آثار لشروط التبادل التجاري، وإذا كان هدف الحكومة هو تعظيم إجمالي الدخل القومي، فإنّ التجارة الحرة هي السياسة المثلى (Optimal Policy)، إلا أنّ هناك مشكلة محتملة فيما يتعلق بمسألة إنفاذ الاتفاقيات التجارية وتحديدا الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث يجادل كل من " **باغويل**" "**Bagwell**" و"**Staiger**" "**شتايجر**" أنّه في وضع متعدد الأطراف، التعريفات الجمركية التي تفي بأهداف الحكومات في تعظيم الرفاهية لا تكون فعالة، إلا إذا كانت تتوافق مع الدولة الأولى بالرعاية، وهو ما دفع كل من "**جان مارك كويكو**" "**Jean-Marc Coicaud**" و"**نيكولاس جيه ويلر**"

[1] PascalLamy, "Comparative Advantage is Dead? Not at All", Word Trade Organization, 12/04/2010, available at: https://2u.pw/38gFo

[2] World Trade Organization, op.cit, p.190

"**Nicholas J. Wheeler**" إلى اعتبار السياسة الدولية تتمحور حول المنظور الوطني(National Perspective)[1].

بناءا على ذلك قد ترغب الحكومات في تأمين قدر أكبر من الاتساق في السياسة من خلال الالتزامات الدولية، وذلك بهدف:

- ✓ تجنب القيود التجارية المتبادلة التي تجعل كل شيء أسوأ.
- ✓ التأثير على توزيع التأثير السياسي الذي يحدد نتائج السياسة في الاقتصاد المحلي.
- ✓ الالتزام بإصلاحات السياسة التجارية.

2. تداعيات السياسة الدولية

تداعيات السياسة الدولية هي مثال على العوامل الخارجية التي قد تتطلب تعاونا دوليا للتعامل معها بشكل فعال، والتي يمكن حصرها في العديد من المجالات منها:

➢ من الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر عن التداعيات الدولية الناتجة عن الاستخدام غير المستدام للمشاعات العالمية (Unsustainable Use of The Global Commons) التداعيات المتعلقة بالمناخ العالمي والمحيطات وما إلى ذلك، وهو ما نتج عنه نمو مستوى التعاون الدولي بشأن المشاكل البيئية بشكل كبير منذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972 (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية United Nations Conference on The Human Environment)، وما أعقبه من مؤتمرات متعلقة بهذا المجال، والتي أفرزت العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تغطي القضايا بيئية متباينة (كتغير المناخ، وطبقة الأوزون، والتنوع البيولوجي، والمناطق البحرية والساحلية، والأنواع المهددة بالانقراض، والملوثات العضوية الثابتة، والنفايات الخطرة، والتصحر)، فقد ارتكز بروتوكول مونتريال (Montreal Protocol) لعام 1987 على العلم لتحديد المواد الكيميائية التي تستنفد طبقة الأوزون على الأرض، كما تضمنت اتفاقية 1973 بشأن التجارة الدولية حماية الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية من خلال تنظيم أو حظر التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض، أما اتفاقية بازل

---

[1] Jean-Marc Coicaud & Nicholas J. Wheeler, **National interest and international solidarity: Particular and universal ethics in international life**, (New York: United Nations University Press, 2008), p.05

(Basel Convention) لعام 1989 فقد منعت إمكانية التخلص من النفايات السامة في إفريقيا والبلدان النامية الأخرى[1]، وقد أدت هذه العمليات الرئيسية إلى تحقيق قدر من الفهم العلمي للمشاكل البيئية، وزيادة الوعي العام العالمي والاهتمام بالقضايا البيئية، وزيادة الاعتراف من قبل الحكومات الوطنية بالحاجة إلى العمل البيئي، وبالتالي فالتعاون الفعّال بين الحكومات من شأنه أن يضمن أنّ الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني، ليست مسؤولة عن التدهور البيئي الذي يؤثر على البلدان الأخرى أو العالم بأسره.

- إنّ وجود تداعيات تكنولوجية ذات أبعاد دولية هو مثال آخر على المجالات التي يمكن أن يساعد فيها تنسيق السياسات الدولية، فإذا تراكمت التداعيات التكنولوجية من خلال التجارة على سبيل المثال، فإنّ هذا يشير إلى أنّ السوق ينتج القليل جدا من التجارة، وبالتالي فإنّ العمل المنسّق لتقليل العقبات أمام التجارة من شأنه أن يزيد الرفاهية الاقتصادية.

- مجال آخر من التداعيات الدولية هو انتقال صدمات الاقتصاد الكلي، حيث تواجه البلدان درجة معينة من التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي الناتج عن دورة الأعمال(Business Cycle)، مما يلزم كل سلطة وطنية استخدام سياسات مالية ونقدية لتيسير دورة أعماله، ولكن يمكن أن تنتقل تأثيرات الدورة وكذلك استجابة السياسة إلى الشركاء من خلال التغييرات في التدفقات التجارية (Trade Flows) التي تؤثر على إنتاج الشركاء وتوظيفهم وأسعارهم، فعلى سبيل المثال في نموذج مونديل فليمينغ (Mundell-Fleming model)[2] الثنائي مع أسعار الصرف المرنة (Flexible Exchange Rates)، فإنّ الدولة التي تتبنى سياسة نقدية توسعية (Expansionary Monetary Policy)، ستؤدي إلى تفاقم الحساب الجاري وتقليل الطلب الكلي لشريكها التجاري، وبالتالي لن تكون هذه السياسة موضع ترحيب من قبل شريكها التجاري، خاصة إذا كانت تواجه ضعفا اقتصاديا كليا خاصا بها.

---

[1] United Nation, Environment Management Group, "The Impact of the Stockholm Conference on the UN System: Reflections of 50 Years of Environmental Action", 11 pages, (2-3 Juin 2022), p.02

[2] نموذج **Mundell-Fleming:** تم تطوير النموذج في الستينيات بهدف رئيسي هو فتح نموذج الاقتصاد المغلق القياسي وتعديل المتغيرات لتدفقات رأس المال والصدمات الأخرى التي قد تنجم عن تدفق رأس المال...للتوسع أنظر:

Neven Vidakoviæ, "Application of The Mundell-Fleming Model on A Small Open Economy", (Nov 2002), p.392

تتمثل إحدى طرق تخفيف هذه التوترات في تنسيق الاستجابة لضعف الاقتصاد الكلي (أو قوته) والمشاركة في الفوائد والتكاليف من خلال التعاون الدولي، أين يمكن أن يتخذ التعاون أشكالا مختلفة، من تنسيق الاقتصاد الكلي – على سبيل المثال من خلال مجموعة الدول السبع– وصولا إلى الاتحاد النقدي (Monetary Union) كما هو الحال في تشكيل منطقة اليورو، ومع ذلك فإنّ أحد أوجه القصور الرئيسية هو أنّ تحليل السياسات لا يعتمد على الرفاهية، ويعتمد على افتراضات مخصصة حول أهداف صانعي السياسات.

لقد أفرز التوجه المشار إليه بشأن صنع السياسات، جهودا متباينة لتطوير إطار عمل جديد للنمذجة (Modeling) للاقتصاد الكلي للاقتصاد المفتوح (Open Economy Macroeconomics)، حيث ينتقل الإطار الجديد بعيدا عن نموذج مونديل فليمينغ (Mundell-Fleming model) القديم بجذورها لكينزية (Keynesian Roots) إلى نموذج ذو أسس دقيقة أقوى، وتشمل السمات الرئيسية المنتجات المتمايزة (Differentiated Products)، وتتمثل إحدى النتائج المهمة لهذا الإطار –لاسيما سلوك تعظيم المنفعة للأسر– في أنه يسمح بتقييم الرفاهية لأنواع مختلفة من خيارات السياسة، بما في ذلك تنسيق السياسات مع الشركاء الآخرين.

3. كبح القوة السوقية

من المجالات المهمة الأخرى التي يتعين على التعاون الدولي معالجتها القوة السوقية للشركات التي أنشطتها تفرض تكاليف كبيرة على المستهلكين، وبالتالي يمكن أن تختلف مصادر قوة السوق هذه والشكل الذي تتخذه، فقد تتركز قوة السوق في شركة واحدة فقط أو يمكن تقاسمها بين مجموعة من الشركات التي تعمل بطريقة منسقة (على سبيل المثال الكارتل cartel[1]) للتلاعب بالأسعار وخنق المنافسة، كما قد

---

[1]مصطلح **كارتل Cartel** مجموعة فرعية من التعاون بين الشركات، والتي تتراوح من الأسواق الفورية عالية السيولة التي لا تتمتع بقوة سوقية فردية إلى التدرجات الهرمية للمؤسسات المتكاملة تماما، يصف النطاق الدرجة التي تتمتع بها المنظمة الرسمية بسلطة على معاملات السوق، لكن لا يمكن الحكم على القوة السوقية الفعلية من الرسم البياني، قد تمارس العقود طويلة الأجل بين الشركات أو التواطؤ الضمني في احتكار القلة قوة سوقية أكبر من **الكارتل Cartel** إذا كان لديه منافسون خارجيون مهمون أو كسرته المنافسة الداخلية... للتوسع أنظر:

Jeffrey Fear, "Cartels and Competition: Neither Markets nor Hierarchies", Harvard Business School, No.07-011, (2006), p.07

يكون مصدر قوة السوق هو احتكار أحد الموارد أو الوصول إلى تقنية فريدة، وبناءا على ذلك فالتساؤل المطروح يتمحور حول فكرة التداعيات السلبية ومدى تحولها إلى دافع لتبرير الحاجة إلى التعاون الدولي؟

ذلك أنّ التكاليف التي يتحملها المستهلكون وغيرهم من المنتجين الدوليين يمكن أن تكون عالية جدا، وكثيرا ما تكون العديد من الحكومات أكثر تساهلا بشأن سلوك الشركات في أسواق التصدير منه في الأسواق المحلية، ويرجع ذلك إلى أنّ سلطات المنافسة الوطنية قد لا يكون لديها حافز لكبح السلوك الاحتكاري للشركات الموجودة في إقليمها، وبالتالي يؤدي هذا السلوك إلى زيادة الأرباح المحلية على حساب المستهلكين الأجانب والمنافسين.

بالإضافة إلى ذلك؛ هناك حجة أخرى تدعو إلى التنسيق الدولي بشأن قواعد المنافسة، فمع زيادة تحرير التجارة والضوابط المتعددة الأطراف بشأن استخدام تدابير التجارة التقليدية، قد يكون هناك إغراء للحكومات للاستخدام الاستراتيجي لسياسة المنافسة كأداة لتحويل الإيجارات من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، إلا أنّ الدراسات القليلة التي بحثت في هذه المسألة في سياق سياسات الاندماج قد أشارت إلى عدم وجود إجابة في الواقع، بل أدى النموذج الذي تم استخدامه إلى نتيجة معاكسة، فقد تسبب التحرير الأكبر في زيادة الرفاهية الوطنية، وانتهاج الحكومات لسياسات قواعد المنافسة، لكن النتائج تعتمد بشكل واضح على افتراضات النموذج، بحيث تستمر القضية في الوقوف كسوق التجريبي.

فإنّ التنوع الهائل للأنظمة، يشير إلى أنّ أي جهد في التنسيق، سيكون بمثابة مهمة صعبة، فالتصنيف التقريبي لأنظمة المنافسة دوليا، يصنّفها إلى ثلاث فئات رئيسية (الصعود المبكر ثم الانخفاض؛ خط أفقي؛ والتقدم التصاعدي التدريجي)، وبالتالي إذا تمت محاولة التنسيق بينها، فستكون فرصا لنجاح أعلى، وذلك إذا ما تمّ التركيز على المبادئ الأساسية، فعلى سبيل المثال تركز برامج العمل في منظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة على المبادئ الأساسية للشفافية وعدم التمييز والعدالة الإجرائية في سياقي التجارة المتعددة الأطراف، والأحكام المتعلقة بالكارتلات الصلبة (Solid cartels)[1].

[1] Alexander Schaub, "Co-operation in Competition Policy Enforcement between the EU and the US and New Concepts Evolving at the World Trade Organisation and the International Competition Network", Mentor Group, Brussels, (04/04/2002), 15 pages, p.05

4. عدم تناسق المعلومات والشفافية والفشل التنظيمي

لطالما شكل اقتصاد المعلومات موضوعا مهيمنا على التحليل النظري في علم الاقتصاد، فلقد أثبت التركيز على العيوب في الأسواق للحصول على المعلومات لتفسير النتائج المختلفة أنه مصدر غني للتحليل، فالفكرة البسيطة هي أن المعلومات المتعلقة بالظروف في السوق غالبا ما يتم توزيعها بشكل غير متماثل بين الأطراف في الصفقة، وفي بعض الحالات قد يكون التدخل السياسي المناسب لتقليل عدم التناسق أو القضاء عليه مفيدا، وهو ما شكل عالا لبروز العديد من المفاهيم مثل المخاطر الأخلاقية والاختيار المعاكس ومشكلة الوكيل الرئيسي التي تشكل تطبيقات لاقتصاد المعلومات.

ومع ذلك فقد تم التركيز على المجالات التي تكون فيها المعونة والتجارة مكملتين لبعضهما البعض، وهنا تبرز أهمية دور البنية التحتية في التجارة في مقابل المساوئ التي تفرضها البنية التحتية الرديئة على المصدرين، علاوة على ذلك أدت الأهمية النسبية المتزايدة لحسن التوقيت كعامل تنافسي إلى جعل البنية التحتية الرديئة عقبة أكثر خطورة أمام المشاركة في التبادل الدولي للسلع والخدمات مما كانت عليه في الماضي، فعلى سبيل المثال ستحتاج العديد من البلدان النامية إلى تحويلات كبيرة من الخارج من أجل رفع جودة البنية التحتية إلى المستوى المناسب، ومن ثم فإن المساعدة في هذا المجال ستساعد في تحسين استجابة العرض لدى المتلقي لتحرير التجارة، وهذا بدوره قد يقوي لوبي التصدير ويخلق حوافز للتفاوض بشأن التنازلات المتبادلة.

وعليه فإن الرؤية القائلة بأن البنية التحتية الاقتصادية والمادية الأفضل تعزز استجابة العرض للإصلاحات التجارية والحوافز الاقتصادية بشكل عام ليست جديدة، فلطالما كانت البنية التحتية مجالا ذا أولوية لمتلقي المساعدات والمانحين على حد سواء لعقود، ومع ذلك في كثير من الحالات لا يزال هناك الكثير مما هو مرغوب فيه فيما يتعلق بجودة البنية التحتية، فالمساعدة الإنمائية لم يكن لها دائما التأثير المقصود، وقد تمت الإشارة إلى أن المساعدة غالبا ما تكون مدفوعة بالاعتبارات السياسية للمانحين وليس بحاجة المتلقي.

التفسير الآخر الذي حظي بالكثير من الاهتمام والذي أدى إلى حدوث تحول في التركيز يمكن القول إن النتيجة التجريبية أن المساعدة فعالة عندما تقترن بالحوكمة الرشيدة، ولكن ليس لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في بيئة حكم ضعيفة (البلدان ذات نظم الحوكمة الجيدة تحقق نجاحا أكبر في

توليد الاستثمار وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل)[1]، ولذلك كان التحول في تركيز مساعدات التنمية في اتجاه بناء المؤسسات والقدرات، والذي كان أيضا أولوية في جدول أعمال التنمية (Development Agenda) تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

وهنا لابد من تسليط الضوء على دور المؤسسات في خلق بيئة مواتية للأمن والثقة والتي بدورها تقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بشكل عام والتجارة الدولية بشكل خاص، فلقد كان بناء المؤسسات مجال تركيز متزايد في مجتمع المانحين وتم استخدام كل من سياسة العصا والجزرة من أجل تعزيز الحكم الرشيد (إدراج الحكم الرشيد أو التحسينات الهامة في الحوكمة في العديد من البلدان، ووقف المساعدات عن الحكومات التي لم تظهر تقدما يذكر).

من جهتها عملت منظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية ضمن إطار متكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة بهدف بناء القدرات في مجال السياسة التجارية، وقد تم تقديم الإطار المتكامل عقب الاجتماع الوزاري في سنغافورة (ديسمبر 1996)[2]، وقد كان الاتساق أحد الأهداف الرئيسية في هذه المبادرة، حيث سعت إلى "تعميم التجارة في خطط التنمية الوطنية"، كما هو الحال على سبيل المثال في خطط استراتيجية الحد من الفقر، وهذه الخطط بدورها قد تكون بمثابة وسيلة لتنسيق السياسات المحلية فضلا عن دعم المانحين لمختلف المشاريع والبرامج.

ثانيا: التعاون الدولي وسياسة الاتساق

لقد حدد الجزء السابق من الدراسة مجموعة من الظروف التي قد تؤدي إلى الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل ضمان اتساق السياسات – والتي تشير إلى الحاجة إلى سياسات متعددة من مختلف القطاعات للعمل في انسجام وليس في مواجهة بعضها البعض[3] – على المستويين العالمي والوطني،

---

[1] المواضيعية الثانية: تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، مذكرة مرجعية الجلسة، تاريخ الاطلاع، 15/01/2022، متاح على الرابط: https://2u.pw/lkPak

[2] The World Trade Organization (WTO), An Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance, including for Human and Institutional Capacity-Building, to Support Least-Developed Countries in Their Trade and Trade-Related Activities, Viewed on 12/01/2022, available at: https://2u.pw/Kpk4d

[3] James Mackie, "Promoting policy coherence: Lessons learned in EU development cooperation", ECDPM, Cascades, Policy Brief, (Sept 2020), p.06

لكن التعاون يمكن أن يكون بدرجات متفاوتة مع وجود تداعيات مهمة فيما يتعلق بمدى "تقييد الحكومات" من خلال الاتفاقيات الدولية، وذلك يبرز من خلال:

- ففي أبسط صوره قد يصل التعاون إلى أكثر قليلا من تبادل المعلومات، قد تكون مثل هذه التبادلات إلزامية إلى حد ما وقد تؤدي إلى مستويات عالية من الالتزام الدولي، فغالبا ما تكون ذات طبيعة أكثر إلزاما؛
- في المستوى الثاني يستلزم التشاور، حيث سيكون للمشاورة سمات المجاملة فمثلا قد تصل بعض المناطق أو الأقاليم إلى اتفاق على أساس حسن النية لمساعدة بعضها البعض، ويمكن أن يكون هذا من خلال صياغة استجابات السياسة بطريقة معينة من أجل راحة الشريك، ويمكن العثور على مثل هذه الترتيبات على سبيل المثال بين بعض البلدان التي تتعاون في مجال المنافسة أو سياسة مكافحة الاحتكار، ومن غير المحتمل أن يكون لهذه الأنواع من التعهدات قوة قانونية؛ ولكن مع ذلك سيتم الالتزام بها إذا كان هناك تصور مشترك للمنفعة المتبادلة؛
- المستوى الثالث من التعاون هو التنسيق، وفي هذه الحالة توافق السلطات على المستوى الدولي على تبني مواقف سياسية معينة تعتبر مفيدة للطرفين، ومن المحتمل أن تكون آليات الإنفاذ القوية غير موجودة، فعلى سبيل المثال سعي وزراء المالية من الدول الكبرى إلى تنسيق سياسة سعر الصرف من وقت لآخر سجل درجات متفاوتة من النجاح، وهذا يؤكد على ضرورة التنسيق المستدام في هذا المجال مع حتمية التركيز على الأهداف أو النطاقات المتفق عليها لقيم العملات على أنها في المصلحة المشتركة، وأن البنوك المركزية قوية بما يكفي لتنفيذ أهدافها إذا كانت الأسواق تتبنى وجهة نظر معاكسة فيما يتعلق بأسعار الصرف التي تعكس الأسس الاقتصادية؛
- وأخيرا وفي المستوى الرابع قد يفرض التعاون الدولي التزامات ملزمة قانونا تدعمها آليات إنفاذ أكثر أو أقل فعالية – قد يعزز الدعوة إلى حشد الموارد بما يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance) لتحقيق نتائج التنمية، كما قد يؤكد على الحاجة إلى "وسائل التنفيذ" لتتجاوز التمويل، وتشمل التدابير النظامية والمتعلقة

بالسياق[1]– وهنا تشكل منظمة التجارة العالمية مثال جيد للتعبير عن التعاون الدولي الذي يعتمد على آليات إنفاذ قوية، وكما هو الحال مع الأنواع الأكثر ليونة من الالتزامات الدولية الموصوفة أعلاه، قد تتعامل الالتزامات من هذا النوع إما مع القواعد المتعلقة بما لا تستطيع الحكومات القيام به، أو قد تكون أكثر إيجابية من حيث تحديد ما يجب على الحكومات فعله، وفي الحالة الأخيرة من المرجح أن تجسد القواعد أبرز المتطلبات التي تؤدي إلى سياسة منسقة.

1. درجة التعاون الدولي اللازمة لتحقيق الاتساق

لا يمكن تحديد ذلك ببساطة، لأن الأوضاع ستختلف من دولة إلى أخرى، ومن سياق زماني إلى آخر، علاوة على ذلك ستختلف الآراء حول ما هو مرغوب فيه عبر الطيف السياسي، ومع ذلك فإن الحجة هنا هي أنه يمكن تفاوت في مستويات التعاون الدولي في المسائل السياسية، نظرا لأن فكرة التعاون تحمل استحسانا جوهريا، وقد ينظر إلى البديل على أنه سلوك غير تعاوني، وبالتالي سلوك غير اجتماعي، وعليه فقد يكون من الأحسن العمل وفق الافتراض الضمني بأن المزيد من التعاون الدولي دائما يفرز نتائج إيجابية.

ولقد ذكرنا بالفعل عددا من الاعتبارات التي تدعم التعاون الدولي، كما قد تكون هناك عوامل أخرى ذات صلة بالقرارات المتعلقة بالمستوى الأمثل للتعاون الدولي لتحقيق اتساق السياسات، خاصة وأن أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGs) تتضمن هدفا متفقا عليه دوليا يدعو جميع البلدان إلى تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة[2]، ويتعلق أحدها بقدرة المؤسسات الحكومية الدولية على إدارة السياسات على المستوى الدولي، وذلك وفق شروط معينة أبرزها:

- ✓ يتطلب التعاون الفعال إتاحة المعلومات الكافية لصانعي القرار، فإذا لم يتم تصفية المعلومات الضرورية لصنع القرار من السياق الوطني في البلدان المعنية، فستكون النتائج قاصرة؛

---

[1]United Nation, "New forms of cooperation and increased coherence to implement the SDGs", Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.15, (Mar 2016), 05 pages, p.01

[2]Country profiles: Institutional mechanisms for policy coherence, OECD Ilibrary, Viewed on 18/01/2022, available at: https://2u.pw/6tG2b

- ✓ تحتاج المؤسسات الدولية إلى اتخاذ تدابير مناسبة تحت تصرفها، ووسائل إنفاذ مناسبة من أجل العمل بفعالية.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني الذي يؤثر على المستوى المطلوب من التعاون الدولي فيرتبط بإمكانية البحث عن حلول موحدة للمشاكل المشتركة، فعندما يكون الاتفاق بعيد المنال ويؤدي إلى التنازل عن المستوى دون المستوى الأمثل، توجد ظروف تؤدي فيها محاولة تحقيق أهداف معينة على خلفية الخلاف حول التوزيع المناسب للمسؤولية أو تقاسم الأعباء إلى عمل أقل فعالية مما سيكون عليه الحال في ظل ترتيبات صنع القرار المستقلة، حتى في ظل وجود تداعيات دولية، وهذه تعتبر قضية حساسة لأن الحل الأمثل قد يكون تعاونا بناءا، ولكن إذا كان هذا بعيد المنال، فإن الانسحاب من الجهود المبذولة لإنشاء ترتيبات دولية قد يكون أفضل من المثابرة غير المثمرة، على الأقل في المدى القصير أو المتوسط.

علاوة على ذلك في حالة الافتقار إلى تصور مشترك لشروط التعاون المرغوبة، فقد تؤدي الجهود المستمرة للتوصل إلى اتفاق إلى علاقات قائمة على الإكراه أو قبول فاتر، وفي النهاية إن عدم الاستقرار يتطلب الاتساق الذي يبني على التعاون الدولي التطوعي وينظر إليه على أنه يخدم المصلحة الوطنية.

كما أن هناك اعتبار آخر يتعلق بتكاليف المعاملات، ولكن بمعنى مختلف قليلا عن ذلك المشار إليه أعلاه، ففي حين أنه ليس من الصعب رؤية كيف يمكن للتعاون عبر الحدود أن يسهل التبادل المفيد للطرفين بجميع أنواع الطرق، فقد تصبح أيضا تكاليف المعاملات الضمنية في آليات التعاون الدولي عبئا، بحيث تفوق الفوائد من النشاط.

أما الملاحظة العامة الأخيرة فتتعلق بفكرة مفادها أن الحكومات قد تسعى في بعض الأحيان إلى تجنب المسؤولية وإلقاء اللوم[1]، عن طريق نقل ما ينبغي أن يكون خطاب سياسة وطنية إلى المسرح الدولي، وعادة ما يؤدي سلوك تحويل اللوم والمسؤولية في هذه الظروف إلى سوء تحديد الطبيعة الحقيقية للصعوبة، خاصة وأن مصدر بعض تحديات السياسة يعود إلى بيئة محلية، ولا يمكن إيجاد حلها إلا في نفس السياق، وعليه من غير المرجح أن يؤدي إلى تعاون دولي مفيد أو حل لمشكلة كامنة.

[1] Sten Hansson, "Discursive strategies of blame avoidance in government", **Discourse & Society**, Vol.26, No.03, (May 2015), pp. 297-322, p.297

2. التعاون الدولي والتغيرات في النظام الدولي

أدى انتشار التصنيع والحداثة إلى عشرات البلدان التي اندمجت في مجتمع عالمي إلى جعل توسيع التعاون الدولي كممارسة مؤسسية من قبل الحكومات جانبا مهما للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وسواء كانت مجتمعات متقدمة أو دول فقيرة مع القليل من التعبير في المحافل الدولية، أصبحت حكوماتها جزءا من شبكة معقدة من المؤسسات المكرسة لممارسة ما يسمى بشكل عام التعاون الدولي[1].

فقد امتد مفهوم التعاون الدولي ليشمل جميع المجالات من التجارة والتمويل إلى قضايا الأمن والبيئة والتعليم والصحة، فلا يعني التعاون الدولي فقط المساعدة المتبادلة بين الحكومات والمؤسسات من مختلف البلدان – على الرغم من أن هذا قد يحدث في كثير من الأحيان–، فالتعاون الدولي هو مفهوم أوسع، فالحكومات والمؤسسات لا تتخذ قرارات ولا إجراءات فردية، أي أنها تعمل على تطوير معايير مشتركة وإنشاء برامج تأخذ في الاعتبار الفوائد، وأيضا المشكلات التي يمكن أن تمتد إلى أكثر من مجتمع واحد وحتى إلى المجتمع الدولي ككل[2].

ويرجع بروز هذه الظاهرة إلى التغير في نمط معالجة العديد من القضايا، فالقضايا التي كانت ينظر لها من طرف الحكومات على أنها مسائل وطنية، قد اكتسبت أبعادا وانعكاسات مباشرة وفورية على الدول الأخرى، وبمعنى أكثر حداثة تم إدراج العولمة في مفردات السياسة الدولية، مما يعكس هذا التحول المستمر في البيئة الدولية، وهكذا تمت مراجعة المفهوم التقليدي للسيادة وإعادة تفسيره تدريجيا، فلقد أنتج مفهوم الحدود المليئة بالثغرات والمجتمعات المترابطة، وخاصة في المجال الاقتصادي تحولا واسعا في أدبيات العلاقات الدولية منذ أواخر الثمانينيات.

وعلى الرغم من أن المصطلح له دلالة اقتصادية قوية في إشارة إلى "الأسواق" التي أصبحت أكثر تكاملاً أكثر فأكثر، فإن العولمة كانت عملية أوسع بكثير تشمل جميع أبعاد العلاقات الإنسانية، فتمت عولمة الاهتمامات والفرص والمشاكل المتعلقة بالأحداث الدولية من خلال المرونة التي يوفرها النقل والاتصالات، كما أصبح تفشي الأمراض يطرح إمكانية حقيقية للانتشار والتلوث في المجتمعات الدولية،

---

(1) Eiiti Sato, op.cit, p.42

(2) Sebastian Paulo, "International Cooperation and Development Sebastian Paulo A Conceptual Overview", Deutsches Institut für Entwicklungs politik, Discussion Paper 13, (2014), 40 pages, p.03

لهذا السبب فإن صانعي السياسات في الدول يدرجون الآن البعد الدولي كعامل مهم، بغض النظر عن مستوى ثروتهم وقوتهم، وبالتالي دمج التعاون الدولي في اهتماماتهم اليومية.

المبحث الثاني: النقل وطرق التجارة الدولية

تعتمد التجارة الدولية على مفهوم التبادل الذي يشمل ما يتم تداوله، والشركاء المعنيين، وكذلك بيئة المعاملات التي تتم فيها التجارة، أي الإجراءات الجمركية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، وينظر إلى التجارة الدولية على أنها سلسلة من المعاملات التجارية بين الشركاء التجاريين التي تتعقب قيمة ما يتم تداوله وأنواع السلع التي تنطوي عليها هذه المعاملات، كأنظمة التصنيف مثل التصنيف القياسي للتجارة الدولية، يسمح بفئات تجارية محددة يمكن بتطبيق القواعد الجمركية عليها[1].

إن مدى التجارة سواء من حيث القيمة أو الحجم هو تعبير تجريدي عن كمية السلع التي يتم تبادلها لأنها لا تمثل التدفقات المادية الفعلية التي تدعم المعاملات التجارية، بينما يتطلب التحقيق المادي للتجارة الدولية سلسلة نقل (سلسلة من الأنشطة اللوجستية التي تنظم الأنماط والمحطات مثل السكك الحديدية، النقل البحري، وأنظمة النقل البري...)، وبالتالي الاستمرارية على طول سلسلة التوريد من خلال مجموعة من المراحل.

المطلب الأول: أنظمة النقل بين التاريخ، الحاضر والتأثير

أدت عمليات التحول التكنولوجي إلى تحويل وتوسيع النطاق المكاني والزماني للأنشطة التجارية، مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من الأداء من حيث السرعة وجودة الخدمة والتقسيم المكاني للأنشطة وتكامل الأنشطة التجارية (التاريخ الكمي لنظام النقل)، وهو ما شكل مسار عملية الاستبدال التدريجي للنظم القديمة بأنظمة جديدة على طول مسارات التنمية المنظمة والمستدامة، وذلك من خلال توظيف مخرجات التقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية، وإدخال أنظمة جديدة تتكيف بشكل أفضل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة باستمرار [2].

---

[1]Jean-Paul Rodrigue, "Supply Chain Management, Logistics Changes and the Concept of Friction", In Peter Hall & Markus Hesse (Eds), ***Cities*, Regions and Flows**, (London: Routledge, 2012), p.58
[2]Arnulf Griibler & Nebo J Sa Nakicenovic**, Evolution of Transport Systems: Past and Future**, (Laxenburg: International Institute for Applied Systems Analysis, Jun 1991), p.02

ولقد كانت تقنيات النقل الجديدة حيوية للتنمية الاقتصادية منذ بداية الثورة الصناعية، وهو ما دفع المؤرخين الاقتصاديين إلى إطلاق تسميات متقاطعة مع التطور الاقتصادي وتطور البنى التحتية للنقل، على سبيل المثال "عصر القنوات" (The age of canals) في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أو "عصر السكك الحديدية" (The Age of The Railway)، ومع ذلك تعتبر فترة السبعينيات وما شهدته من اضطرابات وتحولات مؤشرا على تحول هيكلي أعمق في الاقتصاد ككل، وفي قطاعي النقل والطاقة على وجه الخصوص.

كما عملت العديد من البلدان على تبني إستراتيجية تنظيم الطلب على التنقل، المرتكزة على مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير للتأثير على إجراء التغيير في أنماط رحلات انتقال الأفراد والبضائع، وتنظيمها بكفاءة عالية، وبالتالي التخفيف والحد من المشاكل المرورية[1].

أولا: تطور البنية التحتية للنقل

عند تتبع مسار تطور البنية التحتية للنقل يظهر اتجاه واحد واضح من التحليل التاريخي، حيث أصبحت أنظمة النقل أسرع وأكثر إنتاجية، وفي الوقت نفسه تم توسيعها بشكل كبير، حيث يعتبر تقدم عمر القنوات – بدأ عصر القنوات منذ حوالي قرنين واستمر إلى ما يقارب مئة عام– أول مؤشر على الفترة الانتقالية التي يشهدها قطاع البنى التحتية، إذ تمثل القنوات جهدا إنشائيا رئيسيا نحو تقليل الحواجز الطبيعية من أجل ربط الممرات المائية الساحلية والداخلية في شبكة مترابطة للبنية التحتية للنقل، بالاضافة إلى ذلك وباعتبار القنوات كانت تشكل أول محرك قوي في العصر الصناعي، فقد سهلت الممرات المائية تدفقات جديدة من البضائع، والتبادلات غير المسبوقة بين المناطق، والتخصص في العمالة، والوصول إلى مصادر الطاقة والمواد الخام البعيدة، كما تم حل النقص المحلي في حطب الوقود عن طريق استبدال الفحم، وهو وقود ذو كثافة طاقة أعلى، والذي أصبح نقله ممكنا عن طريق القنوات، ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت معظم أنظمة القنوات الوطنية منتهية ومفعلة.

[1] صورية شنبي، "إستراتيجيات وسياسات تطوير قطاع النقل المستدام في التجارب الحديثة: دراسة حالة قطاع النقل في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011)، ص.أ

ليتم الإنتقال إلى مرحلة أخرى ميزها إنشاء أول خطوط السكك الحديدية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وقد تمكنوا من توسيع النطاق والسرعة ومستويات الإنتاجية التي تم تحقيقها سابقا مع القنوات، لتشهد بعض الأقاليم (أمريكا الشمالية وأوروبا) تغطية واسعة من الشبكات المعقدة من أنظمة السكك الحديدية، والذي تزامن مع عصر جديد من الفحم والبخار والصلب والتلغراف.

وعلى الرغم من بعض الإنشاءات الإضافية لخطوط السكك الحديدية في البلدان النامية، ظلت شبكة السكك الحديدية العالمية (بسبب إيقاف تشغيل الخطوط في البلدان الصناعية) ثابتة عند مستوى 1.3 مليون كيلومتر، وبالتالي فقد فقدت السكك الحديدية موقعها المهيمن في قطاع النقل في جميع أنحاء العالم[1].

في مطلع القرن العشرين أصبحت السيارة رمزا للتطور الصناعي الحديث جنبا إلى جنب مع النفط، البتروكيماويات، الكهرباء، الهاتف والتصنيع (Fordist)، وبعد تطوير البنية التحتية للطرق سهلت السيارة زيادة سرعة وأداء نظام النقل، لتصبح مرونة وسيلة النقل الفردية ميسورة التكلفة لطبقات اجتماعية أوسع.

وآخر التطورات في تسلسل تطوير البنية التحتية هو النقل الجوي (المطارات ومراكز مراقبة الحركة الجوية ((ATC) Air Traffic Control) والمنظمات المشاركة في تنسيق توفيرها واستخدامها[2]، حيث عززت زيادة مستوى إنتاجية نظام النقل من حيث السرعة والمدى والراحة، ومع ذلك فإن البنية التحتية المرتبطة بهذا التطور غير المادي (Non-Material Evolution) للممرات الجوية قد واجهت حتمية التحكم والاتصال وعقد الربط مع وسائط النقل الأخرى (المطارات والمحاور) التي تعتمد على الهياكل المادية.

ثانيا: استخدامات البنية التحتية للنقل

تضمن الجزء السابق مناقشة التغيير الهيكلي في البنية التحتية للنقل باستخدام أطوال البنى التحتية المختلفة كمقياس أولي، غير أن هناك طريقة أخرى لتقييم أهمية أنظمة النقل الفردية وهي النظر في أدائها من حيث حصتها في إجمالي ناتج نظام النقل قياسا على عدد الركاب وحجم المبادلات التجارية والسلع

---

(1)Arnulf Griibler & Nebo J Sa Nakicenovic, op.cit, p.04

(2)Mustafa Zakir Hussain & Booz Allen Hamilton, **Investment in Air Transport Infrastructure**, Guidance for developing private participation, (Washington: The World Bank, 2010), p.05

المنقولة، فباستخدام هذا المقياس تنعكس كثافة الاستخدام لمختلف البنى التحتية للنقل بشكل أكثر وضوحا.

نقل الركاب

من خلال دراسة تطور الانقسام النمطي للمسافات الطويلة للركاب– أي نقل الركاب بالكيلومترات بواسطة وسائط نقل مختلفة– يعد نقل الركاب لمسافات طويلة مؤشرا جيدا من حيث أنه يشكل مكانة النقل التي يوجد فيها علاوة أعلى على سرعة وجودة الخدمة، وبالتالي إعطاء صورة استباقية لما يمكن أن يحدث في قطاعات السوق منخفضة القيمة على غرار نقل البضائع.

فقد توصلت دراسة تضمنت تطور حجم حركة الركاب بين المدن عن طريق وسائل النقل في الولايات المتحدة في 10 أميال ركاب سنة 1988 –اعتمادا على مقياس لوغاريتمي– إلى أن الانخفاض في إنتاج النقل للسكك الحديدية، وركود النقل بالحافلات، والنمو المستمر في نقل السيارات، وأخيرا النمو الديناميكي للنقل الجوي، في مجملها مؤشرات على وضع هذا السوق المتميز، فقد زاد إجمالي حركة الركاب بين المدن في الولايات المتحدة الأمريكية من 506 مليار ميل مسافر في عام 1950 إلى ما يقرب من 1،820 مليار ميل مسافر في عام 1986، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.6%، وحسب "إيرلاينز فور أمريكا" (مجموعة تجارية صناعية) إن شركات الطيران الأمريكية تشغل رحلات داخلية أقل بنسبة 17% مقارنة بمستويات 2019 وبنسبة 35% للرحلات الدولية، وفي تقرير لإدارة أمن النقل الأمريكية نقلت الخطوط الجوية الأمريكية 674 مليون مسافر في عام 2021، بزيادة 82.5٪ عن عام2020، كما ظلت خطط نقل الركاب على الخطوط الجوية الأمريكية في عام 2021 أقل بنسبة 27.3% من 927 مليونًا في فترة ما قبل الجائحة لعام 2019، كما تضمنت خطط 2021 على مستوى المنظومة 612 مليون مسافر على الرحلات الداخلية و7 ملايين مسافر على الرحلات الدولية[1].

وعليه يبدو أن القوة الدافعة الرئيسية وراء هذا التغيير الهيكلي مرتبطة بشكل أساسي بالاختلافات في مستويات الأداء لأنماط النقل الفردية، ولاسيما سرعة السفر وليس إلى هيكل تكلفة النقل النسبي.

[1] Full-Year 2021 and December 2021 U.S. Airline Traffic Data, United States Department of Transportation, bureau of transportation statistics, Viewed on 10/03/2022, available at: https://2u.pw/ugCUK

2. نقل البضائع

لقد ساعد التطور الهيكلي طويل الأجل للبنية التحتية للنقل التقسيم النموذجي وبروز وسائط نقل أسرع لحركة الركاب، ومع ذلك فالوضع يختلف فيما يتعلق بالقوى الدافعة وراء الانقسام النموذجي للبضائع إلى حد ما، حيث أننا بصدد التعامل مع مزيج منتج غير متجانس بين الكثافة السائبة ذات القيمة المنخفضة (القيمة لكل وحدة وزن أو حجم) للمنتجات عالية القيمة وذات الكثافة العالية، وكلما زادت كثافة قيمة المنتج، زادت صرامة المتطلبات المفروضة على نظام النقل، وبالتالي تتطلب أوقات النقل الطويلة مخزونات أكبر، ويشكل ربط رأس المال العامل المقابل، كما تميل مخاطر الخسارة والأضرار إلى الزيادة مع وقت التعرض بحيث يتم نقل البضائع الأكثر قيمة بواسطة وسائط نقل أسرع وتتطلب خدمة عالية الجودة وعادة ما تكون أحجام الشحنات أصغر.

فاليابان من بين جميع البلدان الصناعية التي تعتبر حصة النقل بالسكك الحديدية هي الأدنى، حيث يتم نقل حوالي 05% فقط من إجمالي السلع بالسكك الحديدية، وهذا بالتأكيد يدخل ضمن الفلسفة الكاملة لتقليل المخزون وأنظمة الإنتاج في الوقت المناسب، مما يفرض معايير صارمة إضافية على أداء قطاع نقل البضائع.

المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية لطرق النقل الدولي: التأثير على وحدات التحميل الدولية المستقبلية

يتأثر الحاضر بالمناقشات حول نظام النقل المستقبلي وقيوده من حيث وقت النقل والسعر والجودة والتأثير الاجتماعي وكذلك البيئي، فمن الناحية الفنية يعود ذلك إلى مسألة الأوزان والأبعاد وأنماط النقل وأنظمة دعم تكنولوجيا المعلومات، بسبب العديد من الاتجاهات المتباينة كالعولمة ونمو النقل والوعي البيئي المتزايد للمجتمعات، وهو ما شكل دافعا إلى إيجاد حلول لمسار نقل البضائع المستدام، وتحديد إطار تشريعي لدعم خريطة طريق مستدامة للنمو المتوقع في نقل البضائع.

أولا: النقل متعدد الوسائط والخدمات اللوجستية

يدور مفهوم نظام النقل متعدد الوسائط حول حركة البضائع من الباب إلى الباب تحت مسؤولية مشغل نقل واحد، وقد تم توظيف هذا المفهوم كنتاج لعولمة الاقتصاد الدولي ونمو التجارة الدولية، فهناك

ارتباط وثيق بين التجارة والنقل كون خدمات النقل الفعالة تعتبر شرط أساسي لتفعيل المبادلات التجارية، ويدرك مشغلو النقل في جميع أنحاء العالم أهمية نظام النقل المتكامل هذا والمتطلبات المتزايدة له، وهو ما برز من خلال الأنظمة القانونية والسياسية التي تقدم الدعم لإنشاء هذه الأنظمة كمكون أساسي لنظام تجاري أفضل[1].

فالنقل متعدد الوسائط يشير إلى نظام نقل يديره ناقل واحد بأكثر من وسيلة نقل تحت سيطرة أو ملكية مشغل واحد، بعبارة أخرى يتمحور حول نقل البضائع بواسطة وسيلتين أو أكثر من وسائل النقل مثل مجموعة من الشاحنات والقطار والطائرة أو السفن على التوالي مع بعضها البعض.

والتجارة الدولية وبسبب طبيعتها الخاصة تمر البضائع بشكل إلزامي عبر أكثر من ناقل واحد ووسيلة نقل واحدة، وبموجب نظام النقل التقليدي يبرم المرسل إليه عقودا منفصلة مع بعضهم البعض حيث تقتصر مسؤولية كل ناقل على الخدمة التي يقدمها، وهو ما يتخذ صبغة ديناميكية في ظل النظام متعدد الوسائط، حيث يتعين على المرسل أو وكلائه فقط اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لإعادة شحن البضائع من وضع إلى آخر، لدرجة أن هذا يشمل حتى تخزين هذه البضائع، أي الناقل الذي ينظم النقل يتحمل المسؤولية عن النقل من الباب إلى الباب بالكامل ويصدر مستند نقل متعدد الوسائط.

وبالتالي فإن النقل متعدد الوسائط هو نظام يتم فيه وضع مسؤولية أنشطة النقل على عاتق مشغل واحد، وبالتالي فمشغل النقل متعدد الوسائط (Multimedia Transport Operator) يعمل كمسؤول ويقبل كامل المسؤولية والمسؤولية لتنفيذ عقد النقل، وبالتالي تصبح نقطة الواجهة الوحيدة لوظيفة النقل الخاصة بالشاحن.

وبتحديث توقعاته حول اتجاهات النمو العالمي قام صندوق النقد الدولي العالمي بتقديم تقرير صادر في أفريل من عام 2021، والذي تضمن توقع بتراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى 4.4% عام 2022[2]، خاصة وأنه في ظل التطورات في الناتج العالمي والتحولات التي حدثت في الاقتصاد والنشاط التجاري على الصعيد العالمي، انخفض النمو في تجارة البضائع العالمية (الواردات والصادرات) إلى 8.2% في

[1] "Logistics & Multimodal Transport Laws & Foreign Investment In India", India Juris, (2012), 07 pages, p.02

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، الإصدار 14، (جويلية 2021)، 45 صفحة، ص.04

عام 2018، وهو أداء غير متوقع ويتعارض مع زيادة قدرها 4.5% في عام 2017، كما فقدت التجارة البحرية الدولية الزخم في عام 2018، فزادت الأحجام بنسبة 7,2% في عام 2018، مسجلة انخفاضا قدره 4.1% في عام 2017[1].

كما تضمنت دراسة أجرتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)) مؤشرات تغير عالم النقل، حيث يجري النقل الدولي للبضائع على نحو متزايد، ليشمل أكثر من وسيلة نقل واحدة، وفي حين أن هناك القليل من المعلومات حول النسبة الإجمالية للبضائع المنقولة بوسائط متعددة، فإن البيانات المتعلقة بتطوير حركة المرور بالحاويات توفر بعض المؤشرات المهمة للغاية، حيث تم تصميم الحاويات للنقل بوسائط مختلفة.

فمنذ ظهور الحاوية في منتصف الستينيات حدثت زيادة في النقل بالحاويات، ومن المتوقع أن تستمر في المستقبل:

- ✓ كان هناك نمو كبير في تجارة السلع المصنعة كنتاج للعولمة، مما أدى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المصانع، ومصانع التجميع في المناطق ذات تكاليف العمالة المنخفضة والوصول الجيد إلى طرق التجارة، ففي عام 2000 ارتفعت قيمة السلع المصنعة والمصدرة عالميا (Goods Manufactured and Exported Globally) إلى 75% من جميع السلع المصدرة (ما يقارب 4.7 تريليون دولار أمريكي من إجمالي 6.2 تريليون دولار أمريكي المنقولة في مجملها من خلال الحاويات)، ليتراجع إجمالي قيمة السلع المصدرة بنسبة 9.2% ليصل مبلغ 17.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 بعد أن بلغ 18.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي[2]؛

[1] الأونكتاد، "استعراض النقل البحري 2019"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2019، ص.04.

[2] جون ميلر وساشا ونش–فنسنت، تجارة التكنولوجيا العالية تنتعش بشدة في النصف الثاني من عام 2020، وانتفاع المصدرين الآسيويين الجدد، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 15/03/2021، تاريخ الاطلاع 2022/02/26، متاح على الرابط: https://2u.pw/KX2Du

- ✓ أصبح النقل متعدد الوسائط على نحو متزايد جزءًا لا يتجزأ من الخدمات اللوجستية التي تشمل النقل والتخزين والتوزيع، إضافة إلى إدارة المعلومات، ومن المهم أن يؤخذ هذا النهج المتكامل في الاعتبار لأنه يسمح بثلاث وظائف ذات صلة من الناحية التقنية، – وبالتالي أنواع التكلفة– وهي النقل، المناولة/التخزين والتكلفة الإدارية، ليتم دمجها تحت عنوان اللوجستيات، وبالتالي فإن تنفيذ الوظيفة اللوجيستية يسمح بالمفاضلة بين عناصر التكلفة الثلاثة هذه من أجل الوصول إلى تحسين الأنظمة، والذي من الواضح أنه أكثر ملاءمة من تحسين الوظائف الفرعية مثل النقل، وقد أثبتت مفاهيم اللوجستيات هذه أنها وسيلة لا غنى عنها لتقليل تكاليف النقل والتخزين والتعبئة والتكاليف ذات الصلة وكذلك لتحسين جودة البضائع المسلمة مع التأثير على الأداء والقدرة التنافسية للشركات المعنية؛
- ✓ وقد تم رصد العديد من المؤشرات على أن التجارة العالمية في البضائع المنقولة بحرا في حاويات ارتفعت إلى أكثر من الضعف، وتتضمن معظم هذه البضائع المنقولة بالحاويات النقل بأكثر من وسيلة تشمل عادة النقل بواسطة وسيلة أخرى مثل الطرق البرية، السكك الحديدية؛
- ✓ وقد زاد معدل نقل الحاويات في الموانئ العالمية، أي عدد الحركات التي تتم في الموانئ، من صفر في عام 1965 إلى 225.3 مليون دولار حركة في عام 2000، ليصل حجمها إلى 758734019.57 مليون دولار في عام 2020 مسجلة انخفاضا بعد أن بلغت سنة 2019 ما مقداره 810577510.41 مليون دولار[(1)]، وفي حين أن التدفقات الرئيسية للحاويات على مستوى العالم تتم بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، هناك تدفقات كبيرة داخل جميع المناطق؛
- ✓ وهو ما دفع شركات الخطوط الملاحية المنتظمة إلى السعي لتحقيق مكاسب ترشيدية من خلال الدخول في تحالفات عالمية، وعلى الرغم من أن لها بلا شك تأثيرا إيجابيا على الكفاءة التشغيلية، إلا أنها لم تحقق دائما التوقعات التي قد تحققها شركات النقل المشاركة، خاصة وأن بعض التحالفات لا تتعامل مع بعض عناصر التكلفة الرئيسية، وهي تكلفة اقتناء البضائع وإدارتها، وبالتالي فهي تتوقف عن إجراء التخفيضات

[(1)]حركة النقل في موانئ الحاويات (وحدات تعادل 20 قدماً)، البنك الدولي، الكتاب السنوي لـ Containerisation International، 2020، تاريخ الاطلاع 2022/02/25، متاح على الرابط: https://2u.pw/KStD3

الحقيقية التي قد تسعى إليها الشركات من أجل تحسين ربحيتها وقدرتها التنافسية، كما سيتعين على التحالفات في مرحلة ما أن تعالج قضية النقل الداخلي واللوجستيات، والتي تواجه مشكلات رئيسية متعلقة بالنقل المسبق والتحكم في المعدات، والتي تعد عناصر أساسية لتنفيذ استراتيجيات التمايز، وبالتالي لا يبدو منطقيا أن تركز التحالفات فقط على الموانئ في أعمال النقل، لذلك تسعى خطوط الشحن بشكل متزايد إلى ضمان الربحية على المدى الطويل من خلال التنويع في الترجمة الآلية والخدمات اللوجستية؛

- ✓ وفي محاولة لتنفيذ استراتيجيات التمايز، تنتقل خطوط الشحن بشكل متزايد إلى الخدمات اللوجستية، مع الحفاظ على النقل البحري كعمل أساسي، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانتقال من موردي الخدمات "المعتمدين على الأجهزة" إلى صناعة خدمات مدفوعة بالمعرفة الفنية وتكنولوجيا المعلومات إلى فتح فرص جديدة لخطوط الشحن، والذي من شأنه أن يفتح الباب أمام صناعة قادرة على توفير حجم أعمال سنوي يبلغ حوالي 100 مليار دولار أمريكي، والأهم من ذلك لمعدلات نمو أعلى من المتوسط[1]؛
- ✓ كما تتنافس خطوط الشحن والخدمات اللوجستية بشكل متزايد مع شركات الشحن التي تنتج خدمات مماثلة، وفي الواقع يمكن اعتبار صناعة الشحن أكثر ديناميكية على الخطوط الملاحية المنتظمة أو عبر شركات النقل النموذجية الأخرى.

ثانيا: ديناميات نظام النقل متعدد الوسائط

هناك أنواع مختلفة من أنظمة النقل، البحري (البحري)، والنقل الجوي، والممرات المائية الداخلية الصالحة للملاحة والبرية (الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب) ولكل منها ميزات مختلفة، ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سيتم تحديد ديناميكيات نظام النقل:

---

[1]United Nations Conference On Trade And Development, "Efficient Transport And Trade Facilitation To Improve Participation By Developing Countries In International", Eighth Session Geneva, Item 4 of The Provisional Agenda Trade, (8-12 Dec 2003), 16 pages, p.08

النقل البري

يعتبر النقل البري أمر حيوي للتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي للدول، فقد أدت سهولة الوصول ومرونة العمليات، والموثوقية إلى حصول النقل البري على حصة أعلى بشكل متزايد من حركة الركاب والشحن مقابل وسائط النقل الأخرى.

تتيح البنية التحتية للنقل البري حركة الأشخاص والبضائع داخل البلدان وفيما بينها، كما تشكل روابط مادية بين المناطق والدول كعامل تيسير رئيسي لتبادل السلع والخدمات والأفراد، والنمو الاقتصادي للدول، قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لبلدان الأمم المتحدة الأطر والاتفاقيات القانونية لتسهيل تطوير دولي متماسك لشبكات النقل، وقد تم التوصل إلى أن البنية التحتية للنقل البري لها تأثير كبير على إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[1].

كما يعد فهم العلاقة بين تحسينات النقل والنتائج الاقتصادية أمرا ضروريًا لتصميم سياسة النقل، وبالنظر إلى أهمية النقل البري لحركة الأشخاص والبضائع، وتقييم تأثير استثمارات الطرق مهم أيضا للسياسة الاقتصادية ككل، أصبح دور النقل في التوزيع المكاني للنشاط والأداء الاقتصادي محل اهتمام متزايد للباحثين، حيث يعتبر انخفاض تكاليف النقل محركا مركزيًا للتكامل الاقتصادي وظهور العوامل الخارجية للتكتل، أين تعمل البنية التحتية الأفضل للنقل على تقريب الأماكن والأشخاص من بعضهم البعض، مما ينعكس على الحجم الفعلي للأسواق:

- فبالنسبة لموقع معين للشركات والعاملين، تزداد الكثافة الفعالة حيث يصبح الوصول إلى مواقع أخرى أسهل باستخدام شبكة النقل المحسنة؛
- تساهم البنية التحتية الجديدة في زيادة جاذبية المواقع، مما قد يعزز التركيز المكاني إذا انتقلت الشركات والعمال، وبالتالي قد تعزز هذه التأثيرات بعضها البعض وتخلق تداعيات تكتلية إيجابية.
- ومن ناحية أخرى يؤدي تحسين الوصول إلى الأسواق أيضًا إلى تعزيز المنافسة، مما يؤدي إلى خروج الشركات الأقل إنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية الإجمالية؛

(1)Gena.Gibson & All, "Energy Technology Systems analysis programme", IEA ETSAP - Technology Brief T14, (Aug 2011), 10 pages, p.01

- تستخدم الشركات خدمات النقل كمدخل للإنتاج، لذا فإن التغييرات في العرض والأسعار النسبية للنقل تؤثر على مزيج المدخلات الذي تستخدمه الشركات وطلبها من المدخلات الأخرى على غرار العمالة[1].

2.النقل البحري

يتكون النقل البحري للبضائع الجافة (غير النفطية) من سوقين متميزين، وفي السنوات الأخيرة تم استخدام جزء صغير من المصائد في حاويات لرفع الشحنات العامة، حيث تُستخدم البطانات للبضائع العامة – أي جميع الشحنات السائبة باستثناء الكميات الكبيرة – وطرق التجارة الثابتة وفقًا لجدول زمني محدد مسبقا، ويتم تنظيم تجارة الخطوط الملاحية المنتظمة في كارتلات أو مؤتمرات تناقش أو قد تتواطأ في تحديد الأسعار وحصص السوق، ويعتبر مدى قدرة هذه الكارتلات على فرض رسوم احتكار هو سؤال مفتوح في الأدبيات.

يجادل "**ديفيز**" "**Davies**" بأنه على الرغم من السلوك التواطئي الواضح من قبل مؤتمرات الخطوط الملاحية المنتظمة، فإن سوق الشحن العام قابل للجدل، وأن هذا يمنع الشركات القائمة من التواطؤ لرفع الأسعار، من جهته يستعرض "**سجوستروم**" "**Sjostrom**" الأدبيات التجريبية القديمة التي تربط أسعار الشحن بأسعار المنتجات كدليل على القوة السوقية، وفي الآونة الأخيرة أظهر كل من "**هاميلز**" "**Hummels**" و"**فولوديمير لوهوفسكي**" "**Volodymyr Lugovskyy**" و"**ألكسندر سكيبا**" "**Alexandre Skiba**" أن خطوط الملاحة المنتظمة تفرض أسعار شحن أعلى بكثير للسلع التي يكون طلب استيرادها غير مرن نسبيا، وهو بالضبط ما يتوقعه المرء إذا كانت شركات الشحن تمارس القوة السوقية.

ولقد خضع الشحن عبر المحيطات للعديد من التغييرات التكنولوجية والمؤسسية الهامة في حقبة ما بعد الحرب: نمو الشحن في السجل المفتوح، وتأثيرات النطاق من زيادة حجم التجارة، وإدخال النقل بالحاويات، وفتح سجل الشحن كممارسة لتسجيل السفن التي ترفع أعلام الملاءمة للالتفاف على التكاليف التنظيمية والتكاليف المرتفعة التي تفرضها الدول الغنية.

---

[1]Stephen Gibbonsa & All, "Road transport: the effects on firms", London School of Economics & Spatial Economics Research Centre, London, United Kingdom., (June 2012), p.01

وقد شكلت أساطيل التسجيل المفتوح 5% من حمولة الشحن العالمية في عام 1950، و31.1% في عام 1980، و48.5% في عام 2000 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، النقل البحري لعام 1950؛ الأونكتاد، استعراض النقل البحري)، ويقدر "**تولوفاري**" "**Tolofari**" أن تكاليف تشغيل السفن لسفن التسجيل المفتوح تقل بنسبة 12% إلى 27% عن أساطيل التسجيل التقليدية، بحيث تأتي معظم الوفرة المقدرة من نفقات التشغيل[1].

كما قد يكون لارتفاع التجارة العالمية تأثيرات كبيرة على أسعار الشحن من خلال تأثيرات الحجم، ففي فترات الطلب المتزايد بسرعة، تصبح قدرة الشحن شحيحة وترتفع أسعار الشحن الفوري بسرعة، ومع ذلك فعلى مدى فترات أطول قد يؤدي ارتفاع الطلب على الشحن إلى خفض أسعار الشحن بالفعل، وذلك راجع للقدرة العالية السفينة الحديثة العابرة للمحيطات بالنسبة للكميات التي تشحنها الدول المصدرة الأصغر، ونتيجة لذلك قد تتوقف السفن في عشرات الموانئ وفي العديد من البلدان المختلفة للوصول إلى طاقتها، ومع زيادة الكميات التجارية من الممكن تحقيق مكاسب من عدة مصادر بشكل أكثر فعالية.

3.النقل الجوي

النقل الجوي كنظام معقد للغاية لا يتضمن فقط المكونات المادية والعملياتية التي يجب أن تعمل معا حتى يكون النظام فعالا، ولكنه يؤكد أيضًا على التأثير المهم للنقل الجوي في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والأمن القومي وجودة البيئة، فمنذ القرن الثامن عشر احتل النقل الجوي مكانة بارزة كعامل حاسم في الاقتصاد العالمي.

يبرز التفاعل الديناميكي بين التجارة الدولية وشبكة النقل، حيث يمكن لنظام النقل الفعال أن يعزز التجارة – وإن كانت الكفاءة في قطاع النقل ليس لها آثار مباشرة على القدرة التنافسية لكل من السلع والخدمات–؛ كما يمكن أن يؤدي تزايد حجم التجارة بدوره إلى خلق طلب على الاستثمار في شبكة النقل، وبالتالي يعتبر تطوير خدمات النقل الجوي أمر حاسم للتنمية المستدامة والتجارة، حيث يعمل هذا القطاع كمحفز اقتصادي من خلال فتح فرص جديدة في السوق، ونقل المنتجات والخدمات بسرعة وكفاءة، ومع

[1]David Hummels, Transportation Costs and International Trade in the Second Era of Globalization", **Journal of Economic Perspectives**, Vol.21, No.03, (Summer 2007), pp.131–154, p.140

العولمة وتحرير الاقتصادات الوطنية، أدت زيادة التسويق التجاري ونمو التجارة الدولية إلى ضغوط كبيرة على بيئة تشغيل البنية التحتية للنقل الحالية، مما فرض على الدول حتمية توظيف تكنولوجيا جديدة ومحسنة وأكثر موثوقية، كما أدى التسويق إلى تعزيز المنافسة بين الدول التجارية لزيادة حصتها في التجارة العالمية، من ناحية أخرى ساهمت العولمة في تكوين شركات وتحالفات كبيرة متعددة الجنسيات لديها الرغبة والقوة المالية والمعرفة الفنية لتشغيل وإدارة شبكة النقل المتقدمة، وقد أدى ذلك إلى خلق حالة فريدة من نوعها، حيث تقوم الدول – التي كانت تنتهج سياسة الغلق – بفتح ممراتها للخصخصة والاستثمار الأجنبي[1].

من ناحية أخرى يعد النقل الجوي عنصرا مهما في عمليات العولمة الحالية، وبسبب التبعيات المتزايدة للتدويل داخل الاقتصاد العالمي، فهو منفتح على تحديات جديدة ويتكيف مع احتياجات مستخدميه، تلعب الدول الفردية دورا كبيرا في التأثير على إمكانات نمو الرحلات الدولية، وتتمثل مهمتها في تعزيز تطوير النقل الجوي، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني والعديد من مجالاته[2].

ثالثا: تكلفة النقل كأبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة على التجارة الدولية

تشكل تكاليف التجارة الناجمة عن السياسات (كالتعريفات الجمركية والإجراءات غير الجمركية كالحصص والتراخيص التي تعادل التعريفات الجمركية،...)، وتكاليف التجارة غير الناجمة عن السياسات التي تشمل أساسا النقل والتأمين والإجراءات الجمركية[3] أبرز أشكال تكاليف التجارة الدولية، فكيف تؤثر تكاليف النقل على مسار التجارة الدولية؟

تشمل تكاليف النقل العناصر المباشرة وغير المباشرة، حيث تشمل العناصر المباشرة رسوم الشحن والتأمين على الشحنات التي تضاف عادة إلى بيانات رسوم الشحن، بينما تشمل التكاليف غير المباشرة تلك التي يتكبدها مستخدم النقل والتي تختلف باختلاف خصائص الشحنة، مثل تكلفة الاحتفاظ بالبضائع قيد النقل، تكلفة المخزون بسبب التخزين المؤقت لتنوع تواريخ التسليم، وتكاليف التحضير المرتبطة بحجم

---

(1)Arpita Mukherjee & Ruchika Sachdeva, "Maritime And Air Transport Services: India's Approach to Privatization", **Transport and Communications Bulletin for Asia and the Pacific**, No. 73, (2003), p.28

(2)Grzegorz Zajac, "The Role of Air Transport In The Development of International Tourism", **Journal of International Trade, Logistics and Law**, Vol.02, No.01, (2016), p.01

(3)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تكاليف التجارة والنقل في المنطقة العربية"، مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت، (مارس 2019)، ص.01

الشحنة (حمولة حاوية كاملة مقابل جزئية الأحمال)... كما يجب الاستدلال على التكاليف غير المباشرة بمساعدة نموذج اقتصادي واضح.

تؤثر تكلفة نقل البضائع من المنتجين إلى المستخدمين على حجم واتجاه ونمط التجارة، فهو يحدد مكان رسم الخط الفاصل بين السلع القابلة/غير القابلة للتداول، وشكل الشركات القادرة على المشاركة في التجارة وكيفية تنظيم إنتاجها دوليا، كما تتأثر تكلفة النقل بدورها بمجموعة واسعة من المحددات الأساسية التي تشمل هذه الخصائص الجغرافية للدول، وكمية ونوعية البنية التحتية المادية التي تدعم خدمات النقل، والإجراءات المستخدمة للتحكم في حركة البضائع من بلد إلى آخر، ومدى المنافسة في قطاع النقل، ووتيرة الابتكار التكنولوجي في القطاع وتكلفة الوقود،... إضافة إلى تأثير خصائص المنتجات التي يتم شحنها على تكاليف النقل.

بعد عقود من التخفيضات الكبيرة في التعريفات في جميع أنحاء العالم، والتي أفرزها مسار المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade) ومنظمة التجارة العالمية، أصبح متوسط حواجز التعريفات الآن أقل من العديد من مكونات تكاليف التجارة، بما في ذلك تكاليف النقل، وهو ما تؤكده دراسة مسحية شاملة لتكاليف التجارة قام بها كل من "**جيمس أندرسون**" "**James Anderson**" و"**إريك فان وينكوب**" "**Eric Van Wincoop**" سنة 2004، والتي حددت حوالي 30% من تكاليف التجارة الدولية ضمن تكاليف النقل، وبالمقابل تمثل تكاليف النقل الدولي زيادة بنسبة 21% عن تكاليف الإنتاج، المتحدة[1].

وتفترض معظم النماذج التجارية التي تتضمن تكاليف النقل أنها تتناسب مع سعر السلعة المتداولة (تكاليف النقل هي تكاليف جبل الجليد)، ونتيجة لذلك تؤدي تكاليف النقل إلى إحداث فجوة بين أسعار المنشأ والوجهة، ولكنها لا تنتج تغييرات في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي فإن تكاليف النقل المرتفعة تقلل من حجم التجارة ولكنها لا تغير بالضرورة تكوين التجارة، ومع ذلك إذا كانت جميع تكاليف النقل أو جزء كبير منها مضافة – أي يتم فرضها على أساس كل وحدة بدلا من كونها متناسبة تماما مع سعر السلعة المتداولة – فإن الاستنتاج القائل بأن الأسعار النسبية لم تتغير لم يعد صالحا، وبالتالي من

[1]Guillaume Daudin, Jérôme Hericourt & Lise Patureau, "International Transport costs: New Findings from modeling additive costs", Working Paper CEPII,(Aug 2018), 48 pages, p.04

المتوقع أن يكون لتكاليف النقل تأثيرات واضحة على الأسعار النسبية للمنتجات عالية الجودة ومنخفضة الجودة، وكذلك السلع ذات النسب المختلفة للوزن على القيمة.

ونظرا لأن السلعة عالية الجودة ستباع عادة بسعر أعلى من السلعة منخفضة الجودة، فإن تكاليف النقل الثابتة لكل شحنة ستشكل حصة أكبر من سعر السلعة منخفضة الجودة، وبالتالي فإن الزيادة في تكاليف النقل سترفع سعر السلعة منخفضة الجودة بشكل أكبر نسبيا من سعر السلعة عالية الجودة، وهو ما سيدفع المستهلكين في أسواق التصدير إلى التحول باتجاه السلعة عالية الجودة، وبالتالي زيادة حصتها في التجارة الدولية، وبالتالي سيتم التخلي عن حصة أكبر من السلعة منخفضة الجودة في السوق المحلية، وعلى العكس من ذلك سيؤدي انخفاض تكاليف النقل إلى زيادة حصة المنتجات منخفضة الجودة في التجارة الدولية، فكلما زاد التفاوت في الأسعار بين السلع عالية الجودة ومنخفضة الجودة، زاد تأثير تكاليف النقل على نمط التجارة، حيث يختبر كل من"**ديفيد ل هاميلز**" "**David L. Hummels**" و"**سكيبا**" "**Skiba**" ما إذا كانت البيانات المتعلقة بتكاليف النقل أكثر اتساقا مع المادة المضافة بدلا من نظرية جبل الجليد، وما إذا كانت تكاليف النقل تغير الأسعار النسبية للمنتجات عالية الجودة ومنخفضة الجودة[1].

وتستند دراستهم إلى الواردات على مستوى النظام المنسق المكون من ستة أرقام لعدد من بلدان الواقع في أمريكا اللاتينية – الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وباراغواي وأوروغواي – والولايات المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن تكاليف النقل لا تتناسب مع السعر (وليس شكل الجبل الجليدي) وأقرب إلى كونها مضافة، وأن حصة السلع عالية الجودة مقارنة بالسلع منخفضة الجودة زادت عندما ارتفعت أسعار الشحن لكل وحدة.

كما قدم كل من "**ماكجوان**" "**McGowan**" و"**ميلنر**" "**Milner**" بعض الأدلة التجريبية الداعمة لكيفية تأثر تكوين التجارة بزيادة التكاليف (تعتبر تكلفة النقل عنصرا مهما ضمنها)، وركزوا على الصناعات ذات التكلفة التجارية المكثفة (Cost-Intensive Industries) التي تنتج السلع التي لديها حصة كبيرة من السلع الوسيطة المستوردة، وتشمل هذه الصناعات فحم الكوك والبنزين والوقود النووي، منتجات اللب والورق، والآلات الكهربائية، وباستخدام عينة من 37 دولة صناعية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية مع 213

[1] Ibid, p.07

دولة[1]، وجدوا أن الصناعات الموجودة في البلدان ذات التكاليف التجارية المنخفضة تحصل على حصص أعلى بكثير من الصادرات العالمية، على الرغم من أن هذا التأثير أقوى في الصناعات كثيفة التكلفة للتجارة.

بالإضافة إلى ذلك هناك قناة أخرى يمكن من خلالها للتغيرات في تكاليف النقل أن تشكل عاملا مؤثرا على نمط التجارة من خلال تأثيرها على الهامش الواسع للتجارة (Wide Margin Trade)، فمن خلال تقليل الفجوة بين الأسعار عند المنشأ والوجهة، يمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف النقل إلى زيادة نطاق السلع المتاحة للتجارة الدولية، مما يجعل السلع غير المتداولة قابلة للتداول، فعلى سبيل المثال قدم كل من "**ميندوزا موريرا**" "**Moreira Mendoza**" عام 2007 تقديرات تجريبية أكدت أن الاتفاقية كان لها تأثير متواضع على التجارة بين أعضاء الجماعة الكاريبية ((**The Caribbean (Caricom)**[2] **Community**، حيث شكلت الصادرات ضمن الاتفاقية 13٪ من إجمالي الصادرات في عام 2014[3].

كما أن هناك نوعان من مصادر عدم اليقين، فبينما تشكل التقلبات في الطلب على المنتجات المصدر الأول لعدم اليقين، ينشأ المصدر الثاني من الطريقة التي يتم بها تنظيم قدر كبير من الإنتاج العالمي، فصعود سلاسل التوريد العالمية، وإدارة المخزون في الوقت المناسب وتجارة التجزئة الضعيفة، يجعل نطاقا واسعا من المنتجات أكثر حساسية للوقت، خاصة بالنسبة لسلاسل التوريد العالمية التي تعتمد على تصنيع المنتجات النهائية من مجموعة كبيرة من الأجزاء والمكونات، فيمكن أن تؤدي عمليات التسليم غير المتزامنة إلى تعطيل عملية الإنتاج بأكملها، ويقدر كل من "**ديفيد ل هاميلز**" "**David L. Hummels**" و"**جورج شاور**" "**Georg Schaur**" أن كل يوم في العبور يعادل فرض معدل تعريفة حسب القيمة من 0.6% إلى 2.3%، وقد تم العثور على تدفقات التجارة التي تتكون من أجزاء ومكونات لتكون أكثر حساسية للوقت بنسبة 60%، وبالتالي تشير هذه النتائج إلى وجود صلة بين

---

[1]Ongsheng Xu & Xiao Liang, "Measuring Aggregate Trade Costs and Its Empirical Effects on Manufacturing Export Composition in China", **China Finance and Economic Review**, Vol.05, No.06, (2017), p.02

[2]**الجماعة الكاريبية ((The Caribbean Community Caricom)** هي سوق مشتركة تأسست في عام 1973، تضم كل من Guyana, Haiti, Jamaica, Antigua, Barbuda, the Bahamas, Barbados, Belize, Dominica, Grenada,) Montserrat, St. Lucia, St. Kitts, Nevis, St. Vincent, the Grenadines, Suriname, Trinidad, Tobago).....للتوسع انظر:

Caribbean Community (Caricom) Comunita Caraibica, Atlante Geopolitico, 2013

[3]World Bank Group, "Latin America and the Caribbean", In **Global Economic Prospects, Divergences and Risks**, chapter 2.3, pp.112-121, (Washington, DC: World Bank, 2016), p.116

الانخفاضات الحادة في أسعار الشحن الجوي والنمو السريع في التجارة وكذلك نمو تجزئة الإنتاج على مستوى العالم، كما عمل "**هاميلز**" "**Hummels**" على تقييم الأثر الاقتصادي للسياسات التي تزيد أو تقلل من وقت التجارة مثل الفحص الأمني للبضائع، أو الاستثمار في البنية التحتية للموانئ، أو الإجراءات الجمركية المبسطة[1].

في حين ركزت دراسات أخرى على احتمال عدم تمكن البلدان من دخول أسواق تصدير معينة أو المشاركة في سلاسل التوريد العالمية إذا كان هناك تأخير طويل في الشحنات التجارية، تقدر دراسة "**هاميلز**" "**Hummels**" و"**شاور**" ."**Schaur**" أن التأخير لمدة ثلاثة أيام يمكن أن يقلل من احتمال التصدير بنسبة 13%[2]، في حين أن تأخير الشحنات لمدة أسبوع واحد يمكن أن يقلل من حجم الصادرات بنسبة تصل إلى 7% أو يرفع سعر تسليم البضائع بنسبة 16% بالنسبة للسلع الحساسة للوقت بشكل استثنائي، ويمكن تقليل الحجم بنسبة تصل إلى 26%، كما وجدت الدراسات الحديثة التي قدمت وقتا للصادرات من مسح ممارسة الأعمال الجديد في تقديرات نموذج الجاذبية أن زيادة الوقت بنسبة 10% تقلل أحجام التجارة الثنائية بنسبة تتراوح بين 5% و8%[3].

1. محددات تكاليف النقل

تتباين العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على تكاليف النقل، لتشمل المحددات المحتملة خصائص المنتج، والعامل الجغرافي، والبنية التحتية، والمنافسة في السوق، والتغير التكنولوجي، وتسهيل المعاملات التجارية، وتكاليف الوقود.

أ. خصائص المنتج

تختلف تكاليف النقل حسب القيمة وخصائص المنتج الجاري شحنه، فهناك سمتان مهمتان بشكل خاص في هذا الصدد جودة المنتج ونسبة قيمته إلى الوزن، فعند تساوي جميع العوامل ستكون تكاليف النقل حسب القيمة أقل بالنسبة للسلع عالية الجودة وللبضائع ذات نسبة القيمة إلى الوزن الأعلى.

---

[1] David Hummels & Georg Schaur, "Time as a Trade Barrier", NBER Working Paper, No. 17758, (January 2012), 55 pages, p.02

[2] Gbadebo Odularu, Mena Hassan & Musibau Adetunji Babatunde, **Fostering trade in Africa : trade relations, business opportunities and policy instruments**, (Switzerland : Springer, 2020), p.12

[3] Hildegunn K. Nordas, Enrico Pinali & Massimo Geloso Grosso, "Logistics and Time as a Trade Barrier", OECD Trade Policy Working Papers, No. 35, (2006), 59 pages, p.09

ب. العامل الجغرافي

يمكن أن يكون للخصائص الجغرافية للبلدان تأثير كبير على تكاليف النقل، وبالتالي على قدرة البلدان على المشاركة في التجارة الدولية، ويشكل الوصول إلى المحيط أو البحر أحد أبرز هذه الميزات الجغرافية، فالدول الحبيسة (غير الساحلية) تصبح معتمدة على دول العبور، وبالتالي موقع وحجم وجودة البنية التحتية للنقل لدعم التجارة ليست تحت سيطرتها بالكامل، فهي مضطرة للتفاوض على السياسات واللوائح التي سيتم تطبيقها على قطاعي النقل والخدمات اللوجستية مع دول العبور، والنتيجة ليست بالضرورة تتوافق مع توجهات ومصالح الدول غير الساحلية، كما قد يكون لدى بلدان العبور حوافز سياسية واقتصادية لفرض تكاليف على البلدان غير الساحلية، فباستخدام الفرق بين التكلفة والتأمين والشحن مجانا على ظهر السفينة لاحظ كل من "**ستيفن راديليت**" "**Steven Radelet**" و"**جيفري دي ساكس**" "**Jeffrey D. Sachs**" أن البلدان غير الساحلية تواجه تكاليف أعلى بنسبة 50%[1].

ميزة جغرافية مهمة أخرى تؤثر على تكاليف النقل هي مسافة قرب أو بعد الدولة عن الأسواق الأخرى وطرق النقل، فعلى سبيل المثال يرى "**هاميلز**" "**Hummels**" أن ارتفاعا بنسبة 10% في المسافة بين الدولة المصدرة وميناء الوجهة يزيد من المقابل وتكاليف النقل بنسبة 2.8% للشحن الجوي و1.7% للشحنات البحرية[2]، في حين ركزت مجموعة من الدراسات الأخرى على قياس تأثير المسافة بمدى تقليلها لأحجام التجارة، حيث أظهرت هذه الدراسات تأثيرا سلبيا مرتفعا ومستمرا، مما يشير إلى أن الادعاءات حول انخفاض تأثير المسافة قد تكون سابقة لأوانها.

بالإضافة إلى ذلك يستعرض كل من " **آن سيليا ديسدير**" "**Anne-Celia Disdier**" و" **كيث هيد**" "**Keith Head**" أكثر من 1400 من تقديرات نماذج الجاذبية لتحليل تأثير المسافة على التجارة بشكل منهجي، وتتمثل أهداف هذا التحليل في تحديد الاتجاه المركزي للنتائج المشار إليها أعلاه، وكذلك تحديد مصادر الاختلاف في النتائج، فبالنسبة للسؤال الأول يمكنهم استنتاج أن مرونة التجارة عن بعد تبلغ حوالي 0.9%، وهذا يعني في المتوسط أن زيادة المسافة بين الشركاء التجاريين بنسبة 10% تؤدي إلى

---

[1] Jean-François Arvis, Gael Raballand & Jean-François Marteau, "The Cost of Being Landlocked: Logistics Costs and Supply Chain Reliability", Policy Research Working Paper Series 4258, The World Bank, (2007), p.08

[2] Guillaume Daudin Jérôme Héricourt & Lise Patureau, "International Transport costs: New Findings from modeling additive costs", Document de travail (Docweb) N°2203, (Jan 2022), 62pages, p.04

انخفاض التجارة الثنائية بنحو 9%[1]، أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فوجدوا قدرا كبيرا من الاختلاف في التأثير المقدر للمسافة من الدراسات، وهم يعزون الاختلاف الكبير إلى الاختلافات في مجموعات البيانات، وطرق الاقتصاد القياسي، والأهم من ذلك كله، الفترة الزمنية للبيانات المستخدمة في التقدير.

تتمثل إحدى المشكلات في معظم تقديرات الجاذبية التي تتضمن المسافة في أن بعض العوامل التي تختلف باختلاف المسافة قد لا يتم أخذها في الاعتبار بشكل كامل، على سبيل المثال قد تختلف الأذواق والخصائص الثقافية وتكاليف المعلومات بشكل منهجي مع المسافة، بحيث تنخفض التجارة مع المسافة حتى لو كان النقل بلا تكلفة، فباستخدام إغلاق قناة السويس كتجربة طبيعية لمراعاة هذه العوامل الأخرى يقدر مرونة التجارة فيما يتعلق بالمسافة بين 0.2% و0.5% وهو نصف ما وجد في تقديرات نموذج الجاذبية التي تم طرحها من طرف كل من "**ديسدير**" "**Disdier**" و"**هيد**" "**Head**"[2].

بغض النظر عن حجم تأثير المسافة لماذا يستمر كعائق أمام التجارة؟

- احتمالية ضآلة أهمية التقدم التكنولوجي في خفض تكاليف النقل مما كان مفترضا؛
- قد تكون التغييرات في تكوين التجارة منحازة نحو السلع ذات التكاليف العالية للمسافات، ففيما يتعلق بهذه الفرضية فإن تأثير الوقت على التجارة آخذ في الازدياد بحيث قد تكون المسافة بمثابة وكيل لزيادة حساسية الوقت للتجارة؛
- يشير "**راسل هيلبيري**" "**Russell Hillberry**" و"**ديفيد هاميلز**" "**David Hummels**" إلى أن جزءا كبيرا من التجارة هو التبادل داخل الصناعة للمدخلات الوسيطة والمخرجات المجمعة، فإذا كانت المدخلات خاصة بمنتج معين فقد يكون هناك احتمال ضئيل للغاية للاستبدال من مصادر أخرى، وبالتالي فإن طلبات الاستيراد الصناعي ستكون أكثر حساسية لتكاليف التجارة، وستفضل الشركات الاستجابة لتكاليف النقل المرتفعة من خلال الانتقال إلى مكان قريب من مصدر المدخلات.

[1]Factors shaping the future of world trade", the World Trade Organization, World Trade Report 2013, Switzerland, (2013), p.11

[2]James Feyrer, "Distance, Trade, and Income – The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment", National Bureau Of Economic Research, Cambridge, (Dec 2009), 31 pages, p.12

ج. المنافسة في السوق

قطاع النقل هو صناعة خدمات تعتمد كفاءتها جزئيا على النظام التنظيمي ومدى المنافسة، ويرجع بعض الباحثين نقص المنافسة في قطاع النقل لعدد من العوامل بما في ذلك الاحتكارات الطبيعية، وحواجز الوصول إلى الأسواق التي تمنع الشركات الأجنبية من الدخول والمنافسة، وتكوين كارتل لمقدمي خدمات النقل، وفي بعض الحالات قد تسمح الحكومات بممارسات على سبيل المثال تحديد الأسعار، والذي تعتبر مخالفته غير قانونية بموجب قوانين مكافحة الاحتكار، وهو ما قد تتجاوزه بعض الدول، ففي عام 2010 ألغى الاتحاد الأوروبي إعفاء مكافحة الاحتكار على تثبيت الأسعار على الرغم من استمرار إعفاء التعاون التشغيلي بين أعضاء الاتحادات، مثل تقاسم المساحة على السفن الخاصة بهم، كما كان هناك جهد تشريعي مماثل في الكونجرس الأمريكي في عام 2010 لإزالة استثناء الخطوط الملاحية المنتظمة من قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية ولكن لم يتم تمرير مشروع القانون.

د. تيسير التجارة

يفحص تيسير التجارة كيف يمكن تحسين وتبسيط الإجراءات والضوابط التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية وداخلها لتقليل التأخير والتكاليف، وفي حين أنه ليس جزءا من النقل في حد ذاته، إلا أن الأهمية المتزايدة للتجارة الحساسة للوقت وسلاسل التوريد العالمية تزيد من أهمية التكاليف المتعلقة بالحدود أو الجمارك، وبالتالي تيسير التجارة، ويبدو التخفيض المحتمل في تكاليف التجارة من العوامل المحورية في تيسير التجارة.

هـ. قياس المشاكل والقيود

هناك ثلاثة مصادر رئيسية لبيانات تكاليف النقل، يمكن استخدام معلومات الصناعة أو شركة الشحن بشكل مباشر، على سبيل المثال يحصل كل من "**ليمون**" "**Limao**" و"**فينابلز**" "**Venables**" على عروض أسعار من شركات الشحن لحاوية قياسية يتم شحنها من بالتيمور (Baltimore) إلى وجهات مختلفة، أين يحصل "**هاميلز**" "**Hummels**" على مؤشرات أسعار الشحن البحري والجوي من المجلات التجارية، والتي من المفترض أن تكون متوسطات مثل هذه الأسعار، فالطرق المباشرة هي الأفضل ولكنها ليست دائما مجدية بسبب قيود البيانات والحجم الكبير جدا لمجموعات البيانات الناتجة.

وبالتالي فبدلا من ذلك هناك مصدران للمعلومات حول قيم الوحدة في تكاليف النقل، حيث تسمح بيانات الجمارك الوطنية في بعض الحالات ببناء قيم مفصلة تماما للوحدات، على سبيل المثال يوفر تعداد الولايات المتحدة بيانات عن واردات الولايات المتحدة على مستوى النظام المنسق المكون من 10 أرقام حسب البلد المصدر، وطريقة النقل ومنفذ الدخول بقيمة قواعد الشحن المجاني على متن السفينة (Free on Board (FOB) والتكلفة والتأمين والشحن (Cost, Insurance, Freight (CIF) التي ينتجها صندوق النقد الدولي من مطابقة بيانات التصدير(Matching Export Data) وبيانات الاستيراد (Import Data)، حيث يستمد صندوق النقد الدولي بياناته من قاعدة بيانات التابعة للأمم المتحدة، مع استكمالها في بعض الحالات بمصادر البيانات الوطنية، ويبلغ عنها في اتجاه إحصاءات التجارة والإحصاءات المالية الدولية[1].

وقد أشار "**هاميلز**" "**Hummels**" إلى التحولات التركيبية التي تحدث بمرور الوقت في بيانات قيمة الوحدة بناءا على التدفقات التجارية الإجمالية مما دفعه إلى استنتاج مفاده أن مشكلات الجودة يجب أن تستبعد هذه البيانات من استخدامها كمقياس لتكاليف النقل حتى في الدراسات شبه الدقيقة، ومع ذلك وبسبب توافرها وصعوبة الحصول على تقديرات أفضل لمجموعة واسعة من البلدان والسنوات، حتى الأعمال التجريبية الدقيقة الحديثة تستخدم بيانات صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: تجاذبات التجارة الدولية بين تحقيق السلام الدولي وإرساء الهيمنة

يتضمن التاريخ الحديث مثالين للعلاقة بين التجارة والسلام، نشأت الأولى في مؤتمر باريس للسلام عام 1919، حينما ربط الرئيس الأمريكي"**وودرو ويلسون**" "**Woodrow Wilson**" التجارة والسلام في نقاطه الـ 14 لتشكيل العالم بعد الحرب العظمى، حيث دعت النقطة الثالثة إلى إزالة جميع الحواجز الاقتصادية، بقدر الإمكان، وإقامة المساواة في الظروف التجارية بين جميع الدول التي توافق على السلام وتلتزم بصيانته، أي ربط الظروف التجارية بصون السلام.

وعلى الرغم من اعتماد النقاط الأربع عشرة رسميا، لكن لم يتم تنفيذ أي منها؛ ومع ذلك لم يكن هذا جهدا ضائعا، فقد تركت بصمتها على الجيل الذي ظهر في منتصف الأربعينيات – كواحدة من أسوأ

[1]James Anderson & Eric van Wincoop, Trade Costs, Journal of Economic Literature, (Sep 10, 2003), 122 pages, p.16

الفترات في تاريخ العالم حربان عالميتان منفصلتان فقط عن طريق الكساد الكبير، مما أدى إلى الموت والنزوح لعشرات الملايين من الناس– فقد أدرك " **فرانكلين روزافيلت" "Franklin Roosevelt**" و"**وينستون تشرتشل**" "**Winston Churchill**" وممثلو الحلفاء أن لديهم فرصة واحدة فقط لتشكيل العالم، وكانت الركيزة الأساسية لرؤيتهم وجود نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحا قائما على القواعد في شكل منظمة التجارة الدولية، والتي نصت الكلمات الافتتاحية لميثاقها على النحو التالي:

"تقديرا لعزم الأمم المتحدة على تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات السلمية والودية بين الأمم، تتعهد الأطراف في هذا الميثاق في مجالات التجارة والتوظيف بالتعاون مع بعضها البعض ومع الأمم المتحدة" [1].

وبالتالي كان الهدف المركزي (ولكن غير المعلن) للنظام التجاري متعدد الأطراف هو الحفاظ على السلام.

وقد جاء المسعى الرئيسي الثاني في جهود البشرية في أوروبا لتوظيف التجارة لبناء سلام دائم أولا في إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، تليها اتفاقية تشكيل سوق مشتركة، ثم الاتحاد الأوروبي، فقد كان "**جون مونيه**" "**Jean Monnet**" – أهم دعاة التكامل الأوروبي– يؤمن بإنشاء باكس مركاتوريا (Pax Mercantoria) أي السلام الذي يحقق من خلال تكامل الأسواق، والتي اقتصرت في البداية على سوق الطاقة، ثم امتدت إلى قطاعات أخرى حتى يتم تشكيل سوق واحدة"، وقد كان الدافع وراء التكامل الأوروبي لا يزال قويا عندما تحدث مسؤول بروكسل بعد عقود عن الغرض من توسيع المشروع الأوروبي إلى الشرق، وقال: "إن السبب الرئيسي لجلب هذه البلدان هو تعزيز آفاق السلام وتوسيع النطاق الجغرافي للتكامل الاقتصادي والعلاقات التجارية"[2].

كما تم إطلاق مبادرة "التجارة من أجل السلام" من خلال عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2017 في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس بعد أن استلهمت افتتاح مجموعة الدول (7+) المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية التي تم إنشاؤها من

[1]Alan Wm. Wolff, "Trade for Peace: The Multilateral Trading System Was Founded to Underwrite Peace After Two World Wars. The Linkage Has Renewed Relevance Today", Remarks delivered at Geneva Trade Week, Graduate Institute, Geneva, Switzerland , (Sept 29, 2021), 05 pages, p.01
[2]Alan Wm. Wolff, Ibid, p.02

قبل أقل البلدان نموا، حيث جمعت المجموعة بين البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات ((Fragile and Conflict Affected States (FCAs [1] التي تطمح إلى استخدام التكامل التجاري والاقتصادي كأداة لإعادة بناء اقتصاداتها الهشة وتعزيز السلام المستدام والشامل[2].

وتتضمن رؤية مبادرة التجارة من أجل السلام في الأساس وجود النظام التجاري متعدد الأطراف، والذي تم تصميمه في الأصل ليكون ركيزة لجهود ما بعد الحرب للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، وتهدف المبادرة إلى تعزيز النظام القائم على القواعد كأساس لجهود بناء السلام من خلال إبراز دور التجارة والتكامل الاقتصادي في المجالات الأمنية والإنسانية والتنموية، ومنذ إطلاق المبادرة سعت منظمة التجارة العالمية إلى التقريب بين مجتمعات التجارة والسلام من خلال سلسلة من المحاضرات وجلسات تبادل الخبرات وأنشطة التوعية مع شركاء مختلفين من أجل توسيع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

أولا: السلام والصراع من منظور نظريات التجارة الدولية

في سياق العلاقات الثنائية يعرّف "**سولومون دبليو بولاتشيك**" "**Solomon W. Polachek**" الصراع على أنه المسار المنحرف للتجارة، ويجادل بأنه من المعروف جيدا أن الدول (أو في هذا الصدد الكيانات الاقتصادية الأخرى) يمكنها رفع رفاهيتها من خلال التجارة (إذا كان هناك اختلاف في الأسعار النسبية التي يواجهها كل طرف قبل التجارة)، وهو ناتج عن المكاسب الناتجة عن التخصص في الإنتاج، مما

---

[1] يعتبر مفهوم **الدول الهشة والمتأثرة بالصراع Fragile and Conflict Affected States (FCAs)** فكرة تنظيمية قوية بشكل متزايد في سياسات وإجراءات المانحين ووكالات المعونة، ولكنه أيضًا تصنيف إشكالي للغاية حيث يشمل مجموعة من البلدان في ظروف مختلفة جدا من كينيا إلى أفغانستان، ويشير هذا المفهوم إلى كل من الأزمات العلنية (الصراع المنظم والتعطيل العنيف للعمليات الاجتماعية والسياسية)، والتجزئة الكامنة (التسوية السياسية المتنازع عليها، ونهب الدولة، والفشل في ضمان الحقوق والخدمات الأساسية)، تشمل التداعيات فقدان شرعية النظام، والسيطرة على استخدام القوة وتوفير الأمن، وعدم القدرة أو عدم الرغبة في توفير ظروف المعيشة الأساسية...للمزيد من المعلومات انظر:
Sebastian AJ Taylor, Fragile and Conflict-Affected States: Exploring the Relationship Between Governance, Instability and Violence

[2] Bios Joshua Setipa, "Concept Note 2020 Trade for Peace Week session", The UN Technology Bank for Least Developed Countries, 07 pages, p.06

يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل، وبالتالي زيادة فرص الاستهلاك واحتمالات التبادل بأسعار منخفضة، حتى لو ظل مستوى الإنتاج دون تغيير عن مستواه قبل التجارة[1].

كما تشير الأدلة التجريبية إلى أن المكاسب من التجارة يمكن أن تكون كبيرة، على سبيل المثال يوضح "**أسيموغلو**" "**Acemoglu**" أن الوصول إلى المحيط الأطلسي هو المسؤول عن صعود أوروبا (الغربية) بين عامي 1500 و1850، وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول المشاركة في التجارة المحيطية لمسافات طويلة، ولكن ماذا يحدث عندما لا تكون مكاسب كيان اقتصادي معين من التجارة عالية بالقدر الذي يعتقد أنه يجب أن يحصل عليه؟ غالبًا في مثل هذه الظروف يستخدم الكيان القوة لتحقيق إعادة التوزيع من خلال وسائل الإكراه المختلفة، وقد جادل الليبراليون بأن استخدام القوة للإكراه هو أيضا شكل من أشكال الصراع، نظرا لأنه يمكن اعتبار القوة نوعا من التجارة في إطار الفكرة القائلة "سأكون عنيفًا إذا لم تعطيني ما أريد"، فإن الصراع هو شكل وأعراض من "التجارة المنحرفة"[2].

ويجادل "**أسيموغلو**" "**Acemoglu**" بأن الصراع يحدث عندما تتصارع الأطراف على الإيرادات الاقتصادية، وعندما يستمر الصراع لفترة طويلة فإنه يُعرف باسم الصراع المطول، ومن منظور معياري تعتبر السيطرة على الصراع والقضاء عليه جوهر أولويات مجال اقتصاديات الدفاع وعلوم السلام، حيث يدرس الاقتصاديون والمنظرون الليبراليون في هذا المجال طرق تحقيق السلام من خلال القضاء على الصراع، بينما يستكشفون أيضا الجانب الأكثر إيجابية لتقييم تأثيره على المجتمع، ولكن للسيطرة على الصراع والقضاء عليه، يجب أن يعرف المرء كيف ولماذا تتحقق مكاسب تجارية غير كافية، ولذلك مع هذه الملاحظة لدراسة سبل تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات، تشكل التجارة الدولية أحد أبرز الآليات الموظفة.

فالتجارة الدولية تعتبر واحدة من أكثر الوسائط عمقا ودبلوماسية للقضاء على العداء وتعزيز التعاون كخطوة مهمة تؤدي إلى السلام، ومع ذلك فإن المشكلة تكمن في أن محاولات السلام التي يفرضها الآخرون قد تكون غير مستقرة بطبيعتها، خاصة عندما تظل الخلافات الأساسية التي تفصل بين الدولتين

---

[1]Carlos Seiglie, "Trade, Peace and Democracy: An Analysis of Dyadic Dispute", Institute for the Study of Labor Discussion Paper No. 2170, (Jun 2006), p.03
[2]Francis Mulenga Muma, **International Trade as a Beacon of Peace**, Grin Verlag (Ed), (Academia.edu, juillet 2012), p.09

قائمة، لهذا السبب يبدو من المعقول أن السلام القابل للحياة هو سلام طبيعي يقوم على الاعتماد المتبادل، وبالتالي تعزز التجارة وتسهل هذا الارتباط.

وفي هذا السياق جادل "**كينز**" "**Keynes**" (في إطار نقده لمعاهدة فرساي) بأنه يُسمح لألمانيا بإقامة علاقات اقتصادية مع بقية أوروبا أو أن آفاق السلام ستكون قاتمة، وهو ما جاء في كتابه "العواقب الاقتصادية للسلام" (The Economic Consequences of the Peace)، من جهته أكد "**بولاتشيك**" "**Polachek**" على أهمية الاعتماد المتبادل في تحقيق التوازن حيث يظل السلام متينًا وآمنًا، بحيث لا يكون أي من الطرفين متحمسا لتغيير الوضع الراهن، لذلك يمكننا أن نلاحظ أن الاعتماد المتبادل يجعل الصراع أكثر تكلفة، وفي المقابل يزيد من حوافز التعاون.

وعلى الرغم من أنه في الكثير من الحالات تشكل الدوافع السياسية أساس الاعتماد المتبادل – عندما أصبح "**ويلي برانت**" "**Willy Brandt**" وزيرا للخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1966 طور سياسة السياسة الجديدة (New Ostpolitik[1]) مما أدى في النهاية إلى اتفاقية 1970 لقبول حدود برلين، كذلك كان "**هنري كيسنجر**" "**Henry Kissinger**" رائدا في سياسة الانفراج التي أدت إلى انخفاض كبير في التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بما في ذلك محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية سالت 1 (SALT I)، وانفتاح الصين الذي أدى إلى تحالف صيني أمريكي مناهض للسوفييت – ومع ذلك فإن معظم حالات الاعتماد المتبادل تستند لاعتبارات اقتصادية والتي يتم تحقيقها عادة من خلال التجارة بين الشركاء، كسعي كل من "**كيسنجر**" "**Kissinger**" و"**نيكسون**" "**Nixon**" للتقارب التجاري مع الصين كأحد أهم الأسواق العالمية الأسرع نموا، كما سعى "**برانت**" "**Brandt**" إلى توثيق العلاقات التجارية مع أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ووفقا ل "**بولاتشيك**" "**Polachek**" فقد ساعد هذا في دعم الاقتصادات الشيوعية الضعيفة، لكنه سلط أيضا الضوء على التناقض بين الثروة والفقر بين الشرق والغرب، وربما مهد الطريق في النهاية لإعادة التوحيد، فإبطاء سباق التسلح قلل من استنزاف الموارد

[1]**سياسة برانت** هي السياسة الجديدة New Ostpolitik أو السياسة الشرقية East Politics، أو سياسة التغيير من خلال التقارب Change Through Rapprochement policy التي من شأنها أن تسمح لألمانيا الغربية بمتابعة تطبيع العلاقات مع الكتلة الشرقية، ومن خلال هذا النهج الجديد بدأ "**ويلي برانت**" "**Willy Brandt**" في تبني مفهوم سلام شامل لأوروبا ورسخ سياسته الغربية بشكل أقل وأقل مع الولايات المتحدة وأكثر فأكثر مع المجتمع الاقتصادي الأوروبي... للتوسع أنظر:
Sara A. Popovich, "Willy Brandt's Ostpolitik: The Changing Role in United States-West German Relations, An Analysis of United States Government Internal Documents", Submitted to Scripps College in Partial Fulfillment of The Degree of Bachelor of Arts, (Apr 20, 2012), p.07

الاجتماعية والاقتصادية، كماة كان الاعتماد المتبادل المرتبط بالبعد الاقتصادي بمثابة مبرر للدول الأوروبية للالتقاء معا لتشكيل الاتحاد الأوروبي.

وهو ما دفع معظم الدراسات الكمية للاعتماد المتبادل والصراع للتركيز على الجوانب الاقتصادية فقط، لأن الجوانب الاقتصادية يمكن قياسها بسهولة أكبر، كما يستخدم معظمهم التجارة الثنائية (أو بعض التدابير المتعلقة بالتجارة مثل الحصة التجارية أو إحصائية التجارة النسبية إلى الناتج القومي الإجمالي) كمقياس للاعتماد المتبادل، كما تتنبأ النظرية بأن "المكاسب من التجارة" (المكاسب النسبية) هي المؤشر الأكثر صلة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ثانيا: تأثير الأداء اللوجستي في التجارة الدولية

ترتبط اللوجستيات ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية، كما أن مساهمتها في القدرة التنافسية التجارية للبلدان آخذة في الازدياد، خاصة وأن التعريفات التجارية قد انخفضت إلى حد كبير بسبب عملية تحرير التجارة عما كانت عليه بعد أن دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حيز التنفيذ في عام 1948 للنقل الفعال[1]، ويمكن للخدمات اللوجستية إما أن تعزز التجارة أو أن تصبح عائقا أمامها، لذلك نعتبرها حاجزا غير جمركي.

فخدمات النقل والخدمات اللوجستية تسهل مسار التجارة الدولية، وتلعب دورا مهما في نمو الاقتصاد المحلي وتنميته، وتكون جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية مهمة للتجارة الدولية، حيث أن البنية التحتية اللوجيستية الضعيفة والعمليات التشغيلية يمكن أن تكون عقبة رئيسية أمام تكامل التجارة العالمية، وعلى العكس من ذلك فإن الخدمات اللوجستية المحسنة المتعلقة بالتجارة – إضافة إلى بيئة اقتصادية متحررة– يمكن أن تزيد من حجم التجارة وتوسيع الحجم والنطاق في أنشطة التوزيع والإنتاج.

ويجادل كل من "**نوردز**" "**Nords**" و"**بيرمارتيني**" "**Piermartini**" بأن تكلفة نقل البضائع إلى الأسواق الخارجية تقدم مثالا جيدا على الحواجز غير الجمركية، ومع ذلك ليست تكاليف النقل فقط هي

[1]Petra Adelajda Zaninović, Vinko Zaninović & Helga Pavlić Skender, "The effects of logistics performance on international trade: EU15 vs CEMS", **Ekonomska Istraživanja**, Vol.34, No.01, (2021), pp.1566-1582, p.1566

المهمة؛ فالأمن وجودة البنية التحتية والإجراءات الجمركية وطول الوقت الذي يستغرقه شحن البضائع كلها عوامل محورية.

إذ يؤكد "**هاميلز**" "**Hummels**" على أن الوقت الذي يستغرقه شحن البضائع وعدم القدرة على التنبؤ المتعلقة بالوقت مكلفان أيضا للتجار، تتطلب التجارة الدولية تنظيم التدفقات ومزامنتها من خلال العقد والشبكات الإستراتيجية التي تسهل التخزين والحفظ وأي خدمة أخرى ذات قيمة مضافة مطلوبة بسبب خصائص البضائع التي يتم نقلها[1].

كما توفر الخدمات اللوجستية اتصالات قطاعية داخل الاقتصاد المحلي، وتربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي، ليتم تعزيز الاتصال بين مختلف قطاعات الإنتاج المترابطة (كالزراعة والتصنيع،...) للاقتصاد المحلي من خلال أنظمة النقل والخدمات اللوجستية الفعالة، حيث أن أحد دوافع المنتجين هو نقل سلعهم بأمان إلى المستهلكين بطريقة فعالة من حيث التكلفة والوقت.

فقد كشفت دراسة أجرتها "**بانجا**" "**Banga**" عام 2014 أن نسبة 67% من القيمة العالمية التي تم إنشاؤها في إطار سلاسل القيمة العالمية المستحقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development)[2]، كما أشارت "**بانجا**" "**Banga**" أيضا إلى أن حصة البلدان حديثة التصنيع ((NICs) Newly Industrialized Country)[3] وخمسة

---

[1]Puertas Medina, Martí Selva & Leandro Garcia, "Logistics performance and export competitiveness: European experience", **Empirica,** Vol.41, No.03, (2014), pp.467–480, p.468

[2]**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** ((Organization for Economic Co-operation and Development(OECD))
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو منتدى اقتصادي يضم 30 دولة صناعية ملتزمة بجميع جوانب التعاون الاقتصادي الدولي، تعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة بالإضافة إلى استغلال فرصها للتوسع أنظر:
OECD, "The OECD Organisation for Economic Co-operation and Development", (2008),p.07

[3]**البلدان حديثة التصنيع** ((**NICs**) **Newly Industrialized Countries**) يشير المصطلح إلى فئة فرعية من البلدان التي لا تزال في طور النمو؛ ولكنها تظهر نموا اقتصاديا أكبر مقارنة بالدول النامية الأخرى، وتتطور دول **NICs** باستمرار وتنمو من خلال التصنيع والتحضر للتوسع أنظر:
Newly Industrialized Country (NIC), 09/01/2023, available at: https://cutt.us/LPWUO

اقتصادات ناشئة رئيسية (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والتي تعرف بالبريكس (BRICs)[1] كانت تمثل 08% و25% على التوالي[2].

وبالتالي يمكن أن يؤدي تحسين التوصيلية إلى نتائج إنمائية مباشرة، من حيث تسهيل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الحيوية كخلق فرص العمل؛ توزيع المواد الغذائية والأدوية؛ وتحسين الدخل.

كما قدم كل من "**سونغ**" "**Song**" **و"يو**" "**Yeo** " تحليلا شاملا لشبكة النقل الجوي لـ 1060 مطارا في 173 دولة سنة 2017[3]، هذه دراسة كشفت عن فهم معمق للترابط في قطاع النقل الجوي، وبالمثل فإن قدرة المنتج المحلي على المشاركة وجني ثمار سلاسل القيمة العالمية المتنامية، فسلاسل القيمة العالمية – المصانع التي تحدد مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج في أكثر المواقع كفاءة جنبا إلى جنب مع الاستخدام المتكامل للتكنولوجيات (النقل بالحاويات، والشحن الجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية)– تعتمد على أنظمة النقل واللوجستيات الفعالة والموثوقة، التي يمكن أن تدعم روابطها الدولية.

على الرغم من أن المساهمة اللوجستية في الناتج الوطني في بلد ما قد لا تكون تنافسية كالقطاعات الأخرى، إلا أن الدور الذي تؤديه الخدمات اللوجستية في دعم الأنشطة داخل الاقتصاد لا يمكن تقويضه أو تجاهله، ومن الروابط المعروفة بين النقل واللوجستيات والتنمية الوطنية هو تسهيل التجارة الدولية، والتي تحقق آثار إيجابية إذا ما وظفت في ظل ظروف مناسبة، ويعد قطاع النقل واللوجستيات عاملا محوريا من حيث تسهيل التجارة الدولية، لأنه يسمح للشركات بإكمال العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد (السلع والخدمات والمعاملات المرتبطة بها) بشكل فعال.

إن استمرار ارتفاع مستويات التجارة العالمية، ورغبة العديد من الدول في تسريع وتيرة الاندماج في نظام التجارة العالمي، لن يعتمد فقط على الحفاظ على نظام اقتصادي عالمي مفتوح؛ ولكن تحسين كمية

---

[1]**البريكس (BRICs)**: تشكل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا مجتمعة تكتل يعرف بالبريكس، وهو واحد من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، حيث يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و42% من سكان العالم، وتعتبر دول البريكس كمحركات للنمو العالمي والتجارة والاستثمار...للتوسع أنظر:

United Nations, BRICS Investment Report, United Nations Conference On Trade And Development, (2023), 30 pages, p.05

[2]Azmat Gani, "The Logistics Performance Effect in International Trade", **The Asian Journal of Shipping and Logistics**, Vol.03, No.04, (2017), pp.279-288, p.280

[3] Azmat Gani, Ibid, p.279

وكفاءة الهياكل الداعمة كالأداء والخدمات اللوجستية، والتي تتفوق فيها الدول مرتفعة الدخل بنسبة 48%، مما يخلق ثغرة مستمرة في الأداء اللوجستي بين هذه الدول وذلك حسب دراسة للبنك الدولي في عام 2018 بعنوان "الترابط لتعزيز المنافسة" (Bonding to Enhance Competition)[1].

وبالتالي فضعف الخدمات اللوجستية مثل التنسيق المحدود بين البلدان بشأن الإجراءات الحدودية؛ عدم كفاءة عملية التخليص الجمركي في الموانئ؛ تجزئة وضعف نوعية البنية التحتية ذات الصلة بالنقل؛ الشحن المكلف وغير المنتظم (مع طرق الشحن الطويلة وغير المباشرة)؛ التأخير في تتبع الشحنات وتعقبها؛ التأخير في المناولة النهائية وتخليص البضائع؛ عدم وجود مرافق تخزين باردة في الموانئ؛ وعدم القدرة على التصديق على جودة المنتج؛ إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي من الممكن تتسبب في إعاقة كبيرة للتجارة الدولية.

وبالتالي يمكن أن يكون مستوى التطور في الخدمات اللوجيستية المحلية والدولية عنصرا حاسما من حيث السماح للبلدان بالتجارة دون قيود كثيرة وبتكاليف أقل، كما أن الخدمات اللوجستية الشاملة المحسنة يمكن أن تكون خطوة مهمة نحو تشكيل تيسير التجارة على المدى الطويل، وقد طور البنك الدولي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ((Logistics Performance Index (LPI)[2] كأداة مرجعية لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها فيما يتعلق بأداء الخدمات اللوجستية، يستخدم مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لتحليل الاختلافات بين البلدان من حيث التكاليف اللوجستية وجودة البنية التحتية للنقل البري والبحري، وتحديد الروابط الإيجابية بين تيسير التجارة و/أو الأداء اللوجستي والتجارة .

---

[1]بشار نبيل الملا، رياض إسماعيل رياض، ومحمود محمد عبد الرزاق عنبر، "الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل**، م.02، ع.02، (جانفي 2021)، الصفحات 166-202، ص.16

[2]مؤشر أداء الخدمات اللوجستية **The Logistics Performance Index (LPI):** مؤشر الأداء اللوجستي هو أداة قياس مرجعية تفاعلية تعتمد على مسح عالمي للمشغلين على الأرض (وكلاء الشحن العالميون وشركات النقل السريع)، كما تركز بشكل خاص على قياس مدى ملاءمة تيسير التجارة والنقل في بلد معين، وبذلك تساعدهم على تحديد العوائق الرئيسية وفرص النمو...للتوسع أنظر:

Lauri OJALA & Dilay Çelebi, "The World Bank's Logistics Performance Index (LPI) and drivers of logistics performance", Prepared for the Roundtable on Logistics Development Strategies and their Performance Measurements, (9-10 Mar 2015), 30 pages, p.06

ثالثا: التجارة كعامل تمكين للتنمية الشاملة والمستدامة

تعتبر التجارة الدولية عامل تمكين قوي للتنمية الاقتصادية، وهو ما دعمته الأدبيات التجريبية بأدلة قوية على أن زيادة المشاركة في التجارة الدولية يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي، والذي يعد بحد ذاته شرطا ضروريا لتحقيق نتائج إنمائية واسعة النطاق، فمن خلال ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية، توفر التجارة – من خلال الصادرات والواردات – قناة حاسمة لتدفق التمويل والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات، والتي تعتبر عوامل محورية لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات، ويعد ظهور سلاسل القيمة العالمية من المخرجات التي أفرزها توسع التجارة الدولية بوتيرة سريعة بعد عام 1990، كنتيجة لتسجيل بعض الدول (على غرار الصين، بنغلاديش ...) نموا سريعا لاقتصادياتها والتحاقها بالدول المتقدمة، وأصبحت محورا رئيسيا في سلاسل القيمة العالمية، ليتيح ذلك تقاربا غير مسبوق على المستوى الدولي[1].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك مسار التنمية الذي أظهرته البلدان النامية في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، فقد كان العامل الأساسي وراء نموها الاقتصادي السريع قدرتها على تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية التنافسية، بداية بقطاعات الزراعة والمنسوجات/الملابس التقليدية، ثم الصناعات كثيفة العمالة التي تحولت في بعض الأحيان بسرعة إلى المصنوعات عالية التقنية مثل الإلكترونيات، كما كان نموها الذي تقوده الصادرات نتيجة الانفتاح التجاري الاستراتيجي، ولكن أيضا نتيجة للسياسات المكملة للقوة التمكينية للتجارة بآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالنمو الاقتصادي يعتبر شرط ضروري للحد من الفقر، ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، فعندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كبيرا بدرجة كافية، فقد يكون الحد من الفقر إلى حد كبير مسألة إعادة توزيع الدخل، بينما في البلدان النامية ذات مستويات الدخل المنخفضة، لا تكفي عمليات إعادة التوزيع وحدها للحد من الفقر، أو قد تتعارض معه، ويتطلب الحد من الفقر في مثل هذه الحالات نموا اقتصاديا من حيث توسيع حصة المكاسب التي يتلقاها كل فرد من

---

[1] مجموعة البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية"، واشنطن، (2020)، ص.01.

السكان، أي من حيث الناتج الأعلى لكل عامل، والذي يقارب عادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن أن يسمى تأثير التجارة على الدخل القومي "قناة الدخل"، حيث تزيد من فرص توليد الدخل للاقتصاد من خلال جملة أمور من بينها "منفذ للفائض"، ومن خلال قناة الدخل تؤثر المشاركة في التجارة الدولية على مجموعة واسعة من نتائج التنمية من خلال التأثير على الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي، كما قد تؤثر التغييرات في الدخل على الحوافز التي تواجه مجموعات معينة عند اتخاذ قرار بشأن الانضمام إلى قوة العمل الرسمية أم لا، مما قد يؤدي إلى تأثير كبير على الإدماج الاجتماعي، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى قنوات الدخل هناك قنوات غير مرتبطة بالدخل، بل تربط نتائج التجارة والتنمية، بحيث يمكن أن تقلل التجارة من تكلفة السلع والخدمات غير المتوفرة محليا بأسعار معقولة، وزيادة جودة وتنوع هذه السلع والخدمات في السوق، كما تعمل مجموعة متنوعة من عوامل المدخلات المستوردة (مثل الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة ومعدات الآلات) على خفض تكاليف الإنتاج، كما تساعد على تحسين الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية والأغذية والطاقة والسلع ذات الصلة بالبيئة إلى تحقيق مكاسب إنمائية مباشرة للمستهلكين، فضلا عن تحسين فعالية تكلفة أي إنفاق عام معين على الصحة على سبيل المثال، نظرا لأن التجارة الدولية تنقل التفضيلات البيئية للشركات والمستهلكين في الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن للتجارة تعزيز انتشار السلع والخدمات والتكنولوجيات البيئية وطرق الإنتاج المستدامة والعادلة اجتماعيا عبر البلدان، ومن الواضح أن العلاقة التي تربط التجارة بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر لا تعمل بشكل آلي، وينبغي السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر كهدف متعمد لزيادة المشاركة في التجارة الدولية[1].

ويمكن أن يكون أحد التفسيرات لهذا الخلل الواضح في العلاقة بين التجارة والنمو والحد من الفقر هو هيكل الصادرات في البلدان المنخفضة الدخل الذي يتركز بشكل كبير في عدد قليل من

[1]Trade and Development Board, "The Role of International Trade in The Post-2015 Development Agenda", United Nations Conference on Trade and Development, Sixth Session, (Feb 24, 2014), 14 pages , p.03

القطاعات، فالفئات الفقيرة والمهمشة في البلدان المنخفضة الدخل تعمل في الغالب في القطاعات غير التجارية، ففي الفترة الأولى من المشاركة المعززة في التجارة الدولية، قد يتفاقم عدم المساواة في الدخل حيث تعود المكاسب من التجارة إلى أولئك المنخرطين في القطاعات التجارية، وغالبا ما يساء فهم هذه النتيجة على أنها نتيجة غير مرغوب فيها للتجارة؛ ولكن هذه ليست نتيجة ناتجة عن التجارة: فهي ناتجة – من بين أسباب أخرى – عن حقيقة أن حكومات البلدان منخفضة الدخل ليست مجهزة بشكل كاف بالقدرات المالية أو المؤسسية اللازمة لوضع تدابير تكميلية من شأنها أن تسهل تحويل المكاسب من التجارة إلى الفقراء، لتستفيد البلدان منخفضة الدخل بشكل كبير من الدعم الدولي في هذه المجالات، وهذا هو السبب في ضرورة وجود شراكة عالمية، بالإضافة إلى الإجراءات الوطنية من أجل تحقيق أقصى استفادة من القوة التمكينية للتنمية التي توفرها التجارة الدولية.

رابعا: تأثير التجارة على الدول والنظام الدولي

يعتبر التأثير المتبادل للتجارة الدولية على السياسات المحلية والدولية مجال الاهتمام الأخير في الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية، فبمجرد أن تقوم البلدان بتحرير اقتصاداتها أو حمايتها، ما هي الآثار المترتبة على مثل هذه الخيارات؟

لقد تم دراسة هذه المسألة مع الانتباه إلى ثلاثة جوانب على الأقل من الاقتصاد السياسي المحلي والدولي، والتي يمكن حصرها في:

أولا: طبيعة مؤسسات السياسة الوطنية

تشكل طبيعة المؤسسات السياسية الوطنية الجانب الأول للسياسة الداخلية الذي قد تؤثر عليه التجارة المتزايدة، ويعود ذلك إلى حاجة الحكومات ذات الاقتصادات المفتوحة إلى تقديم تعويضات محلية واسعة النطاق للخاسرين من التجارة، واستخدام استراتيجيات تعديل مرنة لصناعاتهم وذلك في إطار تعزيز العلاقة بين الدول التي كانت منفتحة جدا على التجارة الدولية والدول الكبرى، وقد قدم "**رودريك**" "**Rodrik**" دليلا قويا على هذه العلاقة حول العالم، وهو يدعي أن: "التعرض الأكبر للمخاطر الخارجية التي تعززها التجارة يزيد من تقلبات الاقتصاد المحلي، وبالتالي فإن المجتمعات التي تعرض نفسها

لمقادير أكبر من الطلب على المخاطر الخارجية، تتلقى دورا حكوميا أكبر كمأوى من تقلبات الأسواق العالمية"[1].

كما أكد "**هالدينيوس**" "**Haldenius**" أن التجارة قد يكون لها تأثيرات على المؤسسات المحلية، وهو يجادل بأن الانكشاف على التجارة الدولية يجلب معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، والتي قد تترجم – من خلال عملية التنمية – إلى ظروف أفضل لظهور الديمقراطية، وبالتالي قد يؤدي تحرير التجارة بمرور الوقت إلى تعزيز الظروف المؤدية إلى التحرير السياسي، وهذا يشير مرة أخرى إلى أن تحرير التجارة يعزز الديمقراطية والديمقراطية بدورها قد تعزز المزيد من تحرير التجارة، وما إلى ذلك[2]، وبالتالي فإن زيادة الانكشاف على التجارة الدولية قد يخلق مطالب لمزيد من التدخل الحكومي ودولة رفاهية أكبر، والتي بدورها ضرورية للحفاظ على الدعم العام للاقتصاد المفتوح.

وإلى جانب تأثيرها على التفضيلات والمؤسسات، قد تقيد التجارة خيارات السياسة المتاحة لصانعي القرار، حيث تشير الأدبيات الحديثة حول التدويل أو العولمة إلى هذا التأثير المقيد، يقدم "**رودريك**" "**Rodrik**" بعضا من الأدلة المباشرة على أن الانفتاح الأكبر قد يجبر الحكومات على التخلي عن استخدام أدوات السياسة المختلفة، ويشير على وجه الخصوص إلى أن الانفتاح غالبا ما يجعل الحكومات تخفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية وتخفض الضرائب على رأس المال، ومن أجل الحفاظ على القدرة التنافسية، تُمنع الحكومات من استخدام العديد من تدابير السياسة المالية، ويعتمد تصنيف ما إذا كانت هذه القيود جيدة أو سيئة على القيمة التي يوليها المرء للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ويضيف أن هذا القيد مقلق لأنه يقلل من قدرة الحكومة على حماية مواطنيها من التقلبات الخارجية، وبالتالي قد يقوض دعم الجمهور للانفتاح، وهنا قد لا يكون تأثير تحرير التجارة حميدا، وقد ينتج عنه رد فعل عنيف، مما يخلق ضغوطا للحماية والإغلاق.

---

(1)Dani Rodrik, **Has Globalization Gone Too Far?**, (Washington: Institute for International Economics, 1997), p.53

(2)Helen V. Milner, "The Political Economy Of International trade", **Annual Review Of Political Science**, Vol.02, (1999), pp.91-114, p.109

2. تحرير التجارة وتغيير التفضيلات المحلية

ترتكز عملية التنمية المستدامة – كهدف عام لكل السياسات الاقتصادية تحقيقه يتطلب تحقيق تنمية شاملة تأخذ كل الأبعاد التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية والسياسية– على نمو وتحرير التجارة الدولية التي تعتبر متغير قوي وأساسي له أثر كبير على المسار التنموي للدول، وهذه الآثار تبرز على مختلف أبعاد التنمية[1].

وقد ذهب بعض رواد الاقتصاد السياسي الدولي – على غرار"**رونالد روجوفسكي**" " **Ronald Rogowski**" – إلى القول أن تحرير التجارة يمكن أن يغير التفضيلات المحلية بشأنها مع تحرير البلدان، فقد جادل "**روجوفسكي**" "**Rogowski**" بأن نمو قطاع السلع التجارية في الاقتصاد جنبا إلى جنب مع التعرض للضغوط الاقتصادية الدولية يؤدي إلى انقسامات سياسية أكبر أو جديدة وصراعات بين العوامل النادرة والوفرة محليا، وستعمل هذه الانقسامات الجديدة بدورها على تغيير السياسة الداخلية، حيث تظهر على سبيل المثال أحزاب جديدة لتمثيل هذه المجموعات أو تتشكل تحالفات جديدة، وأضاف أنه كلما أصبحت البلدان أكثر انفتاحا على التجارة ستجد أنه من المفيد بشكل متزايد إنشاء مؤسسات تزيد من عزل الدولة واستقلاليتها واستقرارها، فبالنسبة له هذا يعني وجود أنظمة برلمانية ذات أحزاب قوية، وتمثيل نسبي، ودوائر كبيرة، أي هناك علاقة قوية خاصة بين الانفتاح وأنظمة العلاقات العامة[2].

ومن جهتها أكدت "**هيلين ميلنر**" "**Helen Milner**" أن الانفتاح المتزايد على التجارة يغير التفضيلات محليا، حيث يزيد الانفتاح من العدد المحتمل لمؤيدي التجارة الحرة مع تضاعف المصدرين والشركات متعددة الجنسيات؛ وقد يقلل أيضا من الشركات المنافسة للواردات لأنها تخضع للمنافسة الأجنبية[3]، وفي نفس السياق قدمت "**هاثاواي**" "**Hathaway**" نموذجا ديناميكيا يوضح أن "تحرير التجارة له تأثير إيجابي على تفضيلات السياسات والاستراتيجيات السياسية لمجموعات المنتجين المحليين، مع

---

[1]عامر عبد اللطيف، "آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011)، ص.أ.

[2]Rogowski Ronald, “Trade and the variety of democratic institutions”, **International Organization,** Vol.41, No.02, (Spring, 1987), pp. 203-223, p.212

[3]Helen V. Milner, "The Political Economy Of International Trade", **Annual Review of Political Science**, Vol.02, (1999), pp.91-114, p.108

تكيف الصناعات مع ظروف السوق الأكثر تنافسية، تتغير خصائصها بطرق تقلل من احتمالية مطالبتها بالحماية في المستقبل"[1].

كما أكد كل من "**جيمس ليك**" "**James Lake**" أن إلغاء قوانين الذرة الحمائية في المملكة المتحدة خلق الظروف اللازمة لإنشاء تحالف ناجح للتجارة الحرة في الولايات المتحدة، وتشير كل من هذه الحجج بطرق مختلفة إلى أن زيادة التعرض للتجارة تؤدي إلى زيادة الضغط ضد الحماية، وبالتالي خلق حلقة حميدة من الطلب المتزايد على تجارة أكثر حرية كتفسير للسياسة التجارية في البلدان الصناعية المتقدمة على مدى العقود القليلة الماضية.

3.السياسة الدولية

فيما يتعلق بالسياسة الدولية قد يكون لتحرير التجارة تأثيرات مهمة، فعندما تصبح البلدان أكثر انفتاحا على الاقتصاد الدولي، قد يؤثر ذلك على علاقاتها السياسية مع البلدان الأخرى، وعلى وجه الخصوص تساءل العلماء عما إذا كانت زيادة التجارة تعزز السلام بين البلدان أو تزيد من فرص الصراع، وجد العديد من الباحثين مثل "**بولاتشيك**" "**Polachek**" و"**جاسوروفسكي**" "**Gasioworski**" و"**راسل**" "**Russett**" أن الزيادات في التدفقات التجارية بين البلدان تقلل من فرص مشاركة تلك البلدان في السياسة، أو الصراعات العسكرية مع بعضها البعض[2].

كما يجادل كل من "**جاز والتز**" "**Jazz Waltz**" و"**غاتو باربيري**" "**Gato Barbieri**" بأن زيادة التجارة والاعتماد المتبادل الذي يخلقه إما يزيد الصراع أو يكون له تأثير ضئيل عليه، وإحدى الطرق التي قد يؤثر بها الاندفاع نحو التجارة الحرة على النظام السياسي الدولي هي زيادة أو خفض مستوى النزاعات السياسية العسكرية، ومع ذلك تشير الحجج المختلفة إلى آليات تغذية راجعة مختلفة، فإذا كانت التجارة تعزز العلاقات السلمية بين الدول التجارية، فمن المرجح أن تحفز المزيد من تحرير التجارة والتدفقات؛ ومن ناحية أخرى إذا أدت التجارة إلى مزيد من الصراع فقد نتوقع المزيد من الحمائية وانفتاحا أقل في المستقبل.

---

[1]Hathaway Oona A, "Positive Feedback: The Impact of Trade Liberalization on Industry Demands For Protection", **International Organization,** Vol. 52, No.03, (1998), pp. 575-612, p.606
[2]Rafael Reuveny & Heejoon Kang, "International Trade, Political Conflict/Cooperation, and Granger Causality", **American Journal of Political Science,** Vol. 40, No.03, (Aug 1996), pp. 943-970, p.943

وبالتالي تعد هذه النماذج الأكثر ديناميكية لكيفية تفاعل التجارة الدولية والسياسة بشقيها (المجلي والدولي) مجالا مهما للبحث، قد يقدم تفسيرا عما قد يعنيه الاندفاع إلى التجارة الحرة، وإذا استمر مستقبلا هل ستؤدي عملية التحرير العالمية إلى زيادة الضغوط من أجل مزيد من الانفتاح ومن أجل الديمقراطية؟ أم أنها ستقوض نفسها وتولد مطالب بالإغلاق ورد الفعل العنيف ضد الحكومات والمؤسسات الدولية التي تدعم الانفتاح؟ هل سيؤدي الانفتاح إلى نظام دولي سلمي أم نظام عرضة لزيادة الصراع السياسي؟ الإجابات على هذه الأسئلة ستخبرنا بدورها بالكثير عن الاتجاه المستقبلي للسياسة التجارية على مستوى العالم.

4. منظمة التجارة العالمية: التعاون الدولي وتماسك السياسات لبناء السلام

بالتركيز على مكانة منظمة التجارة العالمية في الحوكمة الدولية، نجد لديها خمس وظائف أساسية، وفي جميع هذه الوظائف يمكن اعتبار منظمة التجارة العالمية منفعة عامة دولية، حيث تشترك الحكومات في الاهتمام بإنشاء النظام والحفاظ عليه، ويجادل "**شتايجر**" "**Staiger**" بخصوص منظمة التجارة العالمية ودورها في إبراز خصائص الصالح العام الدولي من حيث رغبة الحكومات في إنشاء المؤسسة والمحافظة عليها، ووفقا ل "**شتايجر**" "**Staiger**" فإن جانب الصالح العام لمنظمة التجارة العالمية يكمن إلى حد كبير في مساهمتها في القضاء على معضلة شروط التجارة، ويرتكز في حجته على فكرة غياب منتدى للتفاوض بشأن تخفيضات التعريفات ذات المنفعة المتبادلة والاتفاقيات التجارية ذات الصلة، ستؤدي إلى مستويات أقل من تحرير التجارة متبادل المنفعة وذلك في ظل الاعتبارات المتعلقة بشروط التجارة[1].

على الرغم من أنه يبدو واضحًا أن منظمة التجارة العالمية تمتلك العديد من خصائص حماية المصالح الدولية، ومع ذلك هذا لا يعني أن هنا توافق بين الحكومات على قضايا أساسية مثل المزيج المناسب من التخفيضات الجمركية المتبادلة في مفاوضات الوصول إلى السوق أو المحتوى الدقيق للقواعد التي يجب أن تخضع لها الحكومات.

من المثير للاهتمام أنه بينما يرى "**شتايجر**" "**Staiger**" إنشاء النظام وصيانته كاستثمار من قبل الحكومات في الصالح العام، فإنه يقترح أنه عندما تستخدم الحكومات النظام، فإنها تمارس حقوقا

[1]World Trade Organization, op.cit, p.196

خاصة، فعلى سبيل المثال عندما يجتمع الأعضاء بشكل ثنائي ويتفقون على تخفيضات الرسوم الجمركية التي تم توسيعها لتشمل شركائهم التجاريين من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1]، كما يمكن تقديم حجة مماثلة عندما تتفاوض الحكومات حول خلافاتها فيما يتعلق بمحتوى القواعد بموجب النظام أو إجراءات العمل للمؤسسة، وهذا السعي لتحقيق المصالح الخاصة داخل مؤسسة توفر السلع العامة أمر قابل للتطبيق طالما أن النتائج لا تنفي قيمة المؤسسة كصالح عام في نظر الحكومات الأعضاء، وإذا حدث هذا فمن المحتمل أن يفشل النظام بمرور الوقت حيث يسقط الالتزام المشترك بصيانته، وبمعنى آخر لا يعمل النظام إلا إذا اعتقد جميع الأعضاء أن هناك شيئا ما فيه لهم، واعتبروا عدم وجود اتفاقية متعددة الأطراف حالة رديئة.

يتعلق بُعد إضافي لهذا التمييز بين الدفاع عن منفعة عامة دولية والسعي وراء المصالح الخاصة (الوطنية)، من خلال توظيف آلية المفاوضات حول تغطية النظام واستخدام التدابير التجارية لما هو في الأساس أهداف غير تجارية، هذان سؤالان منفصلان ولكنهما مرتبطان، فلقد أثبتت العديد من الأحداث بوضوح أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لديهم وجهات نظر مختلفة حول الرغبة في وضع القواعد الدولية في منظمة التجارة العالمية في مجالات مثل الاستثمار وسياسة المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية.

من جهة أخرى تحمل التدابير التجارية جاذبية خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية كأداة لإنفاذ الالتزامات الدولية، وربما للإقناع في الحالات التي تختلف فيها الآراء بشأن طبيعة الالتزامات الدولية المناسبة، وبمعنى أخر ومن دون الخوض في تحليل يحاول تحديد ما إذا كانت اتفاقات دولية معينة مرغوبة، أو ما إذا كانت منظمة التجارة العالمية هي المكان المناسب لمثل هذه الاتفاقات، ينبغي الإشارة إلى الآثار المنهجية لكيفية تعريف التعاون، فإذا أصبحت منظمة التجارة العالمية مكانا يمكن فيه للأعضاء اتخاذ تدابير تجارية على أساس التعاريف غير المشتركة لسلوك السياسة المسموح به، فسوف يتزعزع النظام.

لا يمكن أن يؤدي التعاون الدولي إلا إلى نتائج سياسية متماسكة في منظمة التجارة العالمية وغيرها، بما في ذلك من حيث الإنفاذ، إذا كان يستند إلى التزام مسبق بالقواعد من قبل جميع الأطراف

[1]World Trade Organization, op.cit, p.196

المعنية، وبمجرد ضمان هذا الالتزام المسبق بمعيار والتزام للسياسة المشتركة، يصبح السؤال عما إذا كانت التدابير التجارية تستخدم كأداة للتنفيذ، أو ما إذا تم إبرام الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية أو في أي مكان آخر، أقل أهمية وأقل تهديدا للنظام.

المبحث الثالث: البناءات النظرية في تأطير ثلاثية التجارة والنقل والتعاون الدولي

هيمنت على مجال العلاقات الدولية منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين العديد من النقاشات حول مفهوم التعاون الدولي، وكان تحفيز هذا الابتكار النظري تطورات في الاقتصاد المؤسسي الجديد (The New Institutional Economy) ونظرية اللعبة (Game Theory)، التي استخدمت أفكارا عن اتفاقيات أو معاهدات ذاتية التنفيذ (Self-Executing Treaties)، والسلوك الانتهازي (Opportunistic Behaviour)، والافتقار إلى الالتزام القانوني الذي يميّز بشكل جيّد الساحة الدولية[1]، ثم حدث تحول في منطلقات الأدبيات الحديثة حول التعاون الدولي بالابتعاد عن المفاهيم المثالية السابقة للتعاون، لتبرز أنه وضع افتراضات متشائمة إلى حد ما حول مصالح الدولة ونواياها، ومع ذلك يمكننا تحديد الظروف التي بموجبها تجد الدول أنه من المفيد والممكن التعاون مع بعضها البعض [2].

المطلب الأول: منطلقات الاقتصاد السياسي للسياسة والاتفاقيات التجارية

تدخل الدول في اتفاقيات دولية لتحقيق أهداف تتجاوز قدرة العمل الانفرادي؛ بحيث يكون تقييد أو تعديل سلوك الدول الأخرى أمر ضروري لتحقيقها، وتوفر الاتفاقات وسيلة للدول لتحقيق الاستقلال الذاتي في مجالات السياسة الوطنية، مقابل اتخاذ إجراءات تكميلية من قبل الدول الأخرى، فهدف الاتفاقيات التجارية يكون واضح نسبيا[3]، كتنظيم سلوك الدول في تنظيمها لتدفق السلع والخدمات عبر حدودها ومعاملتها للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق المحلية، فتقبل الدول الالتزامات بشأن معاملتها للواردات والصادرات مقابل المعاملة بالمثل من قبل شركائها في المعاهدة.

---

[1] Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, (NJ: Princeton University Press, 1984), pp.98-100

[2] Lisa I. Martin, "The Political Economy of International Cooperation", Inge kaul, Isabelle Grunberg & Marc A. Stern**, Global Public Goods International Cooperation in The 21st century,** pp. 51-64, (New York: Oxford University Press, 1999), p.52

[3] Bill Dymond & Michael Hart, "Navigating New Trade Routes: The Rise of Value Chains, and the Challenges for Canadian Trade Policy", C.D. Howe Institute Commentary, The Border Papers, No. 259, (Mar 2008), 32 pages, p.03

أولا: أصول النموذج الحديث

تعود أصول اتفاقيات التجارة الحديثة إلى معاهدة كوبدن شيفالييه[1] (Cobden–Chevalier Treaty) عام 1860 بين بريطانيا وفرنسا، والتي أدت بموجب البند الأكثر تفضيلا، إلى تجارة أكثر حرية في جميع أنحاء أوروبا، وكانت الفوائد ضئيلة نتيجة للمسار التصاعدي للمنافسات السياسية والتي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى، ثم تلاها كساد الثلاثينيات، لتبقى التجارة بين الدول الأوروبية بدون إطار حاكم هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظلت الولايات المتحدة دائما بمعزل عن الاتفاقيات التجارية باستثناء الاتفاقيات مع هاواي وكندا (1854–1866) وكوبا، كما بقيت كندا منعزلة باستثناء الجهود التي ساعدت في تشكيل نظام التفضيل الإمبراطوري[2]، ثم بدأت مؤشرات تشكّل إطار جديد في البروز، والقائم على المعاهدات لإدارة التجارة الدولية في الولايات المتحدة مع اعتماد قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة (Reciprocal Trade Agreement Act (RTAA)) في عام 1934، وقد مكّنت هيئة الطرق والمواصلات – وزير الخارجية "**كورديل هال**" "**Cordell Hull**" – ضمن الحدود التي وضعها الكونجرس لتخفيض التعريفات الأمريكية، وهو ما جاء في تصريح "**وينهام جيل**" "**Gil Winham**": "تحديد معدّلات التعريفة يجب ألا يكون بعد الآن مسألة أحادية الجانب... لكن قضية ثنائية يجب تسويتها من خلال المفاوضات"[3]، كما قدمت هيئة الطرق والمواصلات (Roads and Transport Authority "RTA") تصورا للاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("GATT" General Agreement on Tariffs and Trade) لعام 1947، والتي ظهرت كأداة أساسية لتقليل الحواجز التجارية بعد الفشل آنذاك في إدخال منظمة التجارة الدولية الأكثر طموحا حيز التنفيذ.

لقد تم تحديد الهدف والغرض من اتفاقيات التجارة الحديثة في ديباجة الاتفاقية:

---

[1] **معاهدة كوبدن شيفالييه (Cobden–Chevalier Treaty)** ترتكز على قيام فرنسا بإلغاء حظر الاستيراد على السلع المصنعة البريطانية مع وضع حد أقصى للرسوم بنسبة 30% (25% بعد عام 1865)، في المقابل وافقت بريطانيا بدورها على إزالة حواجز الاستيراد بالكامل على جميع السلع الفرنسية باستثناء 48 سلعة، مع تقليل التعريفات الجمركية بشكل كبير على النبيذ الفرنسي والبراندي... للتوسع أنظر: Ashley Percy, Modern tariff history States

[2] Bill Dymond & Michael Hart, Ibid, p.03

[3] Winham, Gilbert, **International Trade and the Tokyo Round Negotiation**, (Princeton: Princeton University Press, 1987), p.19

"**يدرك الأطراف أن علاقاتهم في مجال التجارة والجهود الاقتصادية يجب أن تتم بهدف رفع مستويات المعيشة، وضمان العمالة الكاملة وحجم كبير ومتزايد باطراد للدخل الحقيقي والطلب الفعال، وتطوير الاستخدام الكامل لموارد العالم وتوسيع إنتاج السلع وتبادلها**"[(1)]؛

وعلى الرغم من وجود اختلافات طفيفة في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وفي اتفاقية مراكش لعام 1994 بشأن إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلا أن الغرض منهما هو توفير الأساس لوضع المبادئ الأساسية لاتفاقيات التجارة والأحكام التي تحدد حقوق والتزامات الأطراف[(2)].

ثانيا: مزيج مضطرب من أفكار دافيد ريكاردو والفكر الماركنتيلي للسياسة التجارية والاتفاقيات التجارية

يرتكز الاقتصاد السياسي الأساسي للاتفاقيات التجارية بالأساس على الأفكار التجارية والريكاردية، كما تستند سياسة التجارة إلى الاعتقاد – المدعوم بالتجربة – بأنّ هناك مطالب بتشجيع الصادرات ولكن ليس في تسهيل الواردات، ومن ناحية أخرى فإنّ الفوائد الاقتصادية للتجارة كما اقترحها أولا "**آدم سميث**" "**Adam Smith**" وشرحها بشكل كامل "**ديفيد ريكاردو**" "**David Ricardo**" تنبع من توسيع السوق، وتسهيل التخصص والتقسيم الدولي للعمل، واستغلال الميزة النسبية بين المنتجين، وزيادة الإنتاجية، والسماح للمستهلكين بالوصول إلى أفضل ما يقدمه العالم بأسعار تنافسية، وفي الوقت نفسه أدركت الحكومات أنّ الفوائد السياسية تعود على أولئك الذين ينقذون الوظائف التي تهددها الواردات المنافسة[(3)].

قدّم برنامج اتفاقيات التجارة التبادلية الأمريكية (American Reciprocal Trade Agreements) واتفاقية ((General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)) حلا لمعضلة تنظيم المفاوضات التجارية، لزيادة وصول الصادرات إلى الأسواق الخارجية مدفوعة الأجر، عن طريق التنازل عن وصول الاستيراد المتبادل إلى السوق الخاصة، بالإضافة إلى ذلك يتم الحفاظ على هذه الالتزامات معا، لتصبح أكثر قيمة نتيجة للالتزام الشامل بعدم التمييز–على النحو المعبر عنه في مبادئ الدولة الأكثر رعاية

[(1)]Derek Wolff, **1996 trade policy Agenda and 1995 Annual Report of the president of the united states on the trade agreements program**, (United States: Office of the U.S. Trade Representative, 1995), p.173
[(2)]Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.04
[(3)]Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.04

(Most favoured nation (MFN)[1] والمعاملة الوطنية –والتزام هذه الالتزامات في المعاهدة، وقد نجحت عملية المفاوضة التجارية متعددة الأطراف التي أعقبت الحرب، في تزويد الحكومات في البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالغطاء السياسي اللازم للتفاوض بشأن الاتفاقات التي التزمت بمنطلقات "**ديفيد ريكاردو**" "**David Ricardo**"[2].

على الرغم من فعاليتها الواضحة، إلا أنّ المفاوضة التجارية تولّد توترا مستمرا بين السياسة والاقتصاد في الاتفاقات التجارية، وهو أمر واضح تماما في هيكل وأساس المبادئ الأساسية للاتفاقية وموادها التنفيذية، لاسيما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية، والوصول إلى الأسواق، المعاملة بالمثل، وتسوية المنازعات.

إفرزات تصور "ديفيد ريكاردو" "David Ricardo" للسياسة التجارية والاتفاقيات التجارية

يتماشى التبرير الاقتصادي لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع أفكار "**ريكاردو**" "**Ricardo**" المتمثلة في:

- ✓ تقليل الحواجز أمام استغلال الميزة النسبية والمزايا الأخرى للتجارة الدولية من قبل جميع المشاركين في النظام، وتبني معاملة الدولة الأولى بالرعاية دفاعا ضد الممارسات التجارية التفضيلية من خلال توفير التمديد التلقائي وغير المشروط لأي فائدة تمنحها دولة واحدة لجميع الآخرين في النظام، وينشأ هذا الأثر المفيد من توزيع فوائد تحرير التجارة على جميع المشاركين في نظام الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي العمل كمُسرِّع لتوسع التجارة الدولية[3]؛

---

[1]**دولة أولى بالرعاية Most Favoured Nation (MFN)**: جاء إدراج أحكام معاملة الدولة الأولى بالرعاية في اتفاقيات الاستثمار الدولية بعد استخدامه في سياق التجارة الدولية وكان يهدف إلى معالجة الالتزامات التي تعهدت بها الدول في اتفاقيات التجارة الحرة لمنح معاملة تفضيلية إلى السلع والخدمات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق،... للتوسع أنظر:

United Nations, "Most-Favourednation Treatment", UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements II, United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, (2010), p.13

[2]Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.04

[3]Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.05

- ✓ كما يقلل نظام الدولة الأولى بالرعاية الذي يعمل بكامل طاقته من تكاليف المعاملات بإلغاء الحاجة إلى قواعد وإجراءات منشأ مفصلة، وإمكانية حدوث تشوهات اقتصادية تنبع من ممارسات التجارة التفضيلية، وبالمثل فإنّ المبدأ المصاحب للمعاملة الوطنية يعمل كضامن لفوائد تحرير التجارة من خلال منع البلدان من إفساد تأثيره في الأسواق المحلية من خلال تدابير داخلية تمييزية؛
- ✓ ترجع أحكام الوصول إلى الأسواق أيضا إلى منطلقات تصور "**ريكاردو**" "**Ricardo**"، فالهدف هو سوق أكبر وأكثر كفاءة، يتم تحقيقه من خلال مستويات تعريفة سوق ملزمة من خلال المفاوضات، ومن خلال حظر – باستثناء الحالات المحدودة– اللجوء إلى القيود الكمية على الواردات أو الصادرات، حيث ينقل ربط التعريفات اليقين للمنتجين والمستثمرين والتجار بشروط الوصول إلى الأسواق، وتضيف المفاوضات الدورية بين أعضاء نظام الجات إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات في حواجز التعريفات، وبالتالي تفضيل الموردين المتنافسين وإرسال إشارات تعديل السوق إلى المنتجين غير الأكفاء؛
- ✓ يؤدي إلغاء القيود الكمية من ترسانة أدوات التجارة المتاحة إلى تجنب التشوّهات الاقتصادية التي تنشأ عن تخصيص حصص من السوق المحلية للمنتجين المحليين؛
- ✓ إنّ التأثير المشترك لعدم التمييز وكفاءة السوق الدولية –وكما كان متصورا في الأصل– من شأنه وبمرور الوقت، خلق بيئة لاستغلال الميزة النسبية على أوسع قاعدة ممكنة[1].

2. إفرازات تصور المدرسة التجارية المركنتيلية للسياسة التجارية والاتفاقيات التجارية

وجد التناقض التجاري لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية تعبيرا في الاستثناء الذي يسمح باستمرار النظام التفضيلي، وتوفير مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وظهور المعاملة التعريفية التفضيلية التي تقدمها البلدان المتقدمة للواردات من البلدان النامية، وهنا يمكن تقديم حجة معقولة مفادها أن المخططات التفضيلية في ظل ظروف معينة، قد توسّع التجارة الدولية بشكل عام، من خلال تحفيز ربط النمو الاقتصادي بالمستفيدين، وبالتالي توفير مزايا لغير المشاركين أكبر من تكاليف مواجهة الحواجز التجارية التمييزية، ومع ذلك فإنّ الأثر العملي لأي نظام تفضيلي يمكن أن يشكل عقبة هائلة أمام تحقيق الميزة النسبية من خلال التشويه الناشئ عن توفير المزايا التجارية للمشاركين في مخططات الأفضليات

(1)Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.05

وحرمانهم من المزايا لغير المشاركين، كما أنّ مبدأ المعاملة الوطنية بالمثل يحتوي على خاصية تجارية قوية في الاستثناء المنصوص عليه للإعانات، والتي يمكن دفعها إما مباشرة إلى المنتجين المحليين أو من خلال شراء السلع من قبل الحكومات لاستخدامها الخاص[1].

وعليه فتأثير المذهب التجاري على أحكام الوصول إلى الأسواق – تدخل الدولة وتوجيهها للاقتصاد بهدف خلق صناعات محلية ضمان السوق والقدرة على المنافسة الخارجية[2]– قوي بنفس القدر، على الرغم من النص على قيود التعريفات ودورة مفاوضات منتظمة إلى حد ما لخفض التعريفات، فلا يوجد التزام بتخفيض التعريفات، ناهيك عن تنسيق التعريفات عبر النظام لتوفير ساحة لعب أولية، قد تختار البلدان التخلي عن مزايا تحرير التجارة واستغلال الميزة النسبية وحرمان شركائها التجاريين من هذه الفرص، فالأحكام الخاصة بمفاوضات التعريفات طوعية وتنص على أن المفاوضات ستجرى على "أساس المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة"، فالحكم على ما يشكل المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة هو أمر فردي لكل بلد ولا يخضع للمراجعة[3].

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية في تفسير التعاون الدولي

ظهرت دراسة التعاون الدولي وتطورت خلال العقود القليلة الماضية باعتبارها حجر الزاوية في أبحاث العلاقات الدولية، وتتمثل الإستراتيجية هنا لتحديد الأساس النظري لتفسير التعاون الدولي من خلال التركيز بشكل أساسي على الاختيار العقلاني، التفسيرات الليبرالية المعيارية، ومقاربات اللعبة النظرية التي حفزته ووجهت تقدمه لاحقًا، إضافة إلى نظرية الاستقرار بالهيمنة.

أولا: الاتجاه التقليدي في تفسير التعاون الدولي

واجه الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حالة من عدم الاستقرار، بين مطالب الدول لتعزيز الرفاهية الاقتصادية الوطنية – والتي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية الوطنية – والحاجة إلى مؤسسة دولية مثالية من شأنها أن تحكم سلوك الدول، فكان محورا لمناقشات بين النظريات السائدة في

---

[1] Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.06

[2] بلعجال فوزية، "العوامل الديمو–اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة وهران: كلية العلوم الإجتماعية، 2013)، ص.19

[3] Bill Dymond & Michael Hart, op.cit, p.06

القانون الدولي والعلاقات الدولية، بين نظريات تفترض أنّ الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام السياسي العالمي وأن موافقة الدولة هي شرط أساسي ومصدر قانوني، كما تفترض هذه النظريات أيضا أنّ الدول تسعى إلى تعظيم مصالحها الذاتية، ومن جهتهم دافع رواد الفكر الليبرالي– وتحديدا المؤسساتية–على قدرة المؤسسات الدولية في تفسير النتائج السياسية الدولية والتفاعلات الاقتصادية للدول.

1. المقاربة الواقعية الجديدة

يشكّل الفكر الواقعي نهجا مهما في العلاقات الدولية، من خلال كونه يركّز على القوة والمصالح والعقلانية في صنع القرار في الدولة، حيث يبني الواقعيون نظرياتهم على رؤى أساسية للسياسة الدولية وعمل الدولة، مع رفض وجود دور حاسم للقانون الدولي، وقد انطلق الفكر الواقعي في مجال التعاون الدولي من اعتماد الافتراض القائل بأنّ الدول مهتمة بمصالحها، وأنّ لديها تضارب مصالح مع بعضها البعض، وظهرت توجهات للعديد من المنظرين من أهمهم "**كينيث أوي**" "**Kenneth Oye**" لإبراز كيفية ظهور التعاون فيما أطلق عليه التعاون في ظل الفوضى، حيث كان التركيز على الفوضى واستبعاد احتمال أن يتم فرض التعاون من قبل وكلاء خارجيين، كما يشرح "**أوي**" "**Oye**" الفكرة القائلة: "**الأمم تسكن في فوضى دائمة، لأنّه لا توجد سلطة مركزية تفرض قيودا على السعي وراء المصالح السيادية**"[1]، فالقول بأنّ العلاقات الدولية هي عالم فوضوي يعني ببساطة أنّ الاتفاقات بين الدول لن تستمر إلا إذا كانت ذاتية التنفيذ، وقد تلعب المنظمات الدولية دورا رئيسيا، ولكن من الخطأ تصور هذا الدور كإنفاذ مباشر للاتفاقيات، فالمنظمات الدولية إذا كان لها أي سلطات إنفاذ، فلا يمكن أن تتجاوز الحد الأدنى من القدرة على إجبار الدول على فعل أي شيء لا تريد القيام به، بدلاً من ذلك تساعد المنظمات التعاون من خلال تهيئة الظروف التي تجعل الاتفاقيات ذاتية التنفيذ.

من جهته أحدث "**والتز كينيث**" "**Kenneth Waltz**" تغييرا على الفكر الواقعي من خلال دمج المنهج العلمي، أين تعرف الواقعية الجديدة السياسة الدولية على أنها نظام يكون فيه كل من المستويات الهيكلية والوحدة متمايزين، ومن خلال هذا التمييز يمكن للواقعية الجديدة أن تشرح العلاقات السببية في السياسة الدولية علميا، فوفق الأنصار الواقعية الجديدة العلاقات السببية بين الهيكل ومستوى الوحدة

[1]Kenneth A. Oye,"Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies", **World Politics,** Vol.38, No.01, (Oct 1986), pp.01-24

تعمل في اتجاهين[1]، وعلى غرار الواقعية تحدد الواقعية الجديدة الهيكل السياسي الدولي ليكون فوضويًا، لذلك تعمل الدول فيما يسمى بنظام المساعدة الذاتية (Self Help)، وعلى الرغم من البنية الفوضوية يعتقد رواد الواقعية الجديدة أن هناك إمكانية لتكوين علاقات تعاونية، ولكن من الصعب الحفاظ على التعاون على المدى الطويل، حيث يرى "**والتز**" "**Waltz**" أنّ تحديد الاختلافات الرئيسية بين الدول يكون من خلال الاختلافات في قدراتها (توزيع القدرات)، ومع ذلك فإنّ الحالات تكون متشابهة وظيفيا بسبب قيود الهيكل، ولذلك فإنّ جميع الدول تعاني من نفس القيود التي ينتجها النظام الفوضوي[2]، وبالتالي يرتكز الفكر الواقعي على عدة افتراضات تشكل المحددات الرئيسية للظروف الدولية:

- الافتراض الأول يقوم على أن النظام الدولي فوضويا وليس هرميا، فالعالم يتميّز بالتفاعل بين دول متساوية رسميا وفقا لرواد الفكر الواقعي، وفي حين أنّ النظام السياسي الوطني واضح المعالم، فإنّ النظام السياسي الدولي أكثر افتراضية، ومن المفترض أن يؤدي غياب حكومة فعالة على المستوى الدولي إلى صراعات غير محسومة بين مصالح الدول، علاوة على ذلك فإنّ فوضوية القانون الدولي تجعل القانون الدولي غير قادر على تنظيم عدد من المشاكل بما في ذلك تلك الموجودة في المجال الاقتصادي؛
- يفترض الواقعيون أن الدول تعتمد على بعضها البعض، ولم تكن الاقتصادات الوطنية الحديثة أبدا مستقلة، أو تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض، حيث تثري البلدان مجتمعاتها الوطنية بشكل متبادل من خلال استخدام تقسيم العمل في الأسواق الدولية، وعلى الرغم من الفوضى وبعض الصراعات بين البلدان، فإنّ الاعتماد المتبادل يجعل الدول مرتبطة ببعضها البعض؛
- الافتراض الثالث للواقعية محوره أنّ الدول هي أهم فواعل السياسة الدولية، فهي جهات فاعلة رئيسية، لها أصوات مشروعة في المشهد العالمي، تنشئ الدول وتمنح المنظمات الدولية مكانة وأصواتا قانونية معينة، مما يخلق عددا محدودا من القواعد التي تحدّ من السيادة الوطنية، لكنّ هذه القواعد ليست ملزمة دون موافقة الدول؛

[1]Kenneth Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", **Journal of International Affairs**, No.44 (Spring/Summer 1990), pp. 21-37, p.34

[2]John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, **The Globalization of World Politics**, chapter 7, (New York: Oxford University Press Inc, 2011), p.118

- يرى رواد الفكر الواقعي أنّ الدول تتصرف بعقلانية، وتسعى إلى تعظيم مصالحها الوطنية، وتنبثق مصالحها الوطنية مثل تلك الموجودة من العديد من المجالات (الاقتصادية، الأمنية، الثقافية، ...) في مستويات متباينة (محليا، إقليميا، دوليا، الإقليمية)؛
- الافتراض الخامس هو أنّ الدول لا تثق في بعضها البعض، حيث يؤكد الواقعيون أنّه بالإضافة إلى تعظيم المصالح الوطنية، فإنّ الدول تبحث عن فرص للاستفادة من بعضها البعض، إلا أنها غير متأكدة من نوايا الدول الأخرى واستراتيجياتها، وترى كل دولة بأن جميع البلدان الأخرى تزيد من اهتماماتها الذاتية كما تفعل، لذلك فإن الدول ليست على استعداد للتعاون لأنها تخشى أن يغش الطرف الآخر في الاتفاقية ويكتسب ميزة نسبية، ويؤكد الواقعيون أن الدول تهتم بالمكاسب النسبية أكثر من المكاسب المطلقة (Absolute Gain)[1]؛
- وجدت النظرية الواقعية أن الدول ذات طابع موضعي، فتفضل ألا تكون الإنجازات النسبية للمكاسب المُنتَجة بشكل مشترك في صالح الشركاء، وهو ما ذهب إليه " **جوزيف جريكو**" "**Joseph Grieco**" أنّ الدول بطبيعتها تموقعية، أي أنها دائما في حالة قياس موقع إحداها بالمقارنة مع الأخرى، وهو ما ينتج عنه ما يسمى بالمكسب النسبي (Relative Gain)[2]، وبالتالي قد تؤدي مخاوفها بشأن المكاسب النسبية إلى تقييد رغبتها في التعاون، وبالرغم من أن التصورات التقليدية لمعضلة السجين لم تطرح تحديد الواقعية لعنصر المكاسب النسبية لهيكل تفضيلات الدولة أو تحليل الواقعية لقدرة مخاوف الدولة بشأن المكاسب النسبية على إعاقة التعاون، ومع ذلك ومن خلال التمييز بين مكافآت اللعبة والمنفعة الحكومية، يمكن لنموذج معضلة السجين المعدل أن يصور كلاً من عنصر المكاسب النسبية لتفضيلات الدولة ومشكلة المكاسب النسبية للتعاون، حيث تسهل معضلة السجين المعدلة تحليل قيود منهجية مهمة على التعاون الدولي، حددتها النظرية السياسية

---

[1]Thanh Phan, "Realism and International Cooperation in Competition Law", **Houston Journal of International Law**, Vol.40, No.01, (2017), pages 298-360, pp.302-305

[2]كواتي فاطمة الزهراء، "التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا"، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، م.06، ع.01، (2022)، الصفحات 348-372، ص.351.

الواقعية، تساهم في فهمنا للمؤسسات الدولية، وتلفت انتباهنا إلى عدد من مشاكل البحث المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالتعاون الدولي[1]؛

- يشكك الواقعيون في وظيفة المؤسسات الدولية والقانون الدولي التي تحاول تجاوز القومية أو استبدالها، كما ينفون أهمية العوامل المادية مثل المعايير والمؤسسات والقانون الدولي، فهذه المؤسسات وفقا للواقعيين لها تأثير ضئيل على سلوك الدولة، وهي غير قادرة على منع الدول من تعظيم المصالح الوطنية قصيرة المدى[2]؛
- وفقا للواقعيين فإن تكوين المؤسسات الدولية مقيد ببنية السياسة الدولية لعدة أسباب:
  - ✓ تتنافس الدول بدلا من السعي لتعزيز المصلحة الذاتية من خلال بناء المنفعة المتبادلة، وتركّز كل دولة على مصالحها؛
  - ✓ تخشى كل دولة من أنّ المكاسب المحققة من التعاون، ستوزع بشكل غير متساوي، وبالتالي تزيد الأمر سوءا؛
  - ✓ إن حتمية توفر توافق الآراء تقيّد ظهور المؤسسات الدولية، لأنّ البلدان قد تتخذ مناهجا وميكانيزمات متباينة تجاه نفس المعضلة[3].

2. المقاربة الليبرالية الجديدة

وفقا ل" **أندرو مورافسيك** "**Andrew Moravcsik**" تشرح النظرية الليبرالية ظواهر مهمة تتجاهلها النظريات البديلة، بما في ذلك المحتوى الموضوعي للسياسة الخارجية، والتغيير التاريخي، وتميز العلاقات بين الدول – الدول الغربية الحديثة –[4]، كما تؤكد الليبرالية –على عكس الواقعية في العلاقات الدولية– على مشاركة جهات فاعلة متعددة وتركز على دور القواعد المعيارية في السياسة العالمية، وقد ظهرت الليبرالية مع صعود السياسات الدولية التي تنشر القواعد والممارسات والمؤسسات الليبرالية، حيث تميزت الحرب العالمية الثانية بالأسواق المفتوحة، والمؤسسات متعددة الأطراف، والأمن التعاوني، وشراكة

---

[1]Joseph M. Grieco, "Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model" ,**The Journal of Politics**, Vol.50, No.03, (Aug 1988), pp. 600-624, p.600

[2]John J. Mearsheimer, "A Realist Reply", **International Security**, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 82-93, p.82

[3]Thanh Phan, op.cit, p.306

[4]Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", **International Organization**, Vol.51, No.04, (Autumn 1997), pp. 513–53, p.515

التحالف والتضامن الديمقراطي"، وشهد النظام العالمي بروز العديد من المؤسسات واسعة النطاق مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية[1]، وكنقيض لمنطلقات الواقعية الجديدة برز الاتجاه النيوليبرالي (Neoliberal trend)– على الرغم من تجانس النيوليبرالية مع النيوواقعية في المرجعية الإبستيمولوجية (Epistemological Reference)، إلا أن بينهما نقاط اختلاف على المستوى الأنطولوجي، وذلك حسب كل من "**بول فيوتي**" "**Paul Viotti**" و"**كوبي مارك**" "**Mark kauppi**"[2]– وتمحورت انتقادات الفكر النيوليبرالي للفكر النيوواقعي حول التركيز على دور وسلوك الجهات الفاعلة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وقد ذهب كل من "**روبرت كوهين**" "**Robert Keohane**" و"**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye**" إلى القول أنّ: " **الدول ليست بأي حال الجهات الفاعلة الوحيدة في العالم**"، وذلك على اعتبار أن الواقعيين والواقعيين الجدد لديهم وجهة نظر تتمحور حول مركزية الدولة في الشؤون العالمية[3].

أما الانتقاد الآخر الموجه للواقعية الجديدة هو عدم مراعاة التفاعلات بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي، وهو ما يبرز من خلال تصورهم لجميع التفاعلات السياسية بين الفاعلين المهمين في النظام العالمي، حيث يجادلون بوجود فاعل مهم (أي فرد أو منظمة مستقلة إلى حد ما) يتحكم في موارد كبيرة ويشارك في العلاقات السياسية مع الجهات الفاعلة الأخرى عبر خطوط الدولة[4].

ليبرز بعد ذلك الاتجاه الليبرالي المؤسساتي (Institutional Liberalism)، والذي يرتكز على المبادئ المحورية التالية:

- لا يشمل الاتجاه الليبرالي المؤسساتي الدول فحسب كفاعل وحيد في السياسة العالمية، بل يشمل الأفراد والمنظمات والجماعات، فالعلاقات مترابطة من خلال التجارة والتعاون المؤسسي، والتي بدورها يمكن أن تشكل تفضيلات الدولة وسياستها، ويعتقد الليبراليون أن التجارة الحرة والتقسيم الدولي للعمل، يعزّزان الترابط بين الدول، والذي بدوره ينعكس على

---

[1]Thanh Phan, op.cit, p.306

[2]عبد الحميد مشري، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني –البنائي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص.43

[3]Joseph Nye and Robert Keohane, "Transnational Relations and World Politics: An Introduction, International Organization", **Transnational Relations and World Politics,** Vol.25, No.03, (Summer 1971), pp. 329-349, p.330

[4]Ibid, p.344

تحقيق الرفاهية المحلية والسلام العالمي، ومع ذلك يبدو أنّ المقاربة الليبرالية تتجاهل تكاليف التجارة الحرة، وبالتالي فهي متفائلة للغاية بشأن المؤسسات الدولية؛

- على الرغم من تفاؤل المؤسساتيين بأهمية المؤسسات الدولية، إلا أنّهم لا يناقشون سلطة دولية شاملة، ولكنهم يناقشون الأنظمة الأفقية (Horizontal Systems) التي أنشأتها وتديرها الدول لتحقيق مصالحها، وبالتالي لا تعمل المؤسسات الدولية كحكومة فوق وطنية (Supranational Government)، فدور المؤسسات بهذا المعنى لا يقتصر على تطبيق القواعد فحسب، بل تصبح بمثابة آليات تسهّل مشاركة المعلومات، وتقليل تكاليف المعاملات على البلدان، وبذلك يجادل رواد الفكر المؤسساتي بأنّ المؤسسات الدولية تساعد الدول على تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها من خلال تدابير أحادية أو ثنائية، ليس فقط الخيار العقلاني للدول، ولكن أيضا بناءا على أنّ الواقع الاجتماعي يقوم على اتفاقيات معيارية ومعرفية (Normative and Cognitive Agreements)؛
- يرفض أنصار الفكر الليبرالي المؤسساتي مركزية الدول، ويؤكدون على دور الفاعلين الآخرين مثل الأفراد والمنظمات؛
- تؤكد المؤسساتية الليبرالية أن الدول تعتبر بعضها البعض شركاء ضروريين لتأمين قدر أكبر من الراحة والرفاهية لشعوبهم؛
- يرى أنصار الفكر الليبرالي المؤسساتي أنّه يمكن لأي قضية هامشية أن تصبح ضمن أولويات السياسة العالمية، وهذا نتاج انتفاء التركيز على مبدأ الهيراركية (التراتبية الهرمية) (Hierarchical Principle) بين قضايا السياسة العالمية، وتبني مبدأ الاعتماد المتبادل المعقد الذي يلغي فكرة الفصل بين قضايا السياسة العليا (الجوانب العسكرية والأمنية) وقضايا السياسة الدنيا (الإقتصاد...)[1]؛
- يؤمن أنصار الفكر الليبرالي المؤسساتي بأهمية المؤسسات الدولية، ويجادلون بأنّ المؤسسات يمكن أن تمنع الدول من الغش وتحافظ على التعاون، فوظائف الدول في العالم

[1]عينوش أسامة وعبد الوهاب عميري، "التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل التحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، **مجلة دراسات وأبحاث**، م.03، ع.05، (2021)، الصفحات 436-447، ص.439

الليبرالي تؤسس وتحمي التنظيم الذاتي للسوق، كما تلعب المؤسسات دور الوسيط بين الدول[1].

ليتم في منتصف الثمانينيات تطوير مؤسسية ليبرالية جديدة تسمى "المؤسسية الليبرالية الجديدة" "Neoliberal Institutionalization"، والتي تشترك في ثلاث نقاط مع الواقعية:

- النظام الدولي فوضوي؛
- الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية؛
- قرارات الدول عقلانية، فالمؤسساتية الليبرالية الجديدة أقل تفاؤلا من المؤسساتية الليبرالية بشأن دور المؤسسات، حيث يرى المؤسساتيون الليبراليون الجدد أنّ الفوضى تعيق التعاون، من خلال عدم اليقين في نوايا الدول بشأن امتثال الشركاء[2].

3. الحوار النيو(واقعي– ليبرالي) ومنطلقاته حول التعاون

يشكل مدى فهم نتائج الفوضى التي يقوم على أساسها النظام العالمي الاختلاف الرئيسي بين المقاربتين، فالفوضى عند رواد الفكر الواقعي الجديد تعني أن ظواهر العنف تبقى احتمالا دائما يجب أخذه بعين الإعتبار، أما بالنسبة لأنصار الليبرالية الجديدة فإن عدم وجود سلطة قادرة على تطبيق التعاقدات هو نتاج عامل الفوضى،وهو في الواقع الاختلاف الأساسي الذي يميّز طريقة تفسير الواقعية والليبرالية الجديدة للتعاون الدولي[3].

تختلف الواقعية الجديدة والنيوليبرالية أكثر في منطلقات كل منهما فيما يتعلق بمسألة التعاون الدولي، ولاسيما العوامل والأسباب الدافعة لتحقيقه، حيث يتفق كلا التيارين على أنّ التعاون ممكن تحقيقه، بينما يختلفان بخصوص مدى استمراريته، إذ تؤمن النيوليبرالية بأن هناك تعاون غير محقق

---

[1] محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص.196.

[2] Thanh Phan, op.cit, pp. 309, 310

[3] حسن عبد الله جوهر، "تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 32، ع. 124، (أفريل 1996)، ص ص.60-67

ومحتمل أكثر بكثير من الواقعية، وتختلف المدارس الفكرية حول مقدار الصراع في السياسة العالمية كونه غير ضروري أو لا مفر منه، بمعنى فشل الفاعلين في الاتفاق على الرغم من تداخل تفضيلاتهم[1].

إن أفكارهم المختلفة حول دور المؤسسات ووجهات النظر المختلفة حول وزن المكاسب المطلقة والنسبية هي في صميم خلافاتهم حول أسباب التعاون، حيث تتفق الروايتان على أن الغش مشكلة أساسية في إقامة التعاون، ومع ذلك يرى الواقعيون الجدد المزيد من العوائق أمام التعاون حيث يحدث التعاون في عالم تنافسي أو كما يسميه الواقعيون الجدد "نظام المساعدة الذاتية" (Self-Help System) أين يكون للدول حوافز قوية للاستفادة من الآخرين[2]، بينما لدى الليبراليين الجدد نظرة أكثر تفاؤلا، مؤكدين على الدور المهم للمؤسسات في تحقيق التعاون والحفاظ عليه وهو ما أكد عليه كل من "**روبرت كيوهان**" "**Robert Keohane**" و"**ليزا مارتن**" "**Lisa Martin**" في أنّه يمكن للمؤسسات تقديم المعلومات، وتقليل تكاليف المعاملات، وجعل الالتزامات أكثر مصداقية، وإنشاء نقاط اتصال للتنسيق، وتسهيل عملية المعاملة بالمثل بشكل عام"[3].

ينتقد الواقعيون الجدد تركيز النيوليبراليين على قدرة المؤسسات على تقليل التأثير المقيد للنظام الفوضوي على التعاون الدولي، تمتلك الواقعية الجديدة والنيوليبرالية وجهات نظر مختلفة حول سبب إنشاء المؤسسات وكيفية ممارسة تأثيرها، كما يرى النيوليبراليون أن الدول والمؤسسات تؤثر بشكل متبادل على بعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض، بينما ذهب الواقعيون الجدد إلى تبني طرح أن المؤسسات لها تأثير ضئيل فقط على الدول، وبنية تشكل الدول، وسلوكها[4]، وفي الأساس أقوى الدول هي من تنشئ وتشكل المؤسسات.

يختلف أنصار الليبرالية الجديدة مع الواقعيين حول التعاون الدولي، حيث يعتقد أنصار الليبرالية المؤسساتية الجديدة أنّ المؤسسات تساعد الدول على التعاون، ويتفقون على أن الغش والخداع مستوطنان

---

[1]Kenneth E. Boulding, "National Images and International Systems", **Journal of Confict Resolution**, Vol.03, No.02, (Jun 1959), p.130.

[2]John Mearscheimer, "The False Promise of International Institutions", **International Security**, Vol.19, No.03 (Winter 1994-1995), pp.05-49, p.13

[3]Robert Keohane and Lisa Martin, "The Promise of Institutionalist Theory", **International Security**, Vol.20, No.01, (Summer 1995), pp.39-51, p.42

[4]John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", **International Security** , Vol. 19, No.03, (Winter 1994-1995), pp.05-49, p.07

في العلاقات الدولية، لكنهم يؤكدون أنّ المؤسسات الدولية يمكن أن تقلّل من مثل هذه المشاكل[1]، فالاعتماد المتبادل المعقد بين البلدان هو عامل مهم يمنع الدول من الغش، وبالإضافة إلى ذلك يختلف المؤسساتيون النيوليبراليون والواقعيون حول هدف التعاون بين الدول، حيث يقلل المؤسساتيون النيوليبراليون من التأكيد على قضايا التوزيع، ويجادلون بأن الدول ستتعاون إذا حققت مكاسب إيجابية، ويقترحون أن المؤسسات الدولية أكثر أهمية للتعامل مع مشاكل التوزيع، لأن المؤسسات الدولية تساعد الدول على موازنة المكاسب من التعاون، بينما يرفض الواقعيون هذه الفكرة ويجادلون بأنه حتى عندما يوفر التعاون للدولة مكاسب مطلقة كبيرة، فإن الدولة لن تتعاون إذا وجدت أن شركائها يحققون مكاسب أكبر[2].

من جهته ذهب "**ديفيد بالدوين**" "**David A. Baldwin**" إلى حصر الاختلافات بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في ستة (06) نقاط رئيسية:

- فبالنسبة للواقعيين الجدد، تضع الفوضى قيودا أكثر صرامة على سلوك الدولة مقارنة بالليبراليين الجدد، الذين يرون بأنّ الفوضى تسمح بتشكيل بنى مختلفة من التفاعل بين الدول، فيما يتفق الليبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد على أنّ الدول أنانية عقلانية تسعى إلى تعزيز المصالح الذاتية؛
- لدى الليبراليين الجدد نظرة أكثر إيجابية حول التعاون من الواقعيين الجدد، حيث يرى الاتجاه النيوليبرالي أنّ التعاون صعب التحقيق، لكنهم يؤكدون على الدور المهم للمؤسسات في تحقيق التعاون والحفاظ عليه[3]؛
- يرى النيوليبراليون أنّ الفاعلين غالبا ما يكون لديهم مصالح مشتركة، وبالتالي فإنهم يؤكدون على المكاسب المطلقة، وبالتالي فإن الدول قادرة على التعاون، وهو ما ينتج عنه التخفيف من آثار الفوضى، والتي ستؤدي في الواقع إلى مكاسب مشتركة، وهنا ينتقد الواقعيون الجدد النيوليبراليين لتجاهلهم المكاسب المطلقة، لكن فئة من رواد الفكر

[1] Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism", **International Organization**, Vol. 42, No.03, (Summer 1988), pp. 485-507, pp. 485-486

[2] Ibid, p.486

[3] Robert Axelrod and Robert Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions", **World Politics**, Vol.38, No.01, (Oct 1985), pp. 226-254, p.226

النيوليبرالي على غرار" **كيوهان**" "**Keohane**" قد أيدوا فكرة تقليل النيوليبراليين من أهمية المكاسب النسبية في ظل ظروف معينة؛

- يركز النيوليبراليون أكثر على الاقتصاد السياسي الدولي والبيئة في دراساتهم، بينما يركز الواقعيون الجدد على دراسة الأمن الدولي، ومع ذلك يزعم العديد من الباحثين النيوليبراليين أن النيوليبرالية تشرح قضايا التعاون في كل من الأمن العسكري والاقتصاد السياسي الدولي، ففي الواقعية الجديدة يتم التركيز بشكل أكبر على القدرات بدلا من النوايا في حين يزعم النيوليبراليون أن نوايا الدول ومعلوماتها ومصالحها لها تأثير أكبر، كما يوضح مقال "**أكسلرود**" "**Axelrod**" و"**كيوهان**" "**Keohan**" عام 1971 "تحقيق التعاون في ظل الفوضى: الاستراتيجيات والمؤسسات"[1]؛ وهنا يبرز التركيز على الدور المهم للمؤسسات في هندسة السياسة العالمية.

ثانيا: نظرية اللعبة (مأزق معضلة السجين) وتفسير ظاهرة التعاون الدولي

تم استخدام لعبة معضلة السجين، وتصور "**روسو**" "**Rousseau**" لصيد الأيل (Stag Hunt) ومفهوم المعضلة الأمنية لدعم الحجة القائلة بأن الكثير من الصراعات الدولية هي نتيجة الفوضى على المستوى العالمي[2]، وبالرغم من ذلك برزت فكرة مناقضة تفيد بتعاون الوكلاء العقلانيين في بعض الأحيان لتحقيق مصلحتهم المتبادلة، وإن كان من الصعب تحديد متى ولماذا يظهر التعاون.

للإجابة على هذا السؤال تم توظيف معضلة السجين (The Prisoner's Dilemma) في العديد من التخصصات – كعلم الاقتصاد والعلوم السياسية والألعاب الحربية، وعلم الأحياء التطوري– كفرع من فروع نظرية اللعبة (Game Theory) القائمة على التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، والمرتبطة بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين ألعاب الإستراتيجية وألعاب الحظ حسب رأي "**توماس شيلنج**" "**Thomas Schilling**"، كطريقة لدراسة ظهور السلوك التعاوني[3]، حيث يُعرض على كل لاعب خياران

---

[1]Ibid, p.228

[2]Harrison Wagner, "The Theory of Games and the Problem of International Cooperation", **The American Political Science Review**, Vol. 77, No.02 (June 1983), pp. 330-346, p.330

[3] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص.337.

في وقت واحد: التعاون أو الانشقاق (Collaboration or Defection)، إذا تعاون كلا اللاعبين فسيحصل كل منهما على المكافأة ذاتها، وإذا انشّق كلا اللاعبين يحصل كل منهما على مكافأة أقل، أمّا إذا تعاون أحد اللاعبين وانشق الآخر، يتلقى المنشق أكبر عائد ممكن(1).

إن النموذج الأساسي لمصالح الدولة في مجال العلاقات الدولية الذي تبنته الأدبيات الجديدة حول التعاون هو نموذج معضلة السجين، حيث تجسد معضلة السجين منطق الدوافع المختلطة التي يمكن للدول أن تستفيد من التوصل إلى اتفاقيات تعاونية، ولكنّها تواجه أيضا حوافزا للتخلي عن هذه الالتزامات، في الألعاب ذات الإنهاء المؤكد والمتوقع يؤدي منطق معضلة السجين إلى الانشقاق مع عدم قدرة الجهات الفاعلة على تحقيق مكاسب محتملة من التعاون، ولكن عندما تتكرر لعبة معضلة السجين إلى أجل غير مسمى، يمكن للفواعل تبني استراتيجيات المعاملة بالمثل، التي تسمح لهم بالوصول إلى توازن تعاوني ومفيد للطرفين.

من الواضح أن التعاون يختلف عن الانسجام، حيث تنتهج الدول سياسات تفضلها الدول الأخرى دون أي تعديل متبادل صريح، ونظرا لأنّ مواقف معضلة السجين تقدم للدول حوافز للتراجع عن الترتيبات التعاونية، فإنها تجعل التمييز بين الانسجام والتعاون واضحا ومقنعا، وبالاعتماد على منطق معضلة السجين تم تحديد شروط تحقيق للتعاون الدولي، والقضية الأساسية هنا ما هي الميكانيزمات التي تسمح لإستراتيجيات المعاملة بالمثل بالعمل بفعالية؟

تعتبر المعلومات الموثوقة حول الجوانب المختلفة للموقف أمرا أساسيا لنجاح العلاقات التفاعلية، بما في ذلك تصرفات الآخرين ونواياهم، ومعتقداتهم، ومعايير السلوك ذات الصلة والعلاقة بين الإجراءات والنتائج (أي المعرفة السببية)، وتتطلب استراتيجيات المعاملة بالمثل أن تتمكن الدول من مراقبة سلوك بعضها البعض والانتقام عندما يفشل الآخرون في الوفاء بالتزاماتهم.

إن ضعف قدرات المراقبة الذي ينتج عنه "ضوضاء" في عمليات مراقبة تصرفات الدولة، يمكن أن يقوض بسرعة ممارسة المعاملة بالمثل، وبالتالي إمكانية التعاون المستقر، يوضح "**أكسلرود**" "**Axelrod**" في بيئة تجريبية كيف يمكن للأخطاء الصغيرة في مراقبة سلوك الممثل ينفي معضلة السجين، أن تؤدي

---

(1)Alexander J. Stewart & Joshua B. Plotkin, "Extortion and cooperation in the Prisoner's Dilemma", **PNAS**, vol. 109, No. 26, (June 26, 2012), pp.10134-10135, p.10134

سريعا إلى نزاعات ودورات من الانتقام، مما يجعل تحقيق التعاون مشكلة كبيرة، وعلى الرغم من أنّ معضلة السجين ليست النموذج الوحيد المناسب لتفسير التعاون الدولي؛ لكنها مهمة للغاية في لفت الانتباه إلى الدوافع المختلطة (Mixed motives) التي تواجهها الدول، وإلى عدد من العقبات العامة التي تعترض التعاون الدولي، كما أنّها نموذج فعال من حيث أنّها تركّز البحث على مسألة المعاملة بالمثل، وهي استراتيجية مشتركة للحفاظ على التعاون في المجتمع الدولي، حيث يتطلب السلوك التعاوني تهيئة الظروف التي يمكن أن تعمل فيها استراتيجيات المعاملة بالمثل بفعالية، لاسيما شروط المعلومات الجيدة.

ثالثا: نظرية الاستقرار بالهيمنة

تندرج نظرية الاستقرار بالهيمنة في الأصل ضمن مضامين الاقتصاد السياسي الدولي، وتجادل بأن استقرار النظام الاقتصادي الليبرالي يكون عندما تكون هناك قوة مهيمنة واحدة – أي الدولة المهيمنة– ومن ثمّ يجادل أنصار هذه النظرية أن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الأساسي لطابع النظام الاقتصادي الدولي[1]، كما أكد "**تشارلز ب. كيندلبيرجر**" "**Charles P. Kindleberger**" ارتباط عامل استقرار الاقتصاد العالمي بتوفر عامل استقرار واحد[2]، ويضيف أن الاستقرار الاقتصادي الدولي يشكل مصلحة عامة أو جماعية، لأن كل البلدان تستفيد منه بغض النظر عما إذا كانت تساهم في إنتاجه أم لا، كما أنه ونظرًا لغياب الحوافز الانتقائية، فمن غير المرجح أن توجد هذه المنافع العامة الدولية ما لم تتمتع المجموعة بعامل الامتياز، بحيث يكون لدى دولة واحدة مصلحة محققة في سلعة ما لتكون على استعداد لتحمل التكاليف الكاملة لتوفيرها[3]، وبالتالي فإن حجة "كيندلبيرجر" "**Kindleberger**" ترتكز على حتمية توفر قوة مهيمنة واحدة لحدوث التعاون في النظام الدولي، ونتيجة لذلك يؤدي الاستقرار بالهيمنة إلى استنتاج مفاده أن:

- ✓ ظهور الانفتاح الاقتصادي الدولي والنظام الدولي المستقر للتجارة الحرة يعتمد على وجود قوة مهيمنة توفر القيادة؛

[1] Michael C. Webb & Stephen D. Krasner, "Hegemonic Stability Theory: An Empirical Assessment", **Review of International Studies**, Vol.15, No.02, (1989), pp. 183-198, p.183

[2] Charles P. Kindleberger, **The World in Depression, 1929-1939**, (Berkeley: University of California, 1973), p.305

[3] Duncan Snidal, "The Limits of Hegemonic Stabilit", **International Organization**, Vol.39, No.04, (1985), pp.579-614, p.581

- ✓ المنطلق الثاني لنظرية الاستقرار بالهيمنة مفاده أنه بالرغم من أن المهيمن يستفيد من هذا الوضع، إلا أن الدول الصغيرة تكسب أكثر، ووفقا لـ" **دنكان سنيدال**" "**Duncan Snidal**" فإن هذا المنطلق يعتبر أكثر أهمية لأنه إلى جانب آثاره المعيارية الجذابة، فإن له تداعيات مهمة على سلوك العلاقات في النظام الدولي، أي أنه عندما يحدث ذلك، فمن المتوقع – من وجهة النظر العقلانية– أن ترحب جميع الدول بقيادة الدولة المهيمنة وتحاول الاستفادة منها [1].

وفي ذات السياق يضيف "**سنيدال**" "**Snidal**" أنه عندما يتم توزيع السلطة بشكل غير متماثل مع ممارسة الهيمنة بطرق لا تفيد جميع الدول، فإن الدول التابعة لا تكون راضية عن القيادة القسرية للدولة المهيمنة ويميز سنيدال هنا بين شكلين من الهيمنة، شكل مفيد يرتكز على توفر عام الإقناع وشكل يرتكز على الهيمنة القسرية والاستغلالية[2].

أما حسب كل من "**روبرت كيوهين**" "**Robert Keohane**" و"**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye**" فتشير نظرية الاستقرار بالهيمنة إلى أن وجود دولة مهيمنة واحدة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار في الاقتصاد السياسي الدولي، ووفقا لهذه النظرية، عندما تمتلك دولة واحدة قوة كبيرة – وخاصة من حيث القوة الاقتصادية– تميل الأسواق إلى أن تكون أكثر انفتاحا، وعلى العكس من ذلك عندما لا تكون هناك قوة مهيمنة، تميل الأسواق إلى أن تكون أكثر تقييدا، ومع ذلك هناك حجج متنافسة تتحدى هذه النظرية، حيث يذهب البعض إلى أن التنافس وغياب الدولة غير المتنازع عليها يدفعان في الواقع الفاعل القوي إلى بناء النظام الليبرالي والحفاظ عليه.

وعموما تعتبر نظرية الاستقرار بالهيمنة مهمة في فهم الاستقرار وعدم الاستقرار في الاقتصاد السياسي الدولي، فوفقًا لنظرية استقرار الهيمنة، فإن الدور الذي تؤديه القوة المهيمنة له أهمية كبيرة في خلق عوامل الاستقرار في السياسة والاقتصاد الدوليين، ومن دون قوة مهيمنة قوية، يعتبر خلق الاستقرار الدولي أمر مستحيل.

---

(1)Ibid, p.582

(2) Susan Strange, "The Persistent Myth of Lost Hegemony", **International Organization**, Vol.41, No.04, (1987), pp.551-574, p.555

النقطة الجوهرية في نظرية الاستقرار بالهيمنة تتمثل في وجود قوة مهيمنة واحدة في النظام الدولي لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الدولي، بحيث وحدها القوة المهيمنة هي التي يمكنها إرساء القواعد الدولية التي تسهل التبادلات المنظمة بين الأطراف، كما يتم تسليط عقوبات على الأطراف المخالفة لهذه القواعد، بحيث يعتبر توظيف نظام العقوبات رمز لقوة الدولة المهيمنة، فضلا عن كونه عامل محوري لتعزيز والحفاظ على موقع القوة المهيمنة من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الاستقرار الدولي، الذي هي جزء منه وتلعب دوراً فاعلاً فيه[1].

لقد تم تقديم نظرية الاستقرار بالهيمنة كتفسير للتعاون في النظام الدولي، والذي يتم تحت قيادة الدولة المهيمنة؛ وتعتمد جاذبيتها على مضامين جذابة، ومع ذلك يجب التمييز بين فرعين متميزين من النظرية "القسري" و"الخيري"، لدى هذه التيارات مفاهيم مختلفة للهيمنة ودور الدولة المهيمنة، وبالتالي لها مضامين مختلفة، وكلاهما يتضمن حتمية افتراض أن القضايا الدولية الأساسية هي منافع عامة، وأن النظام الدولي لا يسمح بالعمل الجماعي.

[1]Mohd Noor mat yazid, "The Theory Of Hegemonic Stability, Hegemonic Power And International Political Economic Stability", **Global Journal of Political Science and Administration** Vol.03, No.06, (Dec 2015), pp.67-79, p.68

الفصل الثاني

في مواجهة المشهد الاقتصادي العالمي سريع التغير وتباين مستويات الرفاه الاجتماعي، كان تبني استراتيجية النمو المستدام شكلا حتميا من أشكال التصنيع لجعل الفرص متاحة للجميع وتوزيع مكاسب الدخل على نطاق واسع، إلا أن عدم قدرة الدول على دمج حلول القضايا الاجتماعية بشكل كامل في السياسات الصناعية والاقتصادية المستهدفة شكل تحديا يقوض إمكاناتها التنموية، وبالتالي يوسع فجوات عدم المساواة في الدخل، فلجأت الحكومات لتوظيف سياسات وتدابير قيد الإعداد لتحسين نظام توزيع الثروة وتضييق فجوة الدخل بين مختلف المناطق والمجموعات، على المستويين المحلي والإقليمي.

كما أعطى ظهور قوى جديدة حيوية للأنشطة البشرية كالتجارة، الفن، العلوم، التكنولوجيا، التعاون السلمي، الانفتاح والشمولية، التعلم المتبادل، والمنفعة المتبادلة، ومما أدى إلى بروز معادلة فرص الازدهار والرخاء المشترك من جهة، والشكوك والمخاوف بين الدول والقوى المجاورة من جهة أخرى، وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الجزء من الدراسة.

المبحث الأول: الازدهار المشترك: المفهوم، المبدأ والقياس

يعتبر مفهوم الازدهار المشترك متعدد الأبعاد، فباستخدام المؤشر النقدي وإن كان بسيط نسبيا– وهو في حد ذاته متعدد الأبعاد إلى حد ما– فهو يشير إلى القدرة على الحصول على العديد من السلع والخدمات الضرورية للرفاهية من خلال معاملات السوق، ومع ذلك تشمل الرفاهية العديد من الأبعاد الأخرى التي تندرج في خدمة الصالح العام، والتي قد لا يلتقطها المؤشر النقدي، كما أن للازدهار المشترك بعدا زمنيا، وهو بدوره حجة قوية ضد مسارات التنمية غير المستدامة التي تنتج مستويات أعلى من الرفاهية، دون مراعاة حقوق الأجيال القادمة، فيما يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية والاستدامة المالية.

ووفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (The United Nations Human Settlements Programme) يعدّ الازدهار بناءا اجتماعيًا يتحقق بشكل مادي في نطاق أفعال البشر، ومفهوما أوسع وأشمل يتعلق بالسياسات الواضحة، وبالتنمية المتوازنة والمنسقة في بيئة عادلة ومنصفة[1].

---

[1]Jairo Agustín Reyes Plata & all, "Green Infrastructure and Social Welfare. Lessons for Sustainable Urban Development in the Metropolitan Zone of Leon, Mexico", In Walter Leal Filho, Ubirata Tortato & Fernanda Frankeberger (Eds), **Universities and Sustainable Communities: Meeting the Goals of the Agenda 2030**, (Switzerland: Cham, Springer International Publishing, 2020), p.72

ويتعلق تعزيز الازدهار المشترك بضمان مشاركة كل فرد في المجتمع في الوقت الحاضر، وكذلك الأجيال القادمة في عملية ديناميكية لمواصلة تحقيق الرفاهية[1]، وبالتالي فالتحدي الذي يواجه مجتمع التنمية ليس فقط متعلق برفع مستويات المعيشة في أفقر البلدان النامية، ولكن بين الفقراء في كل مكان، وبشكل مستمر بمرور الوقت وعبر الأجيال.

وهنا لا يُقصد بمؤشر الازدهار المشترك أن يكون شاملا، من حيث تضمين جميع جوانب الرفاهية ذات الصلة، وإنما يتعلق بمجال تركيز الحكومات ووكالات التنمية، والدافع وراء ذلك هو الحاجة إلى أن يكون المؤشر سهل الفهم والتواصل والقياس نسبيا، وعلى الرغم من تحديات القياس الخاصة به، يشمل جوهر الرخاء المشترك الأبعاد المختلفة لرفاهية الأشخاص الأقل ثراءً، اليوم وكذلك بشكل مستدام للأجيال القادمة.

أصاب "**هنري مورغنتاو**" "**Henry Morgenthau**" (وزير خزانة الولايات المتحدة) حينما أكد في اجتماع بريتون وودز (Bretton Woods) أن: "الازدهار شأنه شأن السلام غير قابل للتجزئة، وليس بوسعنا نثره هنا وهناك بين المحظوظين أو التمتع به على حساب الآخرين، والفقر إن وجد يهددنا جميعا ويعرض رفاهنا جميعا للخطر، وبما أن المجتمع الدولي بصدد وضع خطة تنمية طموحة ما بعد عام 2015، فمن المناسب اقتراح اتفاق جديد دولي آخر يمكن أن يحقق وعد الرخاء للجميع"[2].

ويعتمد مؤشر الازدهار المشترك على المبدأ المعياري (Normative Principle) الذي وضعه "**باسو**" "**Basso**" كونه: "عند تقييم رفاهية بلد ما، ينبغي للمرء أن يركز على الدخل الخماسي للبلد (دخل الفرد لأفقر من 20% من سكان البلد)"[3].

---

[1]Muhamad Badri Othman, "Role of women in achieving shared prosperity: An impact study of Islamic microfinance in Malaysia", **Procedia - Social and Behavioral Sciences,** No.211, (2015), pp.1043-1048, p.1045

[2]الأمم المتحدة، "تقرير التجارة والتنمية 2014"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، سويسرا، (2014)، ص.03

[3]Ambar Narayan, Jaime Saavedra-Chanduvi & Sailesh Tiwari, "Shared Prosperity Links to Growth, Inequality qnd Inequality of Opportunity", The World Bank Poverty Reduction And Economic Management Network Poverty Reduction And Equity Unit, Policy Research Working Paper 6649, (October 2013), p.02

وبعبارة أخرى يظهر مفهوم الازدهار المشترك في هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وكواحد من أهداف البنك الدولي المزدوجة في صياغة التقدم بدلا من الدولة، حيث يسعى إلى رصد التغييرات بدلاً من المستويات[1]، حيث يسلط الهدف المتمثل في تعزيز الازدهار المشترك الضوء على الحاجة إلى ترتيب اجتماعي واقتصادي ومؤسسي يزيد من رفاهية الأشخاص الأقل ثراءً، على طول أبعاد متعددة للرفاهية وعلى مسار مستدام بين فترات زمنية، فالنمو الذي يشمل الفقراء ويسرع التقدم نحو مجتمع عادل لا يأتي تلقائيا، ولكنه يتطلب آليات لتضمين الأشخاص الأقل ثراءً كجزء لا يتجزأ من العملية، وبالتالي فالطريقة التي يختارها مجتمع معين لتوفير هذه الفرص ستكون مرتبطة بالسياق والوقت، مع عدم وجود ترتيب مؤسسي مثالي واحد يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات.

كما يشكل مفهوم الازدهار المشترك جانبا رئيسا من تعريف القدرة التنافسية الذي اعتمده مشروع مصدر عالي التألق (High Brilliance Source HBS) بشأن القدرة التنافسية للولايات المتحدة عند إطلاق المشروع في عام 2011: "الولايات المتحدة قادرة على المنافسة إلى الحد الذي تستطيع فيه الشركات العاملة التنافس بنجاح في الاقتصاد العالمي، ودعم مستويات المعيشة المرتفعة والمتنامية للأمريكيين العاديين، فالقدرة التنافسية لا تتطلب الازدهار فحسب، بل الازدهار المشترك"[2].

يقيس الازدهار المشترك مدى شمولية النمو الاقتصادي من خلال التركيز على دخل الأسرة أو نمو الاستهلاك بين السكان في أسفل توزيع الدخل بدلا من التركيز على المتوسط أو على من هم في القمة، وقد كان هناك جدال بين الفلاسفة والاقتصاديون بأن التركيز على الأشخاص الأقل دخلا، يوفر مقياسًا مهمًا للتقدم في الازدهار[3]، وهو ما دعمه تصريح الرئيس الأمريكي "**فرانكلين دي روزفلت**" "**Franklin D. Roosevelt**":

[1]Francisco H.G. Ferreira, Emanuela Galasso & Mario Negre, "Shared Prosperity: Concepts, Data, and Some Policy Examples", IZA DP No. 11571, (May 2018), p.03

[2]Jan w. Rivkin, karen g. Mills & Michael e. Porter, "The Challenge of Shared Prosperity Findings of Harvard Business School's 2015 Survey on U.S. Competitiveness", Harvard Business School Survey, (Sep 2015), 32 pages, p.02

[3]World Bank, "Shared Prosperity: Monitoring Inclusive Growth", Copyright & Permissions, (Oct 2020), pp.81-119, p.81

"إن اختبار تقدمنا لا يكمن في ما إذا كنا نضيف المزيد إلى وفرة أولئك الذين لديهم الكثير، بل هو ما إذا كنا نقدم ما يكفي لمن لديهم القليل"[1].

وفي خطاب ألقاه أمام مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1972 صرح رئيس البنك الدولي "**روبرت ماكنمارا**" "**Robert McNamara**":

" إن المهمة العاجلة هي إعادة توجيه سياسات التنمية لمواجهة الفقر الذي يعاني منه 40% من السكان الأكثر حرمانا...وهو أمر مُلح للغاية لأن حالتهم هي في الواقع أسوأ بكثير مما توحي به المعدلات الوطنية"[2].

كما تشكل معادلة السياق والزمن عاملا محوريا لتحقيق الرخاء المشترك في بلد ما، وذلك من خلال:

- ✓ تكثيف الجهود لتفعيل مسار النمو، الذي يساهم بدوره في خلق الوظائف والفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع، وهنا يمكن للرخاء أن يكون واسع النطاق، وذلك بالارتكاز على الأدوار المزدوجة للقطاع الخاص كمحرك رئيسي لجلب الوظائف، والحكومة من خلال تطبيق سياسات ولوائح تشجع المناخ المواتي للحفاظ على معدلات عالية من الاستثمار، خاصة في تنمية المهارات المهنية المطلوبة لبناء قوة عاملة حديثة وديناميكية؛
- ✓ هناك حاجة إلى عقد اجتماعي سليم ومستقر ومرتكز على الاستثمارات – الاستثمار في شبكات الأمان–، ووجود نظام ضريبي يقدم حوافز عادلة للنمو الاقتصادي لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين[3].

ولذلك تم تقديم مؤشر الازدهار المشترك لتسليط الضوء المستمر على النمو في مستويات المعيشة للشرائح الأقل ثراءً نسبيًا من السكان في أي اقتصاد، وبالتالي فالازدهار المشترك ليس له هدف أو خط

---

[1]World Bank Group, "Reversals of Fortune, Poverty and Shared Prosperity 2020", (2020), p.82
[2]Robert S. McNamara, "Address to the Board of Governors", Washington D.C, USA, (Sep 25, 1972), 23 pages, p.09
[3]البنك الدولي، "الرخاء المشترك: هدف جديد لعالم يتغير"، 2013/08/05، تاريخ الاطلاع 2022/04/29، متاح على الرابط: https://2u.pw/3adCo

نهاية، لأن الهدف هو التحسين المستمر لرفاهية من هم في أسفل التوزيع في الأوقات الجيدة والسيئة، في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمرتفع على حد سواء، إذ يجسد الازدهار المشترك اتجاهات الرفاهية لأدنى 40% من السكان في كل دولة تخضع للمراقبة، ويعد تتبع نمو الدخل والاستهلاك لأدنى 40 شخصا[1]، بالإضافة إلى نمو هذه الشريحة السكانية بالنسبة إلى المتوسط، طريقة للنظر والسعي لتحقيق نتائج عادلة.

المطلب الأول: دور الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الازدهار المشترك

يُنظر إلى سياسات الربط الإقليمي على أنها مرتبطة بمستوى وفعالية الشبكات الإقليمية لتسهيل تدفق السلع والخدمات والأشخاص والمعرفة، وهذا يوسع نطاق التركيز التقليدي للسياسات العامة إلى ما وراء المعايير المادية أو غير المادية ليشمل كلا البعدين، وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أبرز المناطق تجسيدا لأهمية الربط الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية، وبالتالي تحقيق الازدهار المشترك.

فقد شهدت المنطقة نموا اقتصاديا غير مسبوق، ساهم- إلى جانب تحسين معايير التعليم والصحة- في حدوث انخفاضات دراماتيكية في مستوى الفقر، وقد كان النمو الاقتصادي في المنطقة مدفوعا إلى حد كبير بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وظهور شبكات الإنتاج العالمية والإقليمية، فضلاً عن سلاسل القيمة العالمية، كما تم تفعيل هذه المحاور من خلال التحرير التدريجي للتجارة، والتوسع في قطاع النقل البحري عبر الموانئ، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت[2].

وقد مكنت هذه العمليات الشركات متعددة الجنسيات والمنتجين من تنمية مستويات التواصل وتطوير أنواع جديدة من شبكات الإنتاج والتوزيع، ساهم ذلك في جذب دعم الحكومات لهذه العمليات من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية ورأس المال البشري، كما لعب تعزيز الاتصال دورًا بارزا في تشكيل التكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، ومن الواضح أن مساهمة شبكات البنية التحتية الصلبة

---

[1]Judy Yang & Maria Ana Lugo, "Shared Prosperity: A challenging but important goal to monitor", In World Bank Blogs, 12/12/2018, Retrieved 24/04/2022, available at: https://2u.pw/FBLAr

[2]United Nations, "Regional Connectivity For Shared Prosperity", United Nations Escap Publication, (2014), 108 pages, P.02

أو المادية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد اعتمدت على البنية التحتية اللينة – بما في ذلك السياسات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية– وأدت التحسينات المنسقة إلى تحقيق العديد من الامتيازات كانخفاض تكاليف التجارة وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي[1].

بالاضافة إلى ذلك يعتبر الاتصال التجاري والنقل داخل المنطقة عاملا مركزيا، لاسيما مع تطلع الدول نحو الأسواق الإقليمية لموازنة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تشكل المحركات الجديدة للنمو الأنماط المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وبالتالي ستزداد أهمية أنواع أخرى من الشبكات الإقليمية، وباعتبار أن فعالية كل شبكة تعتمد بشكل متزايد على اتصال الشبكات الأخرى، فمن الواضح أن أي تحليل للاتصال الإقليمي لم يعد من الممكن أن يقتصر على نمط واحد من الشبكات.

أولا: الاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز الترابط الإقليمي وتجسيد الازدهار المشترك

لا تكمن المشكلة في ما إذا كان الاتصال سيزداد عبر البلدان، ولكن التساؤل المطروح يكمن في طبيعة الأشكال التي ستتخذها هذه الاتصالات، ذلك أن مستقبل الاتصال الإقليمي يعتمد على مدى تعاون دول المنطقة لتعزيز الشبكات في أربعة مجالات حاسمة: التجارة والاتصال بالنقل؛ توصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ اتصال الطاقة والاتصال بين الناس[2].

فالاتصال الإقليمي متعدد الأوجه، حيث يتأثر اتصال أحد القطاعات من خلال عمليات الربط مع القطاعات الأخرى، ويؤدي ذلك إلى ظهور تحديات جديدة من حيث الحاجة إلى مزيد من التنسيق، ليس فقط عبر الحدود؛ ولكن أيضًا عبر القطاعات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة– بما في ذلك جمعيات الأعمال والتجارة والشبكات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني–، فصنع السياسات المتكاملة يسمح بتعريف أوسع للمشاكل التي توسع حيز السياسة، مما قد يؤدي إلى حلول أكثر فعالية لا يمكن

[1] Asian Development Bank, **Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia**, (Philippines: Asian Development Bank, 2012), p.37
[2] United Nations, "Regional Connectivity For Shared Prosperity", op.cit, p.XIV

العثور عليها من خلال التركيز فقط على قطاع محدد سياسات[1]، وفي الوقت نفسه يساعد ذلك على خلق فرصًا جديدة لعناصر مختلفة يتم دمجها بطرق من شأنها تحسين جودة هذه الشبكات.

فالدول في مرحلة التنمية تملك فرصا لتطوير شبكات إقليمية بطريقة متكاملة ومنسقة، مما يمكن أن يؤدي إلى تخفيض نسبة التكاليف، وتوسيع نطاق الفائدة إلى مجموعة أوسع من دول المنطقة، كما يمكن للسياسات التعاونية الإقليمية أن تساعد الدول على توسيع آفاق تطلعاتها إلى ما وراء حدودها الوطنية، والنظر إلى جوانب المنافع العامة للشبكات، وتحديد وتسخير أوجه التآزر عبر القطاعات، وهذا يدفع الدول إلى العمل على تبني استراتيجيات إقليمية لتطوير الشبكات الإقليمية الهامة.

1. ربط التجارة والنقل لتجسيد الازدهار المشترك

يعتبر التفاعل بين توفير النقل والأعمال والبنية التحتية عنصرًا ثابتًا في دورة الإنتاج، مع تطور أسواق الإنتاج والاستهلاك، تتطور الطلبات على توفير وسائل النقل واستخدامها، التي تتأثر بمجموعة من العوامل التي تتراوح من الاعتماد المتزايد على السوق العالمية والتكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى القضايا المحلية والإقليمية، التي تنعكس بدورها على تنظيم الأعمال التجارية وهيكلها[2].

وعلى الرغم من ارتباط العديد من الأقاليم بشكل جيد نسبيًا من حيث شبكات البنية التحتية للنقل – كمنطقة آسيا والمحيط الهادي على سبيل المثال– إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلافات واسعة عبر دول من حيث جودة البنية التحتية، خاصة في ظل غياب سياسات تعاونية لتشغيل أو دمج شبكات النقل على المستوى الإقليمي بشكل كامل، إضافة إلى الحواجز غير المادية على الحدود، مما يزيد من تكاليف التجارة والنقل ويؤخر حركة البضائع والأشخاص.

كما أن تبني سياسات الاستثمار في المرافق متعددة الوسائط –مثل الموانئ الجافة – وكذلك في تحسين الروابط المادية بين الطرق المختلفة، يمكن الحكومات من زيادة خيارات النقل للشاحنين

[1] United Nations, Working Together: Integration, Institutions And The Sustainable Development Goals World Public Sector Report 2018, Department Of Economic And Social Affairs, New York, (2018), 190 Pages, P.Vi

[2] Ronald W. McQuaid & All, "The importance of transport in business location decisions-scoping study", Department for Transport , (Jan 2003), 127 pages, p.32

والتجار، وستؤدي شبكات النقل المتعدد الوسائط الإقليمية دورا هاما –بشكل خاص– في التجارة من البلدان النامية غير الساحلية والدول البحرية (الجزر) الصغيرة النامية، مما يدعم هذه البلدان في المشاركة بنشاط أكبر في التجارة الدولية والإقليمية.

وعليه زيادة استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير التجارة والنقل، من شأنه أن يحسن كفاءة حركات الشحن، ويمهد الطريق لتطوير التجارة واللوجستيات الإلكترونية، كما يؤثر على الحركة الفعلية للبضائع والأشخاص، فيضيف بعدا ماديا مباشرا لمسألة شكل النقل واللوجستيات كعوامل تمكين مهمة للتغييرات في الممارسات الاجتماعية والتنظيمية[1]، وهو ما جعل كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ –على سبيل المثال– تركز على تيسير التجارة والنقل كجزء من أجندة الترابط المؤسسي.

2. الربط عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجسيد الازدهار المشترك

أصبحت الاتصالات الفورية ذات أهمية متزايدة في تحديد كفاءة التجارة والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، وخدمات إدارة المعلومات والبيانات، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية، وبالتالي فوجود شبكة إقليمية متداخلة ومتماسكة تجمع بين الألياف الضوئية الأرضية والألياف البحرية من شأنه أن يوفر نفاذًا واسع النطاق، مع تقليل التكاليف على أساس إقليمي وعابر للقارات، وينبغي أن يستند هذا إلى مجموعة من المبادئ المشتركة.

سيتطلب تحقيق ذلك مشاركة نشطة من شركاء القطاع الخاص والمنظمات الدولية، كما أن ذلك سيخلق فرصًا للتعايش والازدهار المشترك من خلال دمج شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للنقل – مد كابلات الألياف الضوئية على طول بعض أنظمة الطرق السريعة والسكك الحديدية الوطنية فعلى سبيل المثال تتوفر شبكة الطرق السريعة الآسيوية أكثر من 141 ألف كيلومتر من الطرق التي تمر عبر 32 دولة عضو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالمثل تتألف شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا من 117500 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية التي تخدم

[1]Petra Wagner & All, "Impacts of ICTs on Transport and Mobility (ICTRANS)", European Commission, Institute for Prospective Technological Studies, (Jun 2003), 155 pages, p.01

28 دولة عضو–[1]، فيمكن لمثل هذه السياسات أن تقلل من تكلفة تطوير شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية وتسهل صيانة شبكات النقل.

3. الربط بالطاقة لتجسيد الازدهار المشترك

مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا النقل عالي الجهد، أصبح من الممكن الآن تصور شبكة طاقة إقليمية، والتي يمكن أن تقلل الفجوة في العرض والطلب عن طريق نقل الطاقة من البلدان الغنية بالطاقة أو منخفضة التكلفة إلى دول المفتقرة للطاقة أو عالية التكلفة، فعلى سبيل المثال يمكن لشبكة طرق الطاقة الآسيوية السريعة أن تجمع بين أنواع مختلفة من شبكات نقل الطاقة، بما في ذلك خطوط الأنابيب وشبكات الطاقة العابرة للحدود، كما يمكن للشبكات الإقليمية ربط مصادر الطاقة المتجددة بسوق كبير بما يكفي لدعم الاستثمارات، كدمج الطاقة الكهرومائية من الدول الاسكندينافية وبلدان جبال الألب مع طاقة الرياح والخلايا الكهروضوئية من ألمانيا، مما يعزز التعاون والشراكات الإقليمية تكامل أسواق الكهرباء الأوروبية[2]، وبالتالي تعزيز جدوى المشاريع الإقليمية والدولية.

ومن أكثر الاستراتيجيات كفاءة للربط بالطاقة هو تطوير شبكة كهرباء إقليمية مرتبطة بسوق كهرباء إقليمي، فالرغبة في التجارة في الطاقة المتجددة هي دافع واضح وراء الدعم السياسي للربط البيني في منطقة شمال شرق آسيا، حيث تشترك الصين واليابان وجمهورية كوريا في الاهتمام باستيراد الطاقة المتجددة كوسيلة لتحقيق أهدافها المناخية، بينما تتمتع منغوليا والاتحاد الروسي بموارد كبيرة من الطاقة المتجددة[3]، وبالتالي يمكن توظيف هذه المصالح المشتركة للمساعدة في تقليل الحواجز السياسية للربط البيني الناشئة عن المخاوف بشأن أمن الطاقة.

---

[1]United Nations ESCAP, "Fibre-Optic Co-Deployment along the Asian Highways and Trans-Asian Railways for E-Resilience: The Cases of India and Bangladesh", Asia-Pacific Information Superhighway (AP-IS) Working Paper Series, Thailand, (Oct 2018), 57 Pages, p.01

[2]Electricity 2030 Long-term trends – tasks for the coming years", Federal Ministry for Economic Affairs and Energy (BMWi), Berlin, Germany, (May 2017), 52 Pages, p.05

[3]The International Renewable Energy Agency (IRENA) and Korea Energy Economics Institute (KEEI), "Renewable Energy And Electricity Interconnections For A Sustainable Northeast Asia", International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi, (2021), 144 pages, p.10

الاتصال بين الناس لتجسيد الازدهار المشترك

من شأن زيادة التنقل عبر الحدود – فضلاً عن زيادة توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– أن تفتح فرصًا جديدة لهجرة اليد العاملة الدولية، ولكنها في المقابل ستخلق أيضا تحديات جديدة، لذلك يتعين على بلدان منشأ المهاجرين وبلدان المقصد أن تعمل معا للاستفادة من تدفقات العمالة، وتخفيف المخاطر المصاحبة لها.

ثانيا: تعزيز الاستجابات المؤسساتية للتواصل الإقليمي

شهدت بعض الأقاليم إطلاق العديد من المبادرات دون الإقليمية استجابة لقضايا ذات اهتمام مشترك، أو بأهداف قطاعية محددة، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي، ولكن على مدى العقد الماضي، كان هناك تقارب بين هذه المبادرات المختلفة نحو جدول أعمال أكثر شمولاً للتكامل دون الإقليمي، ويبدو أن هذا نتيجة لمستوى متعمق من الالتزام السياسي للدول.

فعلى سبيل المثال تم التوقيع على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية في أستانا في أكتوبر 2000 ودخلت حيز التنفيذ في جوان 2001، الاتحاد الجمركي بين بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا دخل حيز التنفيذ في جويلية 2010، ليتم إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية لدعم وظائف وتطوير الاتحاد الجمركي كفضاء اقتصادي مشترك، وفي جويلية 2011 تمت إزالة الضوابط الجمركية من الحدود بين الدول الأعضاء[1]، وفي 29 ماي 2014 وقعت بيلاروسيا وكازاخستان والاتحاد الروسي على اتفاقية التكامل الاقتصادي الأوروبي الآسيوي، بغرض إطلاق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (Eurasian Economic Union)[2].

كما ركزت بعض المنظمات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)) Association of Southeast Asian Nations)، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (APEC)) Asia Pacific Forum for Economic Cooperation) على سياسات الربط كجزء من أجندات التكامل الإقليمي، حيث تركز كلتا المنظمتين على الربط المادي – توافر البنية التحتية الصلبة والربط البيني اللازم لحركة

[1]Nargis Kassenova, "Kazakhstan and Eurasian Economic Integration: Quick Start, Mixed Results and Uncertain Future", Centre Russie/NEI, Russie.Nei. Reports No.14, (Nov 2012), 31 pages, p.03
[2]Viktor Khristenko, "Eurasian Economic Integration: Facts and Figures", Eurasian Economic Commission, (2015), 30 Pages, P.04

البضائع والأشخاص والمعلومات، إضافة إلى معالجة الترابط المؤسسي – من خلال السياسات واللوائح التي تتيح الحركة الفعالة للسلع والخدمات والأشخاص عبر الحدود، ومعالجة مسألة الاتصال.

المطلب الثاني: الازدهار المشترك كآلية لتوسيع خارطة مناطق النفوذ

أشار "**أميتاي إيتزيوني**" "**Amitai Etzioni**" إلى الطبيعة المتنازع عليها لمفهوم مناطق النفوذ (Spheres of influence)، فلا توجد تقريبا أي دراسة دقيقة تحدد معناه، وهو ما تضمنه تصريح "**إيتزيوني**" "**Etzioni**":

"مراجعة أدبيات العلاقات الدولية حول مجالات النفوذ تكشف ندرة البحث الحالي"[1].

فنجد معظم الدراسات والأبحاث قد حصرت المفهوم في ممارسات التأثير في العلاقات بين القوى الكبرى تجاه غيرها من القوى الصغرى، وذلك في مجال إقليمي معين، ووفقا ل"إيتزيوني" "**Etzioni**" مناطق النفوذ هي عبارة عن:

"التشكيلات الدولية التي تحتوي على أمة واحدة (المؤثر) التي تتمتع بسلطة متفوقة على الآخرين، ولكي يتم تأهيل إقليم باعتباره مجالا للنفوذ، يجب أن يكون مستوى سيطرة المؤثر على الدول الخاضعة بدرجة أقل من مستوى دولة محتلة أو مستعمرة، ولكن أعلى من مستوى زعيم التحالف، والأهم من ذلك أن وسائل السيطرة التي يستخدمها المؤثر يجب أن تكون فكرية واقتصادية إلى حد كبير وليست قسرية"[2].

أي يمكن تصور مناطق النفوذ على أنها علاقات هيكلية للهيمنة التفاوضية، أي باعتبارها هيمنة مقيدة إقليمياً يجب أن تتصالح مع الدول الأضعف (المتأثرة)، التي تلعب دوراً فعالاً في تحديد درجة شرعيتها وتأثيرها من خلال صلاحياتها السيادية[3]، كما أن المفهوم يحمل في حد ذاته فكرة انتهاك حرية الدولة (أو الدول)، وسلامة أراضيها عندما لا يكون هناك توافق مع إرادة المهيمن، وهو ما أكده "**بول كيل**" "**Paul Keal**" **الذي أشار** إلى أن مناطق النفوذ هي:

---

[1]Amitai Etzioni, "Spheres of Influence: A Reconceptualization", **The Fletcher Forum of World Affairs**, Vol.39, No.02, (summer 2015), PP.117-131, p.118
[2]Amitai Etzioni, Ibid, P.117
[3]Filippo Costa Buranelli, "Spheres of Influence as Negotiated Hegemony – The Case of Central Asia", **Geopolitics**, Vol.23, Issue 02, (2018), pp. p. 378-403, p.378

"منطقة محددة تمارس فيها قوة خارجية واحدة تأثيرًا مهيمنًا، مما يحد من استقلال أو حرية عمل الكيانات السياسية داخلها[1]**.**

يبدو أن القراءة المادية للقوة والتأثير ضيقة جدا، بحيث لا يمكن تحديد أشكال أخرى من السيطرة المحتملة داخل المجال، مثل تشكيل المعايير التي تحكم الفضاء الإقليمي، أو الاستفادة من التفوق الثقافي داخله، وهو ما أيده "**إيدي كوفمان**" "**Edy Kaufman**":

"يمكن وصف مناطق النفوذ كمنطقة جغرافية تتميز باختراق عالٍ لقوة عظمى واحدة مع استبعاد القوى الأخرى وخاصة القوة العظمى المنافسة"[2]**.**

مثل هذا التنظير الصارم لمجالات النفوذ يركز كثيرًا على فكرة الاستبعاد للقوى الأخرى والقهر للدول الصغيرة، دون مراعاة وكالة الدول الأصغر على الإطلاق، وبينما ركز المنظرون السياسيون أكثر فأكثر على الأبعاد المنطقية والمعيارية لما يجري داخل الدولة، تحول منظرو العلاقات الدولية أكثر فأكثر إلى التفاعلات بين الدول وهياكل النظام الدولي ككل[3]، لذلك للحصول على فهم أكثر دقة وعمقًا لكيفية ظهور مجالات التأثير اليوم يجب اعتبارها هياكل اجتماعية قائمة على مشاركة كل من المؤثر والمتأثر في الممارسات التي تشكل في النهاية هوية المجال، ومن أجل تحقيق ذلك تسعى الدول إلى الحفاظ على درجة معينة من التعايش فيما بينها بالاعتماد على معايير متفق عليها مثل احترام سيادة بعضها البعض، واحترام قواعد القانون الدولي والبروتوكول الدبلوماسي، وتصور مجال السياسة الدولية كمجتمع، يقوم على المصالح والقيم المشتركة، والقواعد المشتركة والمؤسسات المشتركة بين الدول على أساس المساواة في السيادة، بدلا من التنافس والصراع مع بعضها البعض لتعظيم قوتها.

فحاول"**جيفري روبرتس**" "**Geoffrey Roberts**" تسليط الضوء على العلاقات المرتكزة على العامل الجغرافي والتسلسل الهرمي بين القوى العظمى والصغرى، وجادل أن مجال النفوذ يقصد به:

---

[1] Paul Keal, **Unspoken Rules and Superpower Dominance**, (London: Macmillan, 1983), p.15
[2] Edy Kaufman, **The Superpowers and Their Spheres of Influence: The United States and the Soviet Union in Eastern Europe and Latin America**, (London: Croom Helm, 1917), p.11
[3] Nicholas J. Rengger, **International Relations, Political Theory, and the Problem of Order: Beyond International Relations Theory?**, (Hove: Psychology Press, 2000), p.IX

"منطقة ... هيمنة استراتيجية وسياسية لا تتحدها أي قوة عظمى أخرى"[1].

وبالتالي شكل تنافس القوى الكبرى من أجل الهيمنة على مناطق النفوذ أحد أبرز قضايا السياسة العالمية، وهو ما أكده "**ألكسندر أوراكيلاشفيلي**" "**Alexander Orakhelashvili**":

"تُمارس مجالات النفوذ على نطاق واسع في السياسة الدولية"[2].

وهو ما جسدته مخرجات الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من التداعيات التي أفرزتها على جميع المستويات والأبعاد الاقتصادية والإنسانية، إلا أنها خلقت فرصا لموسكو لتحقيق أهداف سياستها الخارجية –في إطار الاتحاد السوفياتي– والنظام الاشتراكي، فكانت الآلية الأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف هي إنشاء دائرة نفوذ في أوروبا الشرقية والوسطى، كمنطقة هيمنة استراتيجية وسياسية سوفياتية، وخلق سلسلة من الأنظمة الصديقة على الجانب الغربي للاتحاد السوفياتي، وهو ما برز من خلال المساعي السوفياتية لتحقيق هذا الهدف في سياق التحالف مع ألمانيا النازية، وبعد الهجوم النازي على الاتحاد السوفياتي في جويلية1941 سعت موسكو بعد ذلك لإبرام اتفاقية واسعة النطاق لمجالات نفوذ لعموم أوروبا مع حليفها البريطاني (في تلك الفترة)[3].

وقد تعزز هذا الاتجاه من خلال الأقلمة التدريجية للسياسة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي خلق فرصًا للقوى الإقليمية الجديدة لتطوير قدراتها على إظهار قوتها، على غرار الدول الأوروبية التي تسعى للعودة إلى مناطق نفوذها التقليدية[4] – وخاصة دول المغرب العربي– ومن خلال العديد من المشاريع والاستثمارات لتفعيل مسار الازدهار المشترك، كما سعت الهند – من أجل فرض هيمنتها على جنوب آسيا، وإدارة شؤون الإقليم، ورفض أي تواجد للقوى الخارجية في المنطقة – لانتهاج سياسة التوسع بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية من خلال توسيع نفوذها السياسي

---

[1]Geoffrey Roberts, "Ideology, calculation, and improvisation: spheres of influence and Soviet foreign policy 1939–1945", **Review of International Studies**, Vol.25, (1999), p.655

[2]Alexander Orakhelashvili," International Law and Geopolitics: One Object, Conflicting Legitimacies?", **Netherlands Yearbook of International Law**, Vol.39, (2008), p.190

[3]Geoffrey Roberts, op.cit, p.655

[4]ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003–2010**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص.86

والاقتصادي، وبما يحقق الازدهار المشترك للمنطقة من خلال تعميق التحالفات مع كوريا الجنوبية واليابان[1].

وهو ما دفع "**جان نيجمان**" "**Jan Nijman**" للتركيز على فكرة الحتمية الجغرافية (Geographical Determinism) عند تحليل تنافس القوى العظمى في الثلاثين عاما التي تلت الحرب الباردة، مشيرا إلى مناطق النفوذ باعتبارها علاقات قوة غير متكافئة في إطار مساحات جغرافية محددة[2]، وفي ذات السياق جاء تصريح "**أندرو هوريل**" "**Andrew Hurrell**":

"**هناك بالتأكيد أسباب واضحة للغاية للرأي القائل بأننا نشهد عودة إلى الجغرافيا السياسية**"[3].

أولا: دوافع إنشاء مجالات النفوذ

سعت الدول إلى تحقيق المطلب الأمني من خلال انتهاج سياسات مرتكزة على تأسيس الإمبراطوريات، وإقامة مناطق محظورة (تطويق صحي)، مناطق و/أو دول عازلة، فضلاً عن المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ذات المصلحة الإستراتيجية المعلنة أو النفوذ المهيمن، كما أنها سعت إلى خلق بدائل لهذه الضمانات، كالأنظمة القائمة على تحالفات موازين القوى المتغيرة؛ لكن من الطبيعي أن تسعى الدول إلى إنشاء علاقات صداقة والدخول في تحالفات مع دول الجوار، بما يشكل عاملا لتحييد التحديات لأمنها[4].

كما تبرز مجالات النفوذ كتأكيد على الحق الحصري في الإشراف أو المشاركة في تقرير سياسات وشؤون دولة أو دول أخرى فيما يتعلق بمعاملاتها الخارجية؛ سواء بشكل عام أو في مجالات محددة، فتسعى النخب داخل المجتمعات إلى تعلم لغة الأمة المهيمنة في مجالها، لاستيعاب معاييرها الصناعية والعسكرية، وكذلك ممارساتها الثقافية والتجارية.

---

[1]يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.278.

[2]Jan Nijman, "The dynamics of superpower spheres of influence: U.S. and Soviet military activities, 1948– 1978", **International Interactions**, Vol.17, No.01, (1991), pp. 63-91, p.63

[3]Andrew James Hurrell, "Kissinger and World Order**", Millennium-Journal of International Studies**, Vol.44, No.01, (July 2015), p.03

[4]Chas W. Freeman, "About Spheres of Influence", 03/2022, Retrieved 22/05/2022, available at: https://2u.pw/7uLgp

كما كشفت السياقات التاريخية عن مساعي القوى العظمى لإنشاء مناطق نفوذ بغرض الحد من استقلالية الدول الصغرى، بحجة تحقيق الازدهار المشترك لدول المنطقة، مثل عقيدة مونرو الأمريكية (The US Monroe Doctrine)، مجال النفوذ الألماني في أوروبا الوسطى(The German Mitteleuropa) ومجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى الياباني(The Japanese Greater East Asia Co-Prosperity Sphere)[1]، وبالرغم من اختلاف مسمياتها فهي تتقاطع في الآليات المنتهجة لتحقيق أهدافها:

- ✓ استبعاد المنافسين من الأسواق التي يرغبون في السيطرة عليها بسياسات المذهب التجاري؛
- ✓ حرمان القوى الأخرى من النفوذ في المنطقة مع تعزيز نفوذهم؛
- ✓ رفض الاستخدام الاستراتيجي للأراضي أو الموارد للخصوم المحتملين؛
- ✓ منع دمج الدول العازلة المحتملة في مناطق نفوذ الآخرين؛
- ✓ ضمان التوافق الأيديولوجي أو الولاء للدول العميلة ونخبها؛
- ✓ الحصول على أو الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأراضي والمرافق التي يتم من خلالها مشروع الطاقة؛
- ✓ ممارسة سيطرة شبه إمبريالية على الدول الصغرى[2].

وقد ظهر مصطلح مجال النفوذ لأول مرة في تقسيم إفريقيا في مؤتمر برلين عام 1884 – 1885، والذي قسّم القارة بين القوى المهيمنة (بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا)، وفي عام 1885 نصت اتفاقية ثنائية بين بريطانيا العظمى وألمانيا على خضوع خليج غينيا لسيطرة البلدين، وتعهد كل منهما بعدم التدخل في مصالح الآخر ومنطقة نفوذه[3]، وفي عام 1890 توصل البلدين إلى تقسيم مماثل لمناطق النفوذ في شرق إفريقيا[4].

وفي عام 1942 قدم الرئيس "**فرانكلين دي روزفلت**" "**Franklin D. Roosevelt**" تصورا لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يديره ما أطلق عليه رجال الشرطة الأربعة (The Four Policemenr) أو

---

[1]Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds A New Agenda for International Studies", **International Studies Quarterly**, No.58, (2014), pp.647–659, p.654
[2]Chas W. Freeman, op.cit
[3]Wang Shih-tsung, "The Conference of Berlin and British 'New' Imperialism, 1884-85", National Taiwan University, (31Jul 1998), 33 pages, p.08
[4]Buluda Itandala, "African Response To German Coloniausm In East Africa: The Case Of Usukuma, 1890- 1918", **A Journal of African Studies**, Vol.20, Issue 01, (1992), pp.03-29, P.03

العمداء الأربعة (The Four Sheriffs)، كل منهم سيكون مسؤولاً عن الحفاظ على السلام في مجال نفوذه، بناءا على ذلك سيقسم العالم إلى مناطق نفوذ، بحيث تكون منطقة شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ خاضعة للهيمنة الصينية، بينما تهيمن بريطانيا وروسيا على أوروبا وإفريقيا، في حين تهيمن الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي وصولاً إلى شرق آسيا[1]، ومع إصرار رئيس الوزراء البريطاني "**ونستون تشرشل**" "**Winston Churchill**" تمت إضافة فرنسا لاحقًا، والاعتراف بها كمسؤولة عن شؤون إمبراطوريتها.

ويبرز حرص الولايات المتحدة على فرض نفوذها، واستخدام مختلف الآليات لحماية مناطق نفوذها، وإن كانت غير معلنة رسميا، ومع ذلك لم تعد محصورة في نصف الكرة الغربي، ولكن امتد نفوذها إلى جميع أنحاء العالم، لكن في المقابل قد ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بمجالات نفوذ الدول الأخرى، أو احترام حقها في تأسيسها، وهو ما تضمنه تصريح وزيرة خارجية الولايات المتحدة "**هيلاري رودهام كلينتون**" "**Clinton Hillary Rodham**" أن:

"**الولايات المتحدة لا تعترف بمناطق النفوذ**"[2].

هذا وقد سعى مجلس الأمن لتوظيف مفهوم مجالات النفوذ لحث أعضائه الدائمين على استقطاب الدول الخاضعة لهيمنتها وإقناعها بالعضوية، وعلى النقيض من ذلك فإن الجمعية العامة تكرس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وفي ظل غياب نظام دولي قائم على تحالفات متغيرة لتحقيق التوازن بين طموحات الهيمنة، وتوسيع مجالات النفوذ، تزايد مؤشرات التنافس بين القوى العظمى من حيث الاعتراف بالمصالح التي تخدمها مجالات النفوذ، بالإضافة إلى معايير ومستويات الاحترام أو التبعية أو التفرد التي تسعى إلى فرضها[3].

وبالتالي فمناطق النفوذ هي أدوات إدارة الدولة والدبلوماسية المصممة لردع الخصوم المحتملين ومواجهتهم، من خلال تدابير لا ترقى إلى الحرب، بل يفترضون توزيعًا مستقرًا نسبيًا للقوة في نظام الدولة

---

[1]Keikichi Takahashi, "Making China a Great Power : A Reconsideration of Franklin D. Roosevelt's Postwar Vision of East Asia", **Osaka University Law Review**, No.68, (2021), pp.39-56, pp.40-41

[2]جهاد الدين البدوي، مجالات النفوذ الجديدة...تقاسم الكرة الأرضية مع القوى العظمى الأخرى، جريدة الحدث، 2020/03/02، تاريخ الاطلاع 2022/06/25، متاح على الرابط: https://2u.pw/XBngk

[3]Chas W. Freeman, op.cit

على المستوى الدولي، ويتطلب ذلك انتهاج سياسة الإخضاع وتقيد حرية المناورة الجيوسياسية، الجيوبولتيكية أو الاقتصادية للبلدان أو المناطق داخل مجال التأثير، وذلك من خلال:

- ✓ الجهود السلبية والدفاعية لحرمان المنافسين الآخرين المحتملين من التأثير؛
- ✓ الجهود النشطة والحازمة للسيطرة على الخيارات الإستراتيجية للدول الواقعة ضمن مجال نفوذها.

ثانيا: أسس التحديد المناطقي في العالم

إن مجال النفوذ ليس هيكلا دائما في النظام الدولي؛ ولكن بدلاً من ذلك يتم تشكيله وإعادة تشكيله في عمليات التفاعل عبر حدود الدول، ولا ينبغي النظر إلى الأفكار والنظريات والمفاهيم الخاصة بمجالات النفوذ على أنها مجرد تفسيرات للسياسة العالمية، ولكن باعتبارها مكونة لممارسات العلاقات الدولية، فالإشارة إلى مجال النفوذ تُمكِّن من تمرير سياسات دول معينة بينما تحد من سياسات دول أخرى، وبناءا على ذلك سنحاول تحديد أبرز الأسس المعتمدة للتحديد المناطقي في العالم.

1. الأساس الجغرافي للتحديد المناطقي في العالم: الانسجام الجغرافي، الحدود ومجالات النفوذ

يرتبط مفهوم مجال النفوذ عموما بعلم الجغرافيا السياسية – الذي يدرس العلاقة بين الإقليم والسياسة–[1]، وعلماء الجيوبولتيك الكلاسيكيين مثل "**هالفورد ماكيندر**" "**Halford Mackinder**" (هارتلاند) (Heartland) و"**نيكولاس سبيكمان**" "**Nicholas Speakman**" (ريملاند) (Rimland) و"**ألفريد ثاير ماهان**" "**Alfred Thayer Mahan**" (القوة البحرية) (**Seapower**) و"**فريديرك راتزيل**" "**Friedrich Ratzel**" (نظرية الحالة العضوية) (Organic State Theory) و"**كارل هوشوفر**" "**Karl Haushofer**" (المجال الحيوي) (Lebensraum).

فيشكل البعد الجغرافي عاملا بارزا في إيجاد مناطق النفوذ، وهو ما أكده "**راتزل**" "**Ratzel**" الذي أشار إلى الترابط على أساس الحتمية بين المعطيات الجغرافية والسياسات الخارجية للدول، فالشعوب الأقوى حسبه كانت تعمل دائما على احتلال المناطق الساحلية دافعة الشعوب الأضعف إلى

[1] Geároid Ó Tuathail, Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space, (London: Routledge, 1996), p.07

الداخل[1]، كما قدم "**بريان بلويت**" "**Brian Blouet**" شرحا معمقا لمحاولات "**هوشوفر**" "**Haushofer**" لتوسيع ألمانيا لتشمل جميع الشعوب الناطقة بالألمانية، وخلق ما يسمى ب "ألمانيا الكبرى"، كما أشار "**جراي**" "**Gray**" إلى العلاقة بين مجالات النفوذ، والشر الكامن في الجغرافيا السياسية، والممثلة بشكل خاص في الجغرافيا السياسية الألمانية، وارتباطها بمفهوم مجال النفوذ[2].

في حين أرجع "**كارل شميت**" "**Carl Schmidt**" الفضل في تحديد مجالات النفوذ –كدوائر على الخريطة الجيوسياسية– لرؤية "**ماكيندر**" "**Mackinder**" عن الهارتلاند (قلب الأرض) (Heartland)، وهو ما **برز** في مقدمة كتابه Nomos of the Earth[3]، فقد قدم "**ماكيندر**" "**Mackinder**" منظورا جيوسياسيا عن أهمية التوزيعات الجغرافية للأراضي والمسطحات المائية على سطح الأرض بأسلوب منظم[4]، فتعتبر نظريتة (قلب الأرض) عبارة عن منطلقات تحدد مناطق النفوذ وعلاقات قوتها، وهو ما برز من خلال تنظيمه الجيوبولتيكي للعالم الذي قسمه إلى ثلاث مناطق رئيسية: المنطقة القارية (المنطقة القاعدية)، أوروبا المنطقة البحرية (المحيطية)، العالم أو الإقليم والمنطقة الوسطى (الانتقالية) روسيا[5]، وهو ما لخصه في مقولته:

"من يحكم أوروبا يتحكم في قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يتحكم في العالم كله"[6].

كما جادل "**بول كونز**" "**Paul Koons**" أنه خلال العقد الماضي كان هناك اهتمام متزايد بمفهوم هارتلاند (Heartland) في بعض الدوائر السياسية والفكرية في روسيا (الأوراسية)، فبالنسبة ل "**ماكيندر**" "**Mackinder**" كان الاتحاد السوفياتي يتألف من جزء كبير من الهارتلاند، والجزيرة العالمية مكونة القارات

---

[1]أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص.201.

[2]Colin S. Gray, “Defence of the Heartland. In Global Geostrategy”, In Brian W. Blouet (Ed), **Mackinder and the Defence of the West,** pp. 17–35, (New York: Frank Cass. 2005), p.27

[3]Carl Schmitt, **The Nomos of the Earth in the International Law of the Jus Publicum Europaeum**, Translated and Annotated by G. L. Ulmen, (New York: Telos Press Publishing, 2006), p.37

[4]محمد أحمد السامرائي، **موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك**، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.116.

[5]Susanna Hast, **Beyond the Pejorative: Sphere of Influence in International Theory,** (Lapland: Lapland University Press, 2011), p.130

[6]أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران، 2011)، ص.307.

المشتركة أوروبا وآسيا وأفريقيا، أما قارة أمريكا وبريطانيا ومالايا واليابان وأستراليا ما هي إلا جزر صغرى، أو "أقمار صناعية" على خريطة ماكيندر [1].

وبالتالي في فكرة الهارتلاند يتم اختزال مجال النفوذ، مما يحثنا على الاكتفاء بخريطة للتأثيرات وصراعات السلطة بدلا من التفكير في ما تعنيه مجالات التأثير للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى ذلك فمجالات النفوذ كدوائر على خريطة الأدبيات الجيوسياسية تمثل لعبة موازنة كجانب من جوانب الإستراتيجية الجيولوجية، والغاية الجيوسياسية هي اكتشاف من سيحكم العالم وتحديد الآليات المعتمدة في ذلك، وليس مناقشة مسائل السيادة والتدخل والعدالة وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالترابطات الاختزالية للفكرة الحالية لمجال النفوذ، إذ تمثل الجغرافيا السياسية الإمبريالية مجالات النفوذ كجوانب من الجيواستراتيجية، وربط الجغرافيا والعناصر العسكرية بالسياسة.

وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثالا بارزا للترابط بين الجغرافيا السياسة ومناطق النفوذ، فقد أدخلت الجغرافيا السياسية للحرب الباردة المنطقة إلى البعد العالمي للتنافس على مجالات النفوذ، فأصبحت تايوان هدفًا لكل من جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أراد كل منهما دمجها في مجال نفوذه، وعكست هذه المنافسة لتايوان في الخمسينيات بوضوح نهج المحصل الصفري لمناطق النفوذ، فقد كان فقدان تايوان أمرًا غير مقبول، وعلى الرغم من التغيير الدراماتيكي في النظام السياسي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، استمرت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما ظلت جزيرة تايوان ذات أهمية محورية في سياسة بكين الخارجية [2].

هذا وتعتبر الحدود من عاملا أخر من بين العوامل الجغرافية للتحديد المناطقي في العالم، وهو ما برز خلال فترة الكشوفات الجغرافية، إذ كان هناك تنافس بين البرتغال وإسبانيا خارج أوروبا على اقتسام العالم الجديد بينهما، وتم التوافق على القبول بخط وهمي أقرّته معاهدة توردیسیلاس (Treaty of Tordesillas) في 07 جوان 1494م – والتي استندت إلى مباركة البابا إسكندر السادس– بحيث تسيطر

[1] Susanna Hast, op.cit, p.131
[2] Katarina Živec, "Spheres Of Influence - Spheres of Conflict?", Perspectives, (august 2018), 20 Pages, p.08

اسبانيا على المناطق الواقع غربي هذا الخط، فيما تسيطر البرتغال على المناطق الواقعة شرقي ذلك الخط، وهي المناطق التي اعتبرت دون مالكين [1].

كما شكل خط ترسيم ثابت (Stable Line of Demarcation) – ما أطلق عليه "**ونستون تشرشل**" "**Winston Churchill**" مصطلح الستار الحديدي (Iron Curtain)– الهدف السياسي الرئيسي المتمثل للحرب الباردة، بفصل مجال نفوذ الاتحاد السوفياتي عن مجال نفوذ المعسكر الغربي الخاضع للهيمنة الأمريكية[2]، فكان تخفيف الضغط السوفياتي على أوروبا الشرقية في مقابل تراجع فعالية حلف الناتو في المنطقة، نتائج مباشرة لتحويل الستار الحديدي من خط وقف إطلاق نار غير مستقر إلى جزء لا يتجزأ من نظام الحدود وتحديد مناطق النفوذ في أوروبا.

وفي دراسته للعلاقة بين مفاهيم مجالات النفوذ والحدود جادل "**أليستير لامب**" "**Alistair Lamb**" في كتابه "الحدود الآسيوية" (Asian Frontiers) بأن:

"**الحرب الباردة مثلها مثل أي شيء آخر، كانت معنية بتعريف الحدود الغربية للإمبراطورية السوفياتية، وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كان الهدف الرئيسي في النزاعات مثل الحرب الأهلية في اليونان عام 1947 وأزمة برلين عام 1948 هو منع النفوذ السوفياتي من الانتشار إلى ما وراء الحدود التي أقيمت خلال المراحل النهائية للحرب العالمية الثانية**"[3].

وفقًا ل"**لامب**" "**Lamb**" الحدود هي:

"**فاصل واضح بين السيادات التي يمكن تحديدها على الخريطة**"[4].

أما **فريدريك جاكسون تورنر** " **Frederick Jackson Turner**" فقد وظفه كمفهوم رئيسي لفهم التاريخ الأمريكي باعتباره الحافة الأبعد والمتوسعة للحضارة، وجادل بأن وجود منطقة من الأرض الحرة، والركود المستمر، وتقدم الاستيطان الأمريكي غربا يفسر التطور الأمريكي:

---

[1] حسام عبد العال، **العلاقات الدولية والمعارك الاقتصادية**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017)، ص20

[2] Paul E. keal, "Spheres Of Influence In International Politics", Thesis Submitted for The Degree of Doctor of Philosophy, (Australian National University, Sep 1976), P.19

[3] Alistair Lamb, **Asian Frontiers,** (Melbourne: Chesire, 1968), pp.1-2

[4] Alistair Lamb, op.cit, pp.4-5

"إن الحدود هي الخط لأمركة سريعة وفعالة"[1].

وفي ذات السياق تعرض "**توينبي**" "**Toynbee**" إلى التهديدات الخارجية التي شهدتها الحضارة الغربية على طول حدودها الشرقية، كما أشار إلى مجموعات (أشخاص أو دول أو مدن) تعرضت لضغوط خارجية نتيجة لكونها تابعة لمقاطعات حدودية، مؤكدا أن الحدود لا تشير في هذه المعاني إلى حدود أي دولة واحدة أو إلى أي شيء مادي بالضرورة، فالحدود وفقا له فكرة أكثر منها خطوط ترسيم[2].

أما "**دانكن هال**" "**Duncan Hall**" فوفقا له قد نشأ مفهوم الحدود الدولية من التوسع القاري إلى العالم الجديد، وأن المقصود به لا يمكن تحديده في جملة واحدة، ولكن بشكل عام هو عبارة عن المنطقة التي تتوسع فيها القوى العظمى على طول خطوط اتصالاتها الرئيسية إلى حدود نفوذها السياسي والاقتصادي واحتياجاتها الدفاعية، وتعتدي على بعضها البعض في إطار معادلة الصراع أو التسوية، وبمجرد أن تصبح القوة الأبرز في المنطقة، بالكاد يمكن القول أن تلك المنطقة تقع داخل منطقة الحدود الدولية[3].

2. الأساس التاريخي للتحديد المناطقي في العالم

من خلال تتبع السياقات التاريخية كانت الدول تتطلع دائما إلى تبني سياسات التوسع والانتشار عالميا، ولطالما احتلت مجالات النفوذ مكانة مركزية في تنظيم أنماط الهيمنة العالمية كأداة للسياسة الخارجية للقوى العظمى، فكانت الحروب الصليبية وحروب الأفيون والتنافس على إفريقيا مجرد أمثلة على مساعي الفواعل العالمية لبسط نفوذهم على الأراضي الأجنبية[4]، كما استمر إنشاء مناطق النفوذ وتأطير النظام السياسي العالمي وفقًا للمصالح الحيوية للقوى العظمى اليوم، مما يحدد بشكل حاسم ديناميكيات السياسة الحديثة.

كما أن المصالح الوطنية المتطورة والظروف الجيوسياسية الديناميكية، شكلت عاملا محوريا في خلق بؤر توتر ونزاع دائم بين الدول بهدف تعزيز علاقات القوة القائمة من خلال الإكراه، وهو ما يتضح

---

[1] Frederick Jackson Turner, “The Significance of the Frontier in American History”, In **Frontier and Section**, Selected Essays of Frederick Jackson Turner, (New Jersey: Prentice-Hall, 1961) , p. 39
[2] Paul E. keal, op.cit, p.21
[3] Duncan Hall, **Mandates Dependencies and Trusteeship,** (London, Stevens, 1948), p.03
[4] Katarina Živec, op.cit, p.01

من خلال تكوين النظام السياسي العالمي خلال الحرب الباردة، والانتقال إلى ما يُطلق عليه اليوم الحرب الباردة الجديدة (The New Cold War)[1]، وبالتالي فبسبب العلاقات المتغيرة بين القوى العالمية – الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية– ومصالحهما الوطنية المتطورة، والجغرافيا السياسية الديناميكية المولدة للصراع باستمرار، تبرز حتمية البحث الدائم عن مناطق النفوذ في سياسات هذه القوى، وهو ما أكده "**بوينو دي ميسكيتا**" "**Bueno De Mesquita**" الذي اعتبر أن اعتماد الدول على مجالات النفوذ هو انتهاج لسياسات جيدة[2].

وهو ما ناقده خطاب رئيس الوراء البريطاني الأسبق "**ونستون تشرشل**" "**Winston Churchill**" في 05 مارس 1946 – الذي اشتهر بخطاب الستار الحديدي (Iron Curtain speech)–:

"إذا أزيلت أخطار الحرب والاستبداد، فلا شك أن العلم والتعاون يمكن أن يُجلبا إلى العالم في السنوات القليلة القادمة ... وتوسيع نطاق الرفاه المادي يتجاوز أي شيء لم يحدث بعد في تجربة الإنسان... من ستيتن في بحر البلطيق إلى تريستي في البحر الأدرياتيكي، ستنزل ستارة حديدية عبر القارة، خلف هذا الخط تقع جميع عواصم الدول القديمة في وسط وشرق أوروبا، وارسو، وبرلين، وبراغ، وفيينا، وبودابست، وبلغراد، وبوخارست، وصوفيا، تقع كل هذه المدن الشهيرة والسكان المحيطين بها في ما يجب أن أسميه المجال السوفياتي[3].

من الواضح أن مجالات النفوذ تشير إلى علاقات القوة والسلطة غير المتناسبة للقوى العظمى على الأراضي ذات السيادة، مما يخلق أنماطًا من العلاقات الدولية التي تشكل النظام السياسي العالمي، وتباين الأدوار في السياسة العالمية، التي تعتبر بمثابة امتدادات للسياسات الوطنية للقوى العظمى، وتعكس مصالحها الوطنية الحيوية، وتعديل هذه السياسات بما يتوافق مع مصالحهم وأهدافهم، خاصة في ظل عدم ثبات ميزان القوى الذي يشهد مسار يتراوح بين النمو والركود.

---

[1]شريفة كلاع، "الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني: هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م.08، ع.01، (جانفي 2022)، الصفحات 102-131، ص.103.

[2]Katarina Živec, op.cit, p.02

[3]James Gilbert Ryan & Leonard C Schlup, **Historical Dictionary of the 1940**, (New York : Routledge, Taylor & Francis, 2006), pp.519-525

وبالتالي بغض النظر عن الإستراتيجية التي تستخدمها القوى الدولية، فإن مجالات النفوذ غير مستقرة بشكل أساسي لأنها تجبر القوى العظمى على الانخراط في صراع مستمر مع الجهات الخارجية والمعارضة الداخلية، وقد شكلت فترة الحرب الباردة إحدى فترات التنافس الشديد على توسيع مجالات نفوذ لكلا المعسكرين (المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي)، وتصاعد الصراع الذي نتج عن الخلاف الأيديولوجي والتنافس على قيادة النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

خلال الحرب الباردة كان الاستحواذ على مناطق النفوذ والحفاظ عليها وسيلة وغاية للسياسة الخارجية الأمريكية والسوفياتية، في توسيع نفوذهم الأيديولوجي والاقتصادي والعسكري على المستويين الإقليمي والدولي، فسعت كلتا الدولتين إلى إظهار أسبقيتها كقوة عالمية مهيمنة، ومن خلال تقسيم أوروبا إلى كتلتين، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في تعزيز هيمنتهما في مناطق نفوذهما الأوروبية.

وقد أدى التنافس على الهيمنة العالمية بين الكتلتين إلى انتشار الصراعات الإقليمية والدولية، أدى الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية السوفياتية والليبرالية الأمريكية – خلال مسار البحث عن مناطق نفوذ جديدة– إلى التحول في طبيعة الصراع وتوسع دائرته، ليمتد إلى مناطق لم يكن متنازع عليها سابقا مثل مضيق تايوان ويوغوسلافيا، وإن كان التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النفوذ على تايوان حدث عسكريًا بسبب استخدامهم للقوة الصلبة، فإن المنافسة بين القوتين على النفوذ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تضمنت في الغالب توظيف القوة الناعمة[1].

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي وتزايد مظاهر الهيمنة الأمريكية العالمية، تراجعت مكانة سياسات مناطق نفوذ في استراتيجيات القوى الدولية، لكن مع بروز الصين كقوة دولية محورية في ميزان القوى، وعودة روسيا إلى المشهد الدولي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تشكلت مؤشرات التحول إلى نظام مرتكز على تعدد الأقطاب[2]، وبالتالي تزايد المنافسة الشديدة على مجالات النفوذ، وعلى الرغم من المصالح الوطنية المتغيرة للصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتطورات

---

[1] Katarina Živec, op.cit, p.04
[2] Ian Boxill, **From Unipolar To Multipolar The Remaking Of Global Hegemony**, Vol 10-12, (Jamaica: ARAWAK Publications, 2014), p.IV

الجيوسياسية، واستبدال الواقعية السياسية القائمة على السلطة بنهج ليبرالي قائم على أساس الترابط الاقتصادي، ظلت مجالات النفوذ أداة مهمة في السياسة الخارجية.

فالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية كقوى حديثة لها أدوار تاريخية مهمة، وهويات وطنية متطورة، وبالتالي أهداف سياساتها الخارجية متغيرة باستمرار، ومن ثم فإن مجالات نفوذها مائعة، لأنها تتغير استجابة لتحولات موازين القوة والظروف الجيوسياسية الديناميكية، وكنتيجة لذلك يظل الصراع هو السمة المميزة لمجالات النفوذ، وذلك راجع لعدة عوامل:

- ✓ تولد مجالات النفوذ صراعًا من خلال علاقات القوة غير المتكافئة بين الدول المهيمنة والمناطق الواقعة تحت نفوذها، وللحصول على مجال نفوذ تلجأ القوى العظمى التدخل في شؤون الدول ذات السيادة من خلال ممارسة التأثير على صنع السياسات المحلية، ومن خلال التعدي على سيادة الدول، قد تتعارض القوى العظمى مع المعايير الدولية، وبالتالي تجد نفسها في صراع مع المجتمع الدولي؛
- ✓ غالبًا ما يتطلب الاستحواذ على مناطق النفوذ المواجهة أو النزاع بين مجموعة من القوى العظمى، حيث يشير أي امتداد لمجال نفوذ من قبل قوة عظمى إلى انهزام أو تراجع قوى أخرى؛
- ✓ سياسات البحث عن مناطق النفوذ تؤدي إلى خلق صراعات بين القوى الدولية، لأن أي استراتيجية – قد تكون مرتكزة على توظيف القوة الناعمة أو الصلبة – تُستخدم للاستحواذ على مناطق النفوذ والحفاظ عليها تولد معارضة، فقد يؤدي استخدام القوة الناعمة –على أنها القدرة على الحصول على ما يريده المرء عن طريق الجذب بدلا من الإكراه – إلى تنمية النزاعات بسبب الخلافات الأيديولوجية والاقتصادية التي تعززها مثل هذه الاستراتيجيات.

المبحث الثاني: المضمون الاستعماري للازدهار المشترك

شهدت ثلاثينات القرن الماضي تطوير عقيدة استعمارية جديدة من طرف دول المحور، والعمل على توظيف سياسات تدعو للازدهار والرخاء المشترك ("الفضاء المعيشي" "Living Space" في الجغرافيا السياسية الألمانية، و"الإمبراطورية" "Empire" في الأيديولوجية الفاشية الإيطالية، و"مجال الازدهار

المشترك" "Co-Prosperity Sphere" في اليابان تحت شعار"آسيا للآسيويين")، والتي تهدف إلى إعادة تقسيم المناطق الاستعمارية في العالم، وإرجاع ذلك للعديد من العوامل على غرار التفوق العنصري المفترض، ومعدلات المواليد الأعلى، والإنتاجية الأكبر التي تتمتع بها دول المحور مقابل دول الحلفاء[1]، وقد جادلت "**روزا لوكسمبورغ**" "**Rosa Luxemburg**" بأن الميل إلى انخفاض معدل الربح في إطار الإنتاج الرأسمالي يستلزم البحث عن مجالات استثمار أحدث وأكثر ربحية يتم البحث عنها في الخارج، كما أن الاندماج الهيكلي الفريد للبنوك والصناعات (ما يسمى بـ "رأس المال المالي") جعل هذا البحث عن معدلات ربح مرتفعة أمرا ضروريا[2]، وهو ما سيتم معالجته في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: التجربة اليابانية وتحول الازدهار المشترك إلى فكرة الامتداد الإمبراطوري

في عام 1915 صدر مقال بعنوان "فرصة اليابان" للمنظر "**ثورستين فيبلين**" "**Thorstein Veblen**" تضمن نظرية مفادها أن المؤسسات اليابانية التقليدية تخضع لتغير تطوري، وذلك كنتيجة لتوظيف مخرجات التكنولوجيا الصناعية، مما حقق لليابان اندماج في نظام مؤسسة الأعمال العالمية، وهو ما أطلق عليه شعار الفرصة المؤقتة (The Temporary Opportunity) لليابان، للجمع بين الروح الوطنية والتكنولوجيا الصناعية المكتسبة في تلك الفترة، وتوظيفها في المجال العسكري[3]، كما كانت له دراسة استشرافية تتمحور حول تلاشي الزعامة اليابانية تدريجيا، والوصول إلى ما يعرف بمرحلة الإرهاق الإمبراطوري (Imperial Overstretch)، أين يجب التمييز بين القوة الكامنة أي مستوى الموارد التي يمكن حشدها من الدولة، والسلطة الفعلية([4])، فقد أدت التطورات التقنية الحديثة حسب "**فيبلين**" "**Veblen**" إلى تآكل المفاهيم التقليدية للمجتمع والولاء، وإدخال العقلية المادية والتجارية.

ومع ذلك ظل التكنوقراط اليابانيين متفائلين للغاية حول آفاق بلادهم للحرب والإمبراطورية، فلقد اعتقدوا أن الموارد البشرية – أي الروح الوطنية والشجاعة والانضباط والإبداع لدى الشعب الياباني– هي

---

[1]Richard A. Webster, Axis Powers, Britannica, (w.d), Retrieved 22/03/2022, available at: https://2u.pw/R7Ziy

[2]Sarvepalli Gopal & Sergei L. Tikhvinsky, **History of Humanity Scientific and Cultural Development,** Vol. VII The Twentieth Century, (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2008), p.23

[3]Raines J. Patrick & Charles G. Leathers, "Veblen's Theory of Institutional Change: An Explanation of the Deregulation of Japanese Financial Markets", **The American Journal of Economics and Sociology,** Vol. 54, No.03, (Jul 1995), pp. 357-367, p.357

[4] William C. Wohlforth & Stephen G. Brooks, **World Out of Balance : International Relations and the Challenge of American primacy**, (New Jersey: Princeton University Press, 2008), P.211

منبع القوة الوطنية لليابان، وتحديدا في ظل مساعي الحكومة اليابانية لتوظيف نمط جديد من السياسات (مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى، مع فكرة إنشاء منطقة اقتصادية يمكن فيها لجميع الدول الآسيوية أن تتطور معا)[1]، وفي هذا السياق جاء خطاب "**كونوي**" "**Konoe**" في 23 جويلية 1940:

"**يجب على اليابان الحفاظ بإخلاص على وجهة نظر الإمبراطورية، والسير في طريق الإمبراطورية، إن السير في طريقنا لا يعني بأي حال من الأحوال سياسة خارجية سلبية ومستقلة، لا يعني ذلك مجرد الاستجابة للتغيرات العالمية، بدلاً من ذلك يجب أن نكون مصممين على قيادة هذه التغييرات العالمية، واستخدام قوتنا لإنشاء النظام العالمي الجديد، وبالتالي لا ينبغي أن تتأثر السياسة الخارجية بالتطورات التي تظهر أمام أعيننا مباشرة، يجب أن نفكر دائمًا في المستقبل بعشر إلى عشرين، بل وحتى خمسين عاما**"[2].

وقد استخدم وزير الخارجية الياباني "**ماتسوكا يوسوكي**" "**Matsuoka Yosuke**" رسميا مصطلح "منطقة الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى" في أوت 1940[3]، هو ما جاء في تصريحه:

"**يجب أن تهدف السياسة الخارجية لبلدنا إلى إنشاء – على أساس الروح العظيمة لكودو Kudo's great spirit – مجال مشاركة شرق آسيا الكبرى مع اليابان ومانشوكو والصين في البداية، لتشكيل جزء أساسي منه**"[4].

وهو تكتل إقليمي جديد يضم المنطقة الأساسية لليابان (بما في ذلك أراضي كوريا وتايوان وساخالين) ومانشوكو والصين، كما يشمل منطقة جنوب شرق آسيا، وشرق سيبيريا والمناطق الخارجية لأستراليا والهند وجزر المحيط الهادئ–، وكان الهدف الرئيسي لهذه السياسة – حسب الطرح الياباني – هو تعزيز الرخاء المشترك لشرق آسيا، من خلال خلق نظام جديد في شرق آسيا قائم التعايش وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار والرخاء المشترك لدول المنطقة تحت رعاية اليابان، وذلك بعد تحرير دول

---

(1)Cook Haruko Taya & Cook Theodore, **Japan at War: An Oral History** , (New York: The New Press, 1992), p.50

(2)Jeremy Yellen, **The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: When Total Empire Met Total War**, (Columbia: Cornell University Press, 2019), p.03

(3)Ali MS & James M, "Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Target to Setting up an Economic Zone for the Collective Development of Asian Nations", **International Journal of History and Cultural Studies (IJHCS),** Vol.06, Issue 01, (2020), PP 01-06, p.01

(4)Jo. Yung-Hwan, **1932- Japanese Geopolitics and The Greater East Asia co-prosperity sphere**, (Michigan: university microfilms, 1965), p.15

المنطقة من الهيمنة الغربية[1]، وإنهاء الإمبريالية الغربية طويلة الأمد في آسيا، وتطوير رؤية آسيا للآسيويين.

تضمن مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا الكبرى أساسا أيديولوجيا بديلا، ومبدءا تنظيميًا موحدًا لرسم حدود العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعرقية المتعددة بين اليابان وآسيا، وباعتبارها فكرة شاملة فقد استندت إلى النظرية الجيوسياسية القائلة بأن العالم سينقسم إلى مناطق شاملة تتكون من أربعة مجالات اقتصادية كبيرة تتمحور حول المناطق الصناعية الأساسية – الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي واليابان –، وداخل الكتلة سيحل الرخاء المشترك محل مبدأ ويلسن (Wilson Principle) المتمثل في سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) في شرق آسيا، وبدلاً من المبادئ الليبرالية كتقرير المصير (Self-Determination) والمصلحة الذاتية (Self-Interest) للدول الآسيوية داخل الاقتصاد الدولي، تم طرح مبدأ التعايش للشعوب الآسيوية (The principle of coexistence of the Asian peoples) داخل كتلة مكتفية ذاتيا[2].

وبالتالي لن يكون أساسها التنظيمي هو التجارة الحرة القائمة على الميزة النسبية للبلد في الموارد الطبيعية أو استراتيجية السوق المربحة، وإنما الارتكاز على المبادئ العضوية والتسلسل الهرمي والوظيفية الشمولية ومنظمة الأعمال المتعددة الأطراف التي يكون فيها كل بلد عضو، وفقًا إلى قدرته يساهم بمواده الخام أو العمالة أو رأس المال أو الخبرة التكنولوجية لصالح الكتلة ككل.

ويعتبر مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (Dai-Toa Kyoeiken) شكلا من أشكال الأيديولوجية التي تم تأسيسها من أجل تبرير غزو اليابان وحكمها الاستعماري للبلدان المجاورة في آسيا والمحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية، ففي الأيام الأولى من التوسع، التي غزا خلالها الجيش الياباني تايوان، وكوريا، ومنشوريا، روج اليابانيون بشكل قاطع لحجة مفادها أن جميع الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق يتشاركون في الواقع العديد من المقومات مثل السمات العرقية والعادات والتقاليد

[1] William L. Swan, "Japan's Intentions for Its Greater East Asia Co-Prosperity Sphere as Indicated in Its Policy Plans for Thailand", **Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 27, No.01, (Mar 1996), pp. 139-149, p.139

[2] Janis Mimura, Japan’s New Order and Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Planning for Empire", **The Asia-Pacific Journal, Japan Focus**, Vol.09, Issue 49, No.03, (Dec 2011),01-12, p.08

ذات الأبعاد الثقافية دينية، وهي الأفكار التي تم تضمينها لاحقا ضمن سياق نظرية "نفس العرق، نفس الثقافة" (Same Race, Same Culture) (Doshudobunron)[1].

والواضح أن مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا كان جزءا من الخطط اليابانية لإنشاء نظام جديد في جميع أنحاء المنطقة، وتم تجسيد ذلك من خلال الحملة العسكرية اليابانية في إقليم جنوب شرق آسيا، وكذلك منطقة المحيط الهادئ، وسعي الحكومة اليابانية لتحديد نوع الوضع السياسي الذي ستمنحه لسكان المستعمرات وشبه المستعمرات في المناطق المحتلة، والتي شكلت أول مؤشرات تحول اليابان إلى دولة إمبريالية قائمة على الحملات العسكرية والغزوات العسكرية في إطار النظام الإقليمي في شرق آسيا، وهو ما أكده "**مارك بيتي**" "**Mark Peattie**":

"على مدار الخمسين عامًا من تاريخ إمبراطورية اليابان في الخارج، لم تكن هناك قضية أكثر أهمية أو حساسية من تلك المتعلقة بالمكان المناسب للشعوب المستعمرة للأمة داخل النظام الياباني"[2].

وفي سياق التصور القائم على مفاهيم عموم آسيا عن المجتمع الآسيوي الذي أصبح محور الخطاب السياسي الياباني في أوائل القرن العشرين، ففي الجذور الفكرية لعموم آسيا اليابانية كان هناك قناعة بأن جميع شعوب آسيا مرتبطة ببعضها البعض من خلال الوحدة الطبيعية، والقواسم المشتركة، وهو ما ساهم في توسع الإحساس بالقواسم المشتركة إلى الجيران المباشرين لليابان (كوريا والصين)، الذين يشتركون في نظام كتابة مشترك وخلفيات دينية وتقاليد فلسفية وخصائص مادية مشتركة، وهو ما تضمنته الحجج التي طرحها المدافعون عن السياسة التوسعية في كوريا، فقدموا مفاهيم مثل dōkon (جذور مشتركة)، dōbun (ثقافة مشتركة) وdshu (عرق مشترك)، أو dōso (أسلاف مشتركون)[3]، بمعنى أنه في ظل توفر مقومات التعايش –الأبعاد الحضارية واللغوية والدينية...– لشعوب المنطقة، فسيتم استيعاب الكوريون في الإمبراطورية اليابانية بسلالة، وفق مسار ديناميكي.

---

[1]Kim Keong-il, "Nationalism and Colonialism in Japan's "Greater East Asia Co-Prosperity Sphere" in World War II", **The Review of Korean Studies**, Vol.08, No.02, (2005), pp.65-90, p.66

[2]Mark Peatttie, **Nan'yo: The Rise and Fall of the Japanese in Micronesia, 1885-1945**, (Honolulu: University of Hawaii Press, 1988), p.103.

[3]Peter Duus, "The Greater East Asian Co-Prosperity Sphere Dream and Reality", **Journal of Northeast Asian History**, Vol.05, No.01, (Jun 2008), 143-154, p.146

لقد أصبحت رؤية مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) كهدف وطني للبلاد، كما كان لها تأثير كبير على استراتيجية اليابان في زمن الحرب، وبحلول منتصف عام 1941 تم اعتبار مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) بمثابة أحد أعمدة المناقشات الخفية لسياسات القيادة اليابانية، فتم اتخاذ قرارات رئيسية لتعزيز مجال الرخاء المشترك، وسرعان ما تقبله الشعب باعتباره الهدف الوطني لبلدهم، وظلت شائعة حتى بعد الحرب العالمية الثانية، وألهمت إيديولوجيين قوميين جدد مثل "**إيشيهارا شينتارو**" "**Ishihara Shintaro**" و"**يوشينوري كوباياشي**" "**Kobayashi Yoshinori**"[(1)].

لتبرز مؤشرات التحول في السياسة الخارجية اليابانية، وظهور مساعي لتوسيع حدود إمبراطورية اليابان إلى ما بعد شرق آسيا، لتتحول طروحات الازدهار المشترك إلى فكرة الامتداد الإمبراطوري لليابان والإرهاق الإمبراطوري لدول الجوار، أين يجب التمييز بين القوة الكامنة أي مستوى الموارد التي يمكن حشدها من الدولة، والسلطة الفعلية، وكرد فعل استباقي ناتج عن توقع توسيع نطاق الحرب في آسيا، نجح القادة العسكريون والبحريون اليابانيون في الضغط من أجل التحرك جنوبا لإنشاء قواعد لهجوم جديد ضد الحكومة، ولتأمين الوصول إلى موارد جنوب شرق آسيا، وذلك بعد سقوط فرنسا وهولندا تحت الهيمنة الألمانية عام 1940، وخسارتهما مستعمراتهما في جنوب شرق آسيا[(2)] (الحملة اليابانية للهيمنة على الهند الصينية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي)، لتبرم بعد ذلك اليابان اتفاقية المحور الثلاثي مع ألمانيا وإيطاليا في سبتمبر 1940، وكنتيجة عن فشل المساعي الدبلوماسية في رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، شنت اليابان هجوما استهدف القاعدة العسكرية الأمريكية Pearl Harbor في 8 ديسمبر 1941، وقد وضعت هذه الإجراءات البلاد على مسار امبريالي توسعي تجاه آسيا، وحرب مدمرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها انتهت بهزيمة اليابان الكاملة عام 1945[(3)].

ويُنظر إلى مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى (Sphere of Common Prosperity of Greater East Asia) بشكل عام في الغرب على أنه مثال للإمبريالية اليابانية العدوانية التي تستهدف الصين وجنوب شرق آسيا، حيث تم إرجاع رؤية الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى إلى كونها عمل

[(1)]Ali MS & James M, op.cit, p.01
[(2)]Peter Duus, op.cit, p.145
[(3)]Janis Mimura, op.cit, p.01

من أعمال الإمبريالية اليابانية (Yagami) ل"**كورديل هال**" "**Cordell Hull**"[(1)]، وهو ما نفاه رئيس الوزراء الياباني السابق "**فوميمارو كونوي**" "**Fumimaro Konoe**" (صاحب الطرح المتعلق ب"المجال Sphere" في عام 1940) وأرجعه إلى التقسيم غير عادل في إدارة الشؤون الدولية، وهو ما تضمنه تصريحه الذي جاء فيه أن:

"**مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) في اليابان لا يمكن أن يُفهم تماما، ما لم يكن بإمكان المرء أن يرى العالم السياسي والاقتصادي المنظم بشكل غير عادل لتقسيم العالم إلى "دول تملك ودول لا تملك" كأسباب جذرية للصراع العالمي**"[(2)]؛

وهو ما أيده "**كونوي**" "**Konoe**"، الذي اعتبر أن تقديم اليابان لهذه السياسة يرجع إلى حد كبير إلى رغبتها في وضع حد لمثل هذا التمييز، أما "**Jeremy A. Yellen**" فاعتبر المجال عبارة عن بناء هجين لكل من التخمين الخيالي والسياسة الواقعية العملية للحفاظ على مساحة للإمبراطورية اليابانية في حرب عالمية آخذة في الاتساع[(3)].

وبالتالي فقد كان مجال الرخاء المشترك في الشرق الكبير بمثابة آلية اليابان للهيمنة وتوسيع الإمبراطورية داخل آسيا، من أجل السيطرة على البلدان الأخرى واستخدام مواردها في المجهود الحربي، في البداية تم طرح الفكرة في سياق براغماتي مصلحي لدول المنطقة، في إطار المساعي اليابانية لتوحيد هذه الدول في مجلس مماثل للأمم المتحدة والقضاء على النفوذ الغربي وتحقيق الرخاء المشترك للمنطقة، وهو ما جعل مجال الازدهار المشترك في البداية يحظى بموافقة دول المنطقة التي وصلت إليها اليابان مثل أندونيسيا وجزر الهند الشرقية الهولندية، لكن سرعان ما برزت النزعة الاستعمارية في توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة.

[(1)]Kezhangulie Metha, "Japan’s Greater East Asia Co-Prosperity Sphere and the Battle of Imphal-Kohima 1944", **IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**, Vol.23, Issue 04, Ver.03, (April 2018), PP.08-15, p.08

[(2)]Ibid, p.08

[(3)] Barak Kushner, “The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: When Total Empire Met Total War by Jeremy A. Yellen”, **The Journal of Japanese Studies Society for Japanese Studies**, Vol.47, No.01, (Winter 2021), pp. 215-220, p.216

أولا: الجذور الفكرية للإمبريالية اليابانية ومجال الازدهار المشترك في شرق آسيا

لعبت النزعة الإقليمية دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية المتغيرة في شرق آسيا في العقود الأخيرة، مع ظهور مؤشرات مبكرة على التكامل والتعاون الإقليمي المتزايد، ويشكل مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا أحد أبرز المناهج التاريخية لبناء نظام إقليمي وهوية إقليمية في شرق آسيا، وخلق إيديولوجية لعموم آسيا كسياق للإقليمية الآسيوية المعاصرة، والتي كانت بمثابة الأساس لجهود التكامل الإقليمي في شرق آسيا، ولكن أيضا كأداة لإضفاء الشرعية على الإمبريالية اليابانية والدور الذي لعبته كإيديولوجيا شرعت مشروع بناء وتوسع إمبراطورية اليابان في النصف الأول من القرن العشرين(1).

ويعتبر مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) مفهوما آسيويا للنظام السياسي والاقتصادي في شرق آسيا، تم تنفيذه من قبل حكومة إمبراطورية اليابان، ترتبط هذه الأيديولوجية ارتباطا وثيقا بالسياسة التوسعية لليابان في 1931-1945 ومحاولة إخضاع الدول الآسيوية الأخرى(2)، بما في ذلك تلك التي كانت تحت الحكم الاستعماري للقوى الغربية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى – كمقارنات للتطور الموازي للمفهوم مع المفهوم النازي لفكرة المجال الحيوي–، تعتبر فكرة إنشاء اتحاد أو رابطة شرق آسيا – التي طرحها كل من "**إيشوارا كانجي**" "**Ishiwara Kanji**" و"**ماسايوشي ميازاكي**" "**Miyazaki Masayoshi**" في كتابتهما نظرية اتحاد شرق آسيا (1936)– من الأفكار الرئيسية التي تحدد مسار وطبيعة العلاقة القائمة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا–(3)، وجوهر هذه الفكرة أن اليابان ستضطر في النهاية إلى التعامل مع واحدة أو أكثر من القوى الإمبريالية الأوروبية، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي.

---

(1)Christopher W. A. Szpilman & Sven Saaler, "Pan-Asianism as an Ideal of Asian Identity and Solidarity, 1850–Present", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.09, Issue 17, No.01, (Apr 25, 2011), pp.01-30, p.07

(2)Michał A. Piegzik, "The Japanese Plan To Dominate East Asia – The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere", **Pamięć I Sprawiedliwość**, Vol.02, No.34, (2019), pp.234-255, p.234

(3)James Andrew Utley, "Language, nation, and empire : the search for common languages during the second world war", A Thesis Submitted to The Graduate, (The University of Hawai at Manoa, Aug 2014), pp.10,11

وبالتالي يجب عليها تجنب الحرب مع الصين، وهو ما شكل دافعا لخلق تحالف مع الصين ومانشوكو، والذي سيشكل عاملا لتآكل الإمبريالية الغربية في شرق آسيا، ليتأسس اتحاد جمعية شرق آسيا في عام 1939 من طرف "**كانجي إيشوارا**" "**Kanji Ishiwara**" للنضال من أجل فكرة اتحاد شرق آسيا، والذي نال تأييد رئيس الوزراء "**فوميمارو كونوي**" "**Fumimaro (Konoye) Konoe**"، مقابل رفض "**هيديكي توجو**" "**Hideki Tōjō**"[1] وقيادة وزارة الدفاع[2].

وفي 29 جوان 1940 أعلن وزير الخارجية "**أريتا هاتشيرو**" "**Arita Hachiro**" في خطاب إذاعي أدلى فيه ببيان حول موقف اليابان تجاه آسيا، وكانت هذه هي المناسبة الأولى التي استخدم فيها مفهوم مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى (The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere) (Dai Toa Kyoei-ken) رسميا، ثم جاء إعلان "**ماتسوكا يوسوكي**" "**Matsuoka Yosuke**" في أوت 1940، والذي تضمن تحديد التحولات الحاصلة في توجهات السياسة الخارجية لليابان والمتعلقة تحديدا بمساعي إنشاء النظام الجديد لشرق آسيا[3].

ومع ذلك فتصريحات كل من " **أريتا**" "**Arita**" و"**ماتسوكا**" "**Matsuoka**" لا تعتبر بداية اهتمام اليابان بتأكيد نفوذها على الأراضي الاستعمارية الغنية بالموارد في جنوب شرق آسيا، والعمل على إنشاء نظام جديد، حيث يعتبر "**نوبوهيرا ساتو**" "**Nobuhira Satō**" رائد الفكر الياباني في توحيد شرق آسيا تحت إمبراطورية اليابان، وقد تركزت اهتمامات "**ساتو**" "**Satō**" بشكل أساسي على الاقتصاد والهندسة الزراعية والتكتيكات وقضايا السياسة الداخلية والخارجية، أيد بشدة إضفاء الطابع الغربي على اليابان وتبني حكومة

[1] "**هيديكي توجو**" "**Hideki Tōjō**" (30 ديسمبر 1884- 23 ديسمبر 1948) تولى العديد من المناصب (جنرال في الجيش الإمبراطوري الياباني، وزعيم جمعية مساعدة الحكم الإمبراطوري، ورئيس الوزراء الأربعين لليابان خلال الحرب العالمية الثانية من 17 أكتوبر 1941 إلى 22 جويلية 1944، وكان مسؤولا بشكل مباشر عن الهجوم على Pearl Harbor، حكم عليه بالإعدام لارتكاب جرائم حرب من قبل المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى 1948..للتوسع انظر:

Robert J.C. Butow, **Tojo and The Coming of The War**, (Stanford: Stanford University Press, 1961)

[2] Joyce C. Lebra, **Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere in World War II: Selected Readings and Documents**, (Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1975), p.03

[3] Takato Mori, "'Co-Prosperity' or 'Commonwealth'?: Japan, Britain and Burma 1940-1945", Thesis submitted to the University of London for the degree of Doctor of Philosophy, (London School of Economics and Political Science, 2006), p22

مطلقة حديثة، والتي من شأنها أن توفر إدارة عقلانية لموارد الدولة، ليتم تقديم أفكار"**ساتو**" "**Satō**" قبل أكثر من 30 عاما من انتهاء سياسة العزلة الرسمية (ساكو) Official Isolation Policy (Sakoku)[1].

وبالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كان "**ساتو**" "**Satō**" أيضا داعما لتوسع اليابان في شرق آسيا، ففي عام 1823 نشر دراسة بعنوان Kondo Hisaku (خطة التوسع السرية)، والتي جادل فيها بأن العالم كله يجب أن يتحول إلى مقاطعات يابانية، وكانت منشوريا الهدف الأول ضمن خطة التوسع، والتي كانت حسب "**ساتو**" "**Satō**" هدفا سهلا من ناحية الهجوم والمحافظة على المكاسب المحققة، بعد ذلك قدم "**ساتو**" "**Satō**" تصورا لغزو الصين، حيث وضع خطة مفصلة لغزو إمبراطورية البر الرئيسي، وجادل على قدرة الحكومة اليابانية اتخاذ التدابير المناسبة لاستعمار جزر تايوان وهاينان وذلك بالاستفادة من تفوقها التنظيمي، واستنادا للدراسة التي قدمها "**Satō**" تم تنفيذ عملية إنزال في لوزون Luzon وغزو جاوة Java ثم بقية الأراضي الإندونيسية، وذلك بعد الاحتلال غير المتوقع للفلبين، كما طالب "**ساتو**" "**Satō**" بتبني سياسة الضم (Adopting an Annexation Policy) من أجل ضمان المصلحة الوطنية[2].

على الرغم من أن اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن قادرة على تبني سياسة الضم (Annexation Policy) التي اقترحها "**ساتو**" "**Satō**"، إلا أن هناك تشابه واضح بين سياسة ساتو (Satō's policy) ومجال الازدهار المشترك لشرق آسيا، حيث أشار المؤرخ الياباني "**س. إيناغا**" "**S. Ienaga**" إلى لجوء الحكومة اليابانية خلال الفترة الممتدة ما بين أنه 1890 و1910 إلى تبرير سياساتها العدوانية تجاه الدول الأخرى بأنها سياسات استباقية لحماية مصالحها الخاصة[3].

كما يعتبر "**س. يوشيدا**" "**S. Yoshida**" ممثلا آخر للعقيدة التوسعية لليابان في شرق آسيا، وقد صرح عن وجهات نظر متطرفة بشأن القضايا الأمنية في البلاد، مشيرا إلى أن الطريقة الوحيدة لضمان وحدة الأراضي اليابانية هي التوسع[4]، وقد كانت العناصر المشتركة لمفاهيم "**ساتو**" "**Satō**" و"**يوشيدا**" "**Yoshida**" هي الحاجة إلى السيطرة على كوريا ومنشوريا، بالإضافة إلى التوسع نحو البحار الجنوبية في

---

[1]Michał A. Piegzik, op.cit, p.234
[2]Michał A. Piegzik, op.cit, p.235
[3]Saburo Ienaga, **The Pacific War 1931-1945: A Critical Perspective On Japan's Role In World War II**, Translation of Taiheiyo senso, (New York: Pantheon Books, 1978), pp.03-04
[4]Michał A. Piegzik, op.cit, p.235

إطار ما عرف ب"المنطقة الدفاعية" والتي شكلت جوهر لعقيدة مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى[1].

وفي ذات السياق شكلت فترة التطور والتوسع خلال عهد ميجي Meiji Era (1868–1912) العملية الأولية لمرور اليابان إلى الحداثة من خلال التغريب، وتعريفها كدولة قومية حديثة، كجزء من عملية التكيف مع الخطابات الأوروبية، وتغيير موقعها في آسيا، واعتماد النماذج والقيم الغربية، غيرت اليابان توجهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية نحو التصنيع والرأسمالية، وكذلك تجاه القومية والاستعمار، والثقافة والإبداع الفني، فشهدت اليابان صعود الخطابات العرقية، والتي ساهمت في النهاية في التوسع الإمبريالي للدولة في آسيا، فكان مسار اليابان إلى الحداثة حركة ذات شقين: فمن ناحية كان صراعًا داخليًا من أجل الارتباط بالحضارات الغربية وتبني حداثتها، ومن ناحية أخرى سعت اليابان إلى إبعاد نفسها من الناحية المفاهيمية عن آسيا، لتعود بعد عقود قليلة كقوة احتلال وإمبريالية[2].

وبالتالي فقد وجدت اليابان نفسها في حركة البندول[3] Pendulum Movement (Motion) بين أوروبا وآسيا، هته الأخيرة التي شكلت عامل جذب لليابان ساهم في تحول توجهات سياستها الخارجية تجاه المناطق الجنوبية (نانبو Nanpo) ضمن الإطار الإيديولوجي لعموم آسيا.

كما سادت فكرة التفوق الثقافي الياباني على الأجناس الآسيوية الأخرى في أواخر القرن التاسع عشر، وازدادت حدتها مع بداية القرن العشرين، قدم خلالها "**فوكوزاوا يوكيتشي**" "**Fukuzawa Yukichi**" دراسة بعنوان "مهمة اليابان في آسيا" في عام 1882، ناقش فيها فكرة مصير اليابان وفرض هيمنتها على القارة الآسيوية، ليكون أساسا لمطالب العديد من الجماعات القومية المتطرفة كجمعية التنين الأسود (Black Dragon Society) وأوكاوا شومي (Okawa Shumei)، فمن وجهة نظرهم اليابان يجب أن تأخذ دورًا قياديًا في آسيا، مبررين ذلك بأن النقاء الأخلاقي لليابانيين يؤهلهم لمثل هذا الدور، لتعزز ثقة اليابان

[1] David Magarey Earl, **Emperor and Nation in Japan: Political Thinkers of the Tokugawa Period,** (Seattle: University of Washington Press, 1964), pp.173–174.

[2] Ayelet Zohar, "Introduction: Race and Empire in Meiji Japan", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.18, Issue 20, No.02, (Oct 2020), pp.01-12, p.01

[3] حركة البندول Pendulum Movement (Motion): ترتكز معادلة الحركة للبندول على التأرجح بزوايا صغيرة في بعد واحد، قد يكون البندول إما بندولًا بسيطًا مثل كرة تتدلى من خيط أو بندول مادي مثل البندول على مدار الساعة...للتوسع انظر:

Jared Wynn, "Motion of a Pendulum", **Undergraduate Journal of Mathematical Modeling: One + Two**, Vol.03, Issue 01, (2010), p.01

في قدرتها على لعب دور المهيمن الإقليمي، بعد أن أصبحت أول دولة آسيوية تهزم قوة غربية في الحرب الروسية اليابانية 1904[1]، كما جادل "يوكوتا" بأن اليابان يجب أن تصبح الرائد في السباق الملون الناشئ وأن تكسر قاعدة العرق الأبيض، وذلك ما تضمنته دراسته المعنونة ب "آلة صعود الأجناس الملونة"[2].

مع نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1918 اكتسب مفهوم "Greater East Asia Co-Prosperity Sphere" (GEACPS) تأثيرًا واضحا كقوة سياسية مؤثرة ضمن عملية صنع القرار في اليابان، وذلك نتيجة هيمنة المثالية كقوة إيديولوجية جوهرية في اليابان، وبشكل متزايد في بداية الثلاثينيات، وبروز مساعي لإنشاء نظام إقليمي لحماية الحقوق الخاصة لليابان في المنطقة– ولاسيما في الصين–، كنتيجة للوضع الدولي الراهن الذي تهيمن عليه القوى الاستعمارية الغربية، خاصة بعد انهيار التجارة العالمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1929 و1931، وما أعقبها من توجهات نحو الحمائية والتفضيل الإمبراطوري، وانسحاب اليابان من عصبة الأمم بعد احتلالها لمنشوريا[3].

كما ظهرت رؤية التوسع الياباني في المنطقة في أعمال دعاة إرساء الديمقراطية وتحرير الحياة السياسية في اليابان، والتي جسدها تصور سوهو توكوتومي (Visualization of Soho Tokutomi) الذي افترض أن صراع السلطة من أجل تقسيم شرق آسيا بناءا على معيار المصالح الوطنية، يشكل دافعا لليابان لاستخدام القوة لضمان الهيمنة على الجيران، وإن كان ذلك بهدف ضمان الأمن والاحترام الدولي والاستقرار الاقتصادي[4].

كما حاول المفكر الياباني "**تاداو يانايهارا**" "**Tadao Yanaihara**" التركيز على التداخل بين الخصوصيات الجغرافية والتاريخية للمنطقة وفكرة الامتداد الإمبراطوري (The Imperial Extension) لليابان من خلال دراسة معنونة ب"مستقبل اليابان"، حيث جادل "**Tadao**" أن العلاقة الوثيقة من حيث الجغرافيا والتاريخ بين اليابان وجنوب شرق آسيا، تشكل دافعا لليابان للبحث عن موطئ قدم في البحار

---

[1] Takato Mori, op.cit, pp. 22,23
[2] Matsuura Masataka, "Japanese Imperial Dreams: The Path from an “Island Country” to a “Land Empire” to a “Maritime Empire” via Nagasaki, Dairen, and Kobe", **Japan International Political Society, International Politics,** No.139, (2004), pp.107-124, p. 110
[3] Takato Mori, op.cit, p.23
[4] Michał A. Piegzik, op.cit, p.235

الجنوبية لضمان استمرار هيمنتها وتراكم رأس المال[1]، مستندا في طروحاته على العديد من المؤشرات التي ميزت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وخاصة استخدام "Tōnan-Ajia" باستمرار في تدريس الجغرافيا في المدارس الابتدائية اليابانية، مما يبرز المساعي اليابانية لتشكيل المفهوم الإقليمي للجنوب الشرقي لآسيا في وقت مبكر من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى[2].

وهي الفكرة التي شكلت مضمون الشعار الوطني لليابان Fukoku Kyohei، والذي يعني "دولة غنية، جيش قوي"، والذي ترجم في عهد حكومة ميجي في ثلاثة أهداف أجل تحديث اليابان:

- ✓ التصنيع (التحديث الاقتصادي)؛
- ✓ تقديم دستور وطني وبرلمان (تحديث سياسي)
- ✓ التوسع الخارجي (التحديث العسكري)[3]، والتي شكلت أبرز المبادئ التي ترتكز عليها عقيدة التوسع باتجاه الجنوب (The Southern Expansion Doctrine) (المنظمات غير الشرعية أو المنظمات السرية التي تناضل من أجل الأجندة الإمبريالية اليابانية)، والتي تعرف في اليابان باسم نانشين (Nanshin)، وهي عقيدة سياسية تبنتها الإمبراطورية اليابانية، والمرتكزة على أن جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ هي محور الإستراتيجية التوسعية لتحقيق المكانة المحتملة للإمبراطورية اليابانية للازدهار الاقتصادي والإقليمي.

وتعتبر عقيدة التوسع الجنوبي موازية لعقيدة التوسع الشمالي (Northern Expansion Doctrine) التي تبناها الجيش الإمبراطوري الياباني الذي فضل تبني سياسة التوجه عكس عقارب الساعة"، بينما طالبت البحرية بالتوجه مع عقارب الساعة، فبعد النكسات العسكرية في Nomonhan على الجبهة المنغولية، والحرب الصينية اليابانية الثانية، مما دفع اليابان إلى تحويل اهتمامها لغزو المناطق الغنية في

---

[1]Ooi Keat Gin, **The Japanese Occupation of Borneo, 1941-1945, Routledge Studies in the Modern History of Asia**, (London: Routledge, 2010), p. 20.

[2]Hajime Shimizu, "Southeast Asia as a Regional Concept in Modern Japan: an Analysis of Geography Textbooks", In Takashi Shiraishi & Saya S. Shiraishi (Eds), **The Japanese in Colonial Southeast Asia**, (Cornell University Press, 1993), pp.82–112, p. 83

[3]Kenichi Ohno, **The Economic Development of Japan The Path Traveled by Japan as a Developing Country**, (Japan: GRIPS Development Forum National Graduate Institute for Policy Studies, 2006), p.43

جنوب شرق آسيا كجزء من مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا، حيث توقعت اليابان أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز مواردها وقوتها الاقتصادية، وتمكينها في نفس الوقت من هزيمة الجيش الصيني بسهولة عن طريق إغلاق خط إمداد البلاد[1]، وتحييد التهديد الذي تشكله القوات العسكرية الغربية في المحيط الهادئ، خاصة في ظل المواقف الغربية السلبية تجاه السياسات اليابانية، إضافة إلى مطالب القوى الأوروبية بأراضي أقرب إلى الجزر اليابانية.

وقد احتلت عقيدة التوسع الجنوبي مكانة متزايدة الأهمية في السياسة والدبلوماسية اليابانية منذ أوائل فترة ميجي[2]، حيث ركزت في مراحلها الأولية بشكل أساسي على جنوب شرق آسيا، ومع تزايد نشاط التصنيع الياباني، أدرك صناع القرار في اليابان أن بلادهم كانت تعتمد على توريد العديد من المواد الخام من مواقع خارج سيطرتها المباشرة، فبرزت الحاجة إلى تعزيز التجارة، وتطوير وحماية الطرق البحرية، وتشجيع الهجرة رسميا لتخفيف الاكتظاظ السكاني بالتزامن مع تعزيز البحرية الإمبراطورية اليابانية، والتي أعطت اليابان القوة العسكرية لإظهار القوة لحماية هذه المصالح الخارجية في حالة فشل الآلية الدبلوماسية، وذلك في إطار تبني "سياسة البحار الجنوبية من أجل السلام والتنمية الاقتصادية" "South Seas Policy for Peace and Economic Development" التي أعلنت عنها الحكومة اليابانية في ماي 1936[3]، المرتكزة على تصور البحر باعتباره ممر حيوي لليابان بدلا من حاجز الحماية، وهي الآلية التي يمكن لليابان من خلالها توسيع تفاعلاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية الدولية، وهو ما أكده "**هيروشي ناكانيشي**" "**Hiroshi Nakanishi**" (مستشار منتظم لرؤساء الوزراء اليابانيين):

"**إن الدبلوماسية والإصلاحات الأمنية لرئيس الوزراء "شينزو آبي" "Shinzo Abe" قد عززت تحول اليابان في التركيز الجيوسياسي بعيدا عن القارة الآسيوية نحو المناطق الساحلية والبحرية الأوروبية الآسيوية**"[4].

---

[1] Dupuy Trevor Nevitt, **Asiatic Land Battles: Allied Victories in China and Burma**, Vol.10, (New York: Franklin Watts, 1963), p.04

[2] Nanshin ron, “Alchetron”, 02/01/2018, Accessed 15/12/2020, Available at: https://2u.pw/rzEBN

[3] Ibid

[4] Corey Wallace, "Leaving (North-East) Asia? Japan’s Southern Strategy", **International Affairs**, Vol.94, No.04, (2018), 883–904, p.883

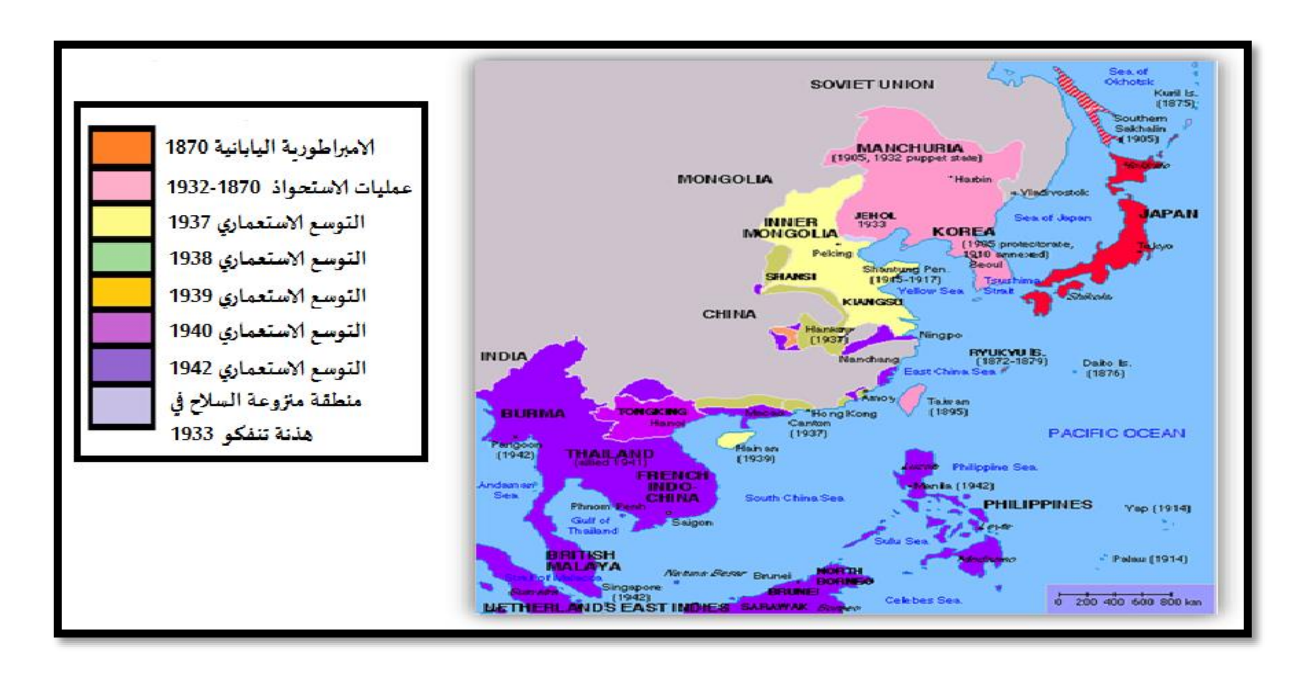
في إشارة إلى أن المصالح الأمنية والاقتصادية لليابان أصبحت بالفعل مرتبطة، وبشكل متزايد بعقيدة التوسع باتجاه الجنوب، وهو ما شكل عاملا رئيسا في تبلور نظرتها الإستراتيجية بشكل متزايد نحو الجنوب، في إطار مجال الازدهار المشترك.

وعموما تميزت الرؤية اليابانية لمجال الازدهار المشترك بأهمية حيوية لسببين:

- ✓ أن هذا المفهوم –الذي ظهر تدريجيًا كعقيدة رسمية بعد بيان أريتا (Arita Statement) – امتد إلى ما وراء حدود المفاهيم السابقة لعموم آسيا، وشمل الأراضي الاستعمارية الغربية في جنوب شرق آسيا داخل مجال نفوذ اليابان؛
- ✓ تزامن بيان أريتا (Arita Statement) مع الممارسات التي انتهجها صناع القرار اليابانيين كسياسة للضغط على المستعمرات الغربية في المنطقة، ومن الواضح أن رؤية اليابان لتشكيل دائرة نفوذ في شرق آسيا كانت تهدف لتوسيع نطاقها الجغرافي نحو الممتلكات الاستعمارية الأوروبية في جنوب شرق آسيا.

وبالتالي فمفهوم مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى، ابتكر من طرف الإمبرياليون اليابانيون، وأسسوا هيكلًا هرميًا وضع اليابان في القمة، ووضع البلدان الأخرى في مستويات أدنى، وعلى الرغم من أنهم روجوا لهذا الهيكل الهرمي بحجة نفي المفهوم الغربي للاستعمار وضرورة تقرير مصير الأمم، ومع ذلك فقد أظهر في الواقع المبدأ النموذجي لفرق تسد الذي شجع التمييز والمفاهيم الخاطئة في شرق آسيا، وتبرز الخريطة التالية المسار التوسعي وسياسة الانتشار المنتهجة من طرف اليابان في إطار مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى بحثا عن الهيمنة.

الشكل 01: خريطة السياسة التوسعية اليابانية في إطار مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى



المصدر:

Janis Mimura, "Japan’s New Order and Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Planning for Empire", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.09, Issue 49, No.03, (Dec 2011), pp.01-12, p.02

ثانيا: الإعلان الرسمي لمجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى

في 01 أوت 1940 نشرت الصحافة اليابانية الإعلان الرسمي لمجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى، استند الإعلان في جزء كبير منه إلى الوثيقة التي اعتمدتها حكومة "**كونوي**" "**Konoe**" في 26 جويلية 1940، والتي حملت الشعار الرئيسي للسياسة الوطنية اليابانية (Kihon kokusaku yōkō)، بالإضافة إلى تبني سياسة **kokutai** (المجتمع الوطني) – *والتي يتم التعبير عنها واعتمادها كشخصية* وطنية وجوهر وطني أو شبه وطني أو هيكل الدولة أو نظام الحكم القومي–[1]، وقد أكد الإعلان على إنشاء كتلة سياسية واقتصادية واحدة تشمل اليابان ومادورا والصين.

[1]Joseph M. Kitagawa, "The Japanese "Kokutai" (National Community) History and Myth", **History of Religions**, Vol.13, No.03, (Feb 1974), pp. 209-226, p.209

1. مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى: المبادئ والأهداف

من خلال اقتراح مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا، كانت اليابان تحاول ابتكار مجموعة من المبادئ التي تشكل فلسفة عالمية تستند إلى القيم الآسيوية المفترضة، المرتكزة على القيم اليابانية، لصد الوجود الغربي في المنطقة، وبعد الحرب اليابانية الصينية على وجه الخصوص، واصلت اليابان جهودها لتطوير مبادئ جديدة من شأنها أن تحل محل الأفكار الغربية الحالية مثل السيادة والمستعمرات وتقرير مصير الأمم، وإعلان مبادئها الخاصة للمجتمع الدولي، ومنذ تبرير الحرب بالنظريات القائمة على هيكل من الصراعات، أصبح من الضروري إعادة تقييم مبادئ تقرير مصير الأمة القائم على الازدهار المتبادل، وفقا لمجموعة من النظريات مثل مجتمع تعاون شرق آسيا لجمعية أبحاث "**شوا كينكيوكاي**" "**Showa kenkyu-kai**"، ونظرية تحالف شرق آسيا التي اقترحها "**كانجي إيشوارا**" "**Ishiwara Kanji**"[1].

وقد جاء الإعلان الرسمي لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى تماشيا مع سياسة مجلس الوزراء، الذي عمل على اطلاع الشعب على أبرز الأهداف المنتهجة والمشكلة لمحاور سياسته، وذلك عبر وسائل الإعلام، ولعوامل تحريرية وأخرى أيديولوجية تم تقسيم الإعلان إلى مقدمة ومحورين رئيسيين، كانا بمثابة مبادئ توجيهية لبرنامج محددا، فكانت مقدمة الإعلان مخططا عقائديا لفكرة مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى، تضمنت الإشارة إلى استمرار تشكيل أشكال جديدة من الحكم والنظام الاقتصادي والثقافات.

في القسم الأول وتماشيا مع مسار النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان، وكمخرجات للنمو الاقتصادي، قامت الحكومة اليابانية بإصلاح جذري لنظام الحكم وهياكل الدولة من أجل تنفيذ سياسة الدفاع الوطني، كما تمت الإشارة إلى إقامة السلام العالمي وفقا لشعار "hakkō ichiu"[2]– كل العالم

---

[1]Kim Keong-il, op.cit, p.77

[2]**عقيدة هاكو- إيتشيو** **(Hakko-Ichiu doctrine)** والتي تعني "ثمانية أركان من العالم تحت سقف واحد" وهي أساس الحركة التوسعية والعسكرة اليابانية التي سعت إلى إضفاء الشرعية على نظام سياسي محدد يهدف إلى سيطرة وإخضاع دول شرق آسيا، والتي ظهرت خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين 16 و17، لتبلغ ذروتها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن 20...للتوسع أنظر:

Marek Hoborowicz, "Doktryna Hakko - Ichiu（八個一宇) - Tradycja I Kultura W Wymiarze politycznym Kwestia Bezpieczeństwa Narodowego", **Security, Economy & Law**, No.08,(2015), pp.13–24, P.15

تحت سقف واحد الذي ظهر نهاية الثلاثينيات[1]–، والذي يشكل أساس إنشاء ووجود اليابان، ومن أبرز أولويات السياسة الرسمية للبلاد.

بالاضافة إلى ذلك، تم وضع البلدان الآسيوية وربطها مع بعضها البعض بطريقة متعددة الطبقات إلى حد ما داخل الهيكل الهرمي النظام الجديد لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى، من خلال تصنيف جميع الدول والشعوب إلى عدة فئات كالدول الرائدة (Leading States) والدول المستقلة (Independent States) والمحميات المستقلة (Independent Protectorates) والخاضعة للإشراف (Supervised) وفقا لأوضاعها الخاصة من حيث القيم والقدرات، مستوى الجمهور والإنجازات، كما سعى النظام الجديد في شرق آسيا العظمى لتحقيق التضامن بين اليابان والصين ومانشوكو[2]، وبالتالي كان على اليابانيين التعبئة الكاملة وإنشاء نظام من شأنه أن يسمح بمواجهة تحديات جديدة في الشؤون الداخلية والخارجية.

أما القسم الثاني فقد عنون بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية (National Defense and Foreign Policy)، وقد احتوى على العديد من المبادئ التوجيهية التي كان من المفترض أن تمكن من تشكيل مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى، وهو ما دفع مجلس الوزراء لوضع خطة عمل لتحقيق فكرة المجال من خلال:

- تحديد الأولويات وبلورة معايير ديناميكية لتنفيذ السياسات الوطنية، وذلك من خلال مراعاة التطورات الجديدة في الداخل والخارج على حد سواء، وبناء هيكل الدولة للدفاع الوطني، القادر على تعزيز ديناميات قوة الدولة؛
- التحول على مستوى توجهات السياسة الخارجية اليابانية – التي وُصف هدفها الرئيسي بـ بناء نظام جديد في شرق آسيا الكبرى (Building a New Order in Greater East Asia)– نحو تسوية

(1)Walter Edwards, "Forging Tradition for a Holy War: The "Hakkō Ichiu" Tower in Miyazaki and Japanese Wartime Ideology", **The Journal of Japanese Studies**, Vol.29, No.02, (Jun 2003), pp. 289-324, p.289

(2)Minagawa Masaki, "Daitoa kyoeiken' shiso no ronri to sonokiketsu-seijigakusha yabe teiji o chushin ni", **Humanities Bulletin**, No.306, (Mar 2000), p.122

كاملة لـ قضية الصين وتعزيز المصالح اليابانية، مع مراعاة الوضع الدولي واستخدام جميع الوسائل المتاحة[1]؛

ولتحقيق ذلك كان من المقرر تبني الحكومة عدة سياسات وميكانيزمات للتنفيذ الكامل للسياسة الآسيوية بالإضافة إلى تعزيز المصالح الوطنية:

- إصلاح التعليم المعقد بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية، وإرساء المبادئ الأخلاقية للأمة، والتأكيد على خدمة الدولة والقضاء على الأفكار المرتكزة على الآنا؛
- إقامة نظام سياسي جديد وتوحيد السيطرة على شؤون الحكومة على ثلاثة مستويات:
  - ✓ إقامة بنية اجتماعية جديدة تقوم على التعاون بين الحكومة والشعب،
  - ✓ إصلاح وتعديل البرلمان كمؤسسة داعمة للإمبراطور،
  - ✓ تغييرات جذرية في المكاتب الإدارية من أجل توحيدها وزيادة كفاءتها.

كما كان من المقرر أن يعتمد تطوير اقتصاد اليابان ومانشوكو والصين على مجموعة من الإجراءات، مع اعتماد اليابان كمركز:

- إنشاء مجال اقتصاديات تعاونية في إطار تكتل اليابان – مانشوكو – الصين؛
- تدشين اقتصاد مخطط من خلال التعاون بين الحكومة والشعب، وخاصة إتقان نظام تحكم موحد يغطي إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع الهامة؛
- إنشاء مخطط مالي وتعزيز الرقابة المصرفية الموجهة نحو تنمية القوة الاقتصادية الكلية للأمة؛
- وضع إجراءات الاكتفاء الذاتي كمطلب إلزامي، وخاصة في المواد الغذائية الرئيسية؛
- توسع عصري في الصناعات الحيوية، وخاصة الصناعات الثقيلة والكيميائية والآلية؛
- تشجيع البحث العلمي وترشيد الإنتاج؛
- إتقان وتوسيع مرافق الاتصال والمواصلات لتكييفها مع المستجدات في الداخل والخارج؛
- وضع خطط تنمية الأراضي الهادفة إلى تعزيز القوة الوطنية الكلية؛

---

[1]Michał A. Piegzik, "The Japanese Plan To Dominate East Asia – The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere", **Pamięć I Sprawiedliwość**, Vol.02, No.34, (2019), pp.234-255, p.243

- توظيف ميكانيزمات ديناميكية تهدف لتعزيز الاستقرار والازدهار، ولاسيما الإجراءات الأساسية المتعلقة بأمن وتنمية الزراعة والمجتمعات الزراعية، التشغيل الكامل لتدابير الرفاهية المختلفة، وتجديد نمط المعيشة للأمة، والحفاظ على مستوى المعيشة الكفيل بضمان البقاء والازدهار لشعوب المنطقة[1].

2. البناء المؤسساتي لمجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى

شهدت منطقة شرق آسيا تغييرات أساسية في إدارتها الإقليمية، ولطالما كان يُنظر إلى التعاون بين الدول والبناء المؤسساتي في المنطقة على أنهما يتميزان بنوع من الهشاشة والضعف في مواجهة التدخلات الخارجية، فسعت اليابان إلى طرح سياسة مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى بمجموعة واسعة من مبادرات التعاون الاقتصادي وبناء المجتمع، والعمل على إحداث تحولات عميقة في ديناميكيات التعاون الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا، وتعزيز الحوار بين البلدان والشعوب، بدءًا من الاتصال البسيط – أين تشكل مشاريع البنية التحتية الإقليمية على زيادة الاتصال– وصولا إلى الاجتماعات الرسمية للمسؤولين الحكوميين والوزراء والقادة السياسيين.

1.2. الهياكل السياسية لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى

تم استبدال سياسة مغادرة آسيا (Datsu-A) بالعقيدة الرسمية العودة إلى آسيا (Ajia kaiki)، التي تضمنت إعلان "**كونوي**" "**Konoe**" عن النظام الجديد في شرق آسيا (Tōa shin chitsujo) في عام 1938، وإعلان وزير الخارجية "**ماتسوكا يوسوكي**" "**Matsuoka Yōsuke**" عن مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى (Daitōa Kyōeiken) مثالا على هذا التحول في السياسة في عام 1940[2].

في العامين السابقين للهجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية بيرل هاربور (Pearl Harbor)، كان هناك عدد من المؤشرات على كيفية تطور الأفكار الرسمية حول موضوع النظام الجديد، ففي مقال صادر عام 1939 ومعنون ب"التكامل الاقتصادي"، تضمن إبراز التكامل بين النظام الرأسمالي الياباني والاقتصاد الزراعي لدول الجوار، وفي ذات السياق كتب المستشار السياسي ل"**كونوي**" "**Konoe**" في عام

---

[1]Michał A. Piegzik, op.cit, pp.243-244

[2]Sven Matthiessen, **Japanese Pan-Asianism and the Philippines from the Late Nineteenth Century to the End of World War II: Going to the Philippines Is Like Coming Home?,** vol.53, (UK: Brill's Japanese Studies Library, 2016), p.78

1940 عن خلق كتلة خالية من السيطرة الاستغلالية الإمبريالية، بحيث ستلعب كل دولة أدوارا تتماشى مع قدراتها، ويكون ذلك خاضع للرقابة اليابانية، وهو ما يتطلب إنشاء قواعد عسكرية لضمان فاعلية العمليات البرية والبحرية في جميع أنحاء شرق آسيا، وهو ما دعمته لجنة أبحاث البحرية اليابانية في عام 1939، والتي أكدت على ضرورة الحصول على موافقة دول الجوار[1].

لكن القرارات المتخذة بشأن جزر الهند الشرقية الهولندية في 25 أكتوبر 1940، بالإضافة إلى تعيين مستشارين اقتصاديين يابانيين هناك، والترتيبات لحظر المواد المعادية لليابان من الصحف والمجلات، كما تضمنت المقترحات المتعلقة بتايلاند ضرورة إصلاح هيكلها الداخلي تدريجيا، بحيث يمكن إجراء تحالف مع اليابان بسلاسة.

كما تضمن المخطط العام – أو ما يعرف برؤية ماتسوكا لعالم ما بعد الحرب (Matsuoka's Vision of The Post-War World) – الذي وضعه "**ماتسوكا يوسوكي**" "**Matsouka Yosuke**" في جانفي 1941 خيارات السياسة الخارجية التي نصت على أن اليابان يجب أن يكون لها موقع تفضيلي فيما يتعلق بموارد الدفاع الوطني، مع تبني سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) وتكافؤ الفرص في باقي المجالات، بحيث تتحمل مسؤولية القيادة والحكومة، ومسؤولية الشعوب الأخرى، مع منحهم قدرًا من الاستقلالية بقدر ما تسمح به قدراتهم، كما كان "**Matsouka**" يأمل في استخدام الفاتيكان لتعزيز سياسات اليابان التوسعية، واعتقد أن العلاقات الودية مع الفاتيكان يمكن أن توفر لليابان فرصة للتأثير على الرأي العام في دول مثل الولايات المتحدة التي كان بها عدد كبير من الكاثوليك[2].

بالاضافة إلى ذلك تم طرح اقتراح تضمن تقرير مصير سنغافورة، ومستوطنات المضيق، وشمال بورنيو البريطانية، وساراواك، باعتبارها مستعمرات يابانية يحكمها حاكم عام في سنغافورة، والتي ستشرف أيضًا على بقية الولايات الماليزية وبروناي كمحميات يابانية، وحصول الفلبين على الاستقلال مع مراعاة احتفاظ اليابان فيها على امتيازات عسكرية واقتصادية، كما كان من المقرر تجميع جزر الهند الشرقية الهولندية في اتحاد أندونيسي يتمتع بالحكم الذاتي– باستثناء بعض المناطق الخارجية (غينيا الجديدة

[1]W.G. Beasley, **Japanese Imperialism 1894-1945**, (New York: Clarendon Press Oxford, 1987), pp.233, 234
[2]David J. Alvarez, The Vatican and the War in the Far East 1941-1943, Accessed 15/12/2020, Available at: https://2u.pw/uBhL9

الهولندية بورنيو وتيمور)، مع بقاء أجزاء منها تحت السيطرة اليابانية–، وللسيطرة على المجتمع الإندونيسي ومراقبته، تم تأسيس شبكات الشرطة الاستعمارية وأجهزة المخابرات[1].

ويمكن تقسيم مسار الاختراق الاقتصادي الياباني للمنطقة في تلك الفترة إلى موجتين، الموجة الأولى خلال الخرب العالمية الأولى، قامت اليابان بالسيطرة على الميناء البحري والمدينة الصناعية Tsingtao في مقاطعة شانتونغ، وجزر Caroline وMarinas وتبني سياسة ملء الفراغ التجاري الناتج عن تحويل الشحن والتجارة الأوروبية، أما الموجة الثانية فتميزت بانحسار الضغط الياباني الناتج عن فقدان الحماية الطبيعية Wartimc والصعوبات الاقتصادية في اليابان[2].

في مارس 1942 نتج عن ذلك خطة لإنشاء وزارة جديدة (وزارة استعمارية Colonial Ministry)، ومجلس شؤون منشوريا (Manchuria Affairs Council)، ومجلس تنمية آسيوي (Development Asian Council)، بحيث يتم إعارة موظفين منهم، وصياغة سياسات دبلوماسية واقتصادية وثقافية لكامل الاتحاد (مجال الازدهار المشترك)، باستثناء الحكم العسكري في المناطق المحتلة، والذي كان سيظل مسؤولية القيادات الإمبراطورية،[3] وكلها مؤشرات على السعي لفرض السيطرة السياسية على دول المنطقة.

هذه الإجراءات والسياسات تم رفضها من قبل "**Shigenori Tōgō**" "**شيغينوري توغو**" (وزير الخارجية ووزيرا للشؤون الاستعمارية ووزيرا لشرق آسيا الكبرى في حكومة ميجي)، وذلك في اجتماع مع "**توجو هيدكي**" "**Hideki Tojo**" (رئيس الأركان) في 12 جويلية 1942، وتم تضمين مخرجات هذا الاجتماع في ثلاث نقاط رئيسية:

- ✓ ستكون السياسة الخارجية مجزأة بشكل غير مرغوب فيه من خلال فصل شؤون مجال الازدهار المشترك بهذه الطريقة؛
- ✓ كانت الواجبات المقترحة للوزارة الجديدة تتجاوز قدرات منظمة واحدة، كما أظهرت بالفعل أوجه القصور في مجلس التنمية الآسيوي؛

---

[1]Peter Post, "Occupation: Coercion And Control", In: Peter Post & others (Eds), The **Encyclopedia of Indonesia in the Pacific War**, (Boston: Brill, 2010), p.148

[2]Howard Dick, "Japan's Economic Expansion in the Netherlands Indies between the First and Second World Wars", **Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 20, No.02, (Sep 1989), pp. 244-272, p.244

[3]W.G. Beasley, op.cit, p.237

✓ إن الجمع بين القضايا المتعلقة بالبلدان الأعضاء في المجال مثل مانشوكو، والصين، والصين الهندية الفرنسية، من شأنه إثارة المخاوف والشكوك بخصوص المعنى الكامل لمصطلح الاستقلال في مجال الازدهار المشترك.

ليقرر مجلس الوزراء من حيث المبدأ إنشاء وزارة لشرق آسيا الكبرى (Ministry of Greater East Asia) وفق تصور "Gaiseisho" (وزارة الشؤون الإدارية الخارجية Foreign Administrative Ministry)[1]، وكان من المقرر أن تتولى إدارة جميع السفارات والمفوضيات في مانشوكو، والصين، والهند الصينية الفرنسية، وتايلاند، بالإضافة إلى الوكالات الخارجية لمجلس التنمية الآسيوي، وهو ما دعمه "**توجو**" "**Tōjō**":

"إن وزارة الخارجية ستتعامل مع الدبلوماسية البحتة فقط في هذه المناطق"[2].

وهو ما يبرز مركزية الجانب الدبلوماسي في الرؤية اليابانية للازدهار المشترك لتعزيز المد التوسعي للإمبراطورية اليابانية على أوسع نطاق.

2.2. الهيكل القانوني لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى

كانت مسألة صياغة قانون دولي لشرق آسيا الأكبر ضرورة حتمية لخلق الانسجام المتصور بين دول المنطقة، فانقسم الباحثين بخصوص الطريقة التي يجب إتباعها في تناول هذا السؤال إلى اتجاهين، حيث تبنى الاتجاه الأول تصور مفاده أنه يجب صياغة قانون شرق آسيوي أكبر من خلال تعديل بعض الجوانب الغربية للقانون الدولي السائد لجعله متوافقا مع هدف إنشاء مجال ازدهار مشترك لمجال شرق آسيا الأكبر، بينما اعتقد أنصار الاتجاه الثاني أنه يجب وضع قانون دولي جديد لشرق آسيا الأكبر لتنظيم تدفق الانسجام بين جميع دول هذا المجال والدول الأخرى[3].

وهذا يعني أنه بينما يدعو أحد الطرفين إلى تعديل القانون الدولي من حيث الظروف الفعلية التي نشأت في مجال شرق آسيا الأكبر، يؤكد الجانب الآخر على الحاجة إلى وجود قانون دولي جديد للمنطقة

---

[1] Barbara J. Brooks, **Japan's Imperial Diplomacy: Consuls, Treaty Ports, and War in China, 1895-1938,** (USA: University of Hawaii Press, 2000), p.199
[2] W.G. Beasley, op.cit, p.237
[3] Masatoshi Matsushita, "Great East Asia International Law", Wolf Mendl (ed), **Japan and South East Asia: From the Meiji Restoration to 1945**, (London & New York: Routedge taylor & francis group, 2001), p.225

منفصل تمامًا عن القانون الدولي الحالي باعتباره مخرجا من مخرجات هيمنة القوى الأوروبية، وبرروا تصورهم هذا بالقول أن هذا الإجراء أدخل إلى الشرق من طرف القوى الغربية لفرض هيمنتها على عدد كبير من دول المنطقة، ففي القانون الدولي الوضعي للقرن التاسع عشر، كانت لغة الحضارة المستخدمة لغرض استبعاد أعضاء المجتمع الدولي غامضة إلى حد كبير، حيث أصبحت الحضارة بدورها نافذة أيديولوجية لتزيين سياسات القوة[1].

ومن الواضح أنه مع حدوث انبعاث شرقي – مظاهر التقدم في دول شرق آسيا– فإن صياغة القانون الدولي للغرب، لجعله المقياس الأساسي لتوجيه العلاقات بين دول شرق آسيا العظمى لن يكون ملائما كليا، فالقانون الأوروبي الدولي لا يشمل في نطاقه إنشاء قانون متبادل في الحفاظ على العلاقات بين الشعوب، لكن مع تطور هذا القانون إلى نظام المعرفة الفقهية – جانب قانوني – والذي لا يظهر أي تعارض مع مساعي التجانس السياسي والاقتصادي في شرق آسيا الأكبر[2]، وبالتالي يمكن استخدام بعض مبادئه الأساسية لتدوين قانون دولي جديد لشرق آسيا الأكبر، من أجل إضفاء الشرعية على نمو مجال الازدهار المشترك الذي يشمل تلك المنطقة.

لم يمنع الافتقار إلى معيار حضاري واضح اليابان من الاستفادة الكاملة توظيف الإطار القانوني في نضالها من أجل العضوية الكاملة في المجتمع الدولي، على النقيض من ذلك كانت الصين غير مدركة نسبيًا للسياسة الدولية في ذلك الوقت، ولم تدرك الدور المهم للحضارة في العلاقات الدولية، أثناء وبعد الحرب الصينية اليابانية الأولى (1894–1895)، استخدم المثقفون والسياسيون اليابانيون القانون الدولي كسلاح لتصنيف الصين كدولة بربرية انتهكت تقريبًا كل قواعد قانون الحرب ولتمييز اليابان كدولة قانون[3]، ونتيجة لذلك حصلت اليابان على العضوية الكاملة في المجتمع الدولي بعد فترة وجيزة من الحرب، بينما ظلت الصين دولة همجية ولم تتمكن من إلغاء الاختصاص القنصلي في أراضيها حتى عام 1943.

ومع إعلان قوى المحور معارضة الهيمنة الرأسمالية للدول الأنجلو– أمريكية في العالم، شكلت دعوة ألمانيا لاقتصاد المجال الأكبر في أوروبا كجزء من القانون الدولي، دافعا لليابان للعمل ضمن حدود

[1]Junnan Lai, "Sovereignty and "Civilization": International Law and East Asia in the Nineteenth Century", **Modern China**, Vol. 40, No.03, (May 2014), pp. 282-314, p.282
[2] asatoshi Matsushita, op.cit, p.225
[3]Junnan Lai, op.cit, p.282

العدالة والأخلاق الدولية في تسهيل بناء مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا، ودعم وجهة النظر الدولية الإقليمية لدول الجوار، إلا أن القانون الدولي كآلية لما يسمى بالدول الديمقراطية، وعمله بطريقة أحادية الجانب، تسبب في خلق تحديات لليابان، ألمانيا وإيطاليا، التي وجدت مواقفها غير آمنة، حيث كان يُنظر إلى القانون الدولي على أنه في الواقع يضفي الشرعية على المشروع الاستعماري، حيث جادل "**ألكسندرويتش**" "**Alexandrowicz**" أنه يمكن للمرء أن يطرح قضية أن الكثير من آسيا تتمتع بـ وضع قانوني كامل تم تقويضه بشكل منهجي من قبل الدول الأوروبية[1].

وهو ما شكل دافعا لإنشاء منظمة دولية من شأنها أن تسترشد في عملياتها بقانون دولي يخدم جميع دول العالم، وبعبارة أخرى السعي للقضاء على النزعة أحادية الجانب للقانون الدولي القائم، وإعادة تشكيله من أجل تعزيز المعاملة بالمثل، فانتهجت ألمانيا سياسة متمثلة في تنظيم مجال أوروبي جديد، بينما سعت اليابان إلى إنشاء مجال ازدهار مشترك أكبر في شرق آسيا للتخلص من ظلم القانون الدولي، والذي يسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية للأمم الأنجلو– أمريكية على حساب قوى المحور.

وفي ظل المساعي اليابانية للتعاون مع ألمانيا وإيطاليا لإعادة بناء النسيج الدولي، أصبح من الضروري من جانبها صياغة قانون دولي لشرق آسيا الكبرى كنقطة أساسية وضرورية لتطبيق القانون الدولي المعدل والمتوقع للعالم، فكان الأساس القانوني لمجال الازدهار المتبادل لشرق آسيا المقترح مرتكزا على العلاقات التعاهدية، التي تم إبرامها بين الدول المشاركة، والتي تم إبرامها بين اليابان والدول المحتلة والخاضعة سياسيا واقتصاديا لليابان، كالبروتوكول الموقع بين اليابان ومانشوكو 15 سبتمبر 1932 المنظم للعلاقات الأساسية بين البلدين، كما تم تبني سياسة دفاع مشترك خاصة بالبلدين قائمة على تبادل الملاحظات في هذا المجال[2].

كما تنازلت اليابان عن حقوقها خارج أراضيها في مانشوكو ونقلت إدارة منطقة هجوم منشوريا الجنوبية إلى مانشوكو، ومن ناحية أخرى مهدت الطريق للتعاون الصيني الياباني من خلال إبرام معاهدة

[1]Simon Chesterman, "Asia’s Ambivalence About International Law & Institutions: Past, Present, And Futures", Nus Centre For Asian Legal Studies Working Paper 15/09, (Dec 2015), 48 pages, p.15
[2]Greg Bergman, "The Reaction of the United States Government to the Manchurian Crisis", Thesis Masters of the Arts in Diplomacy and Military Studies, (Hawaii Pacific University, 2016), p.52

أساسية مع الصين في 30 نوفمبر 1940، بالإضافة إلى ذلك حصلت اليابان على المساعدات السياسية والدفاعية لتايلاند بموجب القانون الياباني التايلاندي في إطار بروتوكول 9 ماي 1941[1].

وبالتالي تضمن القانون الدولي الشرق آسيوي الأكبر في نطاقه أحكاما تمنع ظهور الظلم والاعتداء من جانب الدول المكونة للمجال، وتحديد حقوق والتزامات الدول الفردية بطريقة محددة وموضوعية وعضوية وليس بشكل عام وشكلي، وكما رفض أن يكون الانسجام بين الدول المنصوص عليه في العلاقات التعاهدية هو القناة الرئيسية لتنظيم سلوك مثل هذا القانون، الذي يجب أن يقوم على المُثل السامية المتمثلة في الروابط العرقية واللغوية.. بين الدول، كما ركزت اليابان على القوة الحمائية والقدرة على ضمان الوجود الذاتي لشرق آسيا الأكبر، فهي ملزمة أخلاقياً وسياسياً للسماح لكل دولة في هذا المجال بممارسة حقوقها الدولية، أولا من أجل أمن المنطقة بأكملها، وثانيا من أجل الاستفادة من النظام الدولي الجديد.

3.2. الهياكل الاقتصادية لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى

في سنة 1935 طور الخبير الاقتصادي الياباني "**كانام أكاماتسو**" "**Kaname Akamatsu**" نموذجا هرميا متعدد المستويات عرف بالإوز الطائر (Flying Geese) لوصف كيفية انتشار التصنيع من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وبمعنى أدق يمكن تطبيق هذا النموذج لفحص أنماط وخصائص تكامل شرق آسيا، ففي نموذج الإوز الطائر للتكامل الإقليمي تتصدر اليابان بصفتها الإوزة الرائدة الإوز من الدرجة الثانية –البلدان الأقل نموا– والتي بدورها يتبعها الإوز من الدرجة الثالثة – البلدان الأقل نموا–، والسمة الأكثر وضوحا لنمط الإوز الطائر للتكامل الإقليمي لشرق آسيا هي هيكله الهرمي، فالأطراف المشاركة في هذا النوع من الترتيب ليسوا شركاء متساوين، حيث يوجد دائمًا بلد مهيمن – الإوزة الرائدة (Leading Goose)– التي تقود بقية المجموعة، وتعتبر علاقة المستفيد والعميل نموذجية لهذا النوع من التنظيم[2].

وبهذا المعنى يمكن للنمط التنظيمي لنموذج "الإوز الطائر" أن يقدم تفسيرا لإحساس اليابان بالتفوق، وإصرارها على قيادة بقية شرق آسيا في فترة ما قبل الحرب وأثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما

---

[1] Masatoshi Matsushita, op.cit, p.226
[2] Fumitaka Furuoka, "Japan and the 'Flying Geese' Pattern of East Asian Integration", **J. Contemp East Asia**, Vol.04, No.01, (Oct 2005), pp. 01-07, p.02

تضمنه بيان موجه للولايات المتحدة بشأن تحالف القوى الثلاث (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، أدلى به "**ماتسوكا**" "**Matsouka**" (وزير الخارجية آنذاك) في 5 أكتوبر 1940:

"إن بناء نظام جديد في شرق آسيا يعني بناء نظام جديد تؤسس اليابان بموجبه علاقة الوجود المشترك والازدهار المتبادل مع شعوب كل بلد في شرق آسيا الكبرى – أي شرق آسيا بما في ذلك البحار الجنوبية –، وفي حالة المساواة مع كل دولة أخرى، يجوز لليابان أن تستمر بحرية في المشاريع والتجارة والهجرة إلى كل أرض في شرق آسيا الكبرى"[1].

كما تضمنت سياسة مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى فكرة إنشاء منطقة اقتصادية يمكن فيها لجميع الدول الآسيوية أن تتطور معا[2]، وهو ما شكل عاملا لبروز مفاهيم التعاون الإقليمي الآسيوي في اليابان في سياق التوسع الإمبراطوري، وتطورت إلى هياكل جديدة مرتكزة على التقارب العرقي أو الثقافي، كخطاب الأخوة الآسيوية (Asian Brotherhood Speech)، كما برزت شعارات آسيا لعموم الآسيويين – برزت بشكل مباشر في منتصف القرن التاسع عشر استجابة للوجود الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي المتزايد للقوى الغربية، وتوسعها الإقليمي في شرق آسيا، وكانت حرب الأفيون 1839-1842 نقطة فاصلة في تاريخ المواجهات الآسيوية الأوروبية[3]–، والتي شكلت الخلفية الفكرية لأبرز منظري زمن الحرب في عموم آسيا، الذين ركزوا على العوامل والفوائد العملية والمادية للتعاون الوثيق بين البلدان المجاورة، كالثقافة والخبرة التاريخية المشتركة، والجغرافيا،...)، من خلال مفاهيم مثل مجتمع شرق آسيا (East Asian community)[4]، فارتكز النهج الياباني في التعاون متعدد الأطراف من خلال ثلاث آليات رئيسية، كالنظر بجدية في الأنشطة الدولية التي يتم إجراؤها خارج العلاقات الرسمية على مستوى الدولة، واستكشاف الأشكال الثقافية للمشاركة الدولية، والتأكيد على أهمية الخطاب في التنمية.

---

[1]Charles A. Fisher, "The Expansion of Japan: A Study in Oriental Geopolitics: Part II. The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere", **The Geographical Journal**, Vol. 115, No. 4/6, (Apr - Jun 1950), pp. 179-193, p.179

[2]Ali MS & James M, op.cit, p.01

[3]Christopher W. A. Szpilman & Sven Saaler, "Pan-Asianism as an Ideal of Asian Identity and Solidarity, 1850–Present", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.09, Issue 17, No.01, (Apr 2011), pp.01-30, p.03

[4]Sven Saaler & J. Victor Koschmann, **Pan-Asianism in Modern Japanese History: Colonialism, regionalism and borders**, Mark Selden (Ed), (London &New York: Routledge, 2007), p.02

مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى: ضوابط ومعايير التنفيذ

تم تنفيذ افتراضات البيان الرسمي لمجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى على مستويين:

في 30 نوفمبر 1940 أبرمت الحكومة اليابانية معاهدة التعاون الأساسية مع "**وانغ جينغي**" "**Wang Jingyi**" (رئيس الحكومة الوطنية المعاد تنظيمها لجمهورية الصين)، المرتكزة على مراجعة الترتيبات المنظمة لمعاهدة التجارة البحرية لعام 1896 بشكل أساسي، وإضفاء الشرعية على انتشار القوات اليابانية على الأراضي الصينية[1]، ونتج عنه اتفاق الطرفان على ضرورة الحفاظ على العلاقات الودية، والتعاون الاقتصادي الوثيق، ومحاربة الحركة الشيوعية كإجراء أساسي، وفي نفس اليوم وقعت حكومة منشوريا – المراقب للمحادثات – إعلان التعاون، الذي تضمن جميع المبادئ المذكورة أعلاه، والتي اعتبرت أهم أهداف البلدان الثلاثة.

ومع ذلك فإن إنشاء هيئة سياسية واقتصادية جديدة في شرق آسيا لم يحل أهم مشكلتين في إمبراطورية اليابان – الحرب المطولة مع "**تشيانج كاي شيك**" "**Chiang Kai-shek**" (حزب الكومنتانج الوطني) ونقص الموارد الطبيعية الإستراتيجية في الدول التي ضمنت الاستقلال عن القوى الغربية –، ففي جانفي 1941 أرسل مجلس الوزراء بعثة تجارية بقيادة "**كينكيشي يوشيزاوا**" " **Kenkichi Yoshizawa**" إلى عاصمة جزر الهند الشرقية الهولندية في محاولة لتسوية اتفاقية توريد النفط الخام، في الواقع أصر اليابانيون ليس فقط على توسيع نطاق التجارة، ولكن أيضا على منح امتيازات تعدين خاصة للشركات اليابانية، والإعفاء من الضرائب، وفتح المياه الإقليمية للصيد، وإنشاء النقل الجوي المجاني مع اليابان، وعلى الرغم من أن الهولنديين كانوا مستعدين للموافقة على بعض النقاط، إلا أن المحادثات المتقدمة قد توقفت في جوان 1941 بانضمام حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية إلى الولايات المتحدة في حظرها النفطي على اليابان[2]، وهو ما شكل دافعا لمجلس الوزراء للتوجه نحو توظيف القوة العسكرية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية بعد فشل الآلية الدبلوماسي.

---

(1) Xiaohua Ma, "China, Japan, and the United States in World War II: The Relinquishment of Unequal Treaties in 1943", **Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal**, Vol.01, No.02, (Aug 2015), pp.541-488, pp.455,456

(2) Peter Carey & Christopher Reinhart, "British Naval Power and its Influence on Indonesia, 1795–1942: An Historical Analysis", **Journal of Maritime Studies and National Integration**, Vol.05, No.01, (2021), pp.14-29, p.27

توقع اليابانيون العديد من النجاحات في الشؤون العسكرية والسياسية، لكن لم تحقق النهاية المتوقعة للصراع مع الصين، فأصدر "**توجو**" "**Tojo**" "العتابات في ساحة المعركة" " The Admonitions on the Battlefield"– ورقة سياسية رئيسية تمجد الروح الفاشية– وأمر الجنود اليابانيين بأن يضحوا بأرواحهم من أجل البلد إذا أُعطوا الأمر، في أكتوبر 1941 عزز "**توجو**" "**Tojo**" جميع السلطات التي في يديه في "سياسة الدولة الراسخة" "Established State Policy"، ودعا إلى ضرورة إكمال الحرب في الصين لإنشاء مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى، وذلك من خلال تعزيز الاقتصاد الموجه وقمع المنشقين[1].

في 2 جويلية 1941 تبنى اليابانيون خطة عمل لإنشاء مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى والسلام العالمي، وتضمنت الخطة الحصول على إذن من فرنسا لدخول القوات اليابانية إلى جنوب الهند الصينية، كما بادرت وزارة الخارجية إلى إدخال تايلاند في دائرة نفوذها، وفي 14 جويلية 1941 قدم السفير الياباني في ولاية "**فيشي سوتوماتسو كاتو**" "**Vichy Sutomatsu Kato**" " طلبات قبول دخول القوات اليابانية إلى جنوب الهند الصينية، وتوفير ثماني قواعد بحرية ومطارات في سايغون وكامراهن إلى وزير الخارجية الفرنسي "**الأدميرال فرانسوا دارلان**" "**Admiral Francois Darlan**"، من ناحية أخرى التزمت اليابان بالحفاظ على وحدة أراضي المستعمرة الفرنسية، وإبرام معاهدة الدفاع المتبادل في 22 جويلية 1941، والتي سمحت بتمركز القوات اليابانية في جنوب الهند الصينية[2].

لكن الإدارة الأمريكية ردت على هذا الاتفاق بفرض عقوبات اقتصادية بتجميد جميع الأصول اليابانية في السوق الأمريكية، وكذلك جميع الأصول اليابانية في كل من كندا والفلبين والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، وجزر الهند الشرقية الهولندية، مع فرض حظر على تصدير النفط، الألمنيوم والنيكل، ووقود الطائرات[3]، وهو القرار الذي تعامل معه اليابانيون كهجوم يستهدف سيادة بلادهم، وقاموا أيضًا بتجميد جميع أصول الولايات المتحدة وحلفائها.

[1]History of Japanese Militarism and Circumstances Concerning the Issue of Yasukuni Shrine, 16/01/2016, Accessed 25/04/2022, Available at: https://2u.pw/0HuJk

[2]Shiu Wen-Tang, "Negotiations over French Indochina between France and Japan during the Second World War", International Conference Vietnam-Indochina-Japan's relation during the Second World War -Document and Interpretation, University of Social Sciences & Humanities, 18/09/2015, pp.37-53, p.37

[3]Simon Hall, "Blinded By The Rising Sun: Japanese Military Intelligence From The First Sino-Japanese War To The End of World War II", Thesis Submitted For The Degree of Doctor of Philosophy in Politics, (University Of Adelaide: School of Politics and International Studies, December 2016), p.268

لتدخل اليابان في الحرب مع الولايات المتحدة، وكان الهدف الرئيسي لمجلس الوزراء من هذه الحرب هو التخطيط لتأمين ما يسمى بالمنطقة الجنوبية –المعروفة بنامبو الغنية بموارد الطاقة والمعادن، وتشكيل منطقة الرخاء المشترك في شرق آسيا الكبرى، كما شدد اليابانيون بقوة على الجوانب الأيديولوجية للحرب المستقبلية، ووعدوا الدول الآسيوية بإزالة نفوذ الأوروبيين والأمريكيين وتحقيق العدالة في التنمية الحرة.

وقد شجعت النجاحات المبكرة للجيش والبحرية اليابانية في الأشهر الأولى من الصراع مجلس الوزراء على إعلان الأهداف الأيديولوجية للحرب، وفي 21 فيفري 1942 نشر اليابانيون قانونا بعنوان مجلس بناء شرق آسيا العظمى، وإنشاء هيئة مسؤولة عن تنفيذ مفهوم مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى[1]، وكان من المفترض أن تحصل بعض الدول على السيادة المحدودة، كمانشوكو، مينجيانغ (منغوليا الخارجية)، جمهورية الصين، مملكة الهند الشرقية، دولة بورما، مملكة مالايا، مملكة كمبوديا، مملكة أنام وإمبراطورية فيتنام، وكانت وزارة الحرب آنذاك تتصرف وفقا للاتفاقية مع ألمانيا النازية التي حدَّد فيها الطرفان مناطق النفوذ على طول خط الطول 70 شرقاً[2].

4.انهيار وتلاشي فكرة مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى

أدى عدم الاستجابة لإعلان بوتسدام إلى الغزو السوفيتي لمنشوريا، وإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي في 06-1945/08/09، إعلان الإمبراطور "**هيروهيتو**" "**Hirohito**" رسميا استسلام اليابان في 1945/08/15، والتخلي عن فكرة مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا[3].

بعد الحرب العالمية الثانية واجه مفهوم مجال الرخاء المشترك لشرق آسيا العديد من الانتقادات، حيث أكد المؤرخون الغربيون وحتى اليابانيون أن الغرض الوحيد منه هو ضمان الهيمنة السياسية والاقتصادية لإمبراطورية اليابان في شرق آسيا، وبالتالي فتنفيذ فكرة الازدهار المشترك وفق الطرح الياباني سيفرز تداعيات على المنطقة والعالم ككل، وهو ما تجسد في مقولة "**نينكوفيتش**" "**Ninkovich**":

---

[1]Michał A. Piegzik, op.cit, p.246

[2]Gerhard L. Weinberg, **Visions of Victory: The Hopes of Eight World War II Leaders**, (Cambridge University Press, 2005), p.35

[3]Michał A. Piegzik, op.cit, p.234

"الترابط بين المجتمع العالمي، وعولمة الحرب، ونهاية سياسات القوة والحرب، كأدوات عملية للسياسة الخارجية كانت ظواهر، إذا تم تسخيرها لحداثة جامحة، يمكن أن تسبب كارثة لم نشهدها من قبل"[1].

على الرغم من الإرادة المعلنة لبناء الازدهار المشترك في معظم المستعمرات التي احتلها الجيش الياباني، إلا أن الأوضاع في هته المستعمرات شهدت تدهورا مستمرا أفرز العديد من المجاعات والأوبئة الناتجة عن سياسة النهب لسلطة الاحتلال، التي ركزت على اقتصاد الحرب والاستخدام غير المحدود للموارد الطبيعية، وإهمال استراتيجية التنمية المدروسة لمنشوريا وتايوان، كما كانت الاستثمارات اليابانية في الفلبين وشبه جزيرة الملايو والهند الشرقية الهولندية قصيرة الأجل، ولم ينتج عنها أي تأثير إيجابي على أوضاع السكان المحليين، وهو ما تجسد في فكرة الوظيفة الأيديولوجية للعرق، أي إشراك وإقصاء الناس في تخصيص الموارد والخدمات، وما ينتج عنه من تهديم لوحدة النظام القانوني الذي يحكم المنطقة[2]، كما برزت مساعي الهيمنة اليابانية على المنطقة في رد أحد القادة اليابانيين على مطالبة "**مصطفى حسين**" (نائب رئيس اتحاد الملايو للشباب القومي) بدعم اليابان لاستقلال الملايو:

"دع اليابانيين يكونون الأب، يعيش الملايو والصينيون والهنود كعائلة، ومع ذلك إذا كان الطفل الماليزي نحيفا ويحتاج إلى المزيد من الحليب، فسوف نعطيه المزيد من الحليب"[3].

وفي ذات السياق سعى الاحتلال إلى انتهاج سياسة الاختزال تجاه الدول المحتلة التي اعتبرت ثقافاتها الوطنية متخلفة وضارة بالمفهوم الآسيوي العام، وهو ما جسده منظور الشعب الياباني تجاه شعوب المنطقة:

"نحن شعب ياماتو (The Yamato People)، جوهر بناء مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى، يجب أن نبقى دائما فوق الشعوب الأخرى في البلدان الأخرى ونحافظ على مستوى من الكرامة والتفوق كشخصية رائدة، لذلك وفيما يتعلق بالسياسات الفعلية وتنفيذها أيضا، يجب أن نتجنب معاملة

[1]Frank Ninkovich, **The Wilsonian Century: U.S. Foreign Policy since 1900,** (Chicago: The University of Chicago Press, 1999), pp.13-14

[2]Urs Matthias Zachmann, "Race and International Law in Japan’s New Order in East Asia, 1938–1945", In Rotem Kowner & Walter Demel (Eds), **Race and Racism in Modern East Asia**, (Boston, Brill's Series on Modern East Asia in a Global Historical Perspective, 2013), p.453

[3]Geoffrey K. Pakiam, "Milk For Everyone? The limits of colonial Malaya’s transformation", **Indonesia And The Malay World**, Vol.48, No.141, (2020), pp.225–246, p.225

أنفسنا مثل الشعوب الأخرى، ويجب ألا نتردد في اتخاذ تدابير صارمة بغض النظر عن وضع السكان"[1].

في المقابل جاء موقف نشطاء الاستقلال الآسيويين التعاوني مع إمبراطورية اليابان كتقييم إيجابي نسبيا لرؤية مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا، حيث اعتبروا الطرح الياباني للازدهار المشترك كفرصة للنقاش الدولي حول استقلال بعض دول شرق آسيا أو حتى الحكم الذاتي الجزئي، على غرار الانتقادات التي تضمنها خطاب "**با ماو**" "**Ba Mao**"– رئيس دولة بورما–، فلم تكن الانتقادات موجهة للفكرة في حد ذاتها، وإنما لآليات التنفيذ والتعامل مع التحديات التي تشهدها دول المنطقة وفقا للخصوصية اليابانية، وهو ما أدى إلى انهيار هذه العقيدة حسب، وجادل "**با ماو**" "**Ba Mao**" أن نجاح مجلس الوزراء وضباط الجيش في تحقيق شعار "آسيا للآسيويين" كان سيشكل عاملا فعليا لتحقيق الرخاء المشترك في شرق آسيا[2]، وبالتالي فقد فقدت فرصة فريدة لتصبح الإمبراطورية البريطانية للشرق الأقصى.

المطلب الثاني: سياسة المجال الحيوي (Lebensraum) كآلية لتكريس الازدهار المشترك للجنس الآري

كانت المعرفة الجغرافية المتخصصة ضرورية لتسهيل الأهداف السياسية والأيديولوجية، واحتلال مساحات جديدة، وإعادة ترتيب الأولويات وتحريك الحدود؛ وخلق انقسامات مكانية جديدة، بتطويق مواقع معينة من خلال السيطرة المطلقة على منافذ الدخول والخروج؛ وإحداث تغييرات في النسيج البشري للمنطقة، كما تطلبت أهداف الاشتراكية القومية نشر الجغرافيين والخبراء لوضع نظريات وتخطيط وتنظيم وإدارة العمليات المكانية وأشكال التغيير الخاصة بها، وهو ما تبلور في المدركات الجيوبولتيكية للرايخ الألماني لضمان السلام والأمن في المجال الحيوي الألماني في إطار ما يعرف بسياسة المجال الحيوي Lebensraum (فضاء المعيشة Living Space).

أولا: السياقات التاريخية لمفهوم المجال الحيوي (الفضاء المعيشي)

قبل استخدام مصطلح المجال الحيوي (Lebensraum) مساحة المعيشة (Space Living)، كان المفكرون الجغرافيون يتحدثون في الواقع عن فضاء الإبادة الجماعية (Space Genocidal)، وتبني الخطاب

[1] Kim Keong-il, op.cit, p.68
[2] Michał A. Piegzik, op.cit, p.251

الجغرافي المرتكز على فكرة حتمية القضاء على مجموعات سكانية بأكملها في إطار تجسيد سياسات توسيع الفضاء الجغرافي، ليستخدم النظام الاشتراكي القومي الألماني خلال الفترة الممتدة من 1933–1945 مفهوم المجال الحيوي كأساس منطقي لتوسعهم في أوروبا الشرقية وأعمال الإبادة الجماعية التي تنطوي عليه[1].

يعتبر فضاء المعيشة أو المجال الحيوي (Lebensraum) – كأشهر المصطلحات السياسية الألمانية في القرن العشرين– أحد مخرجات حشد المحافظون الراديكاليون الألمان للدعم الشعبي للمطالبة بتوسيع المجال الحيوي في ألمانيا، ويشير المفهوم إلى كل ما هو ضروري لضمان حياة وتطور الشعب الألماني – ماديا وسياسيا واقتصاديا – كما تشمل مختلف القضايا القائمة على اعتبارات المكانة المرتكزة على الأبعاد التاريخية والجغرافية[2].

وإن كانت تبرز أهمية بعض المفاهيم كالوضع المتساوي (Equal Status) وتقرير المصير (Self-Determination) كدوافع للحرب، إلا أن مفهوم المجال الحيوي يعتبر السبب الرئيسي للحرب والكلمة المفتاحية للإمبراطورية الجديدة التي يكافح "**هتلر**" "**Hitler**" من أجل إرساء قواعدها، وذلك من خلال التوسع في المجال الحيوي، والعودة غير المشروطة لمستعمراتها القديمة، والعمل على توحيد أجزاء هذه الإمبراطورية في كتلة واحدة متماسكة في وسط أوروبا، من خلال التركيز على فكرة الدم النقي بدمج الألمان والنمساويين والسوديت؛ ثم إقليم بوهيميا موافيا Bohemia-Moravia[3] بسبب موقعه الجيوبولتيكي الاستراتيجي؛ في المقابل منح سلوفاكيا الاستقلال بسبب التفكك الداخلي الذي من شأنه أن يشكل تهديد للإمبراطورية.

وهي الأفكار التي تضمنتها دراسة صادرة في مجلة Alldeutsche Blätter أن مسار التاريخ الألماني لا يمكن أن يتوقف في عام 1871، ولكن إذا ثابر المدافعون عن فكرة ألمانيا الكبرى Greater Germany، يمكن أن تصبح تطلعاتهم حقيقة[4]، كما أكد مقال نشر عام 1903 في مجلة Alldeutsche

---

[1]Sarah k. Danielsson, "Creating Genocidal Space: Geographers and The Discourse of Annihilation, 1880–1933", **Space and Polity**, vol.13, no.01, (Apr 2009), pp.55-68, p.55

[2]Charles Kruszewski, "International Affairs: Germany's Lebensraum", **American Political Science Review**, Cambridge University Press, Vol.34, Issue 05, (1940), pp.964-975, p.964

[3]Ibid, p.964

[4]Jennifer Adele Schwartzberg, "Race and Space: The Radical Nationalism of The Pan-German League", A Thesis Submitted to the Graduate Faculty of The University of Georgia in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, (The University of Georgia, Jul 2010), p.17

Blätter بعنوان "طريق شعبنا إلى العظمة" على أن رغبة عموم الألمان كانت رغبة طبيعية في ملء العالم بنسلهم، كما تضمن مقال افتتاحي نشر عام 1919 في نفس المجلة الدعوة إلى مناطق جديدة يمكن لألمانيا أن تستقر فيها لتصريف فائض السكان لتفادي اكتظاظ البلد، كما جمعت رابطة عموم ألمانيا بين أفكار ألمانيا الكبرى (Greater Germany) ومساحة المعيشة (Lebensraum) في دعوتها للتوسع، وتوحيد وجمع العرق الألماني في مملكة واحدة، إلا أنها اعتبرت خيار قليل من الألمانية (Kleindeutsch) – الذي أقرته الحكومة الألمانية في عام 1871– عقبة أمام أهدافهم[1].

كما شكل مطلب التوسع دافعا لهجوم هتلر على روسيا في عام 1941، وطرح برامج إعادة التوطين في أوروبا الشرقية، وبالرغم من ارتفاع مؤشرات القبول للطرح الألماني لفكرة المجال الحيوي على المستوى المحلي كأساس لصنع السياسات، إضافة لقدرته على تجميع الدعم لأصحاب العمل –وذلك وفقا لمعيارين من الفعالية للمفاهيم السياسية–؛ إلا أنه واجه تحديات ناتجة عن عدم التوافق بين المفهوم والواقع الاجتماعي الذي كان من المفترض أن يفسره[2]، كما أكد "**هاينريش كلاس**" "**Heinrich Claß**" على التحدي المتعلق بهجرة الأجانب:

"إن المهمة الأكثر إلحاحا لرابطة عموم ألمانيا كانت تجميع أكبر عدد ممكن من الألمان في مناطق الاستيطان المغلقة في أوروبا الوسطى، [و] لإقناع الأجانب بالهجرة لتجنب الهجرة والمخاطر الوطنية"[3].

ومن أجل تحقيق ذلك سيتعين على ألمانيا تبني فكر توسعي والبحث عن مناطق نفوذ جديدة بحجة استمرارية تضاعف العرق الألماني، وبالتالي سيتعين على الإمبراطورية الحصول على المزيد من الأراضي من أجل تأمين المجال الحيوي للتوسع السكاني، كما سيتعين عليهم عند القيام بذلك إنشاء اتحاد وسط أوروبا (Central European Union) خاضع لفكرة قيادة قلب وروح العنصر الألماني (Heart and soul of the German element)[4]، وقد أكد "**هاينريش**" "**Heinrich**" هذه الفكرة المتمثلة في النمو السريع

---

[1] Jennifer Adele Schwartzberg, Ibid, p.18

[2] woodruff d. smith, "Friedrich Ratzel and the Origins of Lebensraum", **German Studies Review**, Vol.03, No.01, (Feb 1980), pp. 51-68, p.51

[3] Jennifer Adele Schwartzberg, op.cit, p.18

[4] Jennifer Adele Schwartzberg, op.cit, p.18

والمتزايد لعدد السكان من الألمان، وذلك في خطاب ألقاه عام 1913 أمام اللجنة العامة لرابطة عموم ألمانيا في ميونيخ:

"يجب أن تؤكد أمتنا المتزايدة بسرعة على حقها في الوجود، يجب أن تبحث عن أراضٍ جديدة ... يجب على الإمبراطورية الألمانية أن تتطلع إلى الأمام بعيدا لحماية مستقبلها، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي التبني الحازم لسياسة نشطة.."(1).

وهو ما أكده أعضاء رابطة عموم ألمانيا:

"إن مستقبلنا يجب الحفاظ عليه فقط من خلال الاستحواذ على مستعمراتنا"(2).

وعليه يتضح أن فكرة سلامة الأجيال القادمة من الألمان كان موضوعًا مشتركا، وعاملا محوريا في الدعوة إلى تبني الفكر التوسعي للإمبراطورية الألمانية، القائم على غزو الأراضي المجاورة مثل النمسا وليتوانيا وبولندا، وفصل السكان الأصليين واستيراد المستوطنين الألمان للوصول إلى العرق الجرماني النقي (Pure Germanic Race)(3)، وبالتالي فإكراه السكان الأصليين حسب الطرح الألماني يعتبر إجراء ضروري من أجل توطين العرق الألماني في مناطق جديدة.

ولتحليل النظام الجيوسياسي الجديد استند "**جودموند هات**" "**Gudmund Hatt**" في المناقشات على فكرة اقتصاد الفضاء الكبير (Large-Space Economy) – كتصميم توسعي ضخم قائم على إدراج العامل الجغرافي بشكل واضح – وسياسة الفضاء المعيشي، وعلى الرغم من ارتباط هذه المفاهيم بالمتغير الجيوبولتيكي، إلا أنها لم ترتبط بسياق وطني معين:

"إن تقسيم العالم إلى مساحات اقتصادية جغرافية عظيمة يتواصل مع قسوة القانون الطبيعي، غالبًا ما يُنظر إلى سياسة الفضاء المعيشي على أنها اختراع ألماني، لكن هذا خطأ تماما، لم

---

(1)Wallace Notestein & Elmer E. Stoll, **Conquest and Kultur: Aims of the Germans in their own words,** (Washington D.C: The Committee on Public Information, 1917), p.98
(2)Ibid, p.28
(3)Charles Andler, **Pan-Germanism, its plans for German expansion in the world**, (Paris : A. Colin, 1915), p.24

تنشأ سياسات الفضاء المعيشي في أوروبا القارية، بل وصلت بالفعل إلى أوروبا أخيرًا، وبدأ تقسيم العالم إلى كتل اقتصادية كبيرة"[1].

في الواقع رأى "**هات**" "**Hatt**" مذهب مونرو كخطوة أولى في إنشاء الكتل الجيوسياسية:

"**عندما يُصور غالبًا أن الاشتراكيين الوطنيين اخترعوا سياسة الفضاء المعيشي، فمن المحتمل أن يكون ذلك بسبب أن الضرورة والتنفيذ العملي لتشكيل الكتل قد تمت مناقشتهما بشكل شامل من قبل الجانب الألماني في السنوات الأخيرة، بينما الدول الكبيرة الأخرى قد اكتفوا بالمشاركة في سياسات الفضاء المعيشي العملية دون إنتاج مؤلفات حول نظريتها"**[2].

كما أكد "**هات**" "**Hatt**" بأن الإمبراطورية البريطانية كانت مثالا مبكرا وناجحا لسياسات الفضاء المعيشي العملية، واستندت هذه القوة إلى الإمبراطورية الإقليمية البعيدة المدى، المدعومة بقوة رأس المال، كما أن التوسع في شمال آسيا وأمريكا الشمالية من قبل روسيا والولايات المتحدة على التوالي كان أيضًا شكلاً من أشكال الاستعمار والتعبير عن سياسة الفضاء المعيشي، وجادل "**هات**" "**Hatt**" أن الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر شاركت بشكل أساسي في التوسع الاقتصادي وفي الجهود المبذولة لجعل نصف الكرة الغربي مساحة اقتصادية كبيرة تحت قيادة الولايات المتحدة[3]، وتحقيقا لهذه الغاية تم فرض الهيمنة الأمريكية على مجمل الأقاليم التابعة للقارة الأمريكية، تحت غطاء الأيديولوجية الموحدة، والتي توظيفها في إطار الهيمنة السياسية والاقتصادية، متجاوزة السيطرة الإقليمية المباشرة.

وفي دراسته للإتحاد السوفياتي –كقوة عظمى ثالثة من القوى الراضية– أشار "**هات**" "**Hatt**" إلى أن سياسة الفضاء المعيشي ذات البعد الاقتصادي لم تكن من مضامين سياسته الإقليمية، مؤكدا أن تجارته الخارجية كانت ضئيلة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الثورة البلشفية كانت موجهة نحو الاقتصاد الليبرالي، وعملت على وفصل الاتحاد السوفياتي عن الاقتصاد العالمي:

---

(1)Hatt Gudmund, **Norden og Europa**, (Copenhagen: Frederik E. Pedersen, 1941), p.13
(2)Ibid, p.14
(3)Larsen Henrik Gutzon, "The need and ability for expansion: Conceptions of living space in the small-state geopolitics of Gudmund Hatt". **Political Geography**, Vol.30, No.01, (2011), pp.38-48, p.43

"كان العدو الرئيسي للثورة هو رأس المال الدولي، ...على الرغم من ذلك فقد قطع الإنتاج خطوات هائلة منذ الثورة، ....وهو إنجاز كان له تكاليف هائلة في معاناة الإنسان...، ولم يكن ممكنا في ظل ظروف اقتصادية أكثر حرية،... لهذا السبب وبسبب موارده الطبيعية الهائلة، اقترب الاتحاد السوفياتي من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي الكامل بشكل أقرب من أي قوة عظمى أخرى"[1].

ومع ذلك فقد كانت مؤشرات الرضى في الاتحاد السوفياتي منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك راجع لسببين:

- افتقار الاتحاد السوفياتي للأراضي الاستوائية؛
- افتقاره لمنافذ وممرات بحرية للوصول إلى المحيطات، والمياه الدافئة.

أما فيما يتعلق بالقوى الكبرى التي لم تحقق مستويات عالية من الرضى بخصوص مكانتها الدولية مثل اليابان وألمانيا، فعلى الرغم من أسبقية اليابان في افتراض الأهمية الجيوسياسية لشرق آسيا، إلا أن "**هات**" "**Hatt**" راهن على تحقيق الصين لمكانة متقدمة مستقبلا بسبب منع الهجرة الجماعية من خلال قيود الهجرة ووفرة العمالة المحلية الرخيصة، وفي المقابل كان على اليابان تكثيف وتعزيز اقتصادها المحلي، وهو ما دفع "**هات**" "**Hatt**" إلى القول:

"مثل أي دولة صناعية أخرى، يجب أن تمتلك اليابان المواد الخام والأسواق؛ من هذا تنشأ سياسة اليابان تجاه الصين"[2].

أما بالنسبة لألمانيا اعتقد "**هات**" "**Hatt**" بالرغم من قوة رأس المال البشري الألماني المتخصص في المجال الصناعي، إلا أن ألمانيا تفتقر إلى الموارد مقارنة ببريطانيا وفرنسا، وهو ما يمكن أن توفره من خلال تبني سياسات توسعية، وهذا جعل تأمين الموارد الطبيعية عاملا محوريا ضمن توجهات السياسة الخارجية الألمانية، وفي مقال له نشر عام 1939، جادل "**هات**" "**Hatt**" بخصوص اختراق ألمانيا المرتكز على استهداف الأبعاد الاقتصادية والسياسية لبلدان الدانوب وشبه جزيرة البلقان قد أدى إلى تحسن كبير في قاعدة مواردها، هذا من شأنه أن يعزز موقف ألمانيا في حربها ضد بريطانيا، ومع ذلك

---

(1) Hatt Gudmund, **Who is fighting for the Globe**, (Copenhagen: Fergo, 1941), pp.50-60
(2) Hatt Gudmund, **Stillehavs problemer**, (Copenhagen: Royal Danish Geographical Society, 1936), p.45

رأى "**هات**" "**Hatt**" أن ذلك لا يعتبر مؤشر عن تخلي ألمانيا عن سياستها التوسعية، فهي لاتزال بحاجة إلى أسواق خارجية في إطار رؤية المجال الحيوي[1].

امتدت خطط ألمانيا لتنظيم الفضاء المعيشي أو المجال الحيوي الأوروبي إلى إعادة التنظيم السياسي والاقتصادي لأوروبا، كما كان هدفها الرئيسي هو تأمين استقلال الفضاء المعيشي الأوروبي عن بقية العالم، وقد جادل "**هات**" "**Hatt**" بأنه سيتعين على الدول الفردية في قارة أوروبا تكييف إنتاجها وفقًا للمصالح المشتركة[2]، وهو ما شكل عاملا لإثارة مخاوف الدول الأوروبية –خاصة الدنمارك–، حيث بدا أنه غير متأكد مما إذا كان من الممكن التوفيق بين الانقسامات الوطنية؛ وهو ما تضمنه تصريحه:

"يجب بالضرورة أن يتم تقسيم العمل داخل الفضاء المعيشي الأوروبي،...هل ستشعر شعوب أوروبا بأنها أوروبية؟،... إن المشكلة التي سيتعين على ألمانيا مواجهتها بعد انتصارها في الحرب، ستكون توحيد دول أوروبا القوية في إرادة مشتركة، هي أعظم مهمة في تاريخ أوروبا، وحول حل هذه المهمة يقع مصير أوروبا"[3].

وعليه نجد أن نظرة "**هات**" "**Hatt**" إلى الطرح المتعلق بالفضاء المعيشي قد تأسست على اعتبارات اقتصادية طويلة الأجل، وهذا ما تؤكده مشاركته في تأليف خريطة وكتيب عن التوزيع العالمي للموارد، إضافة إلى خريطة تضمنها كتابه عام 1941 عن الفضاء المعيشي، وعلى الرغم من اعترافه بأن توزيع الأسواق والعمل لعب دورًا بارزا؛ إلا أن الجغرافيا السياسية كانت غالبًا حتمية فيما يتعلق بالموقع الجغرافي للموارد الطبيعية –كانت المادية الجغرافية أيضا سمة في كتابات الجيوسياسيين الألمان المعاصرين[4]–، كما أن الأسئلة الأكثر تقليدية عن الإستراتيجية الجغرافية قد تزايدت بعد اندلاع الحرب في أوروبا، ولكن مع الاستثناء الملحوظ للجغرافيا السياسية السوفياتية، فقد قام "**هات**" "**Hatt**" بإدراج مثل هذه القضايا بشكل غير متسق في المشاهد العالمية للكتل الجغرافية الاقتصادية[5].

---

(1)Hatt Gudmund, **Kampen om Magten: Geopolitiske Strejflys**, (Copenhagen: Berlingske, 1940), p.15
(2)Hatt Gudmund, **Who is fighting for the Globe,** op.cit, p.101
(3) Hatt Gudmund, **Who is fighting for the Globe**, op.cit, pp.103-105
(4) Natter Wolfgang, "Geopolitics in Germany, 1919-45", In John Agnew & al. (Eds), **A Companion to political geography**, pp. 187-203, (Oxford: Blackwell, 2003), p.189
(5)Larsen Henrik Gutzon, “The need and ability for expansion: Conceptions of living space in the small-state geopolitics of Gudmund Hatt”. **Political Geography**, Vol.30, No.01, (2011), pp.38-48, pp.43,44

ثانيا: نظرية المجال الحيوي (الفضاء الحي) كأداة للسياسة التوسعية للإمبراطورية الألمانية وألمانيا النازية

بالتركيز على ديناميات التفاعل الإقليمي، نجد اتجاهين رئيسين في هذا الجانب من العلاقات الدولية، الأول يدرس العمليات التي تقودها الدول على نطاق قاري- في أغلب الأحيان من منظور ليبرالي-؛ بينما يركز الاتجاه الثاني على التكامل الإقليمي أو سياسات الغزو والتوسع المرتكزة على نماذج الجغرافيا السياسية الكلاسيكية[1].

وإذا انطلقنا من تعريف "**جيفري باركر**" "**Geoffrey Parker**" للجغرافيا السياسية على أنها "دراسة العلاقات الدولية من منظور مكاني أو جغرافي"[2]، نجد تعريفه يعتمد على مفهوم الجغرافيا السياسية الجديدة (New Geopolitics)، وهو نهج جيوسياسي جديد ظهر لأول مرة في السبعينيات، للوصول إلى التفسيرات المرتبطة بسلوك وتفاعل الأشياء المكانية كأجزاء مكونة من الكل، بينما الهدف النهائي لهذا النهج هو فهم كامل الفضاء الجيوسياسي والإجراءات التي تتم داخله، إلا أنه يتناقض مع نهج الجيوبوليتيك الذي نشأ في ألمانيا – وهو ما جعل مصطلح الجغرافيا السياسية (Geopolitics) من المصطلحات المحظورة -خلال تلك الفترة – في السياسة الدولية- نظرا لارتباطه بالسياسة الخارجية النازية وأيديولوجيتها وتوجهاتها، خاصة مع أعمال "**فريدريك راتزيل**" "**Friedrich Ratzel**" و"**كارل هوشوفر**" "**Karl Haushofer**" هذا الأخير الذي كان مرتبطا بالحركة النازية وأيديولوجيتها[3]، وهو ما جاء في مقال نشر في صحيفة ديلي إكسبريس:

---

[1]Perrier Bruslé L, "L’intégration sud-américaine : des enjeux continentaux aux réalités locales. Un exemple à la tri-frontière BoliviePérou-Brésil", In Richard Yann et Gana Alia (Eds), **La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation global/local**, pp. 211 -233, (Paris: Karthala, 2014), p.211

[2]Ksenia Krauer-Pacheco, "Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Foreign Policy Aims", No.118, (Dec 2011), 66 pages, p.09

[3]Dimitrios Koliopoulos, "The Theory of Lebensraum (Living Space) As A Tool of The Foreign Policy of The German Empire and Nazi Germany", (Panteion University of Social And Political Sciences: Departement of International, European and Regional Studies, 2018), P.03

"كارل هوشوفر" "Karl Haushofer" كان الرجل الذي وقف وراء أهداف "هتلر" "Hitler" الحربية، وكل شيء الذي أنجزه "هتلر""Hitler" أو يرغب في تحقيقه في المستقبل ... هو برنامج الجيوسياسي ل "هوشوفر" "Haushofer" [1].

وقد سيطر كل من "**راتزل**" "**Ratzel**" و"**بارون فرديناند فون ريشتهوفن**" " **Baron Ferdinand Von Richthofen**" على مجال الجغرافيا السياسية في ألمانيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، وأنتجوا خطابا فكريا مرتكزا على الربط بين المتغيرات الجغرافية والإثنوغرافية، والتحقيق في المكون البشري للجغرافيا، ثم انتقل "**راتزل**" "**Ratzel**" و"**فون ريشتهوفن**" "**Von Richthofen**" من دراسة الجغرافيا الألمانية والدولية إلى العمل على دمج ما أطلقوا عليه الدراسة الإنسانية كجزء أساسي ضمن الدراسات الجغرافية، والتأسيس الفكري لنظرية الانتشار (Diffusion Theory)، والتي شكلت الأساس لتبرير الإمبريالية كظاهرة طبيعية (Imperialism As A Natural Phenomenon)[2].

اضافة إلى إفراز العديد من المفاهيم في هذا المجال، من أهمها مفهوم الفضاء الحي (Lebensraum) أو المجال الحيوي (Living Space) – كفكر توسعي– الذي يعتبر مخرجا من مخرجات الدراسات الجيوبولتيكية ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" في نهاية القرن التاسع عشر– وإن كان عالم الأحياء الألماني "**أوسكار بيسكال**" "**Oscar Pescal**" أول من استخدم مصطلح نظرية المجال الحيوي عام 1860 وذلك في كتابه "مراجعة أصول الأنواع عند داروين"[3]–، وسرعان ما أصبح هذا المصطلح أبرز محاور سياسات الحكومة الألمانية، خاصة في ظل العزلة التي كانت تشهدها ألمانيا الموحدة داخل النظام الدولي، إضافة إلى افتقارها إلى البعد الإمبراطوري والتوسعي – المستعمرات التي كانت تمتلكها الدول الكبرى في تلك الفترة– فبدا المجال الحيوي كحل مثالي لألمانيا لتأمين بقائها، وتعزيز مكانتها الدولية.

---

[1] Herwig, Holger H, "Geopolitik: Haushofer, Hitler and Lebensraum", **Journal of strategic studies,** Vol.22, No.02, (1999), pp.218-241, p.218

[2] Sarah k. Danielsson, op.cit, p.56

[3] كيف تسببت نظرية المجال الحيوي في التوسع الاستعماري؟، 04 مارس 2018، تاريخ الاطلاع 2022/05/26، متاح على الرابط: https://2u.pw/Jkvy4

وتعود جذور نظرية المجال الحيوي – التي ترتكز منطلقاتها على فكرة مفادها أن الدولة أشبه بالكائن الحي حيث تبدأ بشكل (زايكوتي) ثم تكبر وتتسع بشكل أخطبوطي[1]– لدراسة قدمها "**راتزيل**" "**Ratzel**" بعنوان "الجغرافيا السياسية" "Geopolitics" عام1897، والتي تضمنت رصد قدرة البيئة الطبيعية والكائنات الحية التي تعيش فيها على التكيف مع التغيرات التي تحدث عبر الزمن، كما حاول "**راتزيل**" "**Ratzel**" من خلال هذه الدراسة مقارنة حالة الدول بالعديد من الكائنات الحية الطبيعية والتأكيد على أوجه التشابه بينها، ليستخدم مصطلح "المجال الحيوي" لأول مرة في مقالته المعنونة ب: "نظرية المساحات الحية: دراسة جغرافية حيوية" عام 1901، للإشارة إلى المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الكائن البشري – ككائن حيوي– ويتطور، وبناءا على هذا العمل أصدر كتابه المعنون ب"المجال الحيوي" "Der Lebensraum" عام 1901، الذي أشار فيه إلى المجال الحيوي كمساحة جغرافية لازمة لدعم الأنواع الحية في حجمها الحالي ونمط وجودها[2]، وبالتالي تصبح الدول أشبه بالكائنات الحية في حاجة إلى مساحة أكبر أو مجال حيوي من أجل التوسع والبقاء.

عموما تركز نظرية المجال الحيوي على نقطتين رئيسيتين:

التركيز على عناصر الهجرة والاستعمار، كأبرز احتياجات الكائنات الحية لتأمين المساحة المناسبة لخصائصها وسكانها، فعندما تصبح المساحة التي يعيش فيها نوع ما غير كافية، وغير قادرة على تلبية هذه المتطلبات الهيكلية والديموغرافية، فإن هذا النوع سيحاول توسيع مساحة معيشته، ليس فقط من خلال تبني سياسات الهجرة إلى منطقة تتمتع بخصائص أكثر ملاءمة، لتلبية هذه المتطلبات والتكيف مع الشروط الجديدة، ولكن أيضا من خلال الاستعمار الذي يتمثل في الاستكشاف والاستغلال المناسب لهذا الفضاء الجديد، وبذلك تعتبر الهجرة والاستعمار أبرز الآليات التوسعية للشعوب والدول[3].

النقطة الرئيسية الثانية في هذه النظرية تتعلق بالاعتقاد بأن الحضارة الإنسانية تعتمد بشكل مباشر على الأرض، التي تشكل دافعا للصراع بين الدول –خاصة دول الجوار– ومواجهة بعضها، حيث

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات**، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص.33

[2] Woodruff D. Smith, “Friedrich Ratzel and the Origins of Lebensraum**”, <u>German Studies Review</u>,** Vol.03, No.01, (Feb 1980), pp.51-68, p.53

[3] Christian Abrahamsson, "On the genealogy of Lebensraum", Geographica Helvetica, No.68, (2013), pp.37–44, p.40

تتعارض اهتماماتهم لتأمين فضاء للعيش– مثل الصراع من أجل البقاء في الأوساط الحية–[1]، فوصف "راتزيل" "**Ratzel**" هذه المواجهة بين الدول أو بين الأنواع بأنها صراع من أجل الفضاء (Fight for Space)، ومن خلال هذا الصراع يتم تصنيف الدول إلى دول ناجحة، فاشلة أو ضعيفة، فالدول الناجحة قادرة على تأمين مساحة معيشتها وتوسعها، بينما الدول الفاشلة غير قادرة على تحقيق ذلك، وكلما زادت مساحة المعيشة التي تمتلكها الدولة، كلما زادت إمكانية تعزيز مكانتها مقارنة بالدول المنافسة الأخرى، وبالتالي فالمجال الحيوي هو المفتاح لإحداث التحول في مكانة الدول.

ثالثا: المجال الحيوي في دراسات فريديك راتزل: المزاوجة بين الجغرافيا الحيوية والجغرافيا البشرية

ترتكز فكرة المجال الحيوي عند "**راتزيل**""**Ratzel**" كمفهوم جغرافي حيوي من خلال إطار تحليلي للبيئات البيولوجية والجغرافية، بما في ذلك الحياة والفضاء (Life and Space)، والتغيرات وتطور الحياة في المجال الحيوي (The Evolution of Life in The Lebensraum)، والتحكم في الفضاء باعتباره سمة من سمات الحياة (Controlling Space as a Feature of Life)، التي تحكمها معادلة قهر أو استعمار؟ (Conquest or Colonization?)، والتأثير الرجعي للفضاء على الحياة (The Retroactive Effect of Space on Life)، والمنافسة في الفضاء (Competition in Space)، والمناطق الحدودية (Border Areas)، والحفاظ على الفضاء الواسع للعيش (The Preservation of Large Living Space)، وظاهرة الفضاء في تطوير أشكال المعيشة الجديدة (The Phenomenon of Space in The Development of New Forms of Living)[2].

كما تعتبر موضوعات الجغرافيا السياسية المعاصرة من أبرز القضايا التي شكلت مضامين مناقشات "**راتزيل**""**Ratzel**" للفضاء المعيشي، مثل الحدود والنطاق المكاني وعملية تشكيل مساحات معيشية جديدة، ويعتقد "**راتزيل**""**Ratzel**" أن الحدود لا يمكن فهمها على أنها خط ترسيم بسيط، ولكن يجب أن تكون منطقة هامشية[3]، كما رأى أن عوامل كالهجرة – على سبيل المثال– ستعزز توليد

[1]Von Erich Obst, "Die Lebensräume der Weltvölker", **Zeitschrift für Politik**, Vol. 29, No.01/02, (Jan /Feb. 1939), pp. 01-10, p.01

[2]Hou Lulu & Liu Yungang, "The evolving concept of lebensraum in political geography", **Progress in Geography**, Vol.38, No.05, (2019), pp.637-647, p.638

[3]Friedrich Ratzel, **Politische Geographie Oder Die Geographie Der Staaten, Des Verkehrs Und Des Kriges,** (Munich und Berlin: R.Oldenbourg, 1903), p.05

فضاءات جديدة للعيش، وتشمل هذه العملية ثلاث مراحل: التباين المكاني (Spatial asymmetry)، وتآكل الحدود غير الواضح (Erosion of Blurred Boundaries)، وتشكيل الجزر/الجيوب (Formation of Islands/Sinuses)، فيما اعتقد أن العرق النقي والعرق المختلط ليس لديهما أحكام قيمية واضحة، وكثير من السكان المهمشون يستحقون الحماية.

ولتقديم تفسير جغرافي حيوي لوقائع الجغرافيا السياسية للدولة – في تأطير الدولة ككائن حيوي – صاغ "**راتزيل**""**Ratzel**" موقفا يبرر السياسات الاستعمارية والتوسع الإمبريالي من جانب ألمانيا بإدراجها ضمن الشروط الضرورية لاستمرار وجودها، فباعتبار أوروبا كمساحة مشبعة سياسيا، دافع "**راتزيل**""**Ratzel**"عن الاستعمار في إفريقيا باعتباره الطريقة الوحيدة التي يمكن للأمة الألمانية من خلالها إيجاد مكان جديد للعيش[1].

وهنا يتضح أن صياغة "**راتزل**" "**Ratzel**" لمفهوم الفضاء الحي أو المجال الحيوي كان بناءا على مرجعيته وتوجهاته العلمية – الجغرافيا الحيوية – مع التركيز على وظيفتين للفضاء من أجل الحماية البيولوجية للحياة وإمكانية النمو، كما قسم الفضاء إلى قسمين: مساحة المعيشة ومساحة التغذية، واستخدام الفضاء الحي للكشف عن قوانين الفضاء الاجتماعي والسياسي للإنسان، باعتبار الدولة ككائن حي له سمات جغرافية بيولوجية تسعى جاهدة إلى الحصول على مكان للعيش، فيرى أن الناس هم نتاج البيئة الجغرافية، ويتفاعلون مع الفضاء، فوجود ونمو البشر على الأرض هو نتيجة تكيف البشر مع البيئة مثل الكائنات الحية الأخرى، فيعتقد "**راتزيل**" "**Ratzel**" أن:

"**كل عشيرة وقبيلة وحتى بلد لها مستويان من الدلالة، الناس ومساحاتهم الإقليمية، ... يتأثر السلوك السياسي للناس بالبيئة الجغرافية ويقومون بالتكيف**"[2].

ومن الواضح أن جميع السلوكيات البشرية والتنمية الاجتماعية مقيدة بالبيئة، والتي تنعكس في أربعة جوانب:

---

[1]Innes M. Keighren, "History and philosophy of geography III: The haunted, the reviled, and the plural", **Progress in Human Geography,** Vol.44 No.01, (2020), pp.160–167, pp.162-163
[2]Hou Lulu & Liu Yungang, op.cit, p.638

- ✓ القيود المادية، والتأثيرات النفسية، والدور الحاسم لوفرة المنتجات ونقصها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وتأثيرها على الإنسان، وتحديد آثار الهجرة والتوزيع؛
- ✓ الدولة القومية هي الوحدة الأساسية التي يعمل فيها الكائن البشري، ويقارنها "**راتزيل**" بالتجمعات البيولوجية في الطبيعة، بحجة أن الدولة هي كائن حي (بيولوجي) مرتبط بالأرض –منطقة سياسية تحتلها مجموعة بشرية منظمة بشكل واضح على السطح– فتتأثر الخصائص بعمق بالإقليم والموقع اللذين يوفران البيئة المعيشية له، ويتطلب بقاء الكائن الحي وتطوره في مساحة معينة؛
- ✓ مثل الكائنات الحية الأخرى، الدولة لها مراحل مختلفة من التطور، تنحصر في ثلاث مظاهر في الفضاء:
  - ➢ يتمثل المظهر الأول في حدود الدولة، وتغير شكل الفضاء الهندسي الذي تفرزه المنافسة بين دول متعددة، وهو تعبير عن التطور المستمر للمجتمع البشري؛
  - ➢ والثاني هو استقرار الإقليم، الذي يعكس مرحلة التنمية في بلد ما، فكلما ارتفع مستوى التنمية، زاد الاستقرار الإقليمي للبلد؛
  - ➢ أما المظهر الثالث فيمثل نمو الفضاء، ومساعي الجماعة الوطنية الديناميكية للتحرك الخارجي للحدود وتوسيع الفضاء.
- ✓ تتحقق حالة التوازن في الفضاء الحيوي من خلال التطور الطبيعي، فتحدث المنافسة على الفضاء من قبل الكائنات الحية بشكل طبيعي مثل التفاعلات في النظم البيئية، ومن خلال التخلص من الكائنات الحية التي لا تتكيف مع تطور النظام العالمي[1]، يتغير أيضا مدى مساحة المعيشة التي تسيطر عليها البلدان.

وعليه تتحدد مكانة الدول في النظام العالمي من عاملين (الموقع الطبيعي والموقع الجغرافي السياسي)، وكما يجب على جميع الكائنات الحية أن تجد مكانها المناسب في البيئة الطبيعية من أجل البقاء والتكاثر، يجب على الدول أيضا أن تعزز مكانها في البيئة السياسية.

---

[1] Piotr Eberhardt, "Friedrich Ratzel’s views on Human Geography and Geopolitics", (Aug 2015), p.01

ولتحليل تطور وتشكيل سلطة الدولة، قدم "**راتزل**" "**Ratzel**" مفهوما عرف بمركز القوة (Center of Strength)، ووفقًا لمفهومه هناك سبعة مبادئ محددة في عملية تشكيل هذا المركز [(1)]:

- ✓ تزداد مساحة الدولة مع توسع سكان المنطقة ذوي الثقافة الواحدة؛
- ✓ يرتبط النمو المكاني لمركز القوة بجوانب التنمية الأخرى؛
- ✓ تزداد أراضي الدولة باستيعاب وحدات جيوسياسية أصغر (من حيث عامل المساحة)؛
- ✓ تعكس الحدود قوة الدولة ومستوى تطورها، لذا فهي ليست دائمة؛
- ✓ تبحث البلدان النامية عن الأراضي التي يمكن استيعابها؛
- ✓ اتجاه التوسع يتحول من أكثر إلى أقل نموا؛
- ✓ ينمو الدافع للتوسع مع توسع المنطقة.

فالامتداد المكاني للدولة – بالنسبة للجغرافي السياسي " **فريدريك راتزيل**" "**Friedrich Ratzel**" – هو الشرط الذي يؤسس لجميع الظروف الأخرى، فالمجال الحيوي –كمفهوم تركيبي– يجمع الظروف البيولوجية والجغرافية والأنثروبولوجية لبيئة معينة، هدفه التنظير للظروف والتغيرات البيولوجية داخل منطقة محددة لوصف العلاقة بين نوع ما وبيئة معينة، وبالتالي فإن المجال الحيوي هو المساحة الجغرافية المطلوبة لدعم الأنواع الحية في حجمها الحالي ونمط وجودها[(2)]، على هذا النحو فإن أي زيادة أو نقص في عدد السكان سيؤدي بالضرورة إلى تغيير الاحتياجات المكانية للسكان.

كما شكل المجال الحيوي بالنسبة ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" أهمية محورية لفهم الخصائص المكانية للحياة، حيث لا يمكن فصل الحياة عن متطلباتها المكانية، وكان هدفه هو خلق علم من الجغرافيا السياسية موازيا لعلم الجغرافيا الطبيعية، وبالتالي فنظريته التوسعية استنادًا إلى المفهوم المركزي لـ المجال الحيوي (**Lebensraum**)، تم اشتقاقها في البداية من اعتبار جغرافي حيوي للعالم العضوي غير البشري، حيث جادل "**راتزيل**" "**Ratzel**" بأن كل كائن حي يتطلب قدرًا محددًا من الأراضي التي يستمد منها القوت، ويطلق على هذه المنطقة المجال الحيوي، أو الفضاء الحي، كما أكد باستمرار على الأهمية الأساسية لمفهوم المجال الحيوي، فلا يمكن فصل فكرة الحياة نفسها عن الحاجة إلى فكرة الفضاء

[(1)]Leszek Sykulski, **Geopolityka, czyli pochwała realizmu. Szkice teoriopoznawcze**, (Warszawa: Warszawska Firma Wydawnicza, 2011), p.42

[(2)]Woodruff D. Smith, op.cit, p.53

المصاحبة لها: "**كل شكل جديد من أشكال الحياة يحتاج إلى مساحة لكي يظهر إلى الوجود، ومع ذلك يحتاج إلى مساحة أكبر لتأسيس وتمرير خصائصه**"[1].

كما أن الاستقلال الجغرافي (Geographical Autonomy) النموذجي للحضارات في المراحل البدائية من التطور، يستدعي – وفقًا ل"**راتزيل**" "**Ratzel**"– تقسيم سياسي موسع للهيئات السياسية، التي تخضع إلى حد كبير للظروف والحواجز الطبيعية، وفي هذه الحالة تصبح تميل بالفعل إلى أن تظل صغيرة ومتعددة، وغالبًا ما تكون منعزلة.

وهي ذات الفكرة التي أكد عليها " **رودولف كيلين**" "**Rudolf Kjellen**" في نقاشاته المتعلقة بالفكر التوسعي الدول:

"**إن الدولة التي تتصف بالمساحة المحدودة تسيطر عليها الحاجة السياسية الملحة؛ لكي توسع مساحتها عن طريق الاستيطان أو الاستعمار أو الوحدة مع الدول الأخرى، أو بواسطة إتباع أشكال السيطرة الأخرى، وان التوسع هو اتجاه طبيعي ووسيلة ضرورية للبقاء، أما الدول الصغرى فإن موقفها في عالم السياسة كموقف البشر البدائيين في عالم الحضارة، حيث أنها دفعت إلى الأطراف، وبقيت في المناطق الحدية أو أنها تختفي، وكلما يزداد نمو الدول الكبرى تقل أهمية الدول الصغرى**"[2].

وفي ذات السياق جادل "**راتزل**" "**Ratzel**" بخصوص مفهوم الدولة ذات المستوى العالمي المرتبط بما يسمى نظرية دورة المحيط (Ocean Cycle Theory)، ففي المرحلة الأولى من تطور الحضارة الإنسانية، كان المركز الاستراتيجي والسياسي للعالم يقع في البحر الأبيض المتوسط، ثم في العصر الحديث تحول نحو المحيط الأطلسي، كما لم يكن لدى "**راتزل**" "**Ratzel**" أي شك في أن المحيط الهادئ سيلعب دورا استراتيجيا مهيمنا، وستزداد أهمية الدول الموجودة أو التي لديها مستعمرات في هذا الجزء من العالم، وهي: الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا وإنجلترا، ودعا إلى ضرورة توسع الحدود الألمانية

---

[1]Mark Bassin, "Imperialism and the nation state in Friedrich Ratzel's political geography", **Progress in Human Geography** , Volume 11, Issue 04, No.23, (Sep 1, 1987), pp.473-795, p.477

[2]عبد الرزاق عباس حسين، **الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية**، (بغداد: مطبعة أسعد، 1976)، ص.32

إلى هذا الجزء الحساس من العالم، معتبرا أن الدولة التي تعتزم لعب دور القوة العظمى تكون خاضعة لحتمية البحث عن موطئ قدم لها في المحيط الهادئ[1].

كما اعتقد "**راتزل**" "**Ratzel**" بوجود سمات تشابه بين الدولة والكائن الحي فيما يتعلق بدورة الحياة (تولد وتتطور وتموت)، وكجزء من تطورها يجب أن تتوسع إقليميا كعملية طبيعية ودورية، تحدث في سياق التنافس والصراع المستمر الذي يؤدي إلى القضاء التدريجي على الدول الأضعف[2]، وهذا يؤدي في النهاية إلى تأسيس دولة قوية ذات مستوى عالمي قادرة على مواجهة التحديات.

هذه المعطيات شكلت أساسا لتوقعات "**راتزل**" "**Ratzel**" بظهور قوتين عالميتين في المستقبل: الولايات المتحدة في القارة الأمريكية، وألمانيا في القارة الأوروبية، كما رصد المساحة المحددة لقوة الدولة في المستقبل في حدود 5 ملايين كيلومتر مربع – في ذلك الوقت كانت ألمانيا تبلغ 550 ألف كيلومتر مربع، وفي المستعمرات 3.2 مليون كيلومتر مربع_[3]، وبالتالي اعتبر أن كل دولة تتطلع للزعامة الدولية، يجب أن تحوز على أهداف محددة بدقة مرتبطة بسياسات التوسع الإقليمي.

وبالرغم من تركيز "**راتزيل**" "**Ratzel**" على تشابه القوانين التي تحكم التمايز العضوي والتمايز بين المجتمعات والدول، فهذا لا يعني إهماله لأهمية العامل البشري، وهو ما يتضح في تأكيده على الزيادة السكانية وتداعياتها – العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر خاصة في دراسات "**مالتوس**" "**Malthus**"–، وعليه فجميع عمليات التحقق من زيادة عدد السكان لها تأثير بعيد المدى غير قابل للقياس؛ يشكل حاجزا لتدفق رأس المالي والبشري، فمن خلال غزو المسار الطبيعي للزيادة، فهم يشكلون تهديدا للمجتمعات [4].

ورغم ذلك جادل "**مارك باسين**" "**Bassin Mark**" أن الاستنتاجات التي توصل إليها "**راتزيل**" "**Ratzel**" كانت متعارضة تماما مع استنتاجات "**مالتوس**" "**Malthus**"، فبينما أكد هذا الأخير على ضرورة الموازنة بين نمو السكان لبد ما، والقدرة الغذائية لهذا البلد، في حين كان من القانوني في نظر

---

[1]Piotr Eberhardt, "Friedrich Ratzel's Views on Human Geography and Geopolitics", **Przegląd Geograficzny**, Vol.87, N.02, (2015), pp.199-224, p.216

[2]برد رتيبة، " الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، م.04، ع.02، (2021)، ص ص.155–177، ص.163.

[3]Piotr Eberhardt, "Friedrich Ratzel's Views on Human Geography and Geopolitics", op.cit, p.215

[4]Christian Abrahamsson, op.cit, p.40

"**راتزيل**" "**Ratzel**" وأنصاره أن الزيادة القوية في عدد السكان هي واحدة من أهم المؤشرات على قوة الدولة وحيويتها[1]، كما أكد على ضرورة الرجوع إلى الموقع أو المجال الحيوي (Lebensraum) من أجل فهم دور الإنسان ومصيره [2].

فهذا المبدأ الأساسي لجغرافيا "**راتزيل**" "**Ratzel**" يعطي المجال الحيوي دورا حاسمًا في عملية التمايز المكاني للمؤسسة البشرية، ووفقا ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" عندما تكون البشرية متخلفة تقنيًا، فإن هذا التمايز يعمل من خلال تقليل الأجزاء وفصلها، وفي هذه المرحلة ستُحرم المجتمعات البشرية من الوسائل التقنية المتطورة بما يكفي لتأمين توسعها في مناطق شاسعة، فتميل كل مجموعة إلى التمسك بقطعة محدودة من الأرض، وبسبب المهارات التقنية غير المتنوعة، فإن كل مجموعة سوف تتكيف بسهولة أكبر بقدراتها الخاصة في منطقة متجانسة، وهو ما تضمنه تصريح "**راتزيل**" "**Ratzel**":

"أي مجتمع ضعيف التطور يميل إلى أن يصبح كيانا طبيعيا ويطمح إلى [...] السيادة على إقليم [...] يتميز بوحدة معينة"[3].

وبالنسبة إلى "**راتزيل**" "**Ratzel**" فإن الحدود الدقيقة لإقليم الدولة ومناطقها الحيوية دائما ما تكون مرتبطة بحجم سكانها، ومتطلبات التمثيل الغذائي لهذه المجموعة من السكان، وبالتالي فالتوسع بالنسبة ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" مرتبط دائما بنمو السكان وما يترتب على ذلك من احتياجات التمثيل الغذائي، ونتيجة للحاجة المتزايدة إلى للمجال الحيوي (الإقليم) ستواجه مجموعات مختلفة صعوبة في الحصول على نفس المساحة[4]، وهو ما أكده "**رودولف كيلين**":

"الدول الحيوية، تحتل مساحة محدودة، تحكمها الضرورة السياسية القاطعة لتوسيع أراضيها، من خلال الاستعمار أو الضم أو الغزو"[5].

وبالتالي فإن المجتمعات البشرية التي تعيش في فضاء تحدده الدول، كنتيجة لعمليات التكامل وفي إطار ما يعرف بشكل الفضاء (Space Motif)، تكون خاضعة لحتمية العمل على زيادة مساحة

---

[1]Christian Abrahamsson, op.cit, p.39
[2]Mercier Guy, "The Geography of Friedrich Ratzel and Paul Vidal de la Blache: A comparative analysis", **Geography Online**, vol.01, No.01, (2001), pp.01-18, p.04
[3]Mercier Guy, op.cit, p.04
[4]Christian Abrahamsson, op.cit, p.40
[5]Rudolf Kjellén, **Staten som lifsform**, (Stockholm: Political handbooks, 1916), p.67

الفضاء، من خلال الاستحواذ على مكاسب جديدة، وإلى جانب عوامل الموقع والإقليم يركز "**راتزل**" "**Ratzel**" على عامل الوعي البشري (الشعور بالفضاء Feeling of Space، الارتباط بالفضاء space connection)، فيجب على كل أمة تنوي تحقيق النجاح السياسي أن تطور أفكارها الخاصة بالمساحات الكبيرة، أي أن تزود نفسها بأوسع مساحة ممكنة للعيش)[1]، وبالتالي يصبح النضال من أجل مساحة المعيشة (المجال الحيوي) محركًا للتنمية البشرية.

كما اعتبر "**راتزيل**" "**Ratzel**" أن البشر ومؤسساتهم الاجتماعية مجرد تأثير للعالم الطبيعي، وعليه هم يخضعون لقوانين الطبيعة تمامًا مثل باقي الكائنات الحية، كما عمل على توظيف مفاهيم الجغرافيا الحيوية، لتوضيح فكرته عن الدولة ككائن حي يكافح من أجل المجال الحيوي (مساحة المعيشة)، كما حاول الاعتماد على الأفكار الداروينية الأساسية – باعتبار الدراسات الجغرافية وحقائق التوزيع الجغرافي في البيئات المكانية مأخوذة ضمنيا من علم الأحياء ونظرية داروين[2]– لتفسير الاتجاه التوسعي لإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر ومنافسة الدولة، من خلال التعامل مع العمليات التاريخية والبيولوجية على حد سواء، والتكوين الإقليمي للسياسة العالمية وظاهرة الحرب بين الدول[3]، كما أكد على المزاوجة بين ديناميكية الحدود وفكرة القوة المطلقة كأساس للوصول إلى تجسيد الأهداف الإستراتيجية للدول وبالتالي تحقيق بقائها[4]

وعليه فالعلاقة بين الجيوسياسية ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" وصياغته الجغرافية الحيوية لمفهوم المجال الحيوي متشابكة، لدرجة أنه لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض، فالحاجة النسبية للتوسع الإقليمي للحالات والحدود التي وضعها هذا التوسع من خلال الفضاء المطلق لسطح الأرض ستخلق دائمًا صراعًا على الفضاء و/أو صراعًا من أجل الفضاء ينتج مباشرة من التوتر الأساسي بين ثبات الأرض، وتحقيق البقاء، ووفقا ل"**راتزيل**" "**Ratzel**" فإن التوسع المستمر يشكل الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي دولة قوية

---

[1] Potulski Jakub, **Wprowadzenie do geopolityki**, (Gdańsk: Wydawnictwo Uniwersytetu Gdańskiego, 2010), p.166

[2] David Ross Stoddart, "Darwin's Impact on Geography", **Annals of the Association of American Geographers**, Vol.56, No.04, (Dec 1966), pp. 683-698, p.683

[3] Ian Klinke & Mark Bassin, "Introduction: Lebensraum and its discontents", **Journal of Historical Geography**, Vol.61, (July 2018), pp. 53-58, p.53

[4] إسراء شريف الكعود، "نظرية المجال الحيوي – دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأهداف والوسائل (الولايات المتحدة الأميركية) نموذجا"، **مجلة كلية التربية للبنات**، م.25، ع.02، (2014)، ص ص.312-323، ص.313.

وحيوية أن تحقق فيها ما يشبه التوازن، لذلك لم تكن الأطروحة المالتوسية السابقة حول الحد من النمو السكاني خيارًا منطقيا[1].

رابعا: مركزية المجال الحيوي والتسلسل الهرمي العرقي في السياسات التوسعية ل"أدولف هتلر" "Adolf Hitler"

كان الجانب الأول من الأيديولوجية النازية مرتبط بالمفهوم الجيوسياسي للمجال الحيوي، أو مساحة المعيشة، فكان يعتقد أنه يجب الحصول على مناطق جديدة للاستيطان، وهذا من شأنه أن يعزز مساحة البلد الأم، مع تمكين المستوطنين في الأراضي الجديدة من الاحتفاظ بعلاقة وثيقة مع موطنهم الأصلي، كما أنه سيعزز الموارد المادية وقوة الأمة الألمانية، كما كان هتلر يسعى لتوسيع الحدود الألمانية من خلال التحرك شرقا، لتركيز كل الألمان جغرافيا في مكان واحد لتشكيل إمبراطورية ممتدة، ورأى أن الحل الفعلي لتعزيز مساحة الوطن الأم هو الاستحواذ على الأرض للاستيطان[2]، وقد تضمن كتاب "**هتلر**" "**Hitler**" (Mein Kampf) أفكارا متباينة لتطوير مصطلح المجال الحيوي:

" لن تمتلك الأمة الألمانية أبدا الحق الأخلاقي في الانخراط في السياسة الاستعمارية؛ حتى تحتضن– على الأقل– أبنائها داخل دولة واحدة، فقط عندما تشمل حدود الرايخ آخر ألماني؛... لكنها لم تعد قادرة على ضمان قوت يومه، فإن الحق الأخلاقي في الحصول على أرض أجنبية ينشأ من محنة شعبنا"[3].

كما أكد "**أدولف هتلر**" "**Adolf Hitler**" على مسؤولية الحركة الاشتراكية الوطنية (National Socialist Movement) في إيجاد مناطق نفوذ جديدة في الأقاليم الشرقية المجاورة لألمانيا:

"يجب على [الحركة الاشتراكية الوطنية]، بغض النظر عن التقاليد والأحكام المسبقة، أن يجدوا الشجاعة لتجميع شعبنا وقوتهم للتقدم في ذلك الطريق الذي يبدأ من المساحة المعيشية المحدودة لهذا

---

(1)Mark Bassin, op.cit, p.478

(2)Ihor Kamenetsky, "Lebensraum in Hitler's War Plan: The Theory and the Eastern European Reality", **The American Journal of Economics and Sociology**, Vol. 20, No.03, (Apr 1961), pp. 313-326, p.313

(3)Adolf Hitler, Ibid, p.03

الشعب، اليوم يقاد إلى أرض جديدة، وبالتالي يتحرر إلى الأبد من خطر الهلاك على هذه الأرض أو الاضطرار إلى الاعتناء بخدمات الآخرين كشعب عبيد"[1].

من جهته أكد "**ألفريد روزنبرغ**" "Alfred Rosenberg" أن فكرة الاستيطان (The Idea of Settlement) وسياسة مساحة المعيشة (Living Space Policy) تشكل أبرز المحاور التي لعبت دورا مركزيا في نشر الأيديولوجية النازية في أوروبا الشرقية، فقد شكل الانتصار على بولندا في عام 1939، دافعا لألمانيا الاشتراكية الوطنية لتجسيد استراتيجيتها المتمثلة في مساحة المعيشة وإن كان ذلك على نطاق ضيق باستخدام "خطط التقريب" "Rounding Plans"، وتمت تجربة هذا النمط لأول مرة في المناطق الغربية لبولندا، بانتهاج سياسة التطهير – قتل المقاومين من سكان المنطقة (أكثر من خمسين ألف شخص) – وطرد السكان البولنديين، ثم تبني سياسة الاستيطان لتوطين الألمان في العديد من المناطق كرومانيا ومناطق من بولندا ودول البلطيق[2].

ولفرض إنشاء مساحة المعيشة الألمانية في المناطق الغربية المضمومة لبولندا، تم تبني سياسات التهجير من خلال إجبار 365000 بولندي على الهجرة، ليتم استبدال سياسات إعادة التوطين القسري بسياسات العمل القسري الجماعي في الرايخ الألماني، كما تم نشر مذكرة مفصلة بعنوان " Generalplan Ost" في ماي 1942، والتي تعتبر جوهر التخطيط الاستيطاني الألماني[3].

تحدث "**هتلر**" "**Hitler**" عن الجدار الشرقي كهيكل وقائي ضد شعوب آسيا الوسطى، وهو ما أشار إليه "بيكر" "**Picker**" من خلال التطرق إلى مشاريع بناء خط دفاع مشابه للجدار الغربي المطبق في فرنسا على الخط التقريبي Astrakhan – Arkhangelsk، ووفقا لخطط Wehrmacht كان هذا الخط أيضًا بمثابة خط النهاية بغزو الاتحاد السوفياتي، ووفقا لأفكار هتلر يجب أن تكون الحدود الشرقية للرايخ الألماني الناشئ للأمة الألمانية حيث أراد الاستغناء عن كاريليا وفنلندا، فيما اعتقد هتلر أن شبه جزيرة القرم والقوقاز يجب أن تمثل الحدود الجنوبية للأمبراطورية لأسباب مناخية في المقام الأول، وباعتبارها بؤرة استيطانية شديدة التحصين، يمكن لها تأمين البحر الأسود والوصول إلى الدردنيل.

---

[1] Maximilian Spinner, **Der Lebensraum im Osten in Hitlers Tischgesprächen**, (Germany: Studienarbeit, 2001), p.04

[2] Peter Jahn, "Deutscher Lebensraum, Entvölkerung und Völkermord in Osteuropa 1939 – 1945", Sachsenhausen, 15/04/2018, Accessed 15/05/2022, Available at: https://cutt.us/jxHhP

[3] Peter Jahn, Ibid

كما قارن "**هتلر**" "**Hitler**" توسعه باتجاه الشرق بتوسع "**شارلمان**" وغيره من الأباطرة باعتباره توحيدًا لأوروبا؛ وإن كان تبنى وجهة نظر مفادها أن السياسات التوسعية للأباطرة كانت في الأساس باتجاه الجنوب، في حين أنه كان يقود أول توسع حقيقي باتجاه الشرق، كما رأى أن الاستيطان للشرق حتمية ناتجة عن الكثافة السكانية العالية في ألمانيا، التي شكلت دافعا لتبني سياسات توسعية، وبالتالي تبرز الرغبة في التوجه نحو الشرق.

وبالتالي فبالتركيز على مضامين المجال الحيوي حسب الطرح النازي الألماني فمن الناحية الإستراتيجية هو ذلك الحيز الجغرافي الذي يحقق لساكنيه الحماية ضد الأعداء وإمكانية مجابهتهم في مختلف الظروف، أما من الناحية الإقتصادية فهو يمثل ذلك الحيز الجغرافي المتنوع اقتصاديا، بحيث يوفر لسكانه مستوى معيشي مقبول، ويحقق لهم الاكتفاء الذاتي[1]، وبالتالي وظفت نظرية المجال الحيوي لدى الألمان في الدعوة إلى ضم جميع الأراضي التي يتواجد فيها الألمان خارج الحدود، وهو ما تضمنه تصريح "**هتلر**" "**Hitler**":

"ليس لهذه الدولة البائسة –ألمانيا– أن تطمع بالاستيلاء على أراضي وممتلكات أجنبية إلا بعد أن يدخل آخر رجل ألماني في دائرة حدودها"[2].

أما الجانب الآخر من الإيديولوجية الألمانية المرادفة لنظرة "**هتلر**" "**Hitler**" للعالم، فكانت مرتكزة على التسلسل الهرمي العرقي، ووفقا لهذا التسلسل نجد الآريون الألمان الشماليون في القمة، بينما كان اليهود والسلاف في أدنى درجة، كما أكد "**هتلر**" "**Hitler**" أن الهدف الأسمى للوجود البشري هو الحفاظ على العرق[3]، مستندا في ذلك على دراسات مفكرين مثل "**تشارلز داروين**" "**Charles Darwin**" و"**هربرت سبنسر**" "**Spencer Herbert**"، حيث حاول "**داروين**" "**Darwin**" شرح تكوين النباتات والحيوانات من خلال مفهوم التطور والانتقاء الطبيعي، وأضاف "**سبنسر**" "**Spencer**" لاحقا فكرة البقاء للأصلح، التي شكلت حسبه العامل الرئيسي لنجاة الأنواع الحية وتكيفها مع الظروف المناخية المتغيرة.

---

[1]أحمد عجاج مطر، "المجال الحيوي الصهيوني بين التفتيت والتطبيع"، **مجلة الجامعة العربية**، ع.53، ج.01، (2021)، ص ص. 519-532، ص.521.

[2]أحمد عجاج مطر، المرجع نفسه، ص.521.

[3]Saya Hautefeuille, "The Transformation of National Identity in Germany: The Role of Political Parties", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for Doctorate degree in Political Science, (University of Ottawa: Faculty of Social Sciences, 2018), p.65

وهي الأفكار التي شكلت آلية وظفها المفكرون والسياسيون – على غرار "**هتلر**" "**Hitler**"– كمحور لأفكارهم لتبرير الحكم الإمبراطوري على الشعوب المحتلة، فكانت الحجة النازية مرتكزة على فكر "**سبنسر**" "**Spencer**"، وبالتالي حتمية الحفاظ على نقاء الجنس الآري وسيطرته على العالم، حيث اعتبر "**هتلر**" "**Hitler**" أن اختلاط الأجناس يشكل تهديد لهذا التفوق وللثقافة الألمانية، فسعى إلى تطهير الأمة الألمانية وإنشاء دولة تعكس الثقافة الألمانية[1].

أراد "**هتلر**" "**Hitler**" تكوين مجتمع ألماني مكون من الآريين من ذوي الدم النقي، واعتبارهم جديرين بالازدهار والتكاثر، و بدأت فكرة الإبادة الأكثر منهجية وتنظيمًا في التأسيس، هو ما برز في إطار برنامج القتل الرحيم[2]، ولم يكن اليهود المجتمع الوحيد المصنف على أنه غير مرغوب فيه، حيث تم اعتبار العديد من الغجر والسود الذين يعيشون في ألمانيا النازية على أنهم أدنى مستوى، وبالتالي لا يستحقون أي إنسانية، فهم يشكلون تهديد للنقاء البيولوجي "للعرق الآري المتفوق" "Aryan Superior Race"، وهو ما جعلهم يتعرضون للاضطهاد على نطاق واسع.

وقد كانت كراهية "**هتلر**" "**Hitler**" لليهود مبنية على نظريات علمية عن العرق، والتي اعتبرت أن التحول لم يكن حلا لمشكلة اليهود، ولا يمكن حلها إلا من خلال القضاء التام عليهم، وقد تضمن كتاب "Mein Kampf" ل"**هتلر**" "**Hitler**" تصورا لدونية العرق اليهودي، وحتمية العمل على فصل الأجناس النقية عن غيرها خاصة اليهود الذين يمثلون العرق الأدنى[3]، وبالتالي كان اليهود الأكثر تضررا من السياسات النازية، التي انقسمت إلى مرحلتين:

- ✓ خلال الفترة الممتدة من عام 1933 إلى عام 1938، قام النازيون بإرهاب اليهود وإفقارهم وعزلهم، مما أجبرهم على مغادرة البلاد؛
- ✓ هدفت المرحلة التالية 1939–1945 إلى تركيزهم في مناطق معينة، وقتلهم في نهاية المطاف في غرف الغاز في بولندا.

---

[1] Joseph W Bendersky, **A Concise History of Nazi Germany,** Fourth Edition, (New York: Rowman and Littlefield Publishers Inc, 2014), p.115

[2] Anson Rabinbach & Sander L. Gilman, **The Third Reich Sourcebook**, (Berkeley: University of California Press, 2013), p.745

[3] Adolf Hitler, **Mein Kampf**, Translated into English by James Murphy, (London: Coda Books, 2011), p.12

خامسا: مسألة الفضاء عند "كارل شميت" "Carl Schmitt": نموذج نظري للديناميكيات المتغيرة المحددة لسياسة "هتلر" التوسعية

كان تفكك النسيج المكاني والسياسي المشروط –في السياقات التاريخية– كأساس للتفكير، دافعا لتحويل تركيز "**كارل شميت**" "**Carl Schmitt**" من الدولة إلى البحث عن أشكال سياسية بديلة قادرة على إضفاء الطابع المكاني على التوجهات السياسية للدول، في ظل الظروف الجيوسياسية العالمية المتغيرة، وقد شكل المقال المعنون ب "The Großraum Order of International Law with a Ban on Intervention for Spatially Foreign Powers" – نُشر عام 1938 – أول اسهامات "**شميت**" "**Schmitt**" في النظرية المكانية، والذي سعى من خلاله إلى تبرير التوسع الاستعماري للرايخ النازي في أوروبا الشرقية نظريًا كجزء من هذا النظام الجديد في إطار شرعية القانون الدولي[1].

ركز "**شميت**" "**Schmitt**" بشكل خاص على عقيدة مونرو الأمريكية (The US Monroe Doctrine)، كمجال اهتمام قاري مُعلن ذاتيا يحتوي على بنية مفاهيمية قابلة للتطبيق في مكان آخر، وجادل "**شميت**" "**Schmitt**" أنه حتى **وإن** أصبحت عقيدة مونرو كمصدر للمفاهيم الكونية للقانون الدولي وآلية للتدخل العالمي من قبل القوى الإمبريالية الرأسمالية، فإن الفكرة الأصلية لمساحة عدم التدخل (Großraum) كنظام قائم على الاعتراف المتبادل بالكيانات السياسية الناشئة، يمكن أن توفر اللبنات الأساسية لعولمة جديدة[2]، ومن ثم فقد اقترح أن النظام القائم على عدد من قوى مساحة عدم التدخل – أو ما تعرف بالفضاء الأكبر– يمكن أن يحترم السياسات، ويعيد تأسيس المصفوفة بين الفضاء والنظام وإدارة الصراع على نطاق قاري أكبر.

إذ ركز "**شميت**" "**Schmitt**" وبشكل خاص على عقيدة مونرو الأمريكية، كأساس لتحقيق نظام الفضاء الأكبر، وجادل على حتمية توفر ثلاثة عناصر لتحقيق هذا الفضاء:

- ✓ القوة الذاتية للرايخ كقوة مهيمنة، وضمان النظام الداخلي وتنظيم العلاقات مع قوى الأخرى داخل الفضاء الأكبر؛ وعلى الرغم من أن الرايخ سيحترم الاختلافات بين الدول على المستوى

[1] Claudio Minca and Rory Rowan, "The question of space in Carl Schmitt", **Progress in Human Geography**, Vol. 39, No.03, (2015), pp. 268–289, p.275

[2] Carl Schmitt, "Großraum versus universalism: The international legal struggle over the Monroe Doctrine", In Stephen Legg (Ed), **Spatiality, Sovereignty and Carl Schmitt Geographies of the Nomos,** pp.46-54, (Bingdon: Routledge, 2011), p.46

الداخلي، إلا أنه سيحتفظ لنفسه بالحق في السيادة المحدد بدقة من خلال قدرته على تحديد ومواجهة العدو، وبالتالي تعزيز المكانة السياسية؛

- ✓ كان من الضروري وجود أسس فكرية لتوحيد هوية الرايخ وتنظيم الفضاء الأكبر؛
- ✓ الحاجة إلى مساحة محددة بوضوح، لمنع من خلالها القوى الأجنبية من التدخل[1].

وهكذا تم تأسيس الفضاء الأكبر على أساس العلاقة التأسيسية المتبادلة بين مساحة معينة وفكرة سياسية محددة [2]، لذلك كان اندماج الفضاء والفكرة السياسية مرتبط بشكل حاسم بمجموعة محددة من العلاقات بين الحليف والعدو التي تحكم العلاقات بين الدولة الأعضاء والقوات الأجنبية التي تم منعها من التدخل في الفضاء الأكبر.

وعلى الرغم من أن عقيدة مونرو (Monroe Doctrine) قد شكلت النموذج الأصلي، إلا أن المرجع الرئيسي ل"**شميت**" "**Schmitt**" في تحديد الشكل الجديد للنظام الدولي هو التوسع السريع للرايخ النازي، وجادل "**شميت**" "**Schmitt**" أن المشروع الإمبراطوري النازي في أوروبا الشرقية لم يعد كتابة الجغرافيا السياسية للمنطقة فحسب، بل وضع الأسس لشكل جديد من القانون الدولي ينطبق على العالم ككل[3].

وبالرغم من أهمية إسهامات "**شميت**" "**Schmitt**" لتقديم نموذج نظري للديناميكيات السياسية المتغيرة المحددة لتوسع "**هتلر**" "**Hitler**"، إلا أنه تم تسجيل بعض النقائص والتناقضات:

- ✓ عدم وضوح بعض الجزئيات المتعلقة بمسألة تحديد أي نوع من المجال يشكل الفضاء الأكبر الأوروبي، وما هي الفكرة التحفيزية القوية التي تبرر وجود قارة أوروبية شاملة لألمانيا؛
- ✓ التأسيس النظري ل"**شميت**" "**Schmitt**" كان يلبي احتياجات التوسع النازي باتجاه الشرق، ولم يتضمن البعد القاري الذي يعتبر محورا رئيسيا في مبدأ مونرو – الموجه

---

[1]Claudio Minca and Rory Rowan, op.cit, p.276
[2]Carl Schmitt, "The Großraum order of international law with a ban on intervention for spatially foreign", **Progress in Human Geography**, Vol.39, No.03, (2011), pp.75–124, p.78
[3]Claudio Minca and Rory Rowan, op.cit, p.276

للنصف الغربي من الكرة الأرضية–[1]، وبالتالي نلاحظ عدم توفر أحد أبرز العوامل اللازمة لتجسيد فكرة الفضاء الأكبر ومساحة عدم التدخل؛

- ✓ وفيما يتعلق بالامتداد المكاني للفضاء الأكبر الأوروبي، كان "**شميت**" "**Schmitt**" غير دقيق إلى حد ما، حيث يشير في بعض الأحيان إلى "فضاء أوروبا الشرقية"، وفي أحيان أخرى إلى "فضاء أوروبا الوسطى والشرقية"[2]، يعكس هذا التضارب في المصطلحات بلا شك محاولة "**شميت**" "**Schmitt**" لمواكبة الفكر التوسعي المستمر للرايخ، الذي لم تكن حدوده ثابتة، إضافة إلى البيئة السياسة التي كانت تشهد حالة تغير مستمر.

المبحث الثالث: المضامين الاقتصادية والثقافية للازدهار المشترك

يتزايد الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والثقافية للازدهار المشترك، مما يدل على أهمية التخصيص الدولي للموارد الاقتصادية ورأس المال البشري ودورهما في تحقيق الرفاهية الاقتصادية العالمية للشعوب والمجتمعات، وهو ما سنحاول رصده في هذا الجزء من الدراسة من خلال البحث في والمضامين الاقتصادية للازدهار المشترك في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى دراسة اتفاقيات الإبراهيمية كنطاق للتعاون والازدهار المشترك في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية والمضامين الاقتصادية للازدهار المشترك

في ظل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الصراع الأيديولوجي، وبروز دور المتغير القيمي في العلاقات الدولية، تطورت المقاربات والمشاريع الأوروبية لإعادة بناء الإقليم المتوسطي، وزاد إصرار الطرف الأوروبي على تعميق رؤيته البنائية لهذا الإقليم لدعم مكانته، من خلال الإنتقال من مجرد اهتمامات براغماتية اقتصادية، فأمنية ثم ثقافية إلى رؤية بنائية متكاملة الأبعاد، من خلال مشاريع الشراكة الأورومتوسطية[3].

---

[1]Nunan Timothy, "Translator's introduction", In Schmitt Carl (Ed), **Writings on War,** pp.01-26, (Cambridge: Polity Press, 2011), p.16

[2]Carl Schmitt, "The Großraum Order of International Law With A Ban on Intervention For Spatially Foreign", op.cit, pp.96-111

[3]قلواز إبراهيم وغربي محمد، "مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.19، (جانفي 2018)، ص ص. 163–174، ص.168

وفي ظل التحولات والتغيرات في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط – والتي تعكس عملية تحول عميقة سيكون لها عواقب دائمة؛ ليس فقط على شعوب ودول المنطقة ولكن على العالم ككل–، ومن أجل احترام أكبر للقيم العالمية المشتركة (حقوق الإنسان والتعددية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية)، والتحرك نحو ترسيم أسس الديمقراطية الكاملة–خاصة في وجود مخاطر وشكوك مرتبطة بهذه التحولات– كان يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذ الخيار الواضح والاستراتيجي لدعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الجنوب ومؤخرا في أوروبا الوسطى والشرقية، مع احترام عمليات التحول الداخلي في المقام الأول، وذلك من خلال تقديم خبرة الحكومات والمؤسسات الأوروبية (المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) والسلطات المحلية والإقليمية والأحزاب السياسية والمؤسسات والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني[1].

ومع إدراك الاتحاد الأوروبي للمصلحة المشتركة في وصول جنوب البحر الأبيض المتوسط لوضع ديمقراطي ومستقر ومزدهر وسلمي– خاصة وأن المنطقة تطرح تحديات سياسية واقتصادية أدت مؤخرًا إلى إعادة إطلاق النقاش حول التكامل والتعاون الأورومتوسطي[2]– والتي ستحقق من خلال شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك، يتقاسم فيها الطرفان الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد وسيادة القانون، والتفاعل مع خصوصيات كل دول المنطقة.

وهو ما تم تجسيده من خلال إطلاق الشراكة الأورومتوسطية –والمسماة أيضا مسار برشلونة– يومي 27 و28 نوفمبر 1995، كتفاهم قائم على مبادئ التنسيق المشترك والحوار والتعاون، ويسطّر إعلان برشلونة المنبثق عن ذلك المبادئ العامة المتوخى تحقيقها: البناء الجماعي لفضاء يسوده السلم والأمن والازدهار المشترك، ضمن جانب سياسي وأمني يتم فيه السعي نحو إنشاء فضاء سلمي ومستقر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وجانب اقتصادي ومالي يهدف إلى بناء منطقة رفاهية مشتركة وقائمة على إرساء منطقة تبادل حر بطريقة تدريجية من جهة، وعلى تعاون متزايد في مجالات تتسم بالأولوية

---

[1]European Commission, "A Partnership for Democracy and Shared Prosperity With The Southern Mediterranean", High Representative of The Union for Foreign Affairs and Security Policy, Brussels, (Mar 2011), 17 Pages, P.02

[2]Katia Adamo & Paolo Garonna, "Euro–Mediterranean Integration And Cooperation: Prospects And Challenges", Unece Annual Report Economic Essays, United Nations Ece 2009 Annual Report, No 09, (2009), pp.73-84, p.73

على غرار البيئة والطاقة والنقل، والدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وهناك جانب اجتماعي وثقافي وإنساني حول الحوار والتقارب والتعايش، ومعالجة ظاهرة الهجرة[1].

وقد جرى استعمال مصطلح الازدهار المشترك في الوثيقة المشتركة للاتحاد الأوروبي، في 08 مارس 2011، بالتزامن مع تغييرات عميقة في المنطقة، وعرفت بالشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر المتوسط "Partnership for Democracy and Shared Prosperity in the Southern Mediterranean"، كخطوة أساسية في تغيير علاقة الاتحاد الأوروبي –مع هؤلاء الشركاء الذين يلتزمون بإصلاحات محددة وقابلة للقياس[2]– تأسست على ثلاثة محاور رئيسية:

- ✓ التحول الديمقراطي وتقوية المؤسسات: بما يشمل الحريات الأساسية، والإصلاحات الدستورية، وإصلاح النظام القضائي، ومكافحة الفساد؛
- ✓ شراكة معززة مع السكان: من خلال دعم المجتمع المدني، التبادلات والعلاقات الشخصية، لاسيما بين الشباب؛
- ✓ النمو وتنمية اقتصادية مستدامة وشاملة: عبر دعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التدريب المهني والمدرسي، دعم أنظمة الصحة والتعليم، تنمية المناطق المهمشة[3].

وقال رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك "**جوزيه مانويل باروزو**" "**José Manuel Barros**" في بيان إعلانها:

"إن الشراكة المقترحة تقوم على أعمدة ثلاثة هي التحول الديمقراطي وإشراك المجتمع المدني والتضامن في التنمية...مكاننا هو بجوار أولئك الذين يدعون للحرية السياسية واحترام الكرامة الإنسانية، فالنظام الذي يطلق النار على شعبه ليس له مكان بين الشعوب"[4].

---

(1) إليزابيت نتاريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، تر: دار النشر ITCIS، (الجزائر: شركة ITCIS للخدمات التجارية والجمركية والاستشارات، 2008)، ص.125.

(2) European Commission, op.cit, p.05

(3) Erwan Lannon, L'Union européenne et la nouvelle donne géopolitique en Méditerranée: bilan des premières réponses de l'UE et perspectives dans un contexte en mutation, Espagne, Barcelone, Institut européen de la Méditerranée (IEMed), (Avr 2012), p.14

(4) وكالة أنباء الإمارات، الاتحاد الأوروبي يقترح شراكة ديمقراطية مع دول جنوب المتوسط، منشور بتاريخ 2011/03/09، تاريخ الاطلاع: 2020/12/11، متاح على الرابط: http://wam.ae/ar/details/1395237367340

وتمثل استراتيجية الازدهار المشترك التي جرى طرحها من الاتحاد الأوروبي محاولة للتغلب على تبعات أحداث ما أطلق عليه الربيع العربي مع بداية سنة 2011، وهي في الواقع كانت محاولة لمسايرة مطالب الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، حيث أقر فيها الاتحاد الأوروبي تغييرًا جوهريًا في علاقاته مع الشركاء جنوب المتوسط، الذين ينخرطون في إصلاحات واضحة وقابلة للقياس، ضمن إستراتيجية تحفيزية، تمكّن البلدان التي تمضي أبعد وأسرع في إصلاحاتها من الاعتماد على دعم أكبر من الاتحاد الأوروبي، على أن تتم إعادة تخصيص المعونة أو إعادة تركيزها عندما تتأخر البلدان في تنفيذ برامج الإصلاح المعتمدة أو تقلص نطاقها، أي أن يقف الاتحاد على استعداد لتقديم مزيد من الدعم للبلدان المستعدة لتنفيذ مثل هذا البرنامج المشترك، ولكن أيضا لإعادة النظر في دعمه عندما تنحرف تلك البلدان عن هذا المسار، وفق مؤشر المزيد مقابل المزيد (More For More)[1].

إنّ تبني فكرة الازدهار المشترك في الفضاء الأورومتوسطي، يوحي بحقيقة أنّ هذا التطور كغيره من السياسات الأوروبية – سياسة الجوار الأوروبية (European Neighbourhood Policy (ENP)) والاتحاد من أجل المتوسط– هي في الواقع اعتراف بفشل سياسات الشراكة الأوروبية المتوسطية في تحقيق أهدافها، ولذلك ولأجل المحافظة على وتيرة نشطة من الاتصالات مع الضفة الجنوبية، والظهور بصورة المنسجم مع التحولات الحاصلة في المنطقة، خاصة السياسية والاقتصادية منها، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات أخرى لوضع أهدافه الإستراتيجية موضع التنفيذ، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن "**كاثرين أشتون**" "**Catherine Ashton**" (2009–2014) المختصرة بـ 3Ms (المال، التنقل، الأسواق)، (Money, Mobility, Markets) في إطار سياسة جوار محدّثة ومنشطة بمضمون الازدهار المشترك، جرى إطلاقها ضمن حزمة مساعدات مالية بين سنتي 2011–2013، إضافة إلى مبالغ أخرى جرى توجيهها لمواكبة التحولات السياسية والاستقرار المؤسساتي ونشاط المجتمع المدني، ومعالجة التعسر الاقتصادي والهجرة غير الشرعية[2].

ويلاحظ أنّ مفهوم الازدهار المشترك صار عنوانا للتوافقات المنبثقة عن مسار الشراكة الأورو متوسطية، لكن ضمن حالة من الاستفراد والخروج من الموقف الجماعي، لصالح الترتيبات الثنائية، مع

---

[1] Erwan Lannon, op.cit, p.16

[2] Richard Gillespie, "The European Neighbourhood Policy and the Challenge of the Mediterranean Rim", In Mario Telò ،Frederik Ponjaert (Eds),**The EU's Foreign Policy: What Kind of Power and Diplomatic Action?,** (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2016), p125.

احتفاظ الاتحاد الأوروبي بصفته التفاوضية ككتلة موحدة إزاء دول منفردة، وفي هذا الإطار أبرم المغرب والاتحاد الأوروبي في جوان 2019م اتفاقية تتضمن آلية جديدة سُميت: الشراكة الأوروبية المغربية من أجل الازدهار المشترك (Euro-Moroccan Partnership for Shared Prosperity)، والتي أُعلن أنها تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي الذي انطلق قبل خمسين عاماً، وتتضمن الاتفاقية أربعة مجالات هي:

- ✓ مجال تقارب القيم؛
- ✓ مجال التّقارب الاقتصادي والتّماسك الاجتماعي؛
- ✓ مجال المعارف المشتركة؛
- ✓ مجال الاستشارة السياسيّة والتّعاون المعزّز بشأن الأمن[1].

أولا: الشراكة الأورومتوسطية وتحقيق الازدهار المشترك: توظيف مقاربة القوة المتحضرة Civil Power

في السياسة العالمية اليوم هناك عدد كبير من المنظمات الدولية ، ولاسيما الأمم المتحدة، لديها ميل استراتيجي للحفاظ على فكرة التعددية، أي ممارسة السياسة العالمية المعاصرة على أساس المبادئ والآليات المشتركة التي تؤثر بشكل متزايد على العلاقات الدولية وكذلك الشؤون الداخلية، وبفضل وجوده وإجراءاته في التدخلات المتعددة الأطراف، أظهر الاتحاد الأوروبي التزامه بهذا النهج[2].

ولهذا السبب يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي عموما على أنه داعم قوي لنظام عالمي يعتمد بشكل أساسي على المنظمات والقواعد الدولية، وهو في حد ذاته انعكاس لمحاولات الاتحاد الأوروبي لإقامة علاقات بين الدول على مبادئ ومؤسسات مشتركة بين أعضائه[3]، كصياغة معاهدة ماستريخت التي تنص على أن أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي يجب متابعتها وفقًا لمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لذلك يقوم الدور الدولي للاتحاد الأوروبي على

---

[1]Council of the European Union, Joint declaration by the European Union and Morocco for the fourteenth meeting of the Association Council, 27/06/2019, accessed 15/12/2020, available at: https://2u.pw/WnNhH

[2]Fulvio Attina, "Managing globalisation: EU's effective multilateralism", Jean Monnet Working Papers, **Comparative and International Politics,** No. 65, (Sep 2008), p.02

[3]Stephan Keukeleire & Jennifer Macnaughton, **The Foreign Policy of the European Union**, European Union series, (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p.29

القواعد والمبادئ واللوائح الدولية المقبولة على نطاق واسع والقائم على الالتزام بالتعددية، وتم التعبير عن هذا بوضوح في رسالة المفوضية الأوروبية بعنوان "الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة: خيار التعددية".

وفي ذات السياق رأى **"ستيف مارش" "Steve Marsh"** و**"هانز ماكنشتاين" " Hans Mackenstein"** أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بوضوح بوجود عالمي كبير وتأثير في العلاقات الدولية بسبب تعددية الأطراف ونهجه التقليدي غير القسري في علاقاته الخارجية، وبالمثل فإن الخبرة الجماعية للدول الأعضاء في التكامل الإقليمي جعلت الأوروبيين بطبيعة الحال أكثر ميلًا إلى التفكير في القواعد واللوائح والمؤسسات المتعددة الأطراف لإدارة الترابط العالمي[1]، وهو ما جسدته إستراتيجية الأمن الأوروبية (European Security Strategy) القائمة على الحوار والمساومة والتعاون والشراكة والتعددية المؤسسية القائمة على القواعد[2].

كما يجادل **"هنريك لارسن" "Henrik Larsen"** بأن الاتحاد الأوروبي قد تم بناؤه بشكل أساسي كقوة مدنية من خلال الخطاب السائد في التسعينيات، ويؤكد على أن إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية لم يشكل قطيعة للتصور الذاتي القائم بالفعل كقوة مدنية[3]، فتوجيه القوة المدنية كان دائمًا جزءًا من هوية أوروبا وشكل تطور الإتحاد الأوروبي، فتطور المسار الخارجي للاتحاد كان جنبًا إلى جنب مع توجه القوة المدنية بين الدول الأوروبية، والذي يشمل المعايير والقيم.

وقد تعددت الأمثلة المجسدة لمساعي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعمل مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى لحل المشكلات الدولية، كما دافع الاتحاد الأوروبي باستمرار عن التعزيز المؤسسي للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية، وشجع بنشاط على بناء أنظمة عالمية جديدة، بالإضافة إلى تعزيز السياسات المدنية العالمية[4]، ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أظهر الاتحاد الأوروبي نهجًا استباقيًا للغاية تجاه صنع السياسة المتعددة الأطراف مع الأمم المتحدة، وإذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ناجحة في منطقة

---

(1)Christopher Hill & Michael Smith, **International Relations and the European Union**, (New York: Oxford University Press, 2005), p.238

(2)Jolyon Howorth, **Security and Defence Policy in the European Union**, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007), p.204

(3)Henrik Larsen, "The EU: A Global Military Actor?", **Cooperation and Conflict**, Vol.37, No.03, (2002), pp. 283-302, pp.289-292

(4)Mario Telò, **Europe: A Civilian Power? European Union, Global Governance, World Order**, (Houndsmills: Palgrave Macmillan, 2007), p.54

البلقان، فإن السبب الرئيسي هو أن إجراءاتها قد نُفذت بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي[1].

ويبرز أن الأنشطة الدولية للاتحاد الأوروبي موجهة نحو تحقيق الرخاء العالمي، وتجاوز سياسات القوة من خلال التعاون متعدد الأطراف في الشؤون الدولية، وهو ما أكده كل من "**هانس مول**" " **Hanns Maull**" و"**سيباستيان هارنيش**" "**Sebastian Harnisch**" في تصورهم للسلطة المدنية، إذ يجب على أي منظمة أو مؤسسة أو بلد أن يثبت صراحة إرادته والتزامه بالتعاون العالمي، إذا كان يريد الحفاظ على نفسه كجهة فاعلة ذات صلة في عصر الاعتماد المتبادل العالمي اليوم.

كما أشار "**مول**" "**Maull**" إلى أن القوة المدنية تركز على الوسائل الاقتصادية وغير العسكرية لتحقيق أهدافها، وتؤكد على التعاون متعدد الأطراف، وتطور هياكل فوق وطنية للتعامل مع المشاكل الدولية، وبالتالي تعتبر الجيش كآلية لضمان الأمن، فالاتحاد الأوروبي مجهز جيدًا لتعزيز فكرة التعددية والدفاع عنها[2]، فبتركيزه على التدخل متعدد الأطراف في الشؤون الدولية، يثبت نفسه كقوة مدنية قوية، وهو ما ورد في دراسته حول الجودة المدنية في ألمانيا، حيث توصل إلى أن الوسائل العسكرية – كما استخدمتها ألمانيا في حرب كوسوفو عام 1999– لا تتعارض مع الصفات المدنية في حد ذاتها[3].

من جهته أكد "**فرانسوا دوشين**" "**François Duchêne**" – في نقاشاته حول القوة المدنية في الإتحاد الأوروبي – على أن عسكرة مؤسسات الاتحاد وقدراته ونواياه يقوي مفهوم القوة المدنية في أوروبا[4]، مما يعطي تفسيرا واضحا مفاده أن نهج العسكرة في ظل القوة المدنية في أوروبا هو أمر ممكن ومرغوب فيه، مع تفضيل الوسائل غير العسكرية، وقد استعمل "**دوشينيه**" "**Duchêne**" مصطلح القوة المتحضرة لوصف دور الجماعة الأوروبية في إطار التركيز على فكرة نبذ الحروب واستخدام الأدوات العسكرية لتحقيق المصالح، والعمل على زيادة تمدّن العلاقات الدولية من خلال التحرك على مستويين:

---

[1]Stephan Keukeleire & Jennifer Macnaughton, op.cit, p.302

[2]Hartmut Mayer & Henri Vogt, **A Responsible Europe? Ethical Foundations of EU External Affairs**, (Houndsmills: Palgrave Macmillan, 2006), p.71

[3]Igor Fayler, "Civilian Power Europe? Does the Common Security and Defense Policy of the EU Adhere to the Concept of a Civilian Power?", Wochen-Abschlussarbeit Zur Erlangung Des Akademischen Grades Bachelor of Arts (B.A.) an Der Sozialwissenschaftlichen, (Universität Göttingen: Fakultät Der Georg-August, 2011), p.16

[4]Stelios *Stavridis*, "”Militarizing” the EU: the Concept of Civilian Power Europe Revisited", **The International Spectator**, Vol.36, No.04, (2001), pp.43-50, pp.47-48

المستوى الأول هو إضفاء الطابع المحلي على التفاعلات الدولية الخلافية، بنقلها من النطاق الخارجي الذي يتسم بدرجات أعلى من الفوضى إلى النطاق المحلي الأكثر خضوعا للتنظيم القانوني للتفاعل بين المؤسسات والجماعات والأقل فوضوية واستدعاء للعنف، وهو ما يظهر في تجربة الجماعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي، حيث إعطاء أولوية لفكرة التكامل الإقليمي كمحور للتفاعلات في أوروبا الغربية، مع تحويل هذه القضية إلى قضية داخلية في كل من دول الجماعة، أما المستوى الثاني فهو تقليل الاعتماد على الحرب والقوة العسكرية في إدارة العلاقات الخارجية والاعتماد على الأساليب السلمية والتعاونية الدبلوماسية والاقتصادية في إدارة العلاقات، ومعالجة الخلافات، والتحرك في إطار المنظمات الدولية وفوق القومية والترتيبات متعددة الأطراف[1].

كما يجادل كل من "**كنوت كيرستي**" "**Knut Kirste**" و"**هانس مول**" "**Hanns Maull**" أن الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية يمتلك ثقافة مدنية كأحد مضامين سياسته الخارجية، فمنذ فترة تأسيسه، لم يكن هناك أبدا نقاش حول التهديد باستخدام القوة العسكرية، كما تم التأكيد في كل من معاهدة الاتحاد الأوروبي والوثائق والبيانات الرسمية على ثقافة السياسة الخارجية المدنية[2]؛ ويضيف"**مول**" "**Maull**" أنه على الرغم من تباين أدولت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الإقناع والإغراء والتفاوض والضغط والإكراه، ومع ذلك فإن معظم هذه الأدوات كانت ولا تزال تستخدم في وقت واحد، بما في ذلك القدرات العسكرية والمدنية في إدارة الأزمات ومهام بناء الدولة وتتوافق مع مفهوم "**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye**" للقوة الناعمة.

ويعد دعم التحول الاقتصادي والتحول الديمقراطي في وسط شرق أوروبا مثالا جيدا للدبلوماسية الوقائية الناجحة، فضلاً عن المساعدة الإنمائية ذات الأفضليات التجارية، والتي تشير المساعي لتحضّر السياسات بين بعض دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وفيما بينها، وهو ما تم اعتباره – من منظور واقعي– محاولة من قبل الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى لعبة سياسات القوة[3]، في حين يرى باحثون آخرون في تصرفات الاتحاد الأوروبي مدى قوة السلطة بدلاً من سياسة القوة، وفي الواقع يبذل الاتحاد

[1] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص.51.

[2] Annette Jünemann & Niklas Schörnig, "Die Europäischen Sicherheits- und Verteidigungspolitik: Potenzielle Gefahren einer sich abzeichnenden Eigendynamik", In Peter Schlotter (Ed), **Europa - Macht - Frieden? Zur Politik der Zivilmacht Europa,** pp. 101-133, (Baden-Baden: Nomos, 2003), pp.109-110

[3] Sten Rynning, "Realism and the Common Security and Defence Policy", **Journal of Common Market Studies**, Vol.49, No.01, (2011), pp. 23-42, p.36

الأوروبي جهودًا قوية لتوظيف النموذج المعياري، وتحقيق قفزة نوعية في مساره كقوة مدنية، وهو ما تضمنه تصريح "**مول**" "**Maull**":

"نظرة خاطفة على وثائق السياسة تظهر أن مفهوم دور الاتحاد الأوروبي يتداخل على نطاق واسع مع النوع المثالي لمفهوم دور القوة المدنية"[(1)].

وهو ما أيده "**رومانو برودي**" "**Romano Prodi**" (الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية) من خلال دعوته إلى ضرورة تحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة مدنية عالمية، كما أشار إلى ذلك "**خافيير سولانا**" "**Javier Solana**" (الممثل الأعلى السابق للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية)[(2)]:

"ستُقاس قوة الاتحاد من خلال قدرته على خلق توافق في الآراء في المجتمع الدولي، وسيكون لقدرة أوروبا على التأثير في العالم علاقة كبيرة بأصل يصعب تحديده كمياً ولكن من السهل اكتشافه"[(3)].

وبالتالي يمكن تحديد هدفين استراتيجيين ضمن المعايير البيئية والاجتماعية، وهما بناء الأمن في جوار أوروبا، وتعزيز بيئة دولية قائمة على التعددية الفعالة، وفي الواقع تم وضع هذه المعايير على أساس استراتيجي مفاده أنه لا يترك مجالا لبديل عن العمل متعدد الأطراف[(4)]، مما يؤكد دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية عالمية تمارس تأثيرًا من خلال القنوات المتعددة الأطراف.

ثانيا: الشراكة الأورومتوسطية وتحقيق الازدهار المشترك: الارتكاز على مفهوم القوة المعيارية

على مدى العقود الماضية تم استخدام مفهوم القوة المعيارية مرارًا وتكرارًا لوصف التأثير الأيديولوجي الأوروبي في العلاقات الدولية من خلال جاذبية الأفكار والمعايير، والقيم التي تقود مشروع التكامل الأوروبي، ووفقًا لـ "**مانرز**" "**Manners**" في حين أن هذه المعايير هي مظهر من مظاهر هوية

[(1)]Hanns Maull, "The European Union as civilian power – aspirations, potential, achievements ", In Robert Ross, Øystein Tunsjø & Zhang Tuosheng (Eds), **US-China-EU Relations – Managing the new world order**, pp. 48-74, (Abingdon/New York: Routledge, 2010), p.52

[(2)]Igor Fayler, op.cit, p.18

[(3)]Hanns Maull, op.cit, p.56

[(4)]Jennifer Mitzen, "Anchoring Europe's civilizing identity: habits, capabilities and ontological security", **Journal of European Public Policy**, Vol.13, Issue 02, (2006), pp. 270-285, p.283

الاتحاد الأوروبي وقيمه وأفكاره، إلا أنها تضعه أمام حتمية التصرف من منطلق معياري بسبب طبيعتها القانونية[1]، وهو ما تضمنه تصريح "**رتشارد روسانكرنس**" "**Rosencrance Richard**":

"**إن الإنجاز الأوروبي هو إنجاز معياري أكثر منه تجريبي...ولعله من التناقض أن نلاحظ أن القارة التي حكمت العالم يوما عن طريق الحتميات الطبيعية للإمبريالية، تعود الآن لتضع القواعد العالمية في خدمة الأهداف المعيارية**"[2].

وقد برزت أطروحة أوروبا كقوة معيارية (Europe Is a normative force) على نطاق واسع في أغلبية الوثائق المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي، فإستراتيجية 2003 على سبيل المثال اعتمدتها كبراديغم موجه إلى العمل الخارجي للاتحاد[3]، من خلال الدعوة إلى إبراز القيم الأوروبية على المستوى الخارجي في إطار الشراكة مع دول الجوار:

"**يجب أن تستند شراكتنا مع الباقين على احترام القيم المشتركة، ولاسيما حقوق الإنسان، الديمقراطية، سيادة القانون، وعلى مبادئ اقتصاد السوق، وكذلك على أهداف ومصالح مشتركة**"[4].

ويعتبر الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية – يعرفها "**آيان مانرز**" "**Ian Manners**" بأنها قوة تعمل من خلال الأفكار والقيم ويعطى المثال بالاتحاد الأوروبي– لديه نوعية وجودية، أي أنه يمكن تصوره باعتباره المغير لمعايير النظام الدولي[5]–، حيث يعمل على تغير قواعد ومعايير السياسة العالمية – بعيدًا عن التوقعات المحدودة لمركزية الدولة– بحكم نظامه السياسي الهجين الذي يتكون من أشكال حوكمة فوق وطنية ودولية؛ والتحرك وفق نمط أو منطق معياري (أخلاقي)، المرتكز على مبادئ التالية: "العيش بالقدوة" (Living by Example)؛ من خلال واجب الأفعال في كونها "معقولة" (Reasonable)؛ ونتيجة

---

[1]Tim Dunne, "Good Citizen Europe", **International Affairs**, Royal Institute of International Affairs, Vol.84, No.01, (2008), pp. 13-28, p.22

[2]Richard rosencrance, "The European Union: A New Type of International Actor ", In J. Zielonka (Ed), **Paradoxes of European Foreign Policy**, (The Hague: Kluwerlaw International, 1998), p.22

[3]أمينة مصطفى دلة، الإتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا؟ دراسة في حدود التحولات البراديغمية الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003) والإستراتيجية العالمية للإتحاد الأوروبي (2016)، **مجلة سياسات عربية**، ع.46، (سبتمبر 2020)، الصفحات 07–27، ص.12.

[4]General Secretariat of the Council (Council of the European Union), European Security Strategy A secure Europe in a better world", (2009), 43 pages, p.23

[5]علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص.50.

لتأثيره في "فعل أقل ضرر" (Doing Least Harm)، بحيث تساعد هذه الأخلاقيات المعيارية الإجرائية الثلاثة على فهم الطريقة التي تمارس بها السلطة المعيارية والحكم عليها[1].

وتكمن أخلاقيات القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي في القدرة على إيجاد عالم كوزموبوليتيكي أكثر عدلاً، وهنا تجادل "**كاتارينا كينفال**" "**Catarina Kinnvall**" و"**بول نيسبيت لاركينغ**" "**Paul Nesbitt-Larking**" بأن السياسة الكونية تتمحور حول تمكين الناس في الظروف الفعلية لحياتهم، فالعالم الأكثر عدلا هو عالم تتكيف فيه الحقوق المجتمعية والاجتماعية للذات مع الحقوق الكوزموبوليتانية والفردية للآخرين؛ حيث تشترك السياسة المحلية والسياسة العالمية[2].

ويحاجج "**العايدي**" بأن أوروبا قوة معيارية لامتلاكها القدرة على إنتاج نظام خاص بالمعايير على المستوى العالمي، والقدرة على ضبط التفاعلات بين فواعله (الدول الأعضاء) والقدرة على جعل سلوكاتها قابلة للتنبؤ Predictability[3]، بالإضافة إلى تقديم الدعم والإمكانيات الموجهة للاستعمالات والممارسات المعيارية للدول الملتزمة ضمن هذا المسار –خاصة الدول الضعيفة–، والقدرة على تنمية الإحساس بالمسؤولية الجماعية وسط الفواعل المحركة للسياسة الأوروبية[4]، وهو ما تضمنته كلمة المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**" "**Angela Merkel**" التي ألقتها في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة:

"**...نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التفكير والتصرف جماعي وليس أحادياً...هذه هي الطريقة الوحيدة للتغلب على الأزمات وحل المشكلات التي تواجه العالم اليوم... ومن الضروري العمل على الصعيد العالمي بدلاً من العمل على المستوى الوطني، والانفتاح على العالم، بدلاً من الانعزال، معاً بدلاً من الانفراد...لا وجود لشيء بديهي، لكن كل شيء ممكن ... إذا هدمنا الجدران التي تقيدنا، وإذا فتحنا الباب وبدأنا بدايات جديدة، فكل شيء يصبح ممكناً...الجدران يمكن أن تنهار،**

[1]Ian Manners, "The Normative Ethics of The European Union", **International Affairs**, Vol.84, No.01, (2008), pp.65-80, pp.65-66

[2]Craig Calhoun, "The Class Consciousness of Frequent Travellers: Towards A Critique of Actually Existing Cosmopolitanism", In Daniele Archibugi (Ed), **Debating Cosmopolitics,** pp. 86–116, (London: Verso, 2003), p.88

[3]محمد حمشي، "الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.35، (نوفمبر 2018)، الصفحات 64–75، ص.69

[4]Zaki Laïdi, **Norms over force: the enigma of European power,** (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 35

والديكتاتوريات تختفي، يمكن وقف الاحتباس الحراري، ويمكن التغلب على الجوع والقضاء على الأمراض، دعونا ألا نسأل عما هو غير ممكن، ولكن عما هو ممكن"[1].

من جهتها أشارت "**سكوليموسكا**" "**Skolimowska**" إلى دور الاتحاد الأوروبي على أنه قوة خير (Force of Good) في عالم منقسم بفعل النزاعات، يساعد هذا التصور أيضًا في تعزيز جاذبيته الجيوسياسية وتأثيره على الدول، ولكي تكون القوة المعيارية فعالة ، يجب أن تتوافق مع قدرات الاتحاد الأوروبي لنشر معاييره وقيمه ومبادئه[2].

وبالتالي فالاتحاد الأوروبي في السياسة العالمية يروج لسلسلة من المبادئ المعيارية المعترف بها عمومًا داخل منظومة الأمم المتحدة، لتكون قابلة للتطبيق عالميًا، في إطار المبادئ المعيارية الأساسية التسعة التي يشكلها الاتحاد الأوروبي ويعززها كالسلام المستدام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، المساواة، التضامن الاجتماعي، التنمية المستدامة، والحكم الراشد، وهو ما جاء في تصريح"**شارلوت بريثيرتون**" "**Charlotte Bretherton**" و"**جون فوجلر**" "**John Vogler**":

"لقد ترجم الاتحاد هويته القائمة على القيمة إلى عمل معياري، كمروج لحقوق الإنسان والاستدامة عبر النظام الدولي، بصفته جهة فاعلة تنموية وإنسانية، فإن الاتحاد بعيد عن الإرث الإمبراطوري للدول الأعضاء وقد طور منهجا مميزا"[3].

ثالثا: الشراكة الأورومتوسطية وفكرة السلام المستدام كآلية للازدهار المشترك

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز السلام وقيمه ورفاهية الشعوب، ويعالج المبدأ المعياري الأساسي المتمثل في السلام المستدام جذور أو أسباب الصراع، ويعكس التجربة الأوروبية لضمان أن الحرب لا تصبح فقط غير واردة، بل مستحيلة ماديًا، كما يتم التركيز في سياسة الاتحاد على مساعدات التنمية والتجارة والتعاون بين الأقاليم والحوار السياسي والتوسيع كعناصر لنهج أكثر شمولية لمنع الصراع.

---

(1)Christina Pazzanese, Merkel advises graduates : Break the walls that hem you in, May 30, 2019, Accessed on Dec 20, 2020,On the electronic link :https://tinyurl.com/ya3temcu

(2)Dawid A. FUSIEK, Towards Normative Power Europe The EU as a standard-bearer of multilateralism and the role of European norms and values in the post-pandemic geopolitical order", Institute of European Democrats, Brussels, (Dec 2020), 20 pages, p.09

(3)Bedrudin Brljavac & Maximilian Conrad, "A Global Civilian Power? The Future Role of the European Union in International Politics", **Stjórnmál & Stjórnsýsla,** No.07, (2011), pp.97-116, p.97

كما أن القدرات التشغيلية المدنية والعسكرية المتنامية للاتحاد الأوروبي لديها أيضا مهمة سلام مستدامة من خلال التركيز على حفظ السلام ومنع النزاعات وتعزيز الأمن الدولي وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتوضح المعاهدة التأسيسية للاتحاد أن الهدف الأول للاتحاد هو تعزيز السلام، والذي يمكن تحقيقه بثلاث طرق مختلفة:

- ✓ يتم تحقيق السلام بين الدول الأوروبية من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي نفسه، والتي تهدف إلى ضمان استمرار السلام في أوروبا خلال الخمسين عامًا الماضية في المستقبل المنظور؛
- ✓ يتم تعزيز العلاقات الوثيقة والسلمية القائمة على التعاون مع الدول المجاورة من خلال العلاقات الخاصة مع دول الجوار (الضفة الجنوبية للمتوسط)؛
- ✓ يتم تعزيز السلام والأمن الدولي بشكل عام من خلال الإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بسياسة الأمن والدفاع المشتركة كعمليات نزع السلاح المشتركة، والمهام الإنسانية والإنقاذ، ومهام المشورة العسكرية والمساعدة، وصنع السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع ومنع النزاعات وبناء السلام[1].

إن الاتحاد الأوروبي في وضع فريد يؤهله للقيام بدور رئيسي في تشكيل تنمية سلام مستدام في العالم من خلال معالجة جذور الصراع من خلال تبني سياسات وقائية، فقد طور الاتحاد الأوروبي تجربة خاصة للتعاون الوثيق بين الدول ترتكز على ضمان السلام والازدهار المشترك، حيث يعتمد نهج الاتحاد الأوروبي على منع الصراع من خلال زيادة التعاون والتجارة بين الدول والكيانات الإقليمية.

كما يوفر نموذج الاتحاد الأوروبي طريقة أفضل لإدارة العولمة من السوق الحرة بدون قواعد، حيث تحتاج التحالفات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى تعزيز الإطار التنظيمي للعولمة، ولتجنب تزايد الفجوات في الثروة والدخل، تتطلب العولمة تعددية أكثر فعالية، وقواعد عادلة وفعالة لضرائب الشركات، والتمويل، والمواد الخام، وأسواق السلع، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية والبيئية الملزمة دوليا للمنافسة الفعالة، ويجب أن تكون المنافسة بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية متسقة مع ظروف العمل العادلة والفوائد الاجتماعية القوية والمعايير البيئية العالية[2].

---

[1] Ian Manners, op.cit, p.69

[2] PES Council, "The EU on the international scene; Promoting sustainable peace", (22-23 November 2007), 09 pages, p.01

ومن أجل تعظيم المساهمة والمكانة الأوروبية في ميزان القوى، برزت حتمية إتباع نهج متكامل ومتماسك، نهج قائم على نقل سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن التنمية والتجارة والاستثمار والديون والزراعة والهجرة ومنع النزاعات وحقوق الإنسان والبيئة إلى دول الجوار، وبعبارة أخرى يجب على الاتحاد الأوروبي أن يجمع بين ثقله الاقتصادي والسياسي، من خلال إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوروبي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الإبراهيمية كنطاق للازدهار المشترك في منطقة الشرق الأوسط حسب طرح الكيان الصهيوني

على عكس اتفاقيات السلام السابقة التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والأردن، تضمنت الاتفاقيات الإبراهيمية (The Abraham Accords) – أو الاتفاق الإبراهيمي وتعرف أيضا باتفاقيات إبراهيم أو اتفاق أبراهام(إبراهيم)– الدول العربية التي لا تجمعها حدود مشتركة مع الكيان إسرائيلي، ولا تشكل تهديدا عسكريا مباشرا لإسرائيل، كما أنها غير مرتبطة نسبيا بالقضية الفلسطينية[1]، وبناءً على التحول في نهج العديد من الدول العربية تجاه الكيان الإسرائيلي، حيث تمكن هذا الأخير من تمرير سياساته التوسعية ضمن تصور سلام (الناس إلى الناس) (People to People)، فقد توقع "**ديفيد بن غوريون**" "**David ben–Gurion**" (أول رئيس وزراء لإسرائيل) أن يستغرق العالم العربي مائة عام لقبول وجود دولة يهودية ذات سيادة ضمن السياقات الجيوبولتيكية للمنطقة، وبقياس الفترة بين أول هجرات يهودية حديثة إلى فلسطين العثمانية ووعد بلفور سبقت الفترة الانتقالية بين اتفاقيات (كامب ديفيد) (The Camp David Accords) و(اتفاقيات إبراهيم) (Abraham Accords) بنحو قرن[2].

وهي الفترة التي استغرقها البحث عن تسوية سلمية للصراع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية، الذي وصل إلى منعطف حاسم في عام 1979 بتوقيع الرئيس المصري "**أنور السادات**" "**Anwar Sadat**" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "**مناحيم بيغن**" "**Menachem Begin**" معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ثم تلاها توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ بشأن اتفاقيات الحكم الذاتي المؤقت (Interim Self-Government Agreements) بعد محادثات سرية في أوسلو في سبتمبر

---

[1] Frank Musmar & Najat Al-Saied, "The Old Peace Treaties vs. the Abraham Accords", The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, BESA Center Perspectives Paper No. 2,151, (Sept 12, 2021), 05 Pages, p.01

[2] Steven Simon, "Israel and The Persian Gulf: A Source of Security or Conflict?", Quincy Institute for Responsible Statecraft, Quincy Brief No.13, (Jun 2021), 24 Pages, p.03

1993، وفي أكتوبر 1994 تم توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ليشهد مسار التطبيع العربي الإسرائيلي ركوضا إلى غاية إبرام الاتفاقات الإبراهيمية في أوت 2020 بين إسرائيل والإمارات والبحرين، ثم اتفاقيات تطبيع مع السودان والمغرب[1].

وقد تم توصيف الاتفاقيات الإبراهيمية بالصفقة التي ترمز إلى تحول جيوسياسي في أمن الشرق الأوسط، وخطوة مهمة في الجهود التدريجية طويلة الأمد المعتمدة من طرف إسرائيل لتطبيع العلاقات مع دول الجوار (الدول العربية) دون الحاجة إلى التنازل عن القضية الفلسطينية، وهو يمثل نهاية الرفض الأيديولوجي العربي لما جاء في "اللاءات الشهيرة" (The Famous No's) المنصوص عليها في إعلان الخرطوم عام 1967 (لا للاعتراف بإسرائيل والتفاوض والسلام معها)، كما يعرض أيضًا زوال حق النقض الفلسطيني تجاه دور إسرائيل وعلاقاتها في الجوار، وتوسيع عقيدة الأطراف الإسرائيلية (Israel's Periphery Doctrine) المرتكزة على التحالف مع دول غير عربية على أطراف المنطقة، على غرار تركيا وإيران وإثيوبيا ضد جبهة المقاومة (Resistance Front)[2] المكونة من الدول العربية المعارضة للكيان الإسرائيلي.

كما تم اعتبار وجود تهديدات مشتركة العامل الأكثر أهمية لتشكيل الاتفاقيات الإبراهيمية، حيث جادل "**ستيفن هاغمان**" "**Stephen Hagman**" حول وجود تزامن بين انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ووجود تهديدات مشتركة بين العرب وإسرائيل، واعتبره من الأسباب الرئيسية لتشكيل الاتفاقات الإبراهيمية، وبحسبه فإن هذا الاتفاق هو نتيجة لعملية مستمرة منذ أكثر من عقد، كما أن تلاقي المصالح وتصور وجود تهديد مشترك للإمارات والبحرين وإسرائيل هي العوامل الرئيسية في إبرام هذا الاتفاق[3].

من جهته أشار "**ياكوف لابين**" "**Yakov Lapin**" إلى أن هناك حاجة ملحة للتعاون الإقليمي بين إسرائيل ودول الخليج للتعامل مع التهديدات المشتركة، بما في ذلك إيران وداعش، وفيما يرى "**كياني رام**" "**Ramin Kiani**" فإن انسحاب إسرائيل من العمليات العسكرية الأمريكية في أوروبا وضمها إلى القيادة المركزية، إلى جانب دول عربية أخرى في الشرق الأوسط[4]، يشكل استجابة لاتفاقيات تطبيع العلاقات

[1]Frank Musmar & Najat Al-Saied, op.cit, p.01
[2]Tova Norlen and Tamir Sinai, "The Abraham Accords: Paradigm Shift or Realpolitik?", George Marshall European Center for Security Studies, No. 64, (Oct 2020), 15 pages, p.02
[3]Ramin Kiani, "Reasons and roots of the formation of the Abraham Accords", University of Tehran, Tehran, (Apr 2022), 14 Pages, p.03
[4]Ibid, p.03

الإسرائيلية مع بعض الدول العربية، ويخلق إطارا جديدا للبلد يساهم في تعزيز التعاون واحتواء إيران قدر الإمكان.

فضلا عن ذلك، اعتبر خبراء الكيان الصهيوني أن تموضع هذا الأخير في منطقة معادية، وتواجد شركائه التجاريين والسياسيين الرئيسيين خارج دائرته الجيوبولتيكية، يشكل عاملا مؤثرا على حركة النقل البري داخله وخارجه، إضافة إلى ذلك، ونظرًا لصغر حجم المساحة التي يحتلها الكيان الإسرائيلي ووضعها الإشكالي، يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على التجارة الدولية، لاستنفاد المزايا النسبية وفوائد الحجم[1]، علاوة على ذلك فإن المسافة الجغرافية لإسرائيل من العديد من الشركاء التجاريين المحتملين تملي اعتمادها على الاتحاد الأوروبي – الشريك التجاري الأقرب جغرافياً خارج المنطقة – لتوفير تكاليف الشحن الباهظة إلى الوجهات البعيدة، وتمكين التجارة في السلع القابلة للتلف، كالأطعمة الطازجة والزهور والماشية، الشركاء الاقتصاديون الرئيسيون لإسرائيل هم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبالتالي فإن السوق الإسرائيلية معرضة بشدة لنقص أو تراجع التجارة الخارجية، سواء كانت ناتجة عن عيوب عالمية مثل جائحة COVID-19، أو من الضغوط السياسية المحتملة التي تفرضها المعاملات التجارية[2].

وفي ذات السياق تم تسجيل دوافع دول الخليج للامتناع عن العلاقات الرسمية مع إسرائيل في السنوات الأخيرة راجع إلى عاملين رئيسيين:

- ✓ حاجة محلية متنامية لتعزيز التعاون الاقتصادي مع إسرائيل – المعروفة بأنها رائدة عالمية في مجال التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات المتقدمة – إدراكًا للانخفاض المستمر في الأهمية الاقتصادية للمصدر الرئيسي لرأس المال لدول الخليج **(النفط)**، الذي تم استبداله على نطاق واسع بمصادر الطاقة المتجددة؛
- ✓ الإحباط المتزايد من ركود الموقف الفلسطيني والمبالغ الضخمة التي تساهم بها دول الخليج لتطوير الاقتصاد الفلسطيني[3].

---

(1)Nellie Munin, "Do The New Peace Agreements Between Israel and The Gulf States Set A “Honey Trap” for Israel?", **Bratislava Law Review**, Vol.04, No.02, (2020), pp5-110, p.97
(2)Ibid, p.97
(3)Ibid, p.96

أولا: الاتفاقيات الإبراهيمية: إسرائيل ومساعي تحجيم مجالات النفوذ

التسمية التي تحملها هذه الاتفاقيات (اتفاقات أبراهام) تدعو إلى إعادة النظر في الاقتصاد العالمي من خلال منظور ديني، حيث أصبحت المعتقدات الدينية أساسا للأيديولوجيات الليبرالية الحديثة، وبعبارة أخرى، تقود الدبلوماسية الدينية الاقتصاد الليبرالي، وهو ما يبدو مطابقا للوضع في الشرق الأوسط، فلنا أن نتخيل تداعيات تحييد المقومات الدينية (مسيحيين بدون الفاتيكان، يهود بدون حائط المبكى، أو مسلمين بدون مكة)، وتأثيرها الاقتصادي[1].

كانت إسرائيل تبحث عن طرق للتدخل في شبه الجزيرة العربية منذ فترة طويلة، ما دفعها لفتح الأبواب أمام دبلوماسية القنوات الخلفية، بالتركيز على فاعلية قنواتها السياسية والاقتصادية، وامتلاكها التكنولوجيا والتحديث والقوة الاقتصادية والعسكرية، مقابل ازدهار بيئة الأعمال في الدول المستهدفة، واستغلال أسواق الاتصالات والتعليم والدفاع لصالحها، إلى جانب الرغبة في تحقيق أرباح غير مستغلة، وهو ما تضمنه تصريح رئيس الوزراء الأسبق **شيمون بيريز** "**Shimon Peres**":

"إن الاحتمال الوشيك لعلاقات رسمية مع أول دولة عربية خليجية يقدم للإسرائيليين تفاؤلًا كبيرًا بحداثة الشرق الأوسط، دون تقديم التضحيات العميقة"[2].

فسعت إلى إقامة علاقات اقتصادية بفضل مبادرة أفراد ومنظمات تهدف إلى تحسين العلاقات مع الإمارات – على سبيل المثال– من خلال إقامة تعاون وتطبيع كامل للعلاقات بين الطرفين، والعمل على إرساء السلام والتطبيع الكامل بينهما يمكن أن يساعد في تحويل الشرق الأوسط من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي وإقامة علاقات أوثق بين الناس ورسم مسار جديد معا لتحقيق الرخاء المشترك للمنطقة[3]

[1]Muhammad Rafi Khan & Sajid Mehmood Shahzad, "The Abraham Accords: Israel resizing Spheres of Influence", **JRSP**, Vol.58, No.02 (Apr-Jun 2021), pp.180-186, p.181
[2]Aziz Ur Rehman, "Causes behind the Abraham Accord and its consequences for the Peace Process in the Middle East", **The Middle East International Journal for Social Sciences (MEIJSS),** Vol.02, No.02, (Jun 2020), pp.73-83, p.76
[3]Emily Sorkin, "The Abraham Accords: the culmination of a decades-long normalization process between Israel and the UAE", International Relations Undergraduate Honors Theses, (Boston University, Pardee School, 2021), p.21

ثانيا: مخرجات الاتفاقيات الإبراهيمية ومظاهر الازدهار في الدول العربية

شكل الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي تحولا جوهريا في المشهد الجيوسياسي الإقليمي، وبصرف النظر عن الاختراق الدبلوماسي، فقد اعتبر كآلية لتوفير فرصً للتجارة بين البلدين في مرحلة الانتعاش الاقتصادي، فبإلغاء قوانين المقاطعة الإماراتية المتعلقة بإسرائيل، تنتعش الشراكات الثنائية في العديد من القطاعات، كما تم الإعلان عن مجموعة من اتفاقات التعاون الثنائي، بما في ذلك الرحلات تجارية والشحن بين البلدين؛ إضافة إلى مذكرة تفاهم لمد خط أنابيب نفط إسرائيلي إلى الإمارات[1].

تهدف دولة الإمارات لتعزيز نهج استقلاليتها الإستراتيجية من خلال ربط وتوسيع خطة التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية والتنويع الأمني، وهذا يعزز مجال التوسع من التعاون الثنائي إلى التعاون متعدد الأطراف في مجالات متعددة الأوجه، وخاصة بين الشركاء الاستراتيجيين المشتركين لكلا البلدين[2].

اتفاقية سلام أبراهام (Abraham's Peace Agreement) التاريخية تجعل من الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تمد يدها للتعاون العربي الإسرائيلي منذ عام 1994، ومنذ توقيع اتفاق أبراهام تم توقيع عدة صفقات بملايين الدولارات بين شركات إسرائيلية وإماراتية في مجالات مختلفة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والأمن المائي، والطاقة المتجددة، والصحة،... وبعد مرور عام على توقيع اتفاقية أبراهام، تم قياس المكاسب الاقتصادية، ففي 16 أوت 2020 أنشأت الإمارات المتحدة روابط هاتفية لإسرائيل من خلال إلغاء حظر الاتصال المباشر برمز الدولة +972، لتتبعها زيارة مدير الموساد "**يوسي كوهين**" "**Yossi Cohen**" إلى الإمارات[3]، للتباحث حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأمني والتطورات الإقليمية وغيرها من القضايا التي تهم البلدين.

في 29 أوت 2020 أنهت الإمارات رسميًا مقاطعتها لإسرائيل، لتنطلق الرحلات الجوية التجارية المباشرة بين البلدين في 31 أوت 2020، حيث قامت طائرة تابعة لشركة من طراز إل آل بوينج 737-900 (El Al Boeing 737-900) من تل أبيب في طريقها إلى أبو ظبي، لتكون أول رحلة تجارية بين

---

[1] Eric Canal Forgues Alter & N. Janardhan, "Abraham Accords: Legal Interpretation and Scope for Collaboration with Asia", Emirates Diplomatic Academy, (2021), 20 Pages, p.01
[2] Ibid, p.01
[3] Manuel Fernandez, "Economic Dividends of the Abraham Accords", **European Journal of Business and Management Research,** Vol.06, Issue 06, (Dec 2021), pp.205-208, p.06

البلدين[1]، وأول رحلة إسرائيلية تمت الموافقة على التحليق فوق الأجواء السعودية، حيث فتحت المملكة العربية السعودية والبحرين مجالهما الجوي بشكل دائم للرحلات الجوية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة.

وفي 16 سبتمبر 2020 وقعت موانئ دبي العالمية عددا من الاتفاقيات مع البنوك الإسرائيلية، لتسهيل التجارة والخدمات اللوجستية بين الإمارات وإسرائيل، والتي ستدعم التدفقات التجارية في المنطقة، كما وقعت موانئ دبي العالمية العديد من اتفاقيات التعاون في مجال الشحن والنقل البحري، وتخطط موانئ دبي العالمية، إحدى أكبر مشغلي الموانئ في العالم، لتقديم عرض مشترك لميناء حيفا الإسرائيلي حيث تسعى الشركات في الإمارات العربية المتحدة للاستفادة من التعاون الوثيق بين دول الشرق الأوسط، وستقيم موانئ دبي العالمية ومقرها دبي مشروعًا مع شركة Israel Shipyards Industries Ltd للمشاركة في مناقصة خصخصة الميناء، وذلك كجزء من الاتفاقيات الموقعة في دبي بين موانئ دبي العالمية وشركة Tower Dover (شركة مملوكة من قبل "**شلومي فوغل**" "**Shlomi Vogel**" المالك المشارك لأحواض بناء السفن الإسرائيلية وميناء إيلات)[2].

في سبتمبر 2020 وقع بنك Hapoalim [3] اتفاقية تعاون مع بنك أبوظبي الأول (FAB) وبنك الإمارات دبي الوطني – أكبر البنوك في الإمارات المتحدة – مما يسمح للعملاء الإسرائيليين بالتعامل مباشرة في الإمارات المتحدة، وفي 12 أكتوبر 2020 رست أول سفينة شحن إماراتية في ميناء حيفا، وفي 20 أكتوبر 2020 أعلنت الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل عن اتفاقية إعفاء متبادل من التأشيرات، ترفع الحواجز أمام انتقال رأس المال البشري بين البلدين، وفي 4 نوفمبر 2020 أعلنت شركة

[1]Raphael Ahren, Making History, 1st Commercial Israel-UAE Flight Departs For Normalization Talks, 31/08/2020, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/l26z2

[2]Alisa Odenheimer, DP World, Israel Shipyards Weigh Joint Bid for Haifa Port, Bloomberg Middle East Edition, 16/08/2020, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/nzUpk

[3] **بنك Hapoalim** هو أحد أكبر البنوك التجارية في إسرائيل حسب إجمالي الأصول والتي تقدر بحوالي 143 مليار دولار، تأسس البنك في عام 1921 من قبل Histadrut والمؤتمر النقابي الإسرائيلي (الاتحاد العام للعمال الإسرائيليين) والمنظمة الصهيونية، يعمل من خلال أكثر من 250 فرعاً مصرفيّاً في سبعة مراكز أعمال إقليمية، و22 فرعاً تجارياً في لندن، والولايات المتحدة، وكندا، وسويسرا، وجنيف، ولوكسمبورغ، وأميركا الجنوبية، ...توسع انظر:

موسى عجوز، رقبة البنوك الإماراتيّة سدادة لبنوك "إسرائيل"، متراس، 24/12/ 2020، تاريخ الاطلاع 2022/07/27، متاح على الرابط: https://2u.pw/SexlM

طيران دبي عن بدأ رحلات مباشرة بين تل أبيب ودبي اعتبارًا من 26 نوفمبر 2020، والتي ستمثل أول مسار رحلة تجارية بين دبي وتل أبيب[1].

أما فيما يخص مجال الابتكارات التكنولوجية وقع سوق أبوظبي العالمي وبنك Hapoalim مذكرة تفاهم لتعزيز وتطوير ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) والنظم البيئية وفرص السوق في 21 نوفمبر 2020، والتي ستدعم التحول الرقمي للقطاع المالي، كما وقع مركز دبي المالي العالمي اتفاقية مع بنك Hapoalim للتعاون عبر أنشطة الخدمات المالية، وربط اقتصادات دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، ليصبح بنك Hapoalim جزءًا من الشبكة العالمية للبنوك والمراكز المالية والهيئات التنظيمية والشركات لمركز دبي المالي العالمي[2]، والتي تعمل على إحداث اضطراب في القطاعات المالية والتقنية وتتبنى أعلى المعايير القانونية والتنظيمية والتشغيلية.

في تقرير العقود المستقبلية العالمية للقوات الجوية الأمريكية في جوان 2020، تم توقع السيناريو المستقبلي الذي ظهر أن الرباعي العربي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط (المكون من مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين) يتقارب بشكل متزايد بشأن المصالح المشتركة مع إسرائيل، فلطالما تم تحليل علاقات إسرائيل مع دول الخليج العربي من منظور نظام أمني ضمني قائم على الأمن السياسي المشترك والمصالح الاقتصادية، كما أن التنبؤ بمثل هذا التقارب كان نتاجًا لخط الصدع الرئيسي (Main Fault Line) في الشرق الأوسط الذي يضع التحالف التركي القطري ضد الرباعي العربي بالإضافة إلى إسرائيل[3].

كما أن هناك زاوية دينية لهذه المنافسة بمنح أبو ظبي الحق في نقل المسلمين من مطاراتها لزيارة المسجد الأقصى كثالث أقدس موقع في الإسلام، وبالتالي ستمنح هذه الرحلات الإمارات مستوى جديدًا من المكانة الدينية، بتقديم نفسها كجسر بين العالم الإسلامي والمسجد الأقصى، رغم معارضة منظمات المجتمع المدني لتطبيع العلاقات مع إسرائيل[4].

---

(1)Manuel Fernandez, op.cit, 206

(2)Varun Godinho, Israel’s Bank Hapoalim Signs Agreement With Difc, Agdm, Gulf Business, 22/11/2020, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/X7Mg4

(3)Amr Yossef, "The Regional Impact of the Abraham Accords", Modern War Institute (MWI) Report, Series 2021, No. 02, (Mar 2021), 20 Pages, p.07

(4)Shelly Johny, op.cit, p.06

ثالثا: دور الولايات المتحدة كوسيط في الاتفاقيات الإبراهيمية

تم طرح مخطط السلام لحل النزاع في الشرق الأوسط في البيت الأبيض من طرف الرئيس الأمريكي السابق "**دونالد ترامب**" "**Donald Trump**" بتاريخ 28 جانفي 2020، وحضر لحظة الإعلان سفراء الإمارات، والبحرين، وسلطنة عمان، وكان مسبوقا بالمؤتمر الاقتصادي الذي استضافته المنامة (البحرين) تحت شعار "**السلام الطريق إلى الازدهار**" "Peace the way to prosperity"، كشف الجوانب الاقتصادية في خطة ترامب التي أطلق عليها اسم "**صفقة القرن**" "**Deal of the Century**"[1]، وهو ما أكده تصريح وزير الخارجية البحريني آنذاك "**خالد بن أحمد آل خليفة**" في مقابلة مع القناة 13 التلفزيونية الإسرائيلية، حيث دعا إلى الحوار المفتوح مع الدولة اليهودية:

"إن إسرائيل جزء من تراث المنطقة بأكملها تاريخياً، وبالتالي فإن الشعب اليهودي له مكان بيننا"[2].

وبتيسير من الولايات المتحدة وقعت الإمارات المتحدة وإسرائيل على اتفاقية سلام في أوت 2020، وتم إضفاء الطابع الرسمي عليها في واشنطن بعد شهر، وقد وأطلق عليها اسم البطريرك المشترك للأديان الإبراهيمية الثلاث، وتهدف الاتفاقيات الإبراهيمية لتسهيل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ذات الغالبية اليهودية والمسلمة، والازدهار للشعوب عبر بوابة السلام الاقتصادي، من خلال مشروعات التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي، وكذا التعاون التقني والبحث العلمي وأبحاث الفضاء[3]، وهو ما جعلها تكسب تأييد الأمين العام للأمم المتحدة الذي اعتبرها خطوة تاريخية تسهم في تعزيز السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وفي ذات السياق اعتبرتها فرنسا وبريطانيا خطوة جوهرية في صنع السلام في المنطقة[4].

---

[1]دانييل شاتز، "اتفاقيات إبراهيم: الحوافز والفرص السياسية والاقتصادية"، تريندز للبحوث والاستشارات، 2020/11/15، تاريخ الاطلاع 2022/07/29، متاح على الرابط: https://2u.pw/i5K1E

[2]Associated Press, "The Latest: Bahrain FM gives interview to Israeli TV channel", 26/06/2019, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/76Glp

[3]صورية تريمة، "مسارات التطبيع العربي– الإسرائيلي...من كامب دايفيد إلى اتفاق أبراهام"، **مجلة مدارات سياسية**، مز05، ع.02، (2021)، الصفحات 225–238، ص.230.

[4]مكرم المسعدي، "المعلن والمخفي في اتفاق أبراهام"، مركز الجزيرة للدراسات، (08 أكتوبر 2020)، 12 صفحة، ص.05.

ويعتبر التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية كجزء – وإن كان جزءا مهما – من تطور إقليمي أكبر وإعادة تشكيل جيوسياسية المنطقة، وهو بدوره نتيجة لتفاعل ديناميات عالمية، والأهم من ذلك هو تقليص الإنفاق الأمريكي، وتحول الهيكل الأمني الإقليمي الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له على مدى ثلاثين عاما، إلى هيكل آخر متجذر في المنطقة نفسها، ويستند هذا النظام الإقليمي الناشئ على شراكات وتحالفات متشابهة التفكير (Like-Minded Partnerships And Alignments)، وليس تحالفات رسمية (Not Formal Alliances)[(1)].

وتمثل اتفاقيات التطبيع التي توسطت فيها الولايات المتحدة بين إسرائيل وأربع دول عربية – الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان – نقطة تحول رئيسية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، حيث أبانت الاتفاقيات الإبراهيمية (أبراهام) عن قدرتها على تغيير المسار الاستراتيجي للمنطقة بطرق مواتية بشكل كبير للأمن القومي للولايات المتحدة، حيث تنطوي هذه الاتفاقيات على احتمالية إنهاء الصراع المستمر بين إسرائيل ومجموعة من الدول العربية البراغماتية[(2)]، والتي عملت منذ الأيام الأولى للحرب الباردة بانتظام على إحباط قدرة واشنطن على إنشاء إطار عمل فعال متعدد الجنسيات لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

فمنذ نهاية حرب يوم الغفران عام 1973 شاركت الولايات المتحدة بنشاط في جميع مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية كوسيط أو طرف ثالث، وفي العديد من مبادرات السلام الأخرى، بدءًا من مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط عام 1973 الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط، ثم قمة كامب ديفيد عام 1978، ومؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991، والمساهمة في دفع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاقيات أوسلو لعام 1993[(3)]، والتي تم توقيعها في واشنطن، كما لعبت الولايات المتحدة دائمًا دورًا رئيسيًا في التوسط في اتفاقيات السلام في الشرق الأوسط.

[(1)]Joshua Krasna, "A Tale of Two Normalizations: Israeli Normalization with the United Arab Emirates (UAE) and Bahrain – Part II", **Telaviv Notes**, Vol.16, No.07, (Jun 28, 2022), pp.01-10, p.08
[(2)]Kevin Chilton & All, "A Stronger and Wider Peace: A U.S. Strategy for Advancing the Abraham Accords", JINSA's Abraham Accords Policy Project, (Jan 2022), 48 pages, p.05
[(3)]Joel Singer, "Introductory Note To The Abraham Accords: Normalization Agreements Signed by Israel With The U.A.E., Bahrain, Sudan, and Morocco", **Cambridge University Press on Behalf of The American Society Of International Law**, (2021), pp. 448-463, p.450

هذه التطورات التاريخية لتحقيق المزيد من التقدم الذي سيعزز الاستقرار الإقليمي، ويعيد النفوذ العالمي المتضائل للولايات المتحدة، ودعم مكانتها لمنافسة التحديات الإستراتيجية المتزايدة التي تفرضها الصين وروسيا وإيران، وعليه يستلزم تحقيق الإمكانات الكاملة للدول الأعضاء قيادة أمريكية مستمرة، للمساعدة في تعميق العلاقات بين هذه الدول – لاسيما في مجال الدفاع–[1] وتوسيع الاتفاقات لتشمل جهات فاعلة إقليمية محورية أخرى، خاصة المملكة العربية السعودية.

وخلال مسار جهود الوساطة في السلام، لجأت الولايات المتحدة من حين لآخر إلى تقنية "توسيع الكعكة" (Expanding The Pie)، عندما يفشل "الأخذ والعطاء" (Give and Take) الخاص بالأطراف المتفاوضة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاتفاق المربح للطرفين من خلال استكمال التزامات الأطراف بتقديم أنواع مختلفة من التأكيدات والتعهدات الأمريكية للأطراف، فعلى سبيل المثال بعد توقيع إسرائيل ومصر على الاتفاقية المؤقتة لعام 1975، – التي تعهدت فيها إسرائيل بالانسحاب الجزئي من سيناء مقابل عدة خطوات مصرية نحو السلام– دخلت الولايات المتحدة في مذكرة تفاهم مع إسرائيل، قدمت فيها لإسرائيل التزامات مختلفة، بما في ذلك تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية، وإمدادات النفط، والدعم في المنظمات الدولية، كما قدمت لمصر مجموعة مماثلة من الضمانات.

وتماشياً مع هذه الممارسات تضمنت وساطة الولايات المتحدة في اتفاقيات أبراهام العديد من الالتزامات الأمريكي، المقدمة في المقام الأول إلى الأطراف العربية:

- ✓ بالنسبة للطرف الإماراتي ففور توقيع اتفاقيات أبراهام، وبعد رفض طلبات الإمارات السابقة لشراء أنظمة أسلحة أمريكية متطورة، صرحت إدارة ترامب رسميا عن مخططات لبيع خمسين طائرة مقاتلة من طراز F-35 وثمانية عشر طائرة بدون طيار للإمارات المتحدة، كجزء من صفقة أسلحة بقيمة 23 مليار دولار [2]؛
- ✓ بعد توقيع السودان على اتفاقية التطبيع مع إسرائيل، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والتي أُدرج فيها السودان لما يقرب من

---

[1] Kevin Chilton & All, op.cit, p.05

[2] Jennifer Hansler, Trump Administration Informs Congress of Intent to Sell $23b In Arms to UAE, CNN, 11/11/2020, Retrieved 27/06/2022, available at: https://2u.pw/pbOMk

ثلاثة عقود، بالإضافة إلى إلغاء قائمة طويلة من العقوبات الاقتصادية الأمريكية والعديد من العقوبات في مجالات أخرى التي فرضت سابقًا على السودان؛

- ✓ فيما يبدو كان الحافز الأمريكي للمغرب الأكثر سخاءا لأي من الدول العربية التي انضمت إلى اتفاق إبراهيم، حيث اعترفت إدارة ترامب في 10 ديسمبر 2020، بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، على الرغم من تسجيلها كقضية تصفية استعمار على طاولة الأمم المتحدة؛
- ✓ وعلى عكس الدول الموقعة على الاتفاقيات الإبراهيمية، كان الحافز الأمريكي المقدم للبحرين هو الأقل أهمية من بين الحوافز المقدمة للأطراف العربية، إذ اقتصر على إعلان جماعة مقاومة إسلامية بحرينية تُعرف باسم سرايا المختار كمجموعة إرهابية بموجب القانون الأمريكي[1].

رابعا: تداعيات الاتفاقيات الإبراهيمية على الازدهار المشترك في منطقة الشرق الأوسط

لعقود من الزمان شجعت الولايات المتحدة قبول إسرائيل بين الدول العربية وعززت آفاق السلام بين الكيان الإسرائيلي وفلسطين، وقد لعب الكونجرس –على وجه الخصوص – دورًا رئيسيًا في تعزيز السلام بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تقديم وعود بخلق فرص اقتصادية وسلام مستدام للمنطقة، نتج عن ذلك إبرام الاتفاقيات الإبراهيمية كاتفاقات سلام وتطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية – الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب – مما أدى إلى تغيير المنطقة، حماية أمن إسرائيل، وتعزيز المصالح الحيوية للأمن القومي للولايات المتحدة.

وبذلك عززت الاتفاقات أيضًا صورة الشرق الأوسط المنقسّم إلى تحالفات قوى عظمى تتنافس من خلال التهديد باستخدام القوة، حيث تستعد الدول الأعضاء لزيادة تدفق الأسلحة والتكنولوجيا في المنافسة العسكرية، فتزيد من العسكرة والتصعيد المحتمل بشأن إيران، مما يزيد وبشكل مباشر خطر الحرب، علاوة على ذلك تشجع التحالفات الجديدة شراكات وممارسات الأنظمة غير الديمقراطية، بل إنها تقوض النظام الدولي.

[1]Michael R. Pompeo, "Designation of Saraya al-Mukhtar as a Specially Designated Global Terrorist", **Federal Register** , Vol.85, No.244, (18/12/2020), p.01

1. تصورات التهديد الإيراني كمخرج من مخرجات الاتفاقيات الإبراهيمية

تم إرجاع إبرام الاتفاقات الإبراهيمية لعوامل بنيوية وتاريخية وسياسية كتصورات للتهديدات على جانبي الخليج العربي، على اعتبار أن سياسات إيران الإقليمية طغت عليها الانتهازية وحسابات التكلفة والعائد ومحاولات كسر عزلتها في بيئة تعتبرها معادية، مما ساهم في خلق معضلات أمنية في لدول الخليج، كما أدى الإسقاط الإقليمي لإيران إلى زيادة مساعي السعودية والإمارات لمواجهة تهديدها المتصور، مما أدى إلى زيادة الاستقطاب الإقليمي والتفكير الصفري والطائفية، فتم تصغير أو إغلاق معظم قنوات الاتصال بين ضفتي الخليج[1].

وعليه يعتبر التأثير المستقل الرئيسي للاتفاقات كما هو متصور حاليًا ينبع من طبيعة ميل المنطقة نحو العلاقات الصفرية: كلما زاد عدد الدول العربية التي تعترف بإسرائيل، قلت الفرص الدبلوماسية التي ستتاح لإيران في الشرق الأوسط، وهذا قد يدفع إيران إلى البحث عن سبل إضافية للدعم والتجارة في المنطقة وخارجها[2]، خاصة في ظل منظورها للاتفاقات الإبراهيمية باعتبارها تهديد استراتيجي، وهو ما تم رصده من خلال إشادة إدارة ترامب بالاتفاقات ووصفها ب: (فجر شرق أوسط جديد) (The Dawn of A New Middle East)، واعتبارها انتصار استراتيجي ودبلوماسي، من شأنه أن يجلب السلام إلى المنطقة وتحويل أبعاد علاقاتها الجيوسياسية، وخلق محور إسرائيلي–عربي لمواجهة إيران[3].

فهي تجمع بين اثنين من خصوم إيران الجيوسياسيين والأيديولوجيين – إسرائيل والإمارات العربية المتحدة – في تحالف هندسته الولايات المتحدة لتطويق إيران بشكل أكبر وتقييد تطلعاتها الإقليمية، في إطار ما يعرف بالمقاربة الغربية ذات الاتجاه الأحادي، بحيث تم تبني مقاربة السلام مقابل السلام كبديل لمقاربة الأرض مقابل السلام، وإقرار التعايش الذي يفرض حتمية بروز العديد من المفاهيم كالحوار وحقن الدماء ونسيان الماضي والتطبيع ... كتعزيز للموقف الإسرائيلي[4].

---

[1] Tamer Badawi, De-escalating Tension in the Gulf: Why Efforts to Facilitate Arab-Iranian Dialogue should be Intensified, Robert Schuman Centre, Retrieved 29/07/2022, available at: https://2u.pw/krwtd

[2] Allison Astorino-Courtois & Brianna Good, "The Abraham Accords and Iran's Unconventional Warfare Activities", support of US Central Command (USCENTCOM), (Dec 2020), 07 Pages, p.04

[3] Steven Simon, op.cit, p.02

[4] محمود عبد المجيد عساف، "انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي آراء عينة من التربويين العرب"، في محسن محمد صالح، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، ص ص.229–275، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص ص. 240–241

كما يفسر اندفاع الدول العربية لتشكيل تحالف عسكري مع إسرائيل لمواجهة التهديد الإيراني كتهديد رئيسي لأمنها القومي، وعليه من المتوقع أن تفرز الاتفاقات الإبراهيمية تغييرات جذرية في المفاهيم والاستراتيجيات والتوازنات والتحالفات العسكرية الأمنية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يغير موازين معادلة الأمن القومي العربي[1]، بحيث تؤدي هذه الاتفاقات – حسب الطرح الإيراني– إلى تحييد العداء العربي – الإسرائيلي الذي كان بمثابة حاجز ضد موطئ قدم إسرائيلي في الخليج، وبالتالي تفاقم المخاوف الإيرانية من أن إسرائيل – بمساعدة دول الخليج – يمكن أن تشكل تهديدًا وجوديًا لبقاء، ليس فقط لبرنامجها النووي ولكن للنظام الإيراني ككل.

وقد كان لإيران وجود على الحدود الشمالية للكيان الإسرائيلي خلال فترة الثمانينيات كأبرز إفرازات حرب لبنان بين عامي 1982 و 1984، بينما لم يكن لإسرائيل وجود مماثل في الجوار الإيراني، ويمكن للاتفاقات الإبراهيمية أن تزيل الميزة غير المتكافئة لإيران من خلال إقامة وجود عسكري على المحيط البحري لإيران، مما بجعل ميزان القوى الجديد في منطقة النفوذ الإسرائيلي (والوجود) أقرب الآن إلى حدود إيران، فتزداد الشكوك الإيرانية بخصوص علاقاتها مع نظيراتها في الخليج العربي[2].

مما سينعكس على قرار طهران وإجبارها على تغيير سياساتها وسلوكها الحازم بشأن مواصلة محادثاتها مع الرياض للبحث عن طرق لخفض التوترات، أو الانخراط في حوار إقليمي مستقبلي بشأن منع النزاعات وبناء الثقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال استقراء ديناميكيات القوة الإيرانية والإسرائيلية وتحركاتها بشكل استراتيجي، فإن احتمالية تصعيد الصراع المباشر تتعزز، وبالتالي فإن الصفقات التي كان الهدف منها تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين قد تعمل على تأجيجه[3].

كما يمكن أن تؤدي الاتفاقات والتحسين المستمر في العلاقات الإسرائيلية–السعودية إلى التأثير المعاكس، باستفزاز القيادة الإيرانية التي قد تلجأ إلى تسريع تطوير المزيد من الصواريخ الباليستية المتقدمة، وتصعيد تخريبها في الدول العربية السنية ودعمها للقوات بالوكالة في لبنان وسوريا والعراق

---

[1]حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع.281، (خريف 2020)، الصفحات 08–17، ص.15.

[2]Steven Simon, op.cit, pp.18-19

[3]Arash M. Akbari, The Abraham Accord, Iran, and The Geopolitics of the Persian Gulf, 06/09/2021, Retrieved 29/07/2022, available at: https://2u.pw/d66iG

واليمن، ومن خلال تقديم علاقة استراتيجية معززة لإسرائيل مع الإمارات قد تسعى إيران نحو تطوير برنامج أسلحة نووية لتحديث قواتها التقليدية، والانخراط في هجمات إلكترونية مستمرة في الخليج.

2. تقييم إسرائيل لخياراتها في مواجهة إيران في إطار الاتفاقيات الإبراهيمية

يمكن استخدام جميع المتغيرات في مستوى الخصائص الوطنية للتحليل كحجم الدولة والموارد الطبيعية والجغرافيا والخصائص الديموغرافية والنظم السياسية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، لشرح سبب اختيار بلد ما سياسة خارجية معينة، وهو ما ينطبق على هذه المتغيرات عند ارتباطها بالسياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تجاه إيران[1]، حيث ترى إسرائيل نفسها عرضة لخطر الصواريخ البالستية من قبل ما يسمى "دول الطوق الثاني" التي لا تملك حدوداً جغرافية معها، وخاصة إيران[2].

وهذا ما يطرح إمكانية توسع الخيارات العسكرية لإسرائيل فيما يتعلق بإيران كأبرز مخرجات الاتفاقيات الإبراهيمية، وسيعتمد هذا بشكل أساسي على ما إذا كان (الترتيب الأمني الخاص) (Special Security Arrangement) – الذي تم وضعه في عام 2021 من قبل "**بيني غانتس**" "**Benny Gantz**" (وزير الدفاع الإسرائيلي السابق) – يشمل الوصول إلى القاعدة والتجهيز في مسرح العمليات للقوات الإسرائيلية والعمليات العسكرية، كما أن مرافق الموانئ الإماراتية –خاصة في جبل علي والفجيرة على خليج عمان – يمكن أن تستوعب الأصول البحرية الإسرائيلية، في حين أن قواعدها الجوية، التي صممت لاستيعاب عمليات القوات الجوية الأمريكية، ستدعم بسهولة العمليات الجوية الإسرائيلية، وكذلك استخدام القوات البرية الإسرائيلية في إيران[3].

كما يمكن لهذه المرافق أيضا أن تتيح التمركز المسبق للمعدات والذخائر الإسرائيلية وغيرها من العتاد الضروري للعمليات المستمرة في الخليج العربي، فقد كانت المسافة الطويلة بين المطارات والأهداف الإسرائيلية في إيران– ولاسيما المنشآت النووية وأهداف القيادة والسيطرة في طهران– تشكل عامل الخطر الرئيسي في خطط الطوارئ العملياتية الإسرائيلية.

---

[1] Wirasena Mahesha & Annisa Pratamasari, "Israel's Foreign Policy Analysis on Iran's Nuclear Agreement using National Attribute Level of Analysis", Proceedings of Airlangga Conference on International Relations (ACIR 2018), (2021), pp. 609-614, p.611

[2] رياض قهوجي، "أبعاد انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م.12، ع.47، (صيف 2001)، ص.11

[3] Steven Simon, op.cit, p.20

ومع ذلك فإن الترتيب الأمني الخاص الذي يستلزم الوصول، والتموضع المسبق والتدريج، والتحليق الجوي، من شأنه أن يزيل الكثير من المخاطر التشغيلية المرتبطة بالحملة الجوية المستمرة ضد إيران، خاصة إذا كانت إسرائيل ستنشر أنظمة الدفاع الجوي الخاصة بها بالقرب من القواعد، كما يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية، التي تعمل من الإمارات العربية المتحدة، الحفاظ على معدلات طلعات جوية عالية وتنفيذ عمليات البحث والإنقاذ عند الضرورة، وبالنظر إلى هذه الشروط وموافقة الإمارات المتحدة، فإن العائق أمام أي تحرك إسرائيلي ضد إيران سيتم تحييده[1]، وهو ما برز من خلال إعلان "**نتنياهو**" "**Netanyahu**" عن استعداد إسرائيل وجاهزيتها لضرب كل من يحاول الإضرار بها، وتبرير ذلك بردع المساعي الإيرانية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط كنتيجة للاتفاق النووي، وعملها على إنشاء قواعد عسكرية يمكن من خلالها مهاجمة إسرائيل[2].

3. المخرجات العكسية للاتفاقيات الإبراهيمية على المصالح الأمريكية

في إطار تجسيد إستراتيجية تقاسُم العبء، دعمت الولايات المتحدة الاتفاقيات الإبراهيمية كمنصة للتعاون والشراكة الإقليمية بين حلفائها في المنطقة[3]، حيث اعتبرت زيادة التعاون بين إسرائيل ودول الخليج بمثابة آلية لخلق حافز أقل لهذه الدول للبحث عن تسوية مع إيران أو لدعم اتفاقية نووية جديدة، وطالما أن الاتفاقيات الإبراهيمية لا تعجل بنزاع بين إسرائيل وإيران، فمن غير المرجح أن يكون لها تأثير كبير على المصالح الجوهرية للولايات المتحدة في المنطقة، لكن كل الرهانات ستنتهي إذا أوجدت الاتفاقات مساحة أكبر للمناورة للهجمات العسكرية الإسرائيلية على إيران، والتي يمكن أن تؤدي إلى أنشطة إرهابية إيرانية ضد دول الخليج وإسرائيل أو جهود لتعطيل تدفق النفط في الخليج الفارسي، ودفع إيران نحو امتلاك أسلحة نووية، مما يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في المنطقة[4].

وبالتالي تم اعتبار هذه الاتفاقات تمثل خطة قابلة للتطبيق إذا:

---

[1] Steven Simon, op.cit, p.21

[2] محمود جرابعة وليهي بن شطريت، "احتمالات المواجهة الإسرائيلية–الإيرانية بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي"، مركز الجزيرة للدراسات، (14 ماي 2018)، 10 صفحات، ص.03.

[3] ابتسام الكتبي، دلالات الزخم الاستراتيجي الذي تكتسبه الاتفاقيات الإبراهيمية، 2022/04/07، تاريخ الإطلاع 2022/08/27، متاح على الرابط: https://epcenter.ae/3v3Ko2Y

[4] Steven Simon, op.cit, p.22

- ✓ توفرت جهود إعادة تشكيل خطة العمل الشاملة المشتركة وتقييد برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وفشل التكامل الإقليمي؛
- ✓ تحقيق تعاون عسكري إسرائيلي مع كل من الإمارات والسعودية، مع دعم الولايات المتحدة للهجمات العسكرية الوقائية ضد إيران، مما يساهم في تعزيز دور إسرائيل كمهيمن إقليمي.

ومع ذلك جادل خبراء أمريكيين بأن الوعود بإعادة ترسيم الوحدة وأمن المنطقة التي تضمنتها الاتفاقيات الإبراهيمية، ستشكل عاملا لزعزعة استقرار المنطقة، في حالة ما استمرت التوترات بين الكيان الإسرائيلي ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى، لاسيما في غياب الوجود المادي للولايات المتحدة في المنطقة – في إطار تجسيد سياسة التوازن وعدم الانجذاب إلى مراكز الصراعات الدولية والإقليمية[1]–، والذي كان يشكل عامل كبح لتصعيد الصراع الإسرائيلي–الإيراني الذي يشمل الإمارات كطرف غير مباشر.

وبالتالي فحسب حسب "**داليا شيندلن**" "**Dahlia Scheindlin**" تكون إعادة التوجيه الإيجابية للاتفاقيات الإبراهيمية في إطار القيادة الأمريكية، بناءا على أربعة أركان أساسية:

- ✓ إعطاء الأولوية لحل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني؛
- ✓ خفض التصعيد وتقليل عسكرة المنطقة، بما في ذلك تآكل المحور الثنائي المؤيد والمعارض لإيران؛
- ✓ دعم الحركات الديمقراطية، وتعزيز النظام الدولي القائم على قواعد ما بعد الحرب حيث يتعرض للتهديد على وجه التحديد؛
- ✓ يجب أن تشمل السياسة الخارجية التقدمية التعاون في المجالات الحاسمة للمناخ، والصحة، والسياسة البيئية، وكذلك في التنمية الاقتصادية[2].

وعلى أي حال يبرز أن الاتفاقيات الإبراهيمية كرؤية لخلق الازدهار المشترك في الشرق الأوسط، ما هي إلا مساعي لتكريس سياسات التطبيع من طرف الكيان الصهيوني وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية

---

[1]عباس فاضل علوان، إستراتيجية الولايات المتحدة لإدارة التوازن الدولي (الشرق الأوسط بعد عام 2015 أنموذجا)، **المجلة السياسية والدولية**، ع.35–36، (جوان 2017)، ص ص.1135–1166، ص.1148.

[2]Dahlia Scheindlin, How to Salvage Progressive Policies from The Abraham Accords, Report Century International, 02/03/2022, Retrieved 30/07/2022, available at: https://2u.pw/KwJVx

في المنطقة وزيادة الشقاق بين الدول العربية، وذلك بدعم من حلفائه وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فضلا عن العديد من الدول العربية وعلى رأسها الإمارات التي تؤدي أدوارا بالوكالة لتجسيد هذا المشروع.

الفصل الثالث

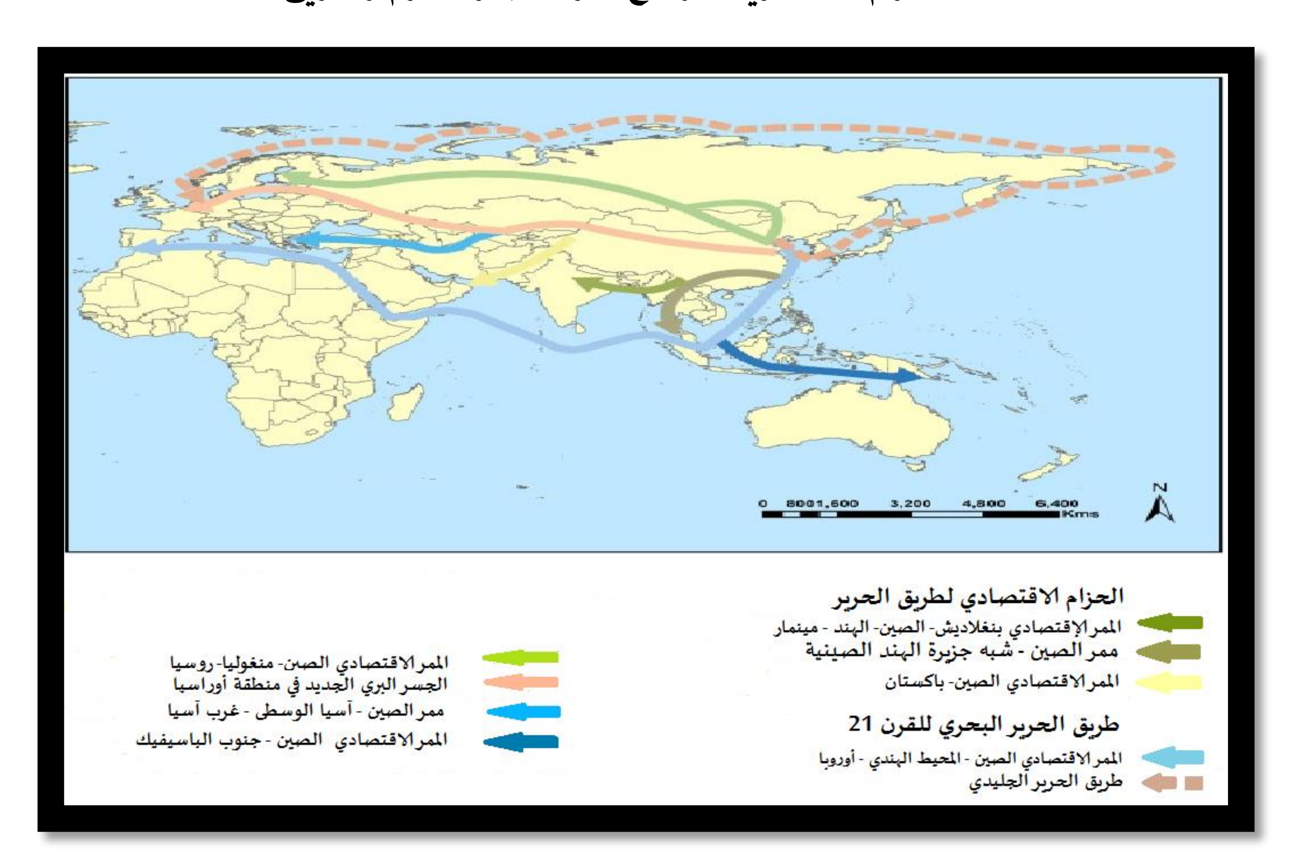
تجسد التجربة الصينية العلاقة بين العلائقية والقوة، لاسيما بالنظر إلى توجه الصين لممارسة الدبلوماسية الثنائية، والميل إلى التركيز على التعددية والنظامية، فمفهوم العلائقية يتيح للمنظرين الكشف عن عقلانية العلاقات الدولية التي لا تتبع بالضرورة منطق القوة أو حساب المصلحة الوطنية، إذ يتعلق التحدي الأنطولوجي الذي تطرحه العلاقات الثنائية على العلاقات الدولية السائدة بكيفية تحسين وإعادة إنتاج التشابه للأطراف الفاعلة في معادلة معرفية، وإعطاء الأولوية للمصالح المشتركة المتصورة، وكذلك المصالح الذاتية للأفراد، وهو ما سنحاول إبرازه في هذا الجزء من الدراسة من خلال رصد مدى قدرة الصين على إرساء الازدهار المشترك وذلك في إطار مبادرة الحزام والطريق.

في عام 2013 تم تقديم مشروع دولي من قبل الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في كازاخستان وأندونيسيا، كنموذج للتعاون الإقليمي، يتمحور هذا المشروع حول إحياء طريق الحرير القديم عبر مرحلتين، بحيث تتضمن المرحلة الأولى إنشاء طرق تجارية جديدة بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، أما المرحلة الثانية فتتضمن تشكيل "طريق الحرير البحري" ليشار إليها مجتمعة باسم "مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative (BRI)) أو "مبادرة حزام واحد وطريق واحد (One Belt and One (OBOR) Road Initiative)[1]، حيث يتفرع الحزام البري إلى طرق رئيسية (ممر بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار، ممر الصين – شبه جزيرة الهند الصينية، ممر الصين – باكستان)، في حين يشمل الطريق البحري ستة ممرات للتعاون الاقتصادي الدولي (الممر الاقتصادي الصين – المحيط الهندي – أوروبا، طريق الحرير الجليدي (القطبي)، الجسر البري الجديد في منطقة أوراسيا، ممر الصين – منغوليا – روسيا، ممر الصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا، الممر الاقتصادي الصين – جنوب الباسيفيك)، وتبرز الخريطة التالية توصيفا للمبادرة الصينية، وارتكازها على الممرات وشبكات النقل، مما يوضح أهمية الممرات وطرق النقل والتجارة الدولية ضمن استراتيجيات القوى بما في ذلك الصين.

---

[1]Afsheen Zeeshan, Shafei Moiz Hali & Mirza Nouman Ali Talib, "Belt and Road Initiative: A Step towards Shared Economic Growth", **Pakistan Social Sciences Review (PSSR),** Vol.05, No.04, (October 2021), pp.185-193, p.185

الشكل رقم 02: خريطة توضح ممرات مبادرة الحزام والطريق



المصدر:

Lingfei Weng & all, "Challenges faced by Chinese firms implementing the 'Belt and Road Initiative': Evidence from three railway projects", **Research in Globalization**, Vol.03, (December 2021), p.02

تم تقدم المبادرة كخطوة نحو النمو الاقتصادي المشترك، وكتعاون مربح لجميع الأطراف المشاركة فيه، تحت شعار "رابح–رابح"، وهو ما تضمنه تصريح الرئيس الصيني **"شي"** "**Xi**":

"... نأمل في بناء منصة جديدة للتعاون الدولي لخلق محركات جديدة للتنمية المشتركة ... الصين ستضطلع بدور نشط في إصلاح نظام الحوكمة العالمي، كجزء من بناء مجتمع ومصير مشترك للبشرية...تهدف المشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق السلام والتعاون، والانفتاح والشمولية، والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة، فضلا عن نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على الربح المشترك"[1].

---

[1]Ewa Oziewicz & Sylwia Pangsy-Kania, "The Belt and Road Initiative – Shared Development or a Threat for the World Economy?", **European Research Studies Journal**, Vol.XXIV, Issue 01, (Feb 2021), pp.364-381, p.369

من الواضح أن تصريح الرئيس الصيني "**شي**" "**Xi**" يمهد للمسار التحولي في السياسات الصينية على المستويين الإقليمي والعالمي، عبر تبنيها لنهج براغماتي قائم على توظيف البعد التنموي لتعزيز المكانة الدولية، حيث يعكس إعلان الصين عن مبادرة الحزام والطريق ظهورها كقوة اقتصادية كبرى، ورغبتها في احتلال مكانة متساوية كقوة رئيسية في عالم متعدد الأقطاب، يحتاج إلى معالجة أوجه القصور في السلام والتنمية والحكم[1]، وهو ما يبرز من خلال دعوة الصين إلى ضرورة احترام نظام دولي يتمحور حول الأمم المتحدة، بحيث يتم تمثيل جميع الدول المستقلة والتي تشمل مبادئها الأساسية المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية دون التهديد بالقوة أو استخدامها.

كما أشار الرئيس الصيني عند تقديم مبادئ مبادرة الحزام والطريق خلال خطابه، إلى السياقات التاريخية لمبادرة الحزام والطريق وأبعادها كآلية للانفتاح العالمي وإعادة توصيف الدور الصيني في النظام الدولي:

"**يعتمد السعي وراء هذه المبادرة على مشاورات مكثفة وسنشارك جميعًا فوائدها... تتضمن مبادرة الحزام والطريق تجسيد روح السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلم المتبادل والمنفعة المتبادلة... بدلاً من إجراء المناورات الجيوسياسية تعد مبادرة الحزام والطريق "نموذجًا جديدًا للتعاون المربح للجانبين، ... الهدف من مبادرة الحزام والطريق هو خلق بيئة من السلام والاستقرار، حيث يمكن للناس أن يتجاوزوا الشراكات التي لا تواجه أي نوع من المواجهة بل ينظرون إليها على أنها صداقة لاكتساب علاقات مربحة للجانبين... يجب أن يلتزم الناس باحترام سيادة بعضهم البعض وسلامتهم الإقليمية، ومسارات التنمية والنظم الاجتماعية لبعضهم البعض، والمصالح الجوهرية والاهتمامات الرئيسية لبعضهم البعض... يجب أن تكون مبادرة الحزام والطريق وسيلة لدعم الأمن المنقسم بين الجميع وإيجاد حل للمشاكل من خلال السياسة والقيام بذلك "بروح العدالة" للقضاء على الفقر واللامساواة الاجتماعية والتخلف**"[2].

والواضح أن هذه المبادئ تؤكد على المساعي الصينية للتحول من دبلوماسية الإخفاء أو التخفي إلى تبني دبلوماسية الباندا بما يتماشى مع المسار الديناميكي الذي تتسم به مخرجات البيئة الدولية، وهو ما بدأت مؤشراته في البروز من خلال الإصلاحات الاقتصادية لـ"**دنغ شياو بينغ**" "**Deng Xiaoping** "،

---

[1]Xi Jin Ping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in all Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, (18 Oct 2017), p.77

[2]Fabienne Sihua Kammerer, "The Chinese Belt and Road Initiative: An analysis of three European Union countries' responses towards the Belt and Road Initiative", Master thesis, (China: University of International Relations, ND), p.19

والتي أدت إلى تغيير كبير في اقتصاد الصين، لتبرز المساعي الصينية لتعزيز جاذبيتها للدول الأخرى والشعوب الأجنبية، وإنشاء علاقات ثقة مع الدول الأخرى، واستخدام آلية القوة الناعمة لإغراء الدول واستقطابها إلى المحور الصيني.

المبحث الأول: الفلسفة الصينية الجديدة المؤطرة لمبادرة الحزام والطريق

مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative (BRI)) هي مساهمة الصين في حاجة العالم إلى معالجة جماعية للعجز في السلام والتنمية والحكامة والمخاطر المرتبطة بالمناخ والبيئة والأمن الإنساني، ومع اعتبار صعود الصين وطرحها لمبادرة الحزام والطريق تحديا للنظام العالمي القائم على القواعد والهيمنة الاقتصادية والقيادة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والثقافية للولايات المتحدة وحلفائها، عملت الحكومة الصينية على الترويج لأهداف سياستها الخارجية المرتبطة بإيجاد عالم متعدد الأقطاب تتعايش فيه القيم المشتركة مع مبادئ التعايش السلمي، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة[1].

وقد تمت مقارنة القيم التي يقوم عليها هذا النهج والدعوة إلى مجتمع ذي مستقبل مشترك بالقيم الغربية المتنافسة – التي تكمن جذورها في فكر التنوير وترتبط بسجل من الاستعمار والإمبريالية–، من خلال وضع مخطط توضحي لتطور مبادرة الحزام والطريق، كما تم تلخيص الآليات التي تعكس بها المصالح الصينية، بما في ذلك أدوارها في معالجة الاعتماد على الموارد الطبيعية، والانتقال من تشجيع الاستثمار والنمو كثيف العوامل إلى الخروج والارتقاء الصناعي، والنشر الفعال لأصول النقد الأجنبي للصين، وعلى الرغم من أن الصين قد تحقق أرباحًا محتملة، فقد تم تصميم مبادرة الحزام والطريق لتحقيق التعاون المربح للجانبين والمنفعة المتبادلة للدول الأعضاء في المبادرة.

المطلب الأول: المسار التحولي في السياسات الصينية: التحول من إطار الدفاع إلى المبادرة

جذبت الأنشطة الدبلوماسية الصينية الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية التي ساهمت في صعود الصين السريع كقوة عالمية الكثير من الاهتمام، إذ تُظهر هذه الاتجاهات مستوى غير مسبوق من الثقة والمساعي الجادة لتعزيز تأثير الصين في السياسة العالمية، وهو ما أكده "**شي ينهونج**" **"Shi Yinhong"** (أبرز خبراء العلاقات الدولية في الصين):

[1]Michael Dunford, "China's Belt And Road Initiative And Its Implications For Global Development", **Acta Via Serica,** Vol.06, No.01, (Jun 2021), pp.91–118, p.91

"إن النخب الصينية والرأي العام الصيني يرون الآن حاجة ملحة لسياسة خارجية استباقية تتطلع إلى الخارج"[1].

ويبرز من خلال هذا الرأي البعد التحولي في السياسة الخارجية الصينية من خلال تبني سياسات استباقية، وتتوفر عدة مؤشرات واسعة النطاق تؤكد ذلك، فقد أبدت الصين اهتماما كبيرا بالعديد من المناطق الساخنة في العالم، فكان لها دور فعال في المحادثات السداسية حول القضية النووية لكوريا الشمالية، كما لعبت أدوارًا رئيسية في المداولات والقرارات المتعلقة بملفات كل من إيران وبورما وكوريا الشمالية والسودان ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، أما المؤشر الثالث على إصرار الصين على انتهاج وتوظيف الآلية الدبلوماسية هو الاجتماعات الثلاثة متعددة الأطراف التي استضافتها في عام 2006 والتي جمعت قادة من أكثر من 60 دولة، (الاجتماع السنوي السادس لمنظمة شنغهاي للتعاون في جوان 2006؛ القمة التذكارية بين الصين والآسيان في أكتوبر 2006؛ ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي في نوفمبر 2006)[2]، حيث استخدمت الصين ما يسمى بمنتدى الانحدار لإشراك مجموعة كبيرة من البلدان في مناطق مختارة من العالم.

وبالتالي تتميز الدبلوماسية الصينية الجديدة بزيادة الثقة والحزم في إبراز وحماية المصالح الوطنية الصينية، وأحدث المؤشرات على سعي الصين لأدوار رئيسية في الشؤون العالمية هي دعواتها لإصلاح المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في الواقع اقترحت الصين استخدام عملة جديدة فوق وطنية لتحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية، وقد جادل "**لاب لام**" "**Lap Lam**" أن الموقف الجديد في السياسة الخارجية الصينية أصبح واضحا في عامي 2004 و2005[3]، وهو ما جاء في تصريحه:

"إن عامي 2004 و2005 سيُسجلان في التاريخ كنقطة تحول في الدبلوماسية الصينية"[4].

في الواقع حدد خبراء السياسة الخارجية الصينية عام 2006 كبداية لدور الصين الجديد في الشؤون العالمية، وهو ما أيده "**جين كانرونج**" "**Jin Canrong**" (نائب عميد كلية العلاقات الدولية بجامعة رينمين):

---

[1]Ahmed Alqedra, "China's Rise and its Impact on the International System After COVID-19 Pandemic", **Ekonomi İşletme Siyaset ve Uluslararası İlişkiler Dergisi (JEBPIR)**, 2022, Vol.08, No.02, (2022), pp.188-205, p.190

[2]Baohui Zhang, "Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications", **Journal of Current Chinese Affairs**, No.02, (2010), pp.39-68, p.40

[3]Baohui Zhang, Ibid, p.40

[4]Willy Wo-Lap Lam, **Chinese Politics in the Hu Jintao Era: New Lead-ers**, New Challenges, Armonk, (New York: M. E. Sharpe, 2007), p.160

"كان التغيير الأكبر في العلاقات الدولية في عام 2006 هو صعود عامل الصين، ووصلت نتائجه إلى مستويات غير مسبوقة"[1].

وهو ما يمكن رصده من خلال سمات السياسة الخارجية الصينية الجديدة، التي ساهمت في صعود الصين كقوة عالمية، كالسعي لتحقيق شراكة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقة ثنائية جديدة، اتجاه متصاعد للموازنة الناعمة في علاقات القوى العظمى، والسعي لتعميق الشراكة الإستراتيجية مع روسيا؛ الجهود المبذولة لإعادة تشكيل أنظمة مناطق متعددة من العالم بما في ذلك تلك الواقعة خارج السياق الجغرافي الطبيعي للصين في شرق آسيا – كإفريقيا وآسيا الوسطى–، إستراتيجية الأمن الاقتصادي العالمي التي ساهمت في الوجود الدبلوماسي الصيني وتأثيرها في جميع أنحاء العالم، وأخيراً السعي لتوظيف القوة الناعمة كمزيج من الدبلوماسية الاقتصادية والقيم الثقافية والأيديولوجية لتعزيز نفوذ الصين العالمي والإقليمي.

أولا: إعادة النظر في استراتيجية الصين الكبرى: التحول من فكرة الخصم إلى فكرة الشريك

في توصيفه لمضامين الإستراتيجية الكبرى، جادل "**غاري هارت**" "**Gary Hart**" بكونها تصور لمسار التخطيط الإستراتيجي، وإبراز كيفية تنسيق السياسات على المدى البعيد في معادلة السلم والحرب، والذي يمنح الدولة ثقل إستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي[2]، وبالتركيز على الحالة الصينية، فمنذ الإصلاح والانفتاح قبل أربعة عقود، كانت الإستراتيجية الكبرى للصين (China's Grand Strategy) تركز دائمًا على التنمية الذاتية، مع أهداف قابلة للقياس على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستويات المعيشة العامة التي تم تحديدها، وبناءً على ذلك فإن استراتيجيتها الدولية – المرتكزة على إعادة المشاركة مع النظام العالمي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ثم التوجه نحو تبني مسار التنمية السلمية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – لا تخرج عن مسار تعزيز التنمية المحلية من خلال الحفاظ على بيئة دولية سلمية وتعاونية، وخاصة العلاقات المستقرة مع القوى الكبرى الأخرى.

كانت التغييرات المعيارية في المجتمع الدولي الذي يهيمن عليه الغرب مرتكزة على التطور من معيار أو منظور حضاري – لطالما كان الغرب مطورًا للمعايير الجديدة في المجتمع الدولي –، وتعكس التغييرات في المعايير الدولية الصلة بين القوة من جهة والأعراف والقواعد والمؤسسات من جهة أخرى.

---

[1] Canrong Jin, ''Guoji xingshi huigu yu zhanwang: International outlook'', In Xiandai Guoji Guanxi, **Contemporary International Re-lations**, (International Outlook, 2007), p.1

[2] جهاد عودة وصلاح الدين مصطفى، **الماكندرية الجديدة والصراع الإستراتيجي والتجاري العالمي، دراسة حالة الصراع الأمريكي–الصيني**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، ص.128

هذه حقيقة أو حقيقة مخترعة كان يتعين على الصين التعامل معها[1]، ووفقا لـ "**شياو مينغ تشانغ**" "**Xiaoming Zhang**" كان تحول الصين من سياسة العزلة إلى تبني سياسة الانفتاح على العالم، انعكاسا لرغبة الحكومة الصينية في الحفاظ على الازدهار الاقتصادي المستدام على المدى الطويل، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه فقد أدى الانفتاح على المجتمع الدولي إلى إعادة تشكيل الأولويات والالتزامات الداخلية للحكومة الصينية، من خلال إعادة تحديد النظام الاقتصادي العالمي الذي تسعى إلى أن تصبح جزءًا منه.

فخلال حقبة ماو (من 1949 إلى 1976) كانت مشاركة الصين في المؤسسات الدولية منعدمة، فقد كان الرئيس "**ماوتسي تونغ**" "**Mao Tse-tung**" مترددًا تجاه هذا النهج ورفض فكرة الانفتاح الخارجي، في المقابل دعا إلى التزام العزلة الكاملة على المجتمع الدولي، وعدم الارتباط مع العالم الخارجي؛ ويعتبر موقف "**ماو**" "**Mao**" المتعلق بالحاجة إلى حماية السيادة والسلامة الوطنية كنتاج للتجربة التاريخية السابقة للصين مع الإمبريالية / الاستعمار الغربي، والإذلال والغزو الذي فرضته الهيمنة الأجنبية[2].

ومع تولي "**دنغ شياو بينغ**" "**Deng Xiaoping**" السلطة تبنى حركة الإصلاح وسياسة الباب المفتوح في أواخر السبعينيات، والتي عكست تغير وجهات نظر الصين حول المجتمع الدولي، وأدى ذلك وبشكل ملحوظ إلى المشاركة بشكل متزايد في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية (كمنظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمات العمل الدولية، البنك الدولي، الآسيان، منتدى الآسيان الإقليمي) في مجالات متباينة (كالاقتصاد، والأمن، والثقافة، والبيئة، والعلوم، والتكنولوجيا، والسياسة،...)، لتبرز الصين كقوة إقليمية ثم كقوة عالمية، ومع ذلك فالسياسة الخارجية في فترة "**دنغ شياو بينغ**" "**Deng Xiaoping**" كانت ترتكز على فكرة مفادها "انتظار الوقت المناسب، وإخفاء البريق، وعدم السعي للهيمنة"، وبالتالي فإن الهدف بالنسبة للصين ليس الصراع ، ولكن تجنب الصراع[3].

ويجادل "**تشانغ**" "**Zhang**" أن فترة السبعينيات وما تضمنته من إعادة رسم العلاقات الصينية مع القوى الغربية (الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان)، على تحول الصورة النمطية للصين كدولة تبحث عن التوسع والهيمنة ويرجع ذلك إلى التقارب مع الولايات المتحدة الذي أدى إلى تطبيع علاقة الصين ومع معظم الدول الغربية؛ وبالتالي تعزيز قبول الصين كعضو في المجتمع الدولي الذي يهيمن

---

[1] Zhang, Xiaoming, "A Rising China and the Normative Changes in International Society", **East Asia**, Vol.28, No.03, (2010), pp.01-12, p.01

[2] Dahlia Patricia Sterling, "China's Role And Status In International Society: Should Its Rise be Perceived as A Threat?", **Eurasian Journal Of Social Sciences**, Vol.05, No.04, (2017), pp.23-33, p.24

[3] Dahlia Patricia Sterling, Ibid, p.24

عليه الغرب، والأهم من ذلك شهدت فترة أواخر السبعينيات إلى التسعينيات بروز العديد من التغييرات في الداخل الصيني متبوعة بتغيرات على مستوى توجهات السياسة الخارجية، كتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التعاون والتفاعل مع العالم الخارجي وتعزيز السلام والاستقرار من خلال تنمية العلاقات مع الدول القومية الأخرى، والتخلي عن التفكير الصفري وتعميق نموذج مزج المصالح، وهي المضامين التي تميز بها مفهوم "نوع جديد من علاقات الغور العظيم" (A New Type of Great Gower Relations) الذي أطلقه "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في ماي 2012 خلال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الرابع بين الصين والولايات المتحدة[1].

وقد تباينت المواقف الدولية تجاه علاقة الصين بالمجتمع الدولي، فقد أثار انضمام الصين الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية، ودخولها المعلق في الاقتصاد العالمي عام 2002 مخاوف وشكوك تجاه رغبة الصين وصدقها واستعدادها للوفاء بوعودها على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي تم النظر إلى انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية كرهان من شأنه تكليف الصين ملايين الوظائف، كما سيؤدي إلى انهيار الزراعة والزوال المبكر للصناعات الناشئة في الصين كصناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات، أما على المستوى الخارجي عن التزام الصين الواضح بتنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية في إصلاح اقتصادها شديد التنظيم، ومن الناحية الواقعية فإن الدور التشاركي المتزايد للصين في المجتمع الدولي وإنشاء مؤسسات دولية متعددة الأطراف سوف يستدعي حتماً المزيد من المطالب والتوقعات من الصين فيما يتعلق بالدول النامية الأخرى ودول آسيا.

وعليه فمن الواضح أن التحول في المدركات الصينية تجاه البيئة الخارجية كان عاملا دافعا لإتباع نهج غير تصادمي يكون ضروريًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التجارة من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها المتمثلة في بيئة سلمية ومستقرة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي كان عليها الاعتراف بوجود المؤسسات الدولية، مما يجعل من الممكن التنافس في العالم على نطاق واسع وإثبات مكانتها من خلال الترويج لصورة الصين كدولة قومية على الساحة الدولية من خلال الانضمام والمشاركة في المنظمات الدولية المختلفة في المجتمع الدولي.

عموما تتميز الإستراتيجية الدولية الصينية الجديدة بمزيد من الإصرار والتصميم على حماية المصالح الأساسية المتصورة للصين، وتحقيق الطموح الصيني المرتبط ب"التجديد العظيم للأمة الصينية" (The Great Rejuvenation of The Chinese Nation)؛ كما تتميز بدور أكثر نشاطًا ومسؤولية للصين

---

[1]Silvia Menegazzi, "China's Foreign Policy and Ideational Narratives: Key Trends and Major Challenges", Axel Berkofsky & Lihong Zhang (Eds), **Understanding China Today Silvio Beretta Axel Berkofsky Lihong Zhang Editors An Exploration of Politics, Economics, Society, and International Relations**, pp.175-188, (Switzerland: Springer International Publishing, 2017), p.177

في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، وكذلك تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز نظام أمني دائم ومفيد بشكل عام استنادًا إلى "مفهوم الأمن الآسيوي الجديد" (Asian Security Concept New)[1]، كما أعادت التأكيد على رؤيتها للمضي قدمًا في منصة شاملة وشاملة لتعزيز الأمن الجماعي الذي تقوده القوى الكبرى لتعزيز ثقافة الحوار، وهو نهج استشاري – تعاوني يتضمن جهودًا لبناء الثقة المتبادلة.

وقد ساهم أولمبياد بكين واستجابة الصين الفعالة للأزمة المالية العالمية لعام 2008 في تعزيز ثقة الصين، وتوسيع دائرة توقعات المجتمع الدولي تجاه تحولات الدور الصيني في هندسة السياسة الدولية، وبالتالي كان المبدأ الأساسي للصين هو التحول من سياسة "التخفي" (Low-Profile Policy) إلى تبني أدوارا أكثر نشاطًا في الساحة الدولية، والحفاظ على بيئة مواتية للتنمية السلمية[2]، لتبرز سمات واتجاهات جديدة ضمن الإستراتيجية الدولية للصين في عهد الرئيس "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**":

- ✓ تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين بشكل استباقي واستثمار المزيد من الموارد؛
- ✓ السعي لبناء نوع جديد من العلاقات بين القوى الكبرى بمساعي أكثر واقعية؛
- ✓ تسليط الضوء على دبلوماسيتها تجاه دول الجوار باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجيتها العالمية؛
- ✓ زيادة إحساسها بالمساهمة والمسؤولية الدولية في توفير السلع العامة العالمية؛
- ✓ حماية مصالحها الجوهرية بعزم أكبر وبجهود حثيثة[3].

وتُعد مبادرة الحزام والطريق جزءًا مهمًا من استراتيجية الصين لتعزيز مكانتها الدولية، في إطار ما يعرف بـ "حلم الصين" "**China Dream**" ذو النهج السلمي لبناء عالم متناغم وتعزيز مجتمع المستقبل المشترك للبشرية وفق ما جاء في دعوة الرئيس الصيني "**شي**" "**Xi**".

---

[1]Zhang Zhexin, "China's Pursuit of a New Asia-Pacific Security Architecture: Un-derlying Rationale, Ongoing Actions, and Future Prospects", **China Quarterly of InternationalStrategic Studies**, Vol.01, No.04, (2015), pp. 573–590, p.578

[2] Zhexin Zhang, "The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy?", Research Division Asia, German Institute for International and Security Affairs, No.02, (Oct 2018), 07 pages, p.05

[3]Ibid, p.04

ثانيا: التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق: الطريق إلى النمو الاقتصادي والاستدامة التنموية

التعاون عبر مبادرة الحزام والطريق بتعزيز وتطوير البنية التحتية وتعزيز الاتصال الناعم، لديه القدرة على بناء ممرات اتصال، وتعزيز الابتكار والتصنيع، وتسريع التكامل الاقتصادي الإقليمي، والحفاظ على استقرار وانفتاح السلاسل الصناعية وسلاسل التوريد، والتي سيعزز بدوره التجمعات الصناعية والتنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الشعب، وهو ما أكده "**أنطونيو غوتيريش**" "**Antonio Guterres**" (الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر الثاني لإطار العمل):

"الركائز الخمس للحزام والطريق – تنسيق السياسات، وترابط المرافق، والتجارة غير المعوقة، والتكامل المالي، والتبادلات بين الناس – ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وسيستفيد العالم من مبادرة الحزام والطريق التي تسرع الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"[1].

تعتبر البنية التحتية ركيزة حيوية تحفز أنشطة الإنتاج والنمو الاقتصادي العالمي والإقليمي، مع انعكاسات غير مباشرة على الرفاهية المحلية، فعلى سبيل المثال يعمل الاستثمار في البنية التحتية على خلق وظائف، وإزالة الاختناقات التي تقيد التجارة والنمو، مع الخضوع لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية[2]، وبالتالي يحسن الإنتاجية الإجمالية ويعزز الرفاهية الاجتماعية، كما تنتج عوائد هامة من تطوير البنية التحتية للنقل التي تربط بين الجو والبر والبحر عبر البلدان، بما في ذلك روابط النقل القابلة للتشغيل البيني ومتعددة الوسائط، حيث تقلل هذه الشبكة المترابطة من تكاليف النقل والخدمات اللوجستية وتعزز التجارة عبر الحدود وعبر الإقليمية، ومع الاستثمارات المناسبة في مجال الطاقة، سيتم تعزيز أمن الطاقة في البلدان النامية، بحصول البلدان المستفيدة على فرص أفضل للحصول على طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة ومتجددة وأكثر استدامة.

مع الأخذ في الاعتبار الفجوة الهائلة في البنية التحتية الموجودة في العالم النامي، فإن فوائد تعاون الحزام والطريق، مع تركيزه الأساسي على الاستثمار في البلدان النامية، ستعمل على تحسين مرافق البنية التحتية للدول الأعضاء، خاصة وأن متوسط جودة البنية التحتية للموانئ التابعة للبلدان الواقعة على طول الحزام والطريق أقل بكثير من المتوسط العالمي، بصرف النظر عن ضعف البنية التحتية الصلبة، تعاني

---

[1]Wei Yin, "Integrating Sustainable Development Goals into the Belt and Road Initiative: Would It Be a New Model for Green and Sustainable Investment?", **Sustainability, MDPI**, Vol.1, No.24, (Dec 2019), pp.01-22, p.04

[2]Shamshad Akhtar & others, "High-Quality Belt and Road Cooperation: Partnership on Connectivity", Report on the Findings and Recommendations from the Meetings of the Advisory Council of the Belt and Road Forum for International Cooperation in 2019 and 2020, (2021), 73 pages, p.13

البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق من ضعف البنية التحتية الرقمية، والتي تعد مرة أخرى أقل من المتوسط العالمي.

كان متوسط اشتراك النطاق الثابت لكل 100 شخص 14.46 فقط في عام 2018، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14.81 ومتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 32.11، فمعظم دول جنوب وجنوب شرق آسيا لديها وصول محدود للاشتراك في النطاق الثابت، إذ يبلغ اشتراك النطاق الثابت لكل 100 شخص 3.9 و7.9 فقط على التوالي، ووفقا لتقديرات بنك التنمية الآسيوي في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2030، تحتاج دول آسيا النامية استثمارًا في البنية التحتية بقيمة 26 تريليون دولار أمريكي كفجوة في البنية التحتية[1].

ثالثا: مكانة مبادرة الحزام والطريق الصينية في مسار التجارة والاستثمار والتمويل العالمي

تهدف استراتيجية التنمية الخاصة بمبادرة الحزام والطريق الصينية ((Belt and Road (BRI) Initiative) إلى بناء التواصل والتعاون عبر ستة ممرات اقتصادية رئيسية تشمل الصين، منغوليا وروسيا، ودول أوراسيا وسط وغرب آسيا، باكستان، دول أخرى في شبه القارة الهندية، والهند الصينية، وحسب دراسة صادرة عن بنك التنمية الآسيوي عام 2017، تحتاج قارة آسيا رصد ميزانية تقدر ب 26 تريليون دولار أمريكي مخصصة لمجال استثمارات البنية التحتية، وذلك إلى غاية عام 2030[2].

وتعتبر المنفعة المتبادلة سمة من سمات مبادرة الحزام والطريق، والتي ستساعد في تطوير أسواق للمنتجات الصينية على المدى الطويل، وتخفيف الطاقة الإنتاجية الفائضة على المدى القصير، حيث تعطي مبادرة الحزام والطريق الأولوية للأجهزة (البنية التحتية) والتمويل، وتحديدا في ظل الفجوة العالمية في مجال البنى التحتية، والتي من شأنها أن تقيد التجارة والانفتاح والازدهار في المستقبل، وهو ما دفع بنوك التنمية متعددة الأطراف ((Multilateral Development Banks (MDBs)) للعمل ومضاعفة الجهود للمساعدة في سد هذه الفجوة.

وفي ذات السياق، بدأت الصين مؤخرا جهودا ومساعي على نطاق عالمي لتعزيز هذا الاتجاه في إطار مبادرة الحزام والطريق، وهو ما برز من خلال تمسك الصين بمبدأ بناء شراكة حسن الجوار وتوطيد

[1]Shamshad Akhtar & others, Ibid, p.13
[2]OECD , "China's Belt and Road Initiative in the Global Trade, Investment and Finance Landscape", OECD Business and Finance Outlook, Paris, (2018), 46 pages, p.03

الصداقة مع البلدان المجاورة وتعميق التعاون والمنفعة المتبادلة، وهو ما أكده الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" **"Xi Jin Ping"** خلال المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي 6-8 أفريل 2013[1].

وقد شهدت الصين والاقتصادات التي وقعت اتفاقيات تعاون مسار تصاعدي كحصة من الاقتصاد العالمي، وذلك وفقا للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح National Development and Reform Commission (NDRC) التي تشرف وتنسق جميع مشاريع مبادرة الحزام والطريق (بما في ذلك مع وزارة التجارة ووزارة الخارجية، ومركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة.

ومن المقدر توسيع مبادرة الحزام والطريق من خلال إضافة مشروعان استثماريان بقيمة تتجاوز تريليون دولار أمريكي من التمويل الخارجي للبنية التحتية الأجنبية على مدى 10 سنوات، اعتبارًا من 2017، بينما تم تشكيل مركبات جديدة للمساعدة في التمويل صندوق طريق الحرير The Silk Road Fund، ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم التمويل الصيني لهذه المشاريع سيأتي في الواقع من التنمية التي تديرها الدولة والبنوك التجارية، كما تدعم الصين أيضا نهجا متعدد الأطراف للاستثمار، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف والشراكات بين القطاعين العام والخاص[2]، ونظرا لأن الحزام والطريق مبادرة صينية، فمن المهم إعطاء وزن لكيفية تحديد السلطات هناك لأهدافها وتوصيفها، كما هو الحال بالنسبة لبيانات السياسة لأي دولة.

رابعا: الازدهار والتنمية المشتركة كمبرر نظري لمبادرة الحزام والطريق

على الصعيد النظري شهد التفاعل الصيني مع البيئة الاقتصادية الدولية انعطافة قوية كرستها مبادرة الحزام والطريق وفكرة الازدهار المشترك، بالانتقال من مرحلة تكيف السياسة الصينية مع مخرجات، قواعد وأسس الرأسمالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة جديدة تتحول فيها الصين إلى فاعل رئيسي في تشكيل تلك البيئة الدولية، وهي التوجهات التي أكدتها العديد من المؤشرات كتزامن المبادرة مع تشكل مجموعة البريكس وبنك التنمية الصيني لدعم المبادرة برأسمال 100 مليار دولار[3].

---

[1] حسين قوادرة، "مكانة المضايق والممرات البحرية في مشروع الحزام والطريق الصيني"، تحرير دندن عبد القادر، **التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية**، ص ص. 149-172، (باتنة: مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق، 2020)، ص.149.

[2] Xi JinPing, "Work Together to Build the Silk Road Economic Belt and The 21st Century Maritime Silk Road", Opening speech, The Belt and Road Forum for International Cooperation, (14 May 2017), p.05

[3] أحمد السيد النجار، **مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني**، (الرياض: دار ابن الرشد، 2018)، ص.05.

وعليه تباينت الرؤى في المجتمع الدولي بشأن الرؤية الصينية للازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث ربطتها المدرسة الفكرية الأولى بخطة مارشال التي أطلقتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اعتبرت مساعدة دولية، في حين رأت المدرسة الثانية أن هذا المشروع هو تعاون بين الدول المشاركة، ومسار نحو النمو المشترك والمتبادل، وليس برنامج مساعدة، أما الطرح الثالث فارتبط بالمنافسة الصينية الأمريكية، حيث اعتبر المبادرة الصينية كانعكاس لنضال الصين للتغلب على التأثير الأمريكي على الاقتصاد الدولي[(1)].

إحدى الأفكار المقترحة والتي يمكن أن تفسر مبادرة الحزام والطريق هي مفهوم الاقتصاد التشاركي (Sharing Economy) – الذي شهد شيوعا ورواجا في الدراسات الحديثة– كظاهرة اجتماعية تؤدي إلى تغيير جذري في نماذج التنظيم والتوزيع الحالية في سوق المبيعات العالمي، كما يشمل المشاركة للحصول على السلع والخدمات أو تقديمها أو مشاركتها، بالتنسيق من خلال الخدمات المجتمعية عبر الإنترنت[(2)]، وغالبًا ما يشير الاقتصاد التشاركي إلى قطاعات مثل الخدمات أو النقل أو المساحات المكتبية، ومن أبرز مضامينه ومرتكزاته مايلي:

- ✓ إمكانية استخدام البضائع دون الحاجة لامتلاكها؛
- ✓ تحسين العلاقات الشخصية؛
- ✓ تعزيز الثقة بين مستخدمي السوق؛
- ✓ زيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل نفاياتها.

يمكن أن تشير الميزات المذكورة أعلاه إلى سياق أوسع، أو سياق اقتصادي كلي، أو حتى سياق عالمي، كما يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان الاقتصاد التشاركي هو جزء من نقلة نوعية كبيرة، من رأسمالية السوق إلى مجتمع التعاون، أليس من الممكن تبادل الخبرات في مجال التنمية الاقتصادية؟

قد يشار إلى تقاسم الخبرات بعبارة التنمية المشتركة (Shared Development) أو تقاسم التنمية (The Sharing of Development)، وهذا يمكن أن يفتح بوابة للتعبير اللفظي عن نظرية التنمية المشتركة، فقد تصبح التنمية أحد الأصول المربحة للغاية، والتي يمكن أن تعود بفوائد مثل المزايا التنافسية، والقدرة الخاملة، والإيرادات، وتحديدا في معدل النمو المتناقص في اقتصاد معين مع الكثير من الخبرة والنجاح في التنمية الاقتصادية.

---

(1)Afsheen Zeeshan, Shafei Moiz Hali & Mirza Nouman Ali Talib, op.cit, p.186

(2)Juho Hamari, Mimmi Sjöklin & Antti Ukkonen, "The Sharing Economy: Why People Participate Incollaborative Consumption", **Journal of The Association for Information Science And Technology**, Vol.67, No.09, (2016), pp.2047–2059, p. 2047

ويمكن القول أن التنمية المشتركة جزء مهم من تنفيذ الصين لمبادرة الحزام والطريق، والواضح أن فكرة التنمية المشتركة قد استنبطها "**شي**" "**Xi**" قبل تقديم مبادرة الحزام والطريق من تصريح الرئيس الصيني السابق "**هو جينتاو**" "**Hu Jintao**" عام 2012:

"ستعمل الصين – كما هو الحال دائمًا – بنشاط على تطوير التعاون الودي مع الدول الأخرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتعزيز التسوية المناسبة للقضايا الدولية والإقليمية الساخنة بالوسائل السلمية، والسعي لتعزيز الاقتصاد العالمي القوي والمستدام والمتوازن... فالبشر ليس لديهم سوى أرض واحدة للعيش عليها، والدول لديها عالم واحد فقط تشاركه، وأن الاستخدام التعسفي للقوة لا يمكن أن يجعل العالم مكانًا أفضل، السعي لتحقيق السلام والتنمية والتعاون ومعارضة الحرب ...من أجل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك، وهذا ما تتوق إليه شعوب جميع البلدان"[1].

ومن ناحية أخرى يمكن للاقتصاد التشاركي أن يجلب المنافع والتهديدات على الدولة التي تتبع أو تقلد الدولة أو الدول الأخرى، ففي حين تنظر بعض الدول النامية إلى نموذج الصين باعتباره النموذج الذي يجب إتباعه، فإن جزءا كبيرا من الدول تنظر للمبادرة كعملية عولمة تستند إلى مبادئ مختلفة عن تلك التي استلهمتها الولايات المتحدة قبل بضعة عقود (العولمة ذات الخصائص الصينية)، فقد ساهمت المبادرة في استفادة الصين من أسواق جديدة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق القديمة، وبالتالي تعزيز نفوذها المالي والمادي في المجتمع الدولي، وبالتالي فالمبادرة ترتبط بطريقة ما بنظرية "**أكاماتسو**" "**Akamatsu**" لنموذج الإوز الطائر (Flying Geese Paradigm)[2]، وهذه هي النقطة الجوهرية التي تمثل مسار البحث عن التبرير النظري للمفهوم الصيني لمواصلة تطوير الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق وتجسيد مفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية

يعتبر مفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية جمعاء" "The Community of Common Destiny for all Mankind" أيديولوجية إرشادية مهمة لتنفيذ مبادرة طريق الحزام[3]، وهذا يدفعنا لاستكشاف مدى تأثير دلالاتها على السلام والتنمية في العالم، فمبادرة الحزام والطريق تشكل جملة الحلول التي اقترحتها

---

[1] Alfiya R. Alikberova, Stefana I. Vukadinovich & Rasilya R. Nurmieva, "New Year Address as a Genre of Political Discourse: Political and Linguistic Research (On the Material of Chinese President Hu Jintao and Xi Jinping)", **Journal of Sustainable Development**, Vol.08, No.05, (Jun 2015), pp.80-85, p.82

[2] Ewa Oziewicz & Sylwia Pangsy-Kania, op.cit, pp.368,369

[3] Yu J. H, "The Influence of The Concept of Community of Common Destiny For All Mankind on The Economic Development of Indian Ocean Region", **Management & Technology of SME**, Vol.06, No.60, (2020), p.60

الصين من أجل الازدهار المشترك والتنمية في العالم، مع التركيز على التطلعات المشتركة لشعوب العالم من أجل السلام والتنمية، واستنادا إلى بعده القيمي – طريق الحرير القديم– باعتباره فكرة منهجية صينية لبناء مجتمع بمصير مشترك مستقبلا، وبالتالي صياغة نموذج جديد للعلاقات الدولية، تعد مبادرة الحزام والطريق جزءًا مهما من الفكر الدبلوماسي ل "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" والذي يجسد مدى اتساع مدركات صناع القرار الصيني في التعامل وبدقة مع التغيرات العميقة في الوضع العالمي(1).

وقد تم طرح الرؤية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق كمشروع عالمي يهدف للمنفعة العامة وإبراز المشاركة الفعالة للصين في الحوكمة العالمية، وهذا لا يمكن تحديده بمعزل عن السياقات التاريخية لطريق الحرير القديم، والذي شكل شريانًا للتجارة والتبادل الثقافي وربط أوروبا والمساهمة في تقدم الحضارة الإنسانية، وتسريع التواصل بين الحضارتين الشرقية والغربية، وتسهيل التبادل والتعاون وتنمية رؤية الرخاء المشترك للدول، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت القضايا العالمية بارزة بشكل متزايد.

مما فرض على الدول حتمية انتهاج سياسات تعاونية لمواجهة و/أو التخفيف من حدة التحديات والرهانات المتباينة؛ كما ساهمت الثورة التكنولوجية الجديدة في تطور وازدهار تقنيات النقل ونشر المعلومات عبر الإنترنت، والتي أدت بدورها إلى عالمية تداعيات الركود الاقتصادي العالمي والوضع السياسي الدولي المعقد، وهو الأساس الذي استندت إليه الصين في الترويج لمبادرة الحزام والطريق كقرار استراتيجي وخطوة مهمة في تنفيذ سياستها للانفتاح على العالم، وفق شعار "المنفعة المتبادلة والنتائج المربحة للطرفين"، وبالتالي تحقيق استقرار البيئة الجيوسياسية للجوار الصيني، وتوفير منصة جديدة للدبلوماسية الصينية الشاملة، تساهم في استقطاب قبول دولي للسياسات الصينية.

وقد أشار **شي جين بينغ** "**Xi Jinping**" خلال المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس جانفي 2017، إلى أن البشرية أصبحت مجتمعا ذو مصير مشترك، اهتماماته متداخلة ومترابطة، وفي ماي 2017 استضافت الصين افتتاح منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي (Belt and Road Forum for International Cooperation (BRFIC في بكين حضره 29 رئيس دولة وممثلون من حوالي 100 حكومة ومنظمة دولية(2)، والذي اعتبر كمؤشر لالتزام الصين بمبادرة التنمية، وتأكيدا لمساعيها لإعادة تشكيل الحوكمة العالمية، ليتم خلال هذا المنتدى الترويج لمفهوم مجتمع المصير المشترك، والذي تم تضمينه في خطابات الرئيس "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في مراسم الافتتاح والختام للمنتدى، وكذلك

(1)Yu Jia-Hai, LI Man-yu & CAO Yu-jue, "The Impact of "Belt Road Initiative" for a Community of Shared Future for Mankind", **Journal of Literature and Art Studies**, Vol.10, No.08, (Aug 2020), pp.743-748, p.743

(2)Suisheng Zhao, "China's Belt-Road Initiative as the Signature of President Xi Jinping Diplomacy: Easier Said than Done", **Journal of Contemporary China**, Vol.29, No.123, (2020), pp.319-335, p.321

بيان المائدة المستديرة للقادة، فعلى سبيل المثال ذكر "**شي**" "**Xi**" في حفل الافتتاح أن الوصول إلى بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية هو الهدف النهائي لمبادرة الحزام والطريق، لتصدر الدورة الخامسة والخمسون للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية قرارًا بعنوان الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، يدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنمية إفريقيا وبناء مستقبل مشترك بناءا على الجهود الإنسانية المشتركة[1]، وقد أشادت وسائل الإعلام الرسمية في الصين بهذا القرار باعتباره أول قرار للأمم المتحدة يظهر اعترافًا واسعًا بمفهوم مجتمع المصير المشترك من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويمثل مساهمة الصين الهائلة في الحوكمة العالمية.

المطلب الثالث: مرتكزات الازدهار المشترك كمضامين لمبادرة الحزام والطريق

من بين أكثر الخصائص المثيرة للإعجاب في مبادرة الحزام والطريق هي طبيعتها السلمية التي تتمتع بثبات ووحدة محلية دون إدراج عامل القوة الصلبة، على غرار القوى الغربية في القرن الماضي، حيث تبرز السجلات التاريخية تزامن النهضة الغربية مع انتشار الفوضى والحروب والنزاعات، كحرب الأفيون[2]، وعليه تعتبر مبادرة الحزام والطريق تعبير عن دور الصين الجديد كقوة كبرى، وكشكل من أشكال تشكيل النظام الدولي، إذ تمتلك الصين مقومات إعادة هيكلة المساحات المادية في منطقة أوراسيا سلميا، فبالتركيز مثلا على تفاعل الاتحاد الأوروبي والصين مع دول البلقان، تقوم الصين بتشكيل الفضاء السياسي والاقتصادي بطريقة تبدو وكأنها إعادة صياغة للنظام الليبرالي[3].

كما تهدف المبادرة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية في منطقة شاسعة تغطي مناطق فرعية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، والتي تمثل 64% من سكان العالم و30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والواضح أنه تم تصميم المبادرة لإعادة تشكيل القطاع الخارجي للصين من أجل مواصلة مسار نموها الديناميكي، وبينما يلعب تطوير البنية التحتية دورًا مركزيًا، فإن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة شاملة، بما في ذلك أيضًا حوار السياسات، ورفع القيود عن التجارة، والدعم المالي، والتبادل بين الأفراد[4].

[1]Denghua Zhang, "The Concept of'Community of Common Destiny'in China'sDiplomacy: Meaning, Motives and Implications", **Asia & the Pacific Policy Studies,** Vol.05, No.02, (2018), pp. 196–207, pp.196, 197

[2]تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، تر. محمود مكاوي وماجد شبانة، (مصر: سما للنشر والتوزيع، 2016)، ص.29.

[3]Anna Caffarena & Giuseppe Gabusi, "China's Belt and Road Initiative in Eurasia: Space-Shaping as Ordering", In Serena Giusti & Irina Mirkina (Eds), **The EU in a Trans-European Space: External Relations across Europe, Asia and the Middle East,** pp 65–85, (Switzerland: Springer, 2019), p.65

[4]Yiping Huang, "Understanding China's Belt & Road Initiative: Motivation, framework and assessment", **China Economic Review**, Vol.40, (Sep 2016), pp. 314-321, p.314

إذ تتسم اقتصاديات البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق بخاصية تكاملية، كما تتوفر على إمكانيات ومقومات ضخمة ونطاقات واسعة للتعاون وتحقيق الازدهار المشترك، وهو ما يشكل دافعا لهذه الدول لتعزيز التعاون في المجالات الرئيسية التي حددها الرئيس الصيني "**شي**" "**Xi**":

"ستعمل الصين بنشاط على تعزيز التعاون الدولي من خلال مبادرة الحزام والطريق، من خلال القيام بذلك نأمل في تحقيق ربط السياسات والبنية التحتية والتجارة والمالية والاتصال بين الأفراد، وبالتالي بناء منصة جديدة للتعاون الدولي لخلق محركات جديدة للتنمية المشتركة"[1].

أولا: تنسيق السياسات كمرتكز للمسار التعاوني ضمن مبادرة الحزام والطريق

إن تعزيز تنسيق السياسات هو ضمانة مهمة لتنفيذ المبادرة، وذلك عبر تعزيز التعاون بين الحكومات، وبناء آلية متعددة المستويات لتبادل السياسات ومضاعفة قنوات التواصل، وتوسيع المصالح المشتركة، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والتوصل إلى اتفاق تعاون جديد، إضافة إلى لجوء الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات لتنسيق كامل لاستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية، ووضع خطط وتدابير للتعاون الإقليمي، والتفاوض لحل القضايا المتعلقة بالتعاون، وتقديم دعما مشتركا لتنفيذ التعاون العملي والمشاريع واسعة النطاق.

ثانيا: ربط المرافق كمرتكز للمسار التعاوني ضمن مبادرة الحزام والطريق

يجادل "**جاو جيان**" "**Gao Jian**" أن من أبرز الآليات فعالية في فتح الأسواق المتباينة أمام التبادل التجاري يكمن في تطوير قطاع النقل بشكل عام وقطاع السكك الحديدية بشكل خاص، كونه يشكل قاعدة بناء اقتصاد السوق الحديث[2]، ذلك أن ربط المرافق أحد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ المبادرة، على أساس احترام سيادة كل طرف ومخاوفه الأمنية، فيجب على الدول الواقعة على طول الحزام والطريق تحسين اتصال للحوار بشأن خطط إنشاء البنية التحتية وأنظمة المعايير التقنية، وتبني سياسات تعاونية مشتركة في إنشاء ممرات رئيسية ذات طابع دولي، وتشكيل شبكة بنى تحتية تربط جميع الأطراف الفرعية (مناطق في آسيا، وبين آسيا وأوروبا وإفريقيا)، كما ينبغي مضاعفة الجهود لتعزيز إنشاء البنية التحتية الخضراء والمنخفضة الكربون وإدارة العمليات، مع مراعاة تأثير تغير المناخ على البناء.

[1] Xi JinPing, op.cit, p.61

[2] موساوي عبد السميع طه وناصري نفيسة، "طريق الحرير كنافذة اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مجلة البشائر الاقتصادية، م.08، ع.02، (أوت 2022)، ص ص.40-57، ص.41.

أما فيما يتعلق ببناء البنية التحتية للنقل، فيجب التركيز على الممرات والتقاطعات والمشاريع الرئيسية، مع إعطاء الأولوية لربط أقسام الطرق غير الموصلة، وإزالة اختناقات النقل، وتطوير مرافق السلامة على الطرق ومرافق ومعدات إدارة المرور، وتحسين اتصال شبكة الطرق، وبناء آلية تنسيق موحدة للنقل الشامل، وزيادة ربط التخليص الجمركي، وإعادة الشحن والنقل متعدد الوسائط بين البلدان، وصياغة قواعد نقل متوافقة وموحدة بشكل تدريجي[1].

كما يعتبر رسم وتنفيذ سياسات بناء البنى التحتية للموانئ، وبناء قنوات نقل برية–مائية سلسة، وتعزيز التعاون في مجال النقل البحري (بين الموانئ)، وزيادة الطرق البحرية وعدد الرحلات، وتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات اللوجستية البحرية، وتوسيع وبناء منصات وآليات للتعاون الشامل في مجال الطيران المدني، وتسريع وتطوير البنى التحتية للطيران آلية محورية لتحقيق تسهيل النقل الدولي[2].

إضافة إلى تعزيز التعاون في ربط البنية التحتية للطاقة، والعمل على ضمان أمن خطوط أنابيب النفط والغاز وطرق النقل الأخرى، وبناء شبكات إمدادات الطاقة عبر الحدود وطرق نقل الطاقة، والتعاون في تطوير شبكة الطاقة الإقليمية وتحويلها، والتعاون المشترك عبر الحدود في بناء الكابلات الضوئية وشبكات خطوط الاتصالات الأخرى، وتحسين الاتصالات الدولية، وإنشاء طريق حرير المعلومات، وتسريع وتيرة بناء شبكات الكابلات البصرية الثنائية عبر الحدود، والتخطيط لمشاريع الكابلات الضوئية البحرية العابرة للقارات، وتحسين ممرات المعلومات المكانية (الأقمار الصناعية) لتوسيع تبادل المعلومات والتعاون.

ثالثا: تحرير التجارة كمرتكز للمسار التعاوني ضمن مبادرة الحزام والطريق

في ظل اتساع المدركات بأهمية الاستثمار والتعاون التجاري في تحقيق الازدهار المشترك على المستويين الدولي والإقليمي – الفجوة العالمية في البنية التحتية والتي من شأنها تقييد التجارة والانفتاح والازدهار على المدى البعيد[3]– تبرز حتمية التزام الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق بتبني سياسات تعاونية لتحسين الاستثمار وإزالة الحواجز ورفع القيود عن التجارة، وإقامة مناطق تجارة حرة بهدف إرساء ركائز التعاون الموسع، وخلق بيئة أعمال سليمة داخل المنطقة.

---

(1)Rafiq Dossani, "Promoting the Sustainable Development of Transport and Economic Corridors Under the Belt and Road Initiative", China Center for International Economic Exchanges, SCOPING Paper 03, (2016), pp.56-75, p.59

(2)Xinhua, "Vision and actions on jointly building Belt and Road", In Belt and Road Forum for International Cooperation, 10/04/2017, Retrieved 24/07/2022, available at: https://cutt.us/GrVRR

(3)OECD, "China's Belt and Road Initiative in the Global Trade, Investment and Finance Landscape", OECD Business And Finance Outlook, Paris, (2018), 46 pages, p.03

وبالتالي يجب على الدول الواقعة على طول الحزام والطريق تعزيز التعاون الجمركي مثل تبادل المعلومات، والاعتراف المتبادل باللوائح القانونية، والمساعدة المتبادلة في تنفيذ القانون، تحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات التفتيش والحجر الصحي، وإصدار الشهادات الاعتمادات والقياس المعياري والمعلومات الإحصائية؛ والعمل على ضمان أن الاتفاقية سارية المفعول ويتم تنفيذها، وتحسين تسهيلات التخليص الجمركي في الموانئ الحدودية، وإنشاء نافذة واحدة في الموانئ الحدودية، وخفض تكاليف التخليص الجمركي، وتحسين قدرة التخليص الجمركي، وزيادة التعاون في سلامة وسلاسة سلسلة التوريد، وتحسين تنسيق إجراءات الإشراف عبر الحدود، وتعزيز الفحص عبر الإنترنت لشهادات الفحص والحجر الصحي، وتسهيل الاعتراف المتبادل بالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

تحسين شفافية إجراءات التجارة الفنية بشكل مشترك، وتوسيع مجالات التجارة وتحسين الهيكل التجاري واستكشاف مجالات نمو جديدة للتجارة وتعزيز الميزان التجاري، وتطوير التجارة الإلكترونية عبر الحدود ونماذج الأعمال الحديثة الأخرى، بما يخلق زخم متجدد في بلدان المبادرة لمواصلة مسار الإصلاح والتحديث[1]، إضافة إلى العمل على إنشاء نظام دعم تجارة الخدمات لتوحيد وتوسيع التجارة التقليدية، كما يجب تعزيز الجهود لتطوير تجارة الخدمات الحديثة، ودمج وتطوير التجارة من خلال الاستثمار .

تبني سياسات لدفع التعاون في الصناعات الناشئة إلى الأمام وفقا لمبادئ التكامل والمنفعة المتبادلة، وتعزيز التعاون مع البلدان على طول الحزام والطريق في تكنولوجيا معلومات الجيل الجديد، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا الطاقة الجديدة، والصناعات الناشئة الأخرى، وإنشاء ريادة الأعمال وآليات التعاون الاستثماري، وتحسين تقسيم العمل وتوزيع السلاسل الصناعية من خلال تشجيع السلسلة الصناعية؛ وإنشاء أنظمة البحث والتطوير والإنتاج والتسويق؛ وتحسين القدرة الصناعية الداعمة والقدرة التنافسية الشاملة للصناعات الإقليمية.

إضافة إلى تعزيز انفتاح صناعة الخدمات لتسريع تطوير صناعات الخدمات الإقليمية، واستكشاف نمط جديد للتعاون الاستثماري، والعمل معا لبناء جميع أشكال المجمعات الصناعية كمناطق التعاون الاقتصادي والتجاري في الخارج، ومناطق التعاون الاقتصادي عبر الحدود، وتعزيز تنمية التجمعات الصناعية، وتعزيز التقدم البيئي في إجراء الاستثمار والتجارة، وزيادة التعاون في الحفاظ على البيئة، وحماية التنوع البيولوجي، ومعالجة تغير المناخ، والتكاتف لجعل طريق الحرير طريقًا صديقًا للبيئة.

---

[1]Ankur Huria, "Facilitating Trade and Logistics for ECommerce Building Blocks, Challenges and Ways Forward", The World Bank, (Dec 2019), 113pages, p.07

رابعا: التكامل المالي كمرتكز للمسار التعاوني ضمن مبادرة الحزام والطريق

يعد التكامل المالي ركيزة أساسية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، من خلال تعميق التعاون المالي، وبناء نظام استقرار العملة، ونظام الاستثمار والتمويل ونظام المعلومات الائتمانية على مستوى النطاق الجغرافي للمبادرة، إضافة إلى توسيع نطاق وحجم مقايضة العملات الثنائية والتسوية مع الدول على طول الحزام والطريق، وفتح سوق السندات وتطويره في آسيا، وبذل جهود مشتركة لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية[1]، وبنك بريكس للتنمية الجديد، وإجراء مفاوضات بين الأطراف ذات الصلة بشأن إنشاء مؤسسة تمويل منظمة شنغهاي للتعاون، وإنشاء وتشغيل صندوق طريق الحرير، وتعزيز التعاون العملي بين رابطة البنوك بين الصين والآسيان ورابطة البنوك التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتنفيذ تعاون مالي متعدد الأطراف في شكل قروض مشتركة وائتمان بنكي.

كما تم تسريع التطورات في أسواق الديون الإقليمية وأسواق السندات الآسيوية لتحسين نظام شبكة تمويل الحزام والطريق، وبدعم من الحكومة تقوم البنوك الصينية بإصدار العديد من التسهيلات الائتمانية لمساعدة الشركات المحلية على التوسع على مستوى الإقليمي والدولي[2]، ودعم جهود حكومات الدول الواقعة على طول الحزام والطريق وشركاتها ومؤسساتها المالية ذات التصنيف الائتماني الجيد لإصدار سندات الرنمينبي في الصين، وتشجيع المؤسسات والشركات المالية الصينية المؤهلة على إصدار سندات بالرينمينبي والعملات الأجنبية خارج الصين، واستخدام الأموال التي يتم جمعها على هذا النحو في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، وتعزيز التعاون في مجال التنظيم المالي، وتشجيع توقيع مذكرات التفاهم بشأن التعاون في التنظيم المالي الثنائي، وإنشاء آلية فعالة لتنسيق التنظيم في المنطقة.

العمل على تحسين نظام الاستجابة للمخاطر وإدارة الأزمات، وبناء نظام إنذار مبكر للمخاطر المالية الإقليمية، وإنشاء آلية تبادل وتعاون لمعالجة المخاطر والأزمات العابرة للحدود، وزيادة التبادل والتعاون عبر الحدود بين منظمي التحقيقات الائتمانية ومؤسسات التحقيق الائتماني ومؤسسات التصنيف الائتماني، وإفساح المجال كاملاً لدور صندوق طريق الحرير وصناديق الثروة السيادية للبلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، وتشجيع صناديق الاستثمار في الأسهم التجارية والصناديق الخاصة على المشاركة في بناء المشاريع الرئيسية للمبادرة.

---

[1] Sıla Kulaksız, "Financial Integration Via Belt and Road Initiative: China–Turkey Cooperation", **Global Journal of Emerging Market Economies,** Vol.11, No.01–02, (2019), pp.8–64, p.50

[2] Alain Raes, "Beyond borders: China opens up to the world The effects of globalisation on China and Belt and Road countries", RMB Tracker, (Jun 2019), 19 pages, p.10

خامسا: الترابط بين المجتمعات كمرتكز للمسار التعاوني ضمن مبادرة الحزام والطريق

يوفر عامل الترابط بين المجتمعات الدعم العام لتنفيذ المبادرة، وتعزيز التبادلات الثقافية والأكاديمية واسعة النطاق، والتعاون الإعلامي من أجل كسب التأييد العام لتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتعزيز التعاون في إدارة المدارس والجامعات المشتركة، حيث عملت الدول الأعضاء في المبادرة على خلق علاقات تعاونية ذات طابع دبلوماسي وتبادلات ثقافية بأشكال متباينة ومجالات واسعة، مما عزز التفاهم المتبادل والاعتراف وإرساء أساس ثقافي متين لتعزيز المبادرة وتطورها[1]، إضافة إلى ذلك تقدم الصين 10000 منحة دراسية حكومية للدول الواقعة على طول الحزام والطريق سنويا، ووفقا لإصدار وزارة التعليم الصينية لعام 2018، كان هناك ما يقرب من 500.000 طالب دولي من 196 دولة، مما جعل الصين ثالث دولة وجهة شعبية للطلاب الدوليين بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[2]، إضافة إلى ذلك تدعو الصين لتوقيع اتفاقيات وإقامة مهرجانات فنية ومهرجانات أفلام وأسابيع تلفزيونية ومعارض كتب؛ والتعاون في إنتاج وترجمة الأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية؛ والتقدم بطلب مشترك للحصول على مواقع التراث الثقافي العالمي وحمايتها.

كما يعتبر العمل على تعزيز التعاون في السياحة وتوسيع نطاقها، وإنشاء آليات لتفعيل السياحة الدولية التنافسية بشكل مشترك؛ وجعل الأمر أكثر ملاءمة للتقدم بطلب للحصول على تأشيرة سياحية في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، حتمية لدفع وإنجاح سياسات مبادرة الحزام والطريق، إضافة إلى دفع التعاون إلى الأمام في برنامج السياحة البحرية على طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وإجراء التبادلات الرياضية ودعم الدول الواقعة على طول الحزام والطريق في سعيها لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية الكبرى.

العمل على تعزيز التعاون مع الدول المجاورة بشأن تبادل المعلومات الوبائية، وتبادل تقنيات الوقاية والعلاج وتدريب المهنيين الطبيين، وتحسين قدرات مواجهة الحالات الطارئة في مجال الصحة العامة بشكل مشترك، وتقديم المساعدات الطبية والمساعدات الطبية الطارئة للدول المعنية، والعناية العملية بمجال صحة الأم والطفل، وإعادة تأهيل المعاقين، والأمراض المعدية كالإيدز والسل والملاريا، وتوسيع التعاون في الطب التقليدي، وزيادة التعاون في العلوم والتكنولوجيا، وإنشاء مختبرات مشتركة (أو مراكز بحث)، ومراكز دولية لنقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة على الابتكار التكنولوجي.

---

[1]Office of the Leading Group for Promoting the Belt and Road Initiative, The Belt and Road Initiative Progress, Contributions and Prospects, (China: Foreign Languages Press Co. Ltd, Beijing, 2019), p.26

[2]Lea Shih & Wei Cao, "The Impact of the “Belt and Road Initiative” on International Scholarship Students", **Frontiers In Sociology**, Vol.07, No.793018, (2022), p.01

المبحث الثاني: منظور الجذب وتوسيع الدور الخارجي الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق

تشير "الدبلوماسية المحيطية" (Peripheral Diplomacy) إلى التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه جيرانها المباشرين في آسيا، وبعيدًا عن تركيزه السابق على الولايات المتحدة وأوروبا، بينما يفهمه الآخرون على أنه اتجاه جديد في إطار السعي لموازنة علاقات الصين مع آسيا وأوروبا وإفريقيا، وكذلك مع الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى التحول الجغرافي، طرحت السياسة الخارجية الاستباقية لـ"" **Xi Jinpin**" الكثير من النقاشات حول ما إذا كانت تمثل نهاية حقبة "**دنغ شياو بينغ**" "**Xiaoping Deng**" وإستراتيجية "الانتظار والتخفي" "Bide and Hide"[1].

والتي تشكل فيها الصين قوة مركزية واعتبار الدول الأخرى كقوى هامشية، وتتقاطع هذه قيم هذه الدبلوماسية مع أهداف مبادرة الحزام والطريق من خلال السعي للانفتاح والشمول وإقامة علاقات تعاونية متوازنة وفقا لشعار رابح– رابح[2].

المطلب الأول: سياسات الصين بين تعبئة الشتات واستراتيجية الأمن الاقتصادي

يعتبر انتهاج استراتيجية أكثر فعالية لتحقيق الأمن الاقتصادي، إضافة إلى تبني سياسات الاندماج الوطني وانخراط مجموعة عرقية معينة في التعبئة في إطار مساحة عبر وطنية، أولوية رئيسية للعديد من الدول، الأمر الذي دفع الصين إلى العمل على توظيف هذه الآلية لتحديد واستكشاف مثل هذا الفضاء العابر للحدود قادر على التحول إلى وكيل يملك إمكانيات التغيير الهيكلي، كما يمكن اعتباره فضاءً يوفر أيضًا نفوذا يمكن استغلاله من قبل الأفراد أو الجهات الفاعلة الجماعية التي تشكل النخبة في كل من الدولة المضيفة والوطن، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأدوار المتغيرة للشتات الصيني في ضوء السياسات المتغيرة التي تعكس البيئة الأمنية الخارجية.

أولا: سياسات الصين للمشاركة والتعبئة في الشتات

في عصر تشكل فيه التدفقات الاقتصادية وتبادل المعلومات والاستثمار في رأس المال البشري عوامل أكثر فعالية من القوة العسكرية، إذ تقدم الصين حالة مهمة لاستخدام الشتات كأدوات للسياسة الخارجية وتعزيز المكانة الدولية، حيث تمثل تعبئة الشتات آلية لتوسيع النفوذ الجيوسياسي عند تقاطع هذه

[1] William A Callahan, "China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order", Asian **Journal of Comparative Politics**, Vol.01, Issue 03, (Sep 2016), pp.226-243, p.227

[2] صفاء خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا (2013–2021)"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.13، (جانفي 2022)، ص ص.154–202، ص.162

الاتجاهات – الهجرة الخارجية التاريخية والمعاصرة–، ليصبح توظيف هذا العامل على نطاق واسع في السياسات الصينية، فإن كان انتقال الموجات السابقة من المهاجرين بحثا عن فرص اقتصادية أفضل أو الفرار لأسباب سياسية، كما قد يكون لها ولاءات مختلطة للنظام المحلي (العديد منهم أيضًا من تايوان أو هونج كونج)؛ فإن الموجات الأخيرة كانت مدفوعة بالنمو الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد نسب رجال الأعمال والطلبة الذين لديهم روابط أوثق مع البر الرئيسي.

إذ توفر قدرات وإمكانيات الدولة وجهاز الدعاية في الصين مؤشرًا جيدًا لما يمكن أن تنطوي عليه من تعبئة واسعة النطاق للمغتربين، كما تلقي طبيعة النظام السياسي الصيني الضوء على تصدير مثل هذه التقنيات غير الليبرالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار لفهم التضاريس الجديدة التي يمكن أن يدار فيها فن الحكم غير العسكري وبأي قواعد، وتشير هذه الخصائص إلى أن الحكومة الصينية لديها عوامل دافعة (أهداف السياسة الداخلية والخارجية)، والفرصة (أهداف الشتات المتقبلة نسبيًا)، والوسائل (القدرات المؤسسية المتطورة نسبيًا، والأدوات الاستبدادية (نوعا ما) عبر الوطنية، والاعتماد المنخفض على موارد الشتات)[1].

إن انخراط المغتربين – لاسيما في الوقت الحاضر – متشابك بشدة مع نظام أوسع للسيطرة السياسية للجبهة المتحدة للصين (ائتلاف من المنظمات الحكومية والجماعات التابعة والأفراد)، وليس من المستغرب أن تكون مجتمعات الشتات الصينية هدفًا رئيسيًا لعمل الجبهة المتحدة (جنبًا إلى جنب مع مجموعات أخرى مثل رواد الأعمال والأقليات العرقية والقادة الدينيين)، فمن المنظور الصيني يشكل تعرض هذه الفئة المتزايد للأفكار الأجنبية تهديدًا للحكم المحلي للحزب الشيوعي الصيني، وبالتالي يشكل غرس الشعور بالانتماء للوطن عاملا محوريا في بناء ولاء الشتات، وتقيد الحركات المناهضة للحزب الشيوعي الصيني أو المؤيدة للديمقراطية والتي يمكن أن تشكل رهانا لاستقرار النظام.

فقد ساهمت الموارد المالية للقادة الصينيون في الخارج في إنجاح الثورة التي أدت إلى سقوط أسرة تشينغ في أوائل القرن العشرين، وفي أعقاب الحرب الأهلية الصينية، تنافس الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومينتانغ على ولاء الشتات لإضفاء الشرعية على مطالباتهم بحكم الصين، باستخدام الحملات الإيديولوجية والحوافز الاقتصادية والمساعدات التعليمية، بالإضافة إلى ذلك وخلال حملة التي قادتها الصين للتحديث الاقتصادي منذ أواخر السبعينيات، تم استدراج وتوظيف موارد المغتربين الصينيين كمصادر للاستثمار وتشجيعهم على العودة إلى ديارهم، وبعد مذبحة ميدان تيانانمن عام 1989، ضاعفت بكين جهود الدعاية لكسب الشتات وعززت القومية الصينية كقوة حاشدة.

---

[1] Audrye Wong, "The Diaspora and China's Foreign Influence Activities", Wilson China Fellowship, No.22, (2021), p.613

منذ عام 2010 تحولت سياسات الصين في التعامل مع الشتات بشكل متزايد من تعزيز الدعم المادي للشؤون الداخلية – وبالتحديد التنمية الاقتصادية والتوحيد الوطني – إلى إدارة الشتات كوسيلة سياسية لتوسيع نفوذ الصين في الخارج، وفي عام 2017 دعا الدبلوماسي الصيني "**يانغ جيتشي**" إلى انتهاج سياسات جديدة لتوظيف الشتات في خدمة مصالح الصين في الخارج وتعزيز نفوذها العالمي المتنامي،من خلال العمل كسفراء على مستوى القاعدة الشعبية، وتعزيز الروايات الإيجابية عن الصين، والتنسيق مع السفارات والقنصليات، والعمل بما يتماشى مع الأهداف الدبلوماسية للصين مثل مبادرة الحزام والطريق[1].

ثانيا: إستراتيجية الأمن الاقتصادي بتوجه جيوسياسي كعامل جذب

من السمات البارزة للسياسة الخارجية الصينية الجديدة تفسيرها الجيوسياسي القوي لأمنها الاقتصادي، إذ تعتبر نقاط الضعف الاقتصادية الخارجية للصين بمثابة تحديات للأمن القومي، فقد ساهمت إستراتيجية الأمن الاقتصادي ذات التوجه الجيوسياسي في توسيع الدور العالمي للصين، من خلال التركيز على خلق روابط لأنشطة عالمية، كما تتضمن هذه الإستراتيجية على جوانب متباينة من السياسة الخارجية الصينية، بما في ذلك الاستراتيجيات الإقليمية، ودبلوماسية القوى العظمى، ودورها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يعتبر السعي الشامل لتحقيق أمن الطاقة أبرز المؤشرات على تركيز الصين على تعزيز أمنها الاقتصادي على المستوى العالمي، فللحفاظ على إمدادات ثابتة من النفط، تبنت الصين استراتيجية الخروج في عام 2002، والتي تهدف إلى زيادة وصول الصين إلى إنتاج النفط في البلدان الأخرى، حيث قامت ثلاث شركات كبرى مملوكة للدولة – شركة البترول الوطنية الصينية، والمؤسسة الصينية الوطنية للبتروكيماويات، والمؤسسة الصينية الوطنية للنفط البحري– بشراء أسهم في مشروعات التنقيب والإنتاج الخارجية حول العالم، كما أنشأت الصين خطوط أنابيب جديدة، معظمها عبر سيبيريا وآسيا الوسطى بهدف تأمين إمداداتها النفطية[2].

ولإبراز الرابط بين بحث الصين العالمي عن النفط والسياسة الخارجية الصينية والارتفاع الحاد في مخاوف أمن الطاقة، يتم تحليل قضية النفط في سياق جيوسياسي لتسليط الضوء على ضعف الأمن القومي للصين، حيث أشار "**شي ينهونغ**" "**Shi Yinhong**" إلى أن هناك الآن "هوس جماعي بأمن

---

[1] Audrye Wong, Ibid, p.615

[2] Zhang, Baohui, "Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications", Journal of Current Chinese Affairs, Vol.39,No.02, (2010), pp.39-68, p.54

الطاقة بين النخبة الصينية"[1]، وقد أثر هذا التصور وبشكل عميق على السياسة الخارجية الصينية في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال أصبحت استراتيجية الصين للطاقة عاملاً مهمًا يؤثر على التوازن الجيوسياسي الآسيوي وحتى العالمي، وقبل نصف قرن غزت اليابان الصاعدة جنوب شرق آسيا بسبب انعدام الأمن الطاقوي، لذلك أصبحت قضايا الطاقة سببًا مهمًا لحرب المحيط الهادئ، وبالتالي فإن أمن الطاقة ليس مجرد قضية طاقة أو قضية اقتصادية، إنه ينطوي على الأمن القومي والمصالح الاقتصادية الإستراتيجية والدبلوماسية[2].

يرى معظم المحللين الصينيين أن أكبر مخاوف الأمن القومي الصيني تتمثل في ضعف إمدادات النفط بسبب الهيمنة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة على مستوى العالم، ويشكل استخدام الولايات المتحدة النفط كورقة ضغط على الدول المنتجة للنفط لوقف عمليات التصدير إلى الصين، كون 50% من النفط الذي تستورده الصين يمر عبر المحيط الهندي ومضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، وكسياسة للحرب يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم هيمنتها البحرية لخنق إمدادات النفط على طول هذه الطرق[3]، وبالتالي يوصي الإستراتيجيون الصينيون بتنويع مصادر إمداد النفط وتقليل الاعتماد على الممرات المائية الرئيسية مثل مضيق ملقا.

المطلب الثاني: تحييد النفوذ الخارجي وتعظيم مخرجات مبادرة الحزام والطريق

إن المشهد الاستراتيجي لعودة الصين في آسيا آخذ في التحول، حيث أصبحت التحالفات السياسية الإقليمية أكثر مرونة وانفتاحًا مما كانت عليه منذ منتصف القرن العشرين، فقد أدى الاستقرار على مستوى المنطقة، واعتماد سياسات اقتصادية موجهة نحو السوق إلى تنامي مسارات النمو، وهو ما تؤكده المستويات القياسية من التجارة والاستثمار، كما أصبحت الإدارة السلمية للنزاعات هي القاعدة وليس الاستثناء، وهو ما سينعكس إيجابيا على مخرجات المبادرة.

أولا: النفوذ الصيني المتصاعد في آسيا ومؤشرات تحييد الهيمنة الأمريكية في المنطقة

وقد شكلت عودة ظهور الصين كقوة رائدة في شرق آسيا من بين أبرز التغييرات الهيكلية المختلفة التي تميز المشهد الإقليمي والدولي في المنطقة، فالجمع بين اقتصاد الصين الضخم والمتنامي، وضبط النفس العسكري، والدبلوماسية المرنة، هي إستراتيجية لتوسيع النفوذ، كما يعكس دورها الإقليمي المتنامي زيادة في موارد الطاقة الأساسية (التي يغذيها بشكل أساسي النمو الاقتصادي السريع) والتحسينات في

[1]Shi Yinhong, "China’s Transformation and Its Diplomatic Strategy: An Analysis", In **International Politics Quarterly**, 2006, p.42
[2]Zhang, Baohui, op.cit, p.55
[3]Zhang, Baohui, op.cit, p.55

قدرة بكين على ترجمة القوة إلى نفوذ عبر الدبلوماسية الفعالة، ففي منتصف التسعينيات كانت الصين حذرة من المنظمات الإقليمية، مفضلة التعامل مع الحكومات الآسيوية الأخرى على أساس ثنائي، وبالرغم من أن ميزان القوى في شرق آسيا كان مستقر ويؤيد الولايات المتحدة، فميزان النفوذ كان يميل نحو الصين[1].

ينبع ثقل الصين المتزايد من حجمها وديناميكية السوق، معززة بتبني أسلوب ضبط النفس العسكري المكتشف حديثًا، والدبلوماسية المرنة التي عززت قدرتها على ترجمة القوة إلى نفوذ، وعلى هذا الأساس تبرز مؤشرات تؤكد أن التحول في ميزان النفوذ، إذا لم تتم معالجته يمكن أن يقوض مصالح الولايات المتحدة، حيث تشمل الأهداف الإقليمية للصين توسيع النفوذ الصيني، وعزل تايوان سياسيًا، وتهميش اليابان، وتعظيم أمن الطاقة، ومواجهة الضغط الأمريكي دون تحفيز السلوك المتوازن، وإن كانت الصين قد سعت دائما إلى تجنب المواجهة مع واشنطن وطمأنة جيرانها بشأن النوايا الحميدة للسياسات الصينية.

ينظر معظم سكان شرق آسيا الآن إلى الصين على أنها شريك تجاري رئيسي، فتغيرت النظرة لتزايد النفوذ الصيني من التهديد إلى فرصة اقتصادية، وتعتمد صناعة الصين التصديرية المزدهرة على الواردات من الدول الآسيوية الأخرى، وإن كانت القضايا الاجتماعية والبيئية تهدد استقرار صورة الصين، حيث تعتبر النخب الآسيوية أن الحشد العسكري الصيني يستهدف في المقام الأول تايوان، كما يحمل أيضا قلقًا بشأن نوايا الصين طويلة المدى، وكنتيجة لذلك سعت حكومات شرق آسيا إلى الحيطة من خلال إشراك الصين بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف مع الحفاظ على العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة وتشجيع دور إقليمي أكبر لليابان والهند.

أدى إهمال الولايات المتحدة المتصور للمنطقة، إلى جانب الانشغال الأمريكي بالحرب على الإرهاب، إلى تسريع التحول في ميزان النفوذ، فبرزت حاجة ماسة لدى الدول الآسيوية إلى بذل جهود متضافرة لإعادة تركيز وتعزيز مشاركة الولايات المتحدة مع الدول الآسيوية، يشمل ذلك مشاركة نشطة وعالية المستوى في الدبلوماسية الإقليمية، وتعزيز التعاون بشأن القضايا الأمنية غير التقليدية، والترحيب بالدور الإقليمي الصيني البناء.

---

[1] Ellen L. Frost, James J. Przystup, and Phillip C. Saunders, "China’s Rising Influence in Asia: Implications for U.S. Policy", Strategic Forum, Institute for National Strategic Studies National Defense University, No.231, (Apr 2008), 08 pages, p.01

ثانيا: مؤشرات المساهمة المتزايدة لمبادرة الحزام والطريق في التنمية العالمية والازدهار المشترك

ساهمت السياسات المنتهجة من طرف "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" والمرتكزة على تعزيز السلام العالمي، دفع التنمية العالمية وإقامة نظام دولي مستقر، الدفاع عن رؤية التعددية المؤيدة للتجارة الحرة بدلاً من الأحادية والحمائية، إضافة إلى تزايد الجهود والمساعي لبناء اقتصاد عالمي ديناميكي جوهره قائم على العلاقات التعاونية، من منطلق تعزيز التنمية المستدامة[1] والتخفيف من حدة أزمة المناخ لتحقيق الرخاء المشترك والتنمية العالمية... – وهي المنطلقات التي تضمنتها الرؤية الصينية للازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق – في تعزيز الدور الصيني كفاعل محوري في رسم السياسات الإقليمية والدولية.

وفي إطار رصد وتحليل المؤشرات المؤكدة على المساهمة المتزايدة لمبادرة الحزام والطريق في التنمية العالمية والازدهار المشترك، تم تسجيل تلقي العديد من دول مبادرة الحزام والطريق للدعم الصيني لتنمية اقتصادياتها، على غرار دول الشرق الأوسط التي تلقت الحصة الأكبر في إطار مبادرة الحزام والطريق (حوالي 33% في النصف الأول من عام 2022)، كما استفادت دول المنطقة من 57% من استثمارات المبادرة في النصف الأول من عام 2022، وفي المقابل رفعت دول الشرق الأوسط حصتها من إجمالي مشاركة مبادرة الحزام والطريق من 08% في النصف الأول من عام 2020 إلى حوالي 32% في النصف الأول من عام 2022، أما فيما يخص دول شرق آسيا وعلى الرغم من انخفاض نصيبها من الاستثمارات (من 48.8% في النصف الأول من عام 2020 إلى 10.7% في النصف الأول من عام 2022)، إلا أنها سجلت زيادة حصتها في المشاركة في البناء (من 14% في النصف الأول من عام 2021 إلى 35% في النصف الأول من عام 2022)[2].

علاوة على ذلك فقد تم تسجيل تزايد مستويات التمويل والاستثمار في 42 دولة في مبادرة الحزام والطريق وذلك خلال النصف الأول من عام 2022، حيث تلقت 15 دولة تمويلا في مجال الاستثمارات، فكان نصيب المملكة العربية السعودية الأكبر كمتلق للاستثمارات بنحو 5.5 مليار دولار أمريكي، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية ب 600 مليون دولار أمريكي وإندونيسيا حوالي 560 مليون دولار أمريكي، في حين تلقت 35 دولة تمويلا في مجال البناء، فسجلت الفلبين أعلى حجم بناء في النصف الأول من

[1] ريا عبد الحسين مانع، "التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي"، **مجلة قضايا سياسية**، ع.62، السنة 12، (2020)، ص.07.

[2] Christoph Nedopil Wang, China Belt And Road Initiative (BRI) Investment Report H1 2022, 24/07/2022, available at: https://2u.Pw/Zoz2wm

عام 2022 بحوالي 3.3 مليار دولار أمريكي، تليها صربيا بحوالي 1.9 مليار دولار أمريكي، والعراق حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي[1].

عند رصد مشاركة مبادرة الحزام والطريق الصينية في قطاعات مختلفة بين الاستثمار والبناء، تُظهر البيانات أن المشاركة الكلية في قطاع الطاقة مقسمة بالتساوي بين الإنشاءات والاستثمارات للأعوام 2013–2022، ولكنها زادت إلى حوالي 58% من الاستثمارات في النصف الأول من عام 2022، فيما يخص الاتجاهات القطاعية لمشاركة مبادرة الحزام والطريق، هنا العديد من المؤشرات على توسع تركيز المبادرة في مجال البنية التحتية – لاسيما في الطاقة والنقل – إلى حوالي 73% في النصف الأول من عام 2022 (ارتفاعًا من 63% في عام 2021)، فيما شهد قطاع التكنولوجيا على وجه الخصوص نموًا ملحوظًا في المشاركة بنسبة 300% في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بالنصف الأول من عام 2021، يليه قطاع الصحة بنمو 209%[2].

واعتبارًا من مارس 2022 وقعت 149 دولة وأكثر من 30 منظمة دولية على اتفاقيات تعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق، كما ارتفعت قيمة تجارة الصين مع الدول الشريكة في المبادرة إلى 10.4 تريليون دولار بحلول سبتمبر 2021؛ وبلغ إجمالي استثماراتها المباشرة في البلدان الشريكة لمبادرة الحزام والطريق ما يقرب من 140 مليار دولار خلال الفترة 2013–2020، بالإضافة إلى ذلك شهد معرض الصين الدولي الرابع للاستيراد عام 2021 مشاركة 143 دولة ومنظمة إقليمية ودولية، وأكثر من 2900 شركة، وبلغ إجمالي اتفاقيات الشراء 70.12 مليار دولار، كما أكمل خط السكك الحديدية بين الصين وأوروبا السريع – الذي يربط الصين بـ 180 مدينة في 23 دولة أوروبية – أكثر من 15000 رحلة في عام 2021 محققًا رقمًا قياسيًا جديدًا[3]، وبالتالي فقد عززت هذه النتائج بالفعل التجارة والاستثمار والتبادلات الاقتصادية والشعبية على طول البلدان الشريكة لمبادرة الحزام والطريق.

المطلب الثالث: قدرات الصين في الترويج لمبادرة الحزام والطريق

عملت إدارة "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" على الترويج لمبادرة الحزام والطريق بهدف زيادة عدد الدول الموالية للصين، في ظل عدم تغير الموقف المتشدد للولايات المتحدة تجاه الصين حتى بعد تولي إدارة "**بايدن**" مهامها، وتأكيد هذه الأخيرة على تبني سياسات معارضة للصين من خلال تحسين العلاقات

---

[1] Ibid

[2] Ibid

[3] United Nations Department of Economic and Social Affairs, "Partnering for A Brighter Shared Future", The 2030 Agenda for Sustainable Development Sub-Fund of The United Nations Peace and Development Trust Fund, Progress Report on The Belt and Road Initiative in Support of The United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development, 70 Pages, p.09

مع حلفائها، وهو ما يطرح فرضية تزايد توتر البيئة المحيطة بالصين مقارنة بما كانت عليه في ظل إدارة ترامب، ليصبح الترويج للمبادرة أمرا حتميا[1]، وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

أولا: كسر سياسة التطويق المنتهجة من طرف الولايات المتحدة تجاه الصين

بعد عام 2018 سعت إدارة ترامب إلى التركيز على تطويق الصين من خلال استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة ((Free and Open Indo-Pacific (FOIP))، وبالتالي يعكس الموقف المتشدد تجاه الصين الاعتراف بفشل سياسة المشاركة، والتي عملت الولايات المتحدة على تعزيزها منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الصين، فعملت على دعم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مع توسيع التجارة والاستثمار، من منطلق أن الديمقراطية السياسية في الصين ستتحقق في نهاية المطاف إذا تم تعزيز التحرير الاقتصادي.

إلا أن تحولات القوة الصينية الصين خلال فترة حكم الحزب الواحد للحزب الشيوعي الصيني في ظل إدارة "**شي**" "**Xi**"، مما أدى إلى تصاعد الموقف المتشدد بضرورة الضغط على التحول الديمقراطي من خلال الضغط على الصين، وأصبح مثل هذا الموقف المتشدد تجاه الصين إجماعًا يتجاوز الأحزاب السياسية، ومن غير المرجح أن يتراجع مع تنصيب إدارة بايدن، وبدلاً من ذلك أشار الرئيس "جو **بايدن**" "**Joe *Biden***" إلى سياسته في معارضة الصين من خلال تحسين العلاقات مع الحلفاء، وهناك احتمال أن يتم تشكيل تطويق للصين من شأنه عزل الصين دوليًا[2].

في المقابل وبناءا على خلفية طموحها غير المعلن للريادة الدولية، أو تفسيرها للسلوك الأمريكي على أنه تهديد وجـودي لنظامهـا ولزيادة تعزيز مبادرة الحزام والطريق انتهجت إدارة "**شي**" "**Xi**" إستراتيجية إعادة ترتيب الأدوار في هندسة السياسة العالمية، لتوسـيع نطـاق التنافس الجيوسياسي، والعمـل على إضعـاف الولايات المتحدة والتحرك نحو مركز النظام العالمي، واختراق سياسة التطويق الممنهجة لعزلها عن العالم[3]، وبالتالي كان تأمين الدول الموالية للصين في مجموعة العشرين أمرا بالغ الأهمية، فعملت الصين على تعزيز العلاقات مع هذه الدول من خلال تعزيز مهندسي تكنولوجيا المعلومات المتميزين وتطوير الفضاء مع روسيا، وتشجيع الصناعات غير المعتمدة على النفط مع المملكة العربية السعودية.

[1] Junya Sano, "The Reality of China's Belt and Road Initiative (BRI) from a Numerical Perspective - Promote BRI for the Purpose of Increasing "pro-China" Countries-", **Pacific Business and Industries**, Vol.2I, No. 79, (2021), p.13

[2] Junya Sano, Ibid, p.14

[3] محمد بن صقر السلمي، "التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، رصانة– المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (22 أفريل 2021)، 31 صفحة، ص.04.

ثانيا: التركيز على الجودة للترويج لمبادرة الحزام والطريق

في الجلسة الخامسة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني (الجلسة العامة الخامسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني) التي عقدت في أكتوبر 2020، تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون في مجموعة واسعة من المجالات مثل الصناعة الرقمية والصحة العامة، وإبرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف رفيعة المستوى، ومن المتوقع أن يرتفع التعاون الذي يركز على تطوير البنية التحتية إلى مستوى أعلى[1]، بالإضافة إلى ذلك تم إدراج التوسع في التجارة والاستثمار في اتجاهين والتمويل في ضوء القدرة على تحمل الديون كسياسات في مبادرة الحزام والطريق، كإجراءات أكثر فعالية لاستقطاب المزيد من الامتيازات إلى الموقعين على مذكرات التفاهم بشأن تعاون الحزام والطريق، كما يمكن تفسيرها كجزء من الجهود الرامية إلى التركيز على الجودة التي تم تبنيها في الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني.

ثالثا: من نظرية العالم الثالث إلى مبادرة الحزام والطريق: المساعدة الخارجية كأداة لتعزيز المكانة الدولية للصين

منذ أول مشاركة دبلوماسية ل "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" بعد توليه رئاسة الصين في المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني (Communist Party of China (CPC))، احتل مبدأ التعاون المربح للجانبين (The Princi-Ple of Win-Win Co-Operation) الصدارة في الخطاب الدبلوماسي الصيني، وهو من المفاهيم التي تم توظيفها منذ بداية تقديم المساعدة الصينية للدول الإفريقية عندما وضع "**تشو إنلاى**" "**Zhou Enlai**" المبادئ الثمانية للمساعدة الاقتصادية والفنية للبلدان الأخرى من أجل المساواة والفائدة المتبادلة[2].

وإن كانت مساعدة الصين تحت حكم "**ماو تسي تونغ**" "**Mao Zedong**" مدفوعة بالضرورات السياسية – بمعنى التنافس مع الاتحاد السوفيتي، وكسب الدعم الخارجي للاعتراف به كممثل شرعي للصين في الأمم المتحدة، والرغبة في القيادة البلدان النامية – فإنه وبداية من فترة "**دنغ شياو بينغ**" "**Deng Xiaoping**" اتبعت المساعدات الدولية التحديث المحلي وأهداف النمو الاقتصادي، فقد حافظت الصين على التزامها بأسس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (Five Principles of Peaceful Coexistence) و(ثمانية مبادئ للمساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان الأخرى) (Eight Principles for

[1] Junya Sano, op.cit, p.14
[2] Victor Carneiro Corrêa Vieira, "From Third World Theory to Belt and Road Initiative: International Aid as a Chinese Foreign Policy Tool", **Contexto Internacional,** Vol. 41, No.03, (Sep/Dec 2019), pp.529-551, p.529

(Economic and Technical Assistance for Other Countries) و(المبادئ الأربعة للتعاون الاقتصادي والتقني بين الصين وإفريقيا) (Four Principles for Sino-African Economic and Technical Co-operation)[1]، كما كان لأزمة 2008 تأثير كبير على الاستثمارات الصينية في الخارج، الأمر الذي انعكس على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الصينية.

فقد تضمن المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1982 عرض مسار انتقال الخطاب الإيديولوجي المنطقي من الحرب والثورة (War and Revolution) إلى السلام والتنمية (Peace and Development)، فضلاً عن تغيير التصور السياسي للاقتصاد، والذي كان يُنظر إليه سابقًا على أنه كأداة للدبلوماسية الصينية، ليصبح الهدف الرئيسي لسياسات الدولة، كما تم خلال المؤتمر تحديد المبادئ التوجيهية الجديدة للعلاقات السياسية مع الدول الأخرى: "الاستقلال، والمساواة الكاملة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في العلاقات الداخلية للآخرين"[2]، كما أسس رئيس مجلس الدولة "**تشاو زيانج**" "**Zhao Ziyang**" من خلال "المبادئ الأربعة للتعاون الاقتصادي والتقني الصيني الإفريقي" "المساواة والفائدة المتبادلة، والتأكيد على النتائج العملية، والتنوع في الشكل، والتقدم المشترك[3]، كموجهين للمساعدات الدولية الصينية.

كما شهد عام 2013 الإعلان عن ثلاثة مشاريع كبرى من شأنها أن تعيد تشكيل التعاون الدولي للصين، حيث أعلن رئيس الوزراء "**لي كه تشيانغ**" "**Li Keqiang**" في باكستان ماي 2013 عن بناء "الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني" ((China-Pakistan Economic Corridor (CPEC)؛ وفي سبتمبر 2013 في اجتماع عقد في كازاخستان أعلن الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" عن رؤية صينية جديدة – حزام طريق الحرير الاقتصادي" ((Silk Road Economic Belt (SREB)– تهدف للرخاء والازدهار المشترك؛ كما أعلن "**شي**" "**Xi**" في أكتوبر بإندونيسيا عن مبادرة "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" ((Silk Road of the 21st Century Maritime (MSR)، وهي المرتكزات الثلاث التي شكلت انطلاقة مبادرة الحزام والطريق في تمويل سلسلة من مشاريع البنية التحتية والتجارة، وربط الأسواق التي لم تعد تقتصر اليوم على آسيا وأوروبا وإفريقيا، مع وجود مئات المشاريع المقسمة بين الموانئ والمطارات والطرق السريعة والسكك الحديدية ومحطات الطاقة وخطوط النقل وخطوط أنابيب النفط والغاز.

---

[1]Ibid, p.530
[2]Li Anshan, "China and Africa: Policy and challenges", **China Security**, Vol.03, No.03, (2007), pp.69-93, p.72
[3]Bräutigam, Deborah, **Chinese Aid and African Development: Exporting Green Revolution, (**New York: Palgrave Macmillan, 1998), p.49

وبالتالي فمن الواضح أن السياسة الخارجية للصين قد خضعت إلى إعادة صياغة توجهاتها وأهدافها، وتخلت عن الخطاب الخجول لـ "تنمية المحيط الهادئ" بهدف الترويج لصورتها كقوة عظمى – الحلم الصيني للتجديد الوطني الذي تناوله "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**"–، وهو ما أشار إليه "**جونستون**" "**Johnston**" و"**روداياك**" "**Rudyak**" بتوصيفه للمساعدات الصينية كمخرج للعولمة، لتتحول منذ عام 2011 إلى تشكيل العولمة، بعد أن كان محور النمو الاقتصادي الصيني بين عامي 1980 و2011 مرتكز على الاستثمارات في الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وصادراتها[1]، لتمهد أزمة عام 2008 لبدء حقبة من النمو المنخفض ومراجعة الأولويات، وتحويل تركيزها إلى الاستهلاك والابتكار والخدمات والاستثمار الأجنبي.

في الواقع شهدت قطاعات الاقتصاد الصيني مستويات نمو عالية منذ عام 2006، فمن خلال مبادرة الحزام والطريق، يمكن الترويج للصناعة المحلية وتسويق الإنتاج إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية لتجنب حدوث أزمة اقتصادية داخلية، وفي هذا السياق بالتحديد تبرز مبادرة الحزام والطريق كمشروع صيني يتماشى مع الإستراتيجيات التي تم وضعها في الماضي للتنمية الاقتصادية الصينية، كما أكد ذلك "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في خطابه في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني:

"يجب أن نتابع مبادرة الحزام والطريق كأولوية، وأن نولي تركيزًا متساويًا على المشاركة والانطلاق إلى العالمية، وإتباع مبدأ تحقيق النمو المشترك من خلال المناقشة والتعاون، وزيادة الانفتاح والتعاون في بناء القدرة على الابتكار، من خلال هذه الجهود نأمل في شق طريق جديد في فتح الصين بشكل أكبر من خلال الروابط التي تمتد شرقًا وغربًا، عبر البر والبحر"[2].

في ماي 2017 أعلن "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" عن مساهمة جديدة بقيمة 14.61 مليار دولار أمريكي (100 مليار ين) في صندوق طريق الحرير، ومع المساهمة الجديدة وصل الصندوق إلى ما يقرب من 55 مليار دولار متاح لتمويل المشروع، كما تم تقديم خطط قروض متباينة بقيمة 32.52 مليار دولار أمريكي (250 مليار ين) من قبل بنك التنمية الصيني و19 مليار دولار أمريكي (130 مليار ين) من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني للتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، ولتحفيز الابتكار والتعاون التكنولوجي وضعت خطة عمل الحزام والطريق في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مقترحة تبادل العلماء وإنشاء مختبرات مشتركة، إضافة إلى ذلك ولتعميق التعاون تم خلق آليات تنسيق والإعلان

---

[1]Lauren Johnston & Marina Rudyak, "China’s innovative and pragmatic foreign aid: Shaped by and now shaping globalisation", In Ligang Song & All (Eds), **China’s New Sources of Economic Growth**, pp. 431-451, (Canberra: ANU Press, 2017), p.439

[2]Xi Jinping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, (Oct 18, 2017), p.30

عن مساعدة بقيمة 8.77 مليار دولار أمريكي (60 مليار ين) للبلدان النامية والمنظمات الدولية في مبادرة الحزام والطريق لإطلاق مشاريع تركز على تحسين نوعية حياة السكان[1].

وبالتالي تلخص مبادرة الحزام والطريق جميع الجهود التي بذلتها الصين بهدف تعزيز المساعدة الدولية، إذ تبرز مؤشرات على استمرار تأثير الدور القيادي الصيني المتبع منذ زمن نظرية العالم الثالث ل"**ماو تسي تونغ**" "**Mao Zedong**" على الرغم من تحول في أساليب العمل، حيث أطلق "**دنغ شياو بينغ**" "**Deng Xiaoping**" "عوامل الحداثة الأربعة" التي حولت التعاون الدولي إلى آلية للنمو الاقتصادي كنموذج مستوحى من تجربة الثالوث اليابانية في المساعدة والتجارة والاستثمار.

كما أدت استراتيجية الانفتاح على الخارج (Going Out) الصينية لتدويل الشركات الخاصة، ومراجعة التفسير المقدم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي تغيير النمط الصيني للمساعدات الدولية، من خلال فتح المجال للشركات الصينية الحكومية والخاصة بلعب دور أكثر نشاطا على المستوى الخارجي، كما سمح للفنيين الصينيين بالبدء في البقاء في البلدان المستقبلة لفترات تتجاوز ما هو ضروري لتنفيذ المشروع الممول، وهكذا تم بناء الرباعية الصينية للمساعدات الدولية، المكونة من المعونة والتجارة والاستثمار والمساعدة الفنية في مشروع مبادرة الحزام والطريق.

رابعا: دبلوماسية فخ الديون كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الصينية

تعمل الصين على زيادة توسعها الاقتصادي وانتشارها الجيوسياسي، من خلال أشكال مختلفة من الدبلوماسية الاقتصادية وسياسيات الوصول إلى المواقع الجيواستراتيجية، فدور الصين كمانح للمساعدات آخذ في التوسع على الصعيد العالمي على نحو متزايد، فإلى جانب القروض والاستثمار الأجنبي المباشر، تقدم الصين موارد المنح للبلدان منخفضة الدخل، من خلال آليات متعددة الأطراف كمؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي (The World Bank's International Development Association)، فخلال جولة التمويل للمؤسسة الدولية للتنمية في عام 2016، برزت الصين كواحدة من أكبر الجهات المانحة[2].

يبدو أن هذا التحول السريع هو جزء من استراتيجية أوسع تتبنى دور المساعدات الخارجية القائمة على المنح كجزء من مشاركة الصين مع الدول النامية، وبالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه الصين

[1]Victor Carneiro Corrêa Vieira , op.cit, p.545

[2]John Hurley, Scott Morris & Gailyn Portelance, "Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective", CGD Policy Paper 121, Center for Global Development, Washington, (Mar 2018), 38pages, p.23

كدائن ذي توجه تجاري إلى البلدان النامية، فهناك مبرر لتوجيه هذه المساعدات بطرق تخفف من مخاطر الإقراض التجاري وتعزز بشكل أفضل الأثر الإنمائي لذلك الإقراض.

تستفيد الصين من الدول الفقيرة من خلال منحها قروض كبيرة، على الرغم من أنها تدرك مبدئيًا عدم قدرتها على سداد جميع القروض في فترة زمنية قصيرة، ونتيجة لذلك يتم الضغط على الدول الفقيرة للاستسلام لمطالب الصين والتي بدورها تساعد الصين على الهيمنة واكتساب السلطة من تلك الدول الفقيرة، ومع توسع مبادرة الحزام والطريق، يزداد نفوذ الصين على الدول الأخرى الأقل تقدمًا، فدبلوماسية فخ الديون المنتهجة من طرف الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق من شأنها تحقيق النفوذ والهيمنة العالمية المحتملة في المستقبل.

كانت هناك مخاوف متزايدة وتحديدا لدى الهند من أن العلاقات الصينية مع دول مثل بنغلاديش وباكستان وسريلانكا يمكن أن تؤدي إلى تعزيز استراتيجية "خيط اللؤلؤ" – وهي نظرية مفادها أن القواعد العسكرية الصينية ستطوق الهند مقابل توسيع الوجود الصيني في الخارج[1]–، ويشير التحليل الأكثر عمقًا للمشاركة الصينية مع البلدان الأصغر في جنوب آسيا إلى أن ديناميكيات هذه العلاقات أكثر تعقيدًا، حيث يمكن للإقراض الصيني الكبير في إطار مبادرة الحزام والطريق أن يوقع البلدان المشاركة من خلال إثقال كاهلها بالديون التي تتنازل بموجبها الدول – كإجراء استجابة – عن حقوقها السيادية للصين مقابل استخدام البنية التحتية لأراضيها.

ومع ذلك أعلن وزير الخارجية الصيني "**وانغ يي**" "**Wang Yi**" أن مبادرة الحزام والطريق ليست فخًا للديون، كونها تعود بالفائدة على السكان المحليين، كما أصبحت تشكل أكبر منصة للتعاون الدولي الذي يعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد ويحقق نتائج مربحة للجانبين، علاوة على ذلك جادل المسؤولون الصينيون أن مبادرة الحزام والطريق لا يمكن إدراجها كإستراتيجية محصلتها صفرية، كونها توفر فوائد لكلا الطرفين، تسهل الترابط في جميع أنحاء العالم، تشجع السلام، وتساعد في إقامة الصداقة بين الدول.

خامسا: تعزيز مكانة اليوان عالميا (تدويل الرنمينبي)

أنشأ صانعو السياسة الصينيون آليات لتسهيل التداول باليوان، مثل نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود الذي يعمل على تسوية المطالبات الدولية؛ لكن هذا النظام لم يتم اختباره بعد، من الناحية النظرية يعد نظاما منافسًا لنظام المدفوعات بين البنوك لغرفة المقاصة ((CHIPS) Clearing House Interbank

[1] Lammuansiam Gangte, "The Debt-Trap Diplomacy Revisited: A Case Study on Sri Lanka's Hambantota Port", **Artha-Journal of Social Sciences**, Vol.19, No.02,(2020), pp. 53-66, pp.54

Payments System) الذي يشرف عليه بنك الاحتياطي الفيدرالي، والذي يقوم بتسوية المدفوعات بين البنوك، ومع ذلك فإن إيجاد طريقة للتغلب على CHIPS ونظرائها في المملكة المتحدة ومنطقة اليورو أمر صعب للغاية، فالمدفوعات في إطار CHIPS مقومة بالدولار الأمريكي، مما يساعد على الحفاظ على دور العملة الأمريكية في المعاملات عبر الحدود، وقد يستغرق الأمر عقودًا قبل أن تتمكن الصين والرينمينبي من منافسة الدولار [1].

كما يعتبر اليوان الرقمي e-CNY آلية أخرى تعمل الصين على توظيفها لتعزيز مكانتها الدولية (عملة رقمية للبنك المركزي) جاهزة تقنيا للاستخدام عبر الحدود، وفقًا لبنك الشعب الصيني، وإن كان استخدام e-CNY يمكن أن يشمل المعاملات غير المشروعة كغسيل الأموال، مما قد يجعل الحكومة الصينية – وتحديداً البنك المركزي – عرضة للعقوبات الدولية.

وبالتالي ستؤدي سياسات لتدويل اليوان إلى:

- تقليل مخاطر أسعار الصرف التي تتعرض لها الشركات الصينية، من خلال تزايد نسبة المعاملات التجارية والمالية والتي سيتم إصدار فواتير بها وتسويتها (مدفوعة) باليوان، ونتيجة لذلك سيتم تخفيض أو إلغاء مخاطر سعر الصرف للشركات الصينية الشعبية؛
- سيؤدي تدويل اليوان إلى تقليل تكاليف المعاملات التجارية للصين، وهو ما سيدفع إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، فقد أدت الزيادة السريعة في استخدام اليوان كعملة تسوية (عملة الدفع) إلى تعزيز التجارة الحدودية للصين؛
- سيعمل تدويل اليوان على تحسين كفاءة التمويل للمؤسسات المالية الصينية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية الدولية، ويؤدي إلى توسيع قطاع الخدمات المالية؛
- تدويل اليوان يبرز أن حاجة الصين إلى الاحتفاظ بالدولار كوسيلة للتبادل وكمخزن للقيمة ستنخفض، وهذا بدوره يعني أن الصين ستكون قادرة على تقليل الرهن العقاري المدفوع للولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار احتمال انخفاض قيمة الدولار بشكل أكبر على المدى الطويل، وأن تقوم الحكومة الأمريكية بتضخيم أعباء ديونها من خلال تحويل عجز ميزانيتها إلى نقود (وهذا هو بالفعل

[1] Jitania Kandhari, "China's Geopolitical Aspirations And Challenges", Macro Insight, Q.03, (2022), 07 pages, P.05

تصور التسهيل الكمي)، عن طريق تقليل حيازة الأموال المقومة بالدولار، وبالتالي ستكون الصين قادرة على تقليل الخسائر الرأسمالية على احتياطياتها الضخمة من العملات الأجنبية في المستقبل[1].

سادسا: الجهود الصينية في التبرئة من صورة المهيمن: قبول المنافسة وتجنب الصراع

جادل كل من "**وانغ جيسي**" "**Wang Jisi**" و"**يان شويتونج**" "**Yan Xuetong**" ضد نظرية التهديد الصيني (China Threat Theory) مؤكدين على أن الصين لا تمثل أي خطر على السلام العالمي، حيث ينتقد "**وانغ**" "**Wang**" و"**يان**" "**Yan**" الحتمية التاريخية ويؤكدان على فكرة عدم التحديد المسبق للمسار الصيني، وبذلك تتعارض حجتهم مع نظرية الحرب النظامية وما يسمى بمصيدة ثيوسيديدس (Thucydides Trap) – انتقال السلطة بين قوة صاعدة وقوة مهيمنة غالبا ما يؤدي إلى حرب منهجية (Systemic War)–، وهنا يشير "**وانغ جيسي**" "**Wang Jisi**" إلى إمكانية استفادة القوى العظمى من أخطاء الماضي، محاججا في ذلك بالحالة الألمانية منذ عام 1945، وفي هذا تأكيد على أفكار "**تشنغ بيجيان**" "**Zheng Bijian**" (المستشار المخضرم للقيادة الصينية) الذي طرح فكرة الصعود السلمي للصين (China's Peaceful Rise) في عام 2002، كما أشار"**يان شويتونج**" "**Yan Xuetong**" كذلك إلى فكرة "**تشنغ**" "**Zheng**" القائمة على مبدأ معارضة احتمال انخراط الصين في صعود قوي[2] مرتكز على توظيف القوة الصلبة.

وفي مناظرة نُظمت في جامعة تسينغهوا مع الباحث الواقعي الأمريكي "**جون ميرشايمر**" "**John Mearsheimer**"، وكرد على إشارة "**ميرشايمر**" "**Mearsheimer**" إلى خطر الحرب المنهجية بكونه متأصل في صعود الصين، ذهب "**يان**" "**Yan**" إلى نفي توجه الصين إلى محاكاة إستراتيجية الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر المتمثلة في التوسع العنيف (Violent Expansion) والغزو القاري (Continental Conquest) في نصف الغربي للعالم، معتقدا أن أفضل استراتيجية تنتهجها الصين هي عدم المواجهة، على الرغم أنها لا تزال تواجه معضلة الصعود (Rise Dilemma)، فالمنافسة بين القوة الصاعدة (الصين) والقوة المهيمنة (الولايات المتحدة) أمر لا مفر منه حسب "**يان**" "**Yan**"[3].

يتفق "**وانغ**" "**Wang**" و"**يان**" "**Yan**" على أن الصين يجب أن تتكيف مع فكرة استحالة الوصول إلى درجة الحليف وحتى الشريك الاستراتيجي في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة، كما ذهب كلا من

---

[1]Yongding Yu, "Revisiting the Internationalization of the Yuan", ADBI Working Paper Series, No.366, (Jul 2012), 28 pages, pp. 06,07

[2]Antoine Bondaz, "China's foreign policy: Prioritising the neighbourhood", In François Godement, Explaining China's Foreign Policy Reset, China Analaysis, European Council on Foreign Relations, Special Issue, (Apr 2015), 07 pages, pp.03, 04

[3]Ibid, p.04

"**وانغ**" "**Wang**" و"**يان**" "**Yan**" إلى توسيع نطاق تحليلهما للمنافسة الهيكلية بين القوتين بترشيح الدولة التي يرونها أقرب كحليف للولايات المتحدة، وهي اليابان حسب تصورهما، وهنا يشير "**وانغ**" "**Wang**" إلى ضرورة اليقظة الصينية تجاه اليابان كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة[1].

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في مبادرة الحزام والطريق

تشترك الجزائر والصين تاريخيا في علاقة ثنائية إيجابية، وتسعى لتحقيق تنمية متبادلة المنفعة في مجالات متباينة (السياسة والدبلوماسية والعسكرية والاقتصاد)، وقد شكل انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق نقلة نوعية وتعزيز لمسار العلاقات بين البلدين، خاصة للطرف الجزائري الساعي لتخفيف حدة تبعات الأزمات الاقتصادية المتراكمة وتعزيز معدلات النمو وتطوير البنية التحتية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وفي ظل تقديم مبادرة الحزام والطريق من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فمن المرجح تزايد مساعي كلا البلدين لتعميق التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعدين وبناء البنية التحتية في إطار المبادرة الصينية، وذلك لتحقيق تنمية وازدهار مشترك تمتد عائداته على الدول النامية الأخرى.

المطلب الأول: حالة التحول في استراتيجية الجزائر

كنتاج للعوامل الدافعة على التكيف وعدم البقاء على هامش الاقتصاد العالمي المعولم، سعت الجزائر لتعزيز رغبتها في الانفتاح على التجارة العالمية عام 1999، وتفعيل عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بهدف تحرير التجارة الخارجية كشرط أول لتنويع الإنتاج والصادرات؛ رفع المستوى العام للتنافسية للقطاع الصناعي من أجل إعداده لمواجهة مخرجات المنافسة الواسعة والمتزايدة من المنتجات الأجنبية في السوق المحلية؛ وكذلك في الأسواق الخارجية، ومراقبة الواردات من المنتجات الغذائية الزراعية المعدة لاستهلاك السكان.

ومع بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكنتيجة للتطورات الداخلية في الجزائر الناتجة عن استعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وتدفق الأموال من عائدات النفط غير المتوقعة، أقرت الحكومة الجزائرية مبادرتين سياسيتين – خطة الدعم الاقتصادي والإنعاش (2001–2004) وبرنامج دعم النمو

---

[1] Antoine Bondaz, "The US factor in the China-Japan dispute over the Diaoyutai", In François Godement, Shockwaves from The China/Japan Island Dispute, China Analaysis, European Council on Foreign Relations, Special Issue, (Feb 2013), 11 pages, p.07

التكميلي (2005–2009) المصممة لتنشيط الاقتصاد وتنويعه[1]، حيث تضمنت تميز كلا المبادرتين برنامج استثمار عام ضخم، مع التركيز على البنية التحتية الأساسية والإسكان.

وعلى الرغم من أن الجزائر تعتبر – والتي تم توصيفها بالعملاق النائم في شمال إفريقيا– أكبر اقتصاد في المنطقة ودولة مهمة في تصدير الغاز والنفط، إلا أن الانكماش الحاد للاقتصاد في عام 2020 نتيجة لسياسات إغلاق التي فرضها وباء كورونا وتراجع عائدات النفط والغاز قد أدت إلى إعاقة قدرة الحكومة على خلق فرص العمل والإنفاق على الخدمات، وقد انعكست هذه المشاكل في تخفيض البنك الدولي الرسمي لتصنيف الجزائر إلى فئة الدخل المتوسط الأدنى، نتج عن ذلك تعهد الرئيس "**عبد المجيد تبون**" في خطاب ألقاه عشية الاستفتاء على الدستور نوفمبر 2020 بوضع أسس لجزائر جديدة.

كما شكل استمرار تصاعد الأزمات الاجتماعية المتباينة والضغوط السياسية الناجمة عنها، عوامل دافعة للنظام نحو إعادة تقييم علاقاته مع الشركاء الأجانب والأدوار التي من شأنها إعطاء ديناميكية للمسار التطوري للبلاد، وكنتيجة لذلك أعلن الاتحاد الأوروبي عن اهتمامه بتعزيز علاقته مع الجزائر، وفي ديسمبر 2020 أكد الممثل الأعلى ونائب الرئيس "**جوزيب بوريل**" "**Josep Borrell**" عن مساعي الاتحاد لتكثيف العلاقات الأورو–جزائرية، إلا أن هذا الإعلان قد كشف عن حالة من عدم الرضى للطرف الجزائري تجاه الشروط غير المتوازنة لاتفاقية توزيع الحقوق لعام 2005؛ واتفاقية التجارة الحرة التي طال انتظارها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2020[2]، إلا أنه قد تم تأجيلها مرة أخرى.

بالاضافة إلى ذلك وبالرغم من أن الجزائر الاشتراكية قد حافظت بالفعل على علاقات ودية مع الصين الماوية، ولكن كان من المفارقات في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إعلان الجزائر التحول من النهج الاشتراكي، ومع ذلك شهدت التبادلات بين البلدين توسعا غير مسبوق وفي مستويات متباينة (الاقتصادية، التجارية والبشرية)، بالنظر إلى هذه الظروف وتوافقا مع الجهود السابقة لتنويع علاقاتها الخارجية، نجحت المساعي الجزائرية في تعميق العلاقات مع الصين كقوة عالمية ذات علاقات متعددة وبصمة متوسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتج عن ذلك إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

وبالتالي يعتبر انتهاج بعض الميكانيزمات حتمية لضمان نجاح المسار التحولي في الإستراتيجية الجزائرية وإعطاء دفعة نوعية للاقتصاد الوطني، على غرار:

---

[1] John Calabrese, "Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?", (31/10/ 2017), 13 pages, p.03

[2] John Calabrese, "The New Algeria" and China", 26/01/2021, Retrieved 13/01/2023, , available at: https://2u.pw/KgTukj

أولا: حتمية النهوض بالاقتصاد الوطني

يتطلب الاقتصاد الوطني إجراء إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد وخلق نمو شامل، إذ تتوفر الجزائر نظريا على جميع الظروف لتحقيق هذه النقلة النوعية التي من شأنها أن تسمح للاقتصاد بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل الاستمرار في تعزيز الظروف المعيشية للسكان، والاستجابة بشكل إيجابي لتوقعاته المشروعة، فعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الجزائر في السبعينيات من القرن الماضي لإنشاء جهاز اقتصادي فعال يمكن للاقتصاد الجزائري من خلاله الخروج من دائرة التخلف، وتحقيق الانفتاح والتقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وعلى الرغم من برنامج التكيف الهيكلي الذي تم تنفيذه في نهاية التسعينيات (والذي سمح للجزائر باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية)، وبرامج المعدات الضخمة، ومختلف حزم التحفيز الاقتصادي التي بدأت في عام 2000، والتي حشدت موارد مادية ومالية وبشرية ضخمة، لم ينجح الاقتصاد الجزائري في الانطلاق ليتم وضعه بين الاقتصادات الناشئة العالمية[1].

تسبب النمو الاقتصادي المنخفض في 2017–2019 في عودة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في تعادل القوة الشرائية إلى مستواه في 2014، كما كشفت الصدمات المزدوجة للوباء وتراجع أسعار النفط العالمية في عام 2020 عن هشاشة الاقتصاد الوطني للتعامل مع هذا النوع من الأزمات، ومنذ عام 2021 كان الانتعاش غير مكتمل لأنه مدفوع بشكل أساسي بالارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للهيدروكربونات (+9%)، أما خارج قطاع النفط والغاز وصل النمو إلى 2.4% في عام 2021 بعد الركود بنسبة 3.9% في عام 2020[2].

إضافة إلى ذلك لا يزال نمو الائتمان للقطاع الخاص منخفضًا عند 3% في المتوسط منذ بداية عام 2022، على الرغم من إجراءات التسيير التي وضعها البنك المركزي، علاوة على ذلك انخفض معدل الاستثمار الإجمالي بأكثر من 10 نقاط خلال السنوات الخمس الماضية عند 37.3% في عام 2021، ووصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام 2008، حيث يشمل الانخفاض الاستثمار الحكومي وغير الحكومي في غياب الاستثمار، مما نتج عنه ضعف السياسة المالية التوسعية، ومن جهة أخرى ووفقا لصندوق النقد الدولي بلغ معدل البطالة 13.4% في عام 2021، منخفضًا عن الذروة البالغة 14.7% التي تم الوصول إليها في عام 2020 ولكن لا يزال أعلى بنقطتين من مستواه لعام 2019،

[1]Zemouri Messaoud, Haroun Tahar & Merazga Aïssa, "Sino-Algerian Partnership and its Impact on the Emergence of the Algerian Economy", **Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal**, Vol.20, No.01, (2018), pp.125-135, p.128

[2]Stéphane Alby, "Algeria: A Window of Opportunity Not To Be Missed", ECO Conjoncture, No.04, (19 Jul 2022), 09 pages, p.02

ستؤثر الضغوط التضخمية القوية والوضع الصعب في سوق العمل على استهلاك الأسر (48% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020)[1].

ثانيا: رسم سياسات وخلق ميكانيزمات من شأنها تعزيز الانفتاح الاقتصادي

يعتبر الانفتاح الاقتصادي المحرك الرئيسي للازدهار، والذي لا يمكن أن يتجسد إلا عبر قنوات التغيير الاقتصادي– كما هو الحال في حالة التقدم التقني والابتكار–، وينتج عنه مكاسب في الكفاءة من خلال عملية التدمير الإبداعي التي اتبعها "**شومبيتر**" "**Schumpeterian**"، فبدلا من محاولة إعاقة التغيير، من الأفضل مسايرته من خلال معالجة عيوب السوق وعواقبها على الأفراد والهياكل الاقتصادية، لذلك يمكن لواضعي السياسات محاولة تحديد وتنفيذ سياسات هيكلية وتكميلية قصيرة المدى لتعظيم فوائد الانفتاح الاقتصادي.

تشير الدلائل طويلة المدى من عينة واسعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن زيادة بنسبة 10% في التعرض للتجارة ارتبطت بزيادة قدرها 4% في الإنتاج لكل شخص في سن العمل، في حين أن الانسحاب الكامل للحواجز المتبقية أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي يطرح إمكانية تعزيز دخل الفرد في دول الاتحاد، ووفقا للبنك الدولي، نما دخل الفرد في التسعينيات بمعدل أسرع بثلاث مرات في البلدان النامية التي خفضت الحواجز التجارية (5% سنويًا) مقارنة بالبلدان النامية الأخرى (1.4% سنويًا)[2].

ومن الميكانيزمات التي من شأنها أن تربط الانفتاح الاقتصادي بالازدهار الاقتصادي تحسين الإنتاجية والابتكار كمحركين رئيسين للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك يمكن تحقيقه من خلال قنوات متعددة ومتباينة:

- تعزيز المنافسة مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية الشركات المحلية، وهذه التأثيرات الديناميكية يمكن تجسيدها من خلال الكفاءة التخصيصية (إعادة تخصيص الموارد عبر الشركات والأهم داخل الشركات)، والكفاءة الإنتاجية (تقليل الركود الإداري وزيادة جهود العمال) ، والكفاءة الديناميكية (زيادة الابتكار)؛

---

[1] Stéphane Alby, Ibid, p.02

[2] BIS/DFID Trade Policy Unit, "Economic Openness and Economic Prosperity", Trade and Investment Analytical Papers, Department for Business, Innovation and Skills, London, (2011), 14 pages, p.03

- الوصول إلى أسواق أكبر، وبالتالي إمكانية زيادة العوائد القياسية والتخصص، حيث يوفر الانفتاح التجاري على سبيل المثال فرصا جديدة للمبيعات (الصادرات)، ونطاقا أوسع للمنتجين من المدخلات بأعلى جودة وبأقل الأسعار؛
- إزالة التحيز المشوه في الصناعات المحلية الذي كان من الممكن أن تخلقه السياسات الحمائية، فالانفتاح التجاري يقلل من الإيجارات وأنشطة تحويل الإيجارات التبديدية للشركات المحلية من خلال تقليل قوتها السوقية، بالإضافة إلى ذلك تخلق الحواجز على الواردات تحيزا ضد الصادرات من خلال رفع الأسعار المحلية للواردات مقارنة بالصادرات، وبالتالي يمكن أن يؤدي خفض التعريفات الجمركية على الواردات إلى تعزيز الصادرات بشكل غير مباشر؛
- نشر المعرفة والابتكار المتجسد في السلع والخدمات والاستثمارات؛
- قد تؤدي الاستثمارات الواردة إلى مزاحمة عنصر صغير من الاستثمار المحلي، لكن النتيجة الصافية هي زيادة رأس المال للاقتصادي سينعكس بالضرورة على، ومسار النمو وسياسات التوظيف، كما ستتيح تدفقات الاستثمار إعادة تخصيص الموارد لأنشطة أكثر كفاءة وإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد آلية نوعية وفعالة لنقل التقنيات والعمليات المبتكرة، كما أن الروابط مع الشركات المحلية يمكن أن يكون لها آثار غير مباشرة تعمل على تعزيز إنتاجية كل من الصناعة والاقتصاد الأوسع.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق

تعتبر الجزائر – والتي تبلغ مساحتها 2.381.741 كيلومتر مربع– أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط، تجمع جغرافيتها بين أصول متعددة بما في ذلك خط ساحلي بطول 1200 كيلومتر، وصحراء هائلة غنية بالمواد الهيدروكربونية، كما تعتبر قوة ديموغرافية في شمال إفريقيا (44.6 مليون نسمة حسب إحصائيات 2021 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات)، بمجتمع شبابي إذ تمثل نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما 70% من السكان[1].

الموقع الجيوبولتيكي المحوري للجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي بعد أن كانت تعتبر منطقة هامشية بعيدة تماما عن المصالح السياسية والاقتصادية والدبلوماسية الصينية وقدرات الإسقاط الملموسة، والتي كانت موجهة بشكل أساسي إلى آسيا، خضعت لمسار تحولي كمنطقة مركزية ضمن

---

[1] Mehdi Lazar & Sidi-Mohamed Nehad, "Vers une nouvelle Algérie ?", la revue géopolitique, (Dec 08, 2013), 13 pages, p.05

سياسات القوى الكبرى، فبعد أن كان التوصيف الجيواستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط كبحر أوروبي، يخضع لهيمنة البحرية البريطانية من السويس إلى جبل طارق، أصبح إقليم متنازع عليه حاولت القوى العظمى غير الأوروبية إظهار نفوذها فيه بما في ذلك الصين، فخلال الحرب الباردة كان البحر الأبيض المتوسط يحتل بالفعل بشكل غير مباشر موقعا مهما في الفكر الشيوعي الصيني، ضمن ما يعرف بنظرية المناطق الوسيطة ل"**ماو تسي تونج**" "**Mao Zedong**" وما تطرحه من تقسيمات النظام الدولي إلى منطقتين، الأولى تضم آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتوصيفهم كحلفاء طبيعيين للصين، بينما شملت المنطقة الثانية الحلفاء في أوروبا وأمريكا الشمالية (كندا) وأوقيانوسيا، الذين كانوا جزئيا غير راضين عن هيمنة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي[1]، ووفق هذا التصور كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط نقطة التقاء المنطقتين الوسيطتين، وبالتالي تمتلك قيمة معينة من منظور النضال الصيني ضد الهيمنة.

كما تعتبر الجزائر من المناطق الإستراتيجية التي تدخل ضمن النطاقين الجيوسياسي والجيواستراتيجي لمنطقة المتوسط وشمال إفريقيا؛ باعتبارها حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فبرزت المساعي الصينية لتطوير علاقاتها مع الجزائر بشكل مستمر، كونها بوابة اقتصادية للصين للوصول إلى العمق الإفريقي، وموقع جيوبولتيكي موازن لنفوذ القوى الكبرى في المنطقة المتوسطية، استطاعت الشركات الصينية أن تفتك العديد من عقود المشاريع الاستثمارية على حساب شركات أجنبية أخرى على غرار الشركات الفرنسية، نظرا لأفضلية عروضها من ناحية التكاليف المنخفضة وبذات المواصفات المقدمة من نظيراتها من الدول الأخرى[2].

بالإضافة إلى ذلك تبرز أهمية الجزائر بالنسبة لتطور المبادرة الصينية في كونها معبر لوصول الصين للأسواق الإفريقية، فالجزائر تمثل بوابة واسعة لإفريقيا وانضمامها لمبادرة الحزام والطريق يعني تجسيد للمساعي الصينية في غزو المنتجات والبضائع الصينية لأسواق القارة الإفريقية من جهة، والوصول إلى أسواق الطاقة الإفريقية من جهة أخرى، حيث سعت الصين لتنمية، الحفاظ و/أو تعزيز علاقاتها مع موردي الطاقة داخل القارة الإفريقية على غرار السوق الجزائرية – نظرا لدرجة فاعليتها في المثلث الاستراتيجي (المتوسط وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي) من الناحية الاقتصادية

---

[1]Alessandro Lazzarini, "China's Belt and Road Initiative In The Mediterranean: Drivers and Implications", Corso Di Laurea Magistrale In International Affairs Tesi Di Laurea Magistrale In Politics of Contemporary Asia, (Università Di Bologna: Dipartimento Di Scienze Politiche E Sociali, 2020), p.65

[2]حنينة رجوح وعتيقة كواشي، "الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر"، **مجلة السياسة العالمية**، م.06 ، ع.01 ،(2022)، ص ص. 213–230، ص. 218

والأمنية، إضافة إلى كونها موردا مهما للنفط والغاز الموجه إلى السوق الأوروبية، وامتلاكها لأكبر ميزانية عسكرية ضمن القارة السمراء- واعتبارهم عنصرا مركزيا ضمن مشروعها لاستدامة نمو اقتصادها وتطويره على المدى البعيد، وتحديدا بعد تصدرها لقائمة أكثر الدول المستهلكة للنفط عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتزامنها مع توقعات بارتفاع المعدل الاستهلاكي للصين من النفط والغاز في عام 2020 بما نسبته 60%[1].

من حيث حجم السوق تمتلك الجزائر عاشر أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وسادس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث أكبر موارد الغاز الصخري غير المستغلة في العالم، وهو ما شكل أحد أهم العوامل الجاذبة والمعززة للعلاقات الصينية الجزائرية خاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق، فلطالما كان الاستثمار الصيني الخارجي ركيزة أساسية في العلاقات الدولية الصينية، وأبرز مرتكزات سياستها الخارجية، إذ يعتبر العامل الطاقوي أحد أهم المحاور المشكلة للخارطة الجيوبولتيكية لمبادرة الحزام والطريق، وبالتالي لإستراتيجية الصين التنموية، والاتجاه الذي يسلكه نهجها التحديثي ومكانتها كقوة عالمية، والتي ستكون عليها مستقبلا[2].

كما تعتبر الجزائر واحدة من الأقطاب التنموية في طريق الحرير البري والبحري بإفريقيا، من خلال الموانئ الجزائرية (الحمدانية وبجاية)، مما سيساهم في خلق تعاون مشترك على مستوى الموانئ البحرية التي تشكل أساس المبادرة، كون ميناء بجاية يربط ميناء الحمدانية بطريق الوحدة الإفريقية وصولا إلى نيجيريا، وأنه بتهيئة ميناء الحمدانية سيشكل رابطا مهما للحركة التجارية والتنموية بين عمق إفريقيا وغربها وشمالها مع المخطط الكبير في شقيه البري والبحري، كون هذا الأخير يربط الجزائر مع جنوب وشرق آسيا، والأميركيتين وإفريقيا[3].

من جهة أخرى ومن خلال الانفتاح على جميع الأصعدة، وكذلك صياغة هيكل استراتيجي جديد للدبلوماسية مع الدول المحيطة بها، تحولت استراتيجية الصين من التركيز في الداخل إلى التوجه صوب العالمية، والجزائر بامتلاكها لأطول ساحل في غرب المتوسط، وتوفرها على منطقة اقتصادية – وفق القانون البحري الدولي الجديد – تعتبر الأكبر في غرب المتوسط، مما يجعلها بوابة فعلية باتجاه

---

[1] حنينة رجوح وعتيقة كواشي، المرجع السابق، ص.217.

[2] قاسم محمد عبير وريا عبد الحسين مانع، "التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي"، **مجلة قضايا سياسية**، ع.62، السنة 12، (2020)، ص ص.01-40، ص.01.

[3] شروق مستور، "استراتيجية "الحزام والطريق" وتنامي الدور الصيني في الجزائر"، مركز أضواء للبحوث والدراسات، 2021/06/26، تاريخ الاطلاع 2023/02/22، متاح على الرابط: https://shortest.link/niMj

منطقة غرب إفريقيا التي تشترك معها بحدود جنوبية شاسعة، وعليه ستكون منصة لتحقيق الانطلاقة الفعلية الصين للهيمنة على الأسواق الإفريقية، من خلال تعزيز الاتصال داخل المبادرة لتسهيل التجارة والاستثمار وتنمية البلدان المجاورة، وكذلك تعزيز استراتيجيتها لأمن الطاقة، بما يساهم في تجسيد استراتيجية التوجه نحو الخارج وإستراتيجية خيط اللؤلؤ[1].

وبالتالي فانضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق سيساهم في إعادة بعث طريق الحرير من خلال مشروع ميناء الحمدانية – بتمويل مشترك جزائري – صيني بقرض من الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الصيني "إكزيم بنك" "Exim Bank"– بالنظر إلى ارتفاع حجم حركة النقل البحري المنتظر مع دخول ملاك سفن جدد ذوي مستوى عالمي، مما سيساهم في تعزيز التجارة الوطنية عن طريق البحر، كما سيكون محورا للمبادلات على المستوى الإقليمي، كونه يحوي 23 رصيفاً تسمح بمعالجة 6.5 ملايين حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا[2].

المطلب الثالث: النفوذ الصيني في الجزائر ودبلوماسية الشراكة الشاملة

يعكس الحضور الاقتصادي الصيني في الجزائر الديناميكيات العامة للتوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، كون الصين استطاعت الولوج إلى السوق الإفريقية بفضل قدرتها على تلبية الاحتياجات الملحة لهذه الدول، وإلى حد ما بسبب قدرتها على المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأخيرة، ففي الجزائر أدت السلع الاستهلاكية المستوردة من الصين إلى أنماط استهلاكية لم تكن لتتطور لولا ذلك، وحتى إذا تم استثمار رأس المال المتاح في قطاع التصنيع، فإن الضروريات المنخفضة المستوردة من الصين هي المفتاح للحفاظ على تكلفة العمالة منخفضة نسبيا، في المقابل تبحث الصين عن موردي المواد الخام (النفط الخام ومنتجات التعدين ...)، وتحقيق أقصى استفادة من انسحاب الشركات الغربية من أجل الترويج للمشاريع التي تخلت عنها بسبب انخفاض العوائد[3].

كما يعد حضور الصين المتنامي في اقتصادات شمال إفريقيا وخاصة الجزائر مؤشرا على ارتقائها إلى مكانة بارزة في التجارة والاستثمار العالميين، حيث يعكس كلا من إعادة تركيز الإنتاج الصناعي العالمي على الساحل الصيني، والحاجة الناتجة إلى موارد الطاقة والتعدين، فسياسة الباب المفتوح Open Door Policy- والتي حشدت الموارد المالية لأكبر الاحتياطيات من العملات الأجنبية في العالم لصالح

[1]قاسم محمد عبير وريا عبد الحسين مانع، المرجع السابق، ص.02

[2]شروق مستور، مرجع سابق

[3]Hugon Philippe, "La crise mondiale et l’Afrique: transmission, impacts et enjeux", **Afrique contemporaine**, No.232, (Apr 2009), pp.151-170, pp.164-165

الشركات الصينية الكبيرة المتوسعة والمملوكة للدولة- كانت بمثابة مؤشر على ظهور نهج استباقي يهدف إلى الوصول إلى هذه الموارد في مناطق بعيدة كالقارة الإفريقية.

أولا: العلاقات الجيواقتصادية الجزائرية-الصينية

ارتكزت العلاقات الجزائرية الصينية على العديد من المحاور المركزية كالتأكيد على مبدأ رفض التدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى، ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام في العالم، وتقديم الدعم المتبادل في المواقف والمحافل الدولية، كالتجاوب الإيجابي للصين مع المشاريع العربية التي قدمتها الجزائر في 2004 - 2005 خلال عضويتها في مجلس الأمن، في إطار تعزيز المسار التعاوني الجديد بين البلدين وفق المحور (جنوب جنوب)[1].

كما تندرج دبلوماسية الشراكة التي تطبقها الصين في إطار علاقاتها مع الجزائر ضمن المساعي الصينية لإعادة تشكيل نهجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدعم مبادرة الحزام والطريق، وقد تم تحديد هذا النهج في ورقة السياسة العربية لعام 2016، والتي تحدد المبادئ التوجيهية وتصف نمط "1 + 2 + 3" للعلاقات الثنائية التي تتميز بتعاون أوثق في قطاع الطاقة؛ تكثيف بناء البنية التحتية والتجارة والاستثمار؛ والتوسع في المجالات الثلاثة عالية التقنية للطاقة النووية والأقمار الصناعية والطاقة المتجددة[2].

من جهتها حددت الحكومة المجالات الرئيسية التي يمكن للجزائر الاستفادة من ميزتها التنافسية، على غرار الطاقة الشمسية، إضافة إلى خطط مهمة لاستخراج الفوسفات وكذلك الذهب واليورانيوم والزنك وخام الحديد، وهي موارد حيوية لتنمية كل من الجزائر والصين، بالإضافة إلى دمج الطرق الحريرية البحرية والصحية في جهود التنويع، تهدف الحكومة الجزائرية إلى تحسين بنيتها التحتية الرقمية والمعلوماتية، لتدخل كل من Huawei وZTE-Corporation وBeidou، السوق الجزائرية ولعبوا دورا في الجهود الأوسع للرقمنة والاتصالات في الجزائر، ومن المرجح أيضا أن تستفيد الإصلاحات الحيوية المطلوبة في القطاع المصرفي القديم الذي تهيمن عليه الدولة من التقنيات الصينية عبر القطاعات الإستراتيجية، كما يجب على الجزائر دعم وحماية الشركات المحلية، أثناء التفاوض على صفقات أفضل مع شركاء أجانب بشأن نقل التكنولوجيا والمحتوى المحلي وتنمية رأس المال البشري المحلي.

---

[1] بن جدو محمد الشريف، "طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة"، **مجلة الأصالة للدراسات والبحوث**، م.01، ع.02، (2019)، ص ص.15-44، ص.22.

[2] Djendi Sarra, "The Sino- Algerian Relations, A Study on The Belt and Road Initiative", **Aabhath Review**, Vol.07, No.01, (2022), pp. 632-637, p.634

ففي مجال الطاقة توصلت شركة البترول الوطنية الصينية (China National Petroleum Corporation) بالتعاون مع شركة سوناطراك الجزائرية للطاقة في عام 2006 إلى اكتشاف بئر من النفط في موقع يعرف باسم Bloc 438B، كما وقعت سوناطراك عقدا آخر مع شركة هندسة البترول والبناء الصينية (Chinese Petroleum Engineering and Construction Corporation) بهدف تحديث مصفاة في الجزائر العاصمة، مضيفة 35% من الطاقة الإنتاجية، ضف إلى ذلك عملت الصين على زيادة نسب الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بإنتاج الهيدروكربونات عام 2012، وفي عام 2018 تم توقيع اتفاق بين شركة Citica الصينية وشركة Sonatrach الجزائرية متعلق بالاستثمار في مصنع للفوسفات بالقرب من الحدود التونسية، واعتبارا من عام 2019 تم فتح مصنع لاستخراج الفوسفات بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي، حيث تملك شركة Citica الصينية نسبة 49% في المصنع[1].

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى مجال استثمار واعد تراهن عليه الجزائر، هو التمكين للتنمية المستدامة من خلال الاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة، وهنا تراهن الجزائر على عدة دول لها خبرات متباينة في هذا المجال وفي مقدمتها الصين، والتي تعتبر شريكا يمكن أن يساهم في دعم هذا المسار، خاصة وأن استثماراتها في هذا المجال في السنوات الأخيرة قد تجاوزت قيمة 40 مليار دولار [2].

في عام 2019 أعلن البلدين (الصين والجزائر) على توأمة للاستفادة من تكنولوجيا الطاقة المتجددة، أين ثمن المسؤول الصيني "**تشو جيان بينغ**" "**Zhou Jianping**" (رئيس المعهد الإقليمي لأبحاث الطاقة الطبيعية) الشراكة بين البلدين في هذا المجار معتبرا الجزائر شريكا مهما في مجال الطاقة باعتبارها عضوا في مبادرة الحزام والطريق، بحيث أن مساحة السطح غير المستخدمة في الجزائر هي مورد لإنتاج الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

أما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية أصبحت الشركات الصينية الشريك المفضل للجزائر حيث بلغت قيمة الاستثمارات والعقود الصينية في الجزائر 23.85 مليار دولار حلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، كما تم منح عقد بقيمة 7 مليارات دولار لما يزيد قليلا عن نصف الطريق السريع البالغ طوله 1216 كيلومترًا – والذي يربط حدود الجزائر مع المغرب وتونس – إلى الكونسورتيوم الصيني CITIC –

---

[1]Jonathan R. Formanek, "China’s Maritime Silk Road: An Analysis of Influence on Egypt, Algeria, and Mauritania", Submitted In Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Master of Arts In Security Studies (Strategic Studies), (Naval post graduate school, Dec 2021), p.30

[2]صالح زياني ويوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.21، ع.12، (جانفي 2023)، ص ص. 61–69، ص.68

CRCC[1]، ليتم افتتاح المسجد الكبير (جامع الجزائر) في أكتوبر 2020، وقد تم تشييده من قبل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC).

في عام 2016 قامت هيئة الموانئ الجزائرية بتوقيع مذكرة تفاهم لمشروع يتضمن توسيع ميناء جزائري مع كل شركة هندسة البناء الحكومية الصينية، وشركة هندسة الموانئ الصينية (China Harbour Engineering)، ووفقا لمذكرة التفاهم فإن السلطات الصينية تسيطر على إدارة الميناء على مدار الخمسة وعشرين عاما، وفي جانفي 2019 تحصلت شركة هندسة الموانئ الصينية على مناقصة لترقية محطة الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas) بقيمة 445 مليون دولار أمريكي[2] وتوسيع ميناء الحمدانية في شرشال، والذي يمثل ثاني أكبر ميناء للمياه العميقة في إفريقيا، مما يوفر تسهيلات تجارية من حيث حركة الشحن والعبور في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن يتوسع إلى 23 محطة تتعامل مع 25 مليون طن من البضائع سنويا.

وفي مجال صناعة السيارات اقترح مسؤولين جزائريون من ضمنهم وزير الصناعة الجزائري "**يوسف يوسفي**" أن تجلب شركات تصنيع السيارات الصينية تكنولوجيا وخبرات التصنيع إلى الجزائر لزيادة التعاون في بناء الخبرة الوطنية في مجال السيارات، بحيث سيمكن هذا الاستثمار البلاد من تنويع اقتصادها، والابتعاد عن الاعتماد فقط على الهيدروكربونات.

ومن هذا المنطلق يجب على صانعي السياسات الجزائريين وهيئات القطاع الخاص مثل الاتحاد الجزائري لأصحاب العمل المواطنين أن يهدفوا إلى تعزيز التعاون الخاص بقطاع معين من خلال مجالس الأعمال المشتركة ومجموعات العمل مع نظرائهم الصينيين بالإضافة إلى شركاء تجاريين رئيسيين آخرين، ومع استمرار الجزائر في مسار التحول السياسي والاقتصادي المطول وإعادة تحديد جوانب سياستها الخارجية، فإن بناء شراكات أقوى وأكثر تنوعًا من شأنه أن يساعدها في التفاوض على شروط أكثر ملاءمة مع المستثمرين الذين يساعدون في دعم خلق فرص العمل والنمو الشامل.

قطاع آخر يعتبر من القطاعات البارزة في الاقتصاد العالمي والذي استقطب الصين للاستثمار فيه من خلال السوق الجزائرية، يتمثل في قطاع الاتصالات وذلك من خلال شركة الجزائر للاتصالات (مزود رئيسي لخدمة النطاق العريض في البلاد) كجزء من استراتيجية الحكومة الجزائرية لتحقيق خدمة وطنية، نتج عنها الشراكة بين شركة اتصالات الجزائر مع شركة تشونغشينغ لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية (Zhongxing Telecommunication Equipment Company) في مشروع برنامج تنفيذه مرتكز

[1] Adel Hamaizia, "Rebalancing Algeria’s Economic Relations with China", 03/12/2020, Retrieved 13/01/2023, available at: https://shortest.link/mh6o

[2] Haim Malka, **Beyond Algeria’s Presidential Election**, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2019),pp.02-04

على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى عملت الشركتين على تطوير قدرة الشركة الجزائرية على إطلاق خدمات التطور طويل المدى (Long Term Evolution) مع بداية عام 2014، فيما تضمنت المرحلى الثانية مساعي للوصول إلى الشركات/المؤسسات والأفراد على حد سواء لاستكمال رؤية المشروع.

إضافة إلى ذلك فقد شهد قطاع البحث العلمي تنامي العلاقات التعاونية والتزام كلا البلدين بالعمل على استمراريتها، فعلى سبيل المثال وكجزء من برنامجها الفضائي 2006-2020، تم إطلاق Alcomsat-1 كأول قمر صناعي جزائري للاتصالات تم تطويره وبنائه وإطلاقه من قبل الصين في أفريل 2018[1].

أما فيما يتعلق بالتعاون بين البلدين في قطاع الصحة والرعاية الصحية فيعود إلى عام 1963، عندما أرسلت الصين لأول مرة فريق مساعدة طبية إلى الجزائر، كما قدمت الفرق الطبية الصينية أكثر من 25 مليون علاج سريري وعالجت أكثر من 1.7 مليون مريض، ليتم إدراج التعاون في مجال الرعاية الصحية ضمن آليات القوة الناعمة وفن الحكم الاقتصادي[2].

وخلال الموجة الأولى من جائحة COVID-19، كانت الجزائر من أوائل الدول التي أرسلت الإمدادات الطبية إلى الصين، وكجزء من دبلوماسية طريق الحرير الصحي ساندت الصين الجزائر لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية وتجاوزها من خلال إرسال الفرق الطبية المتخصصة والتبرع بمعدات طبية، وخلال شهر أفريل عام 2020 وفي ذروة الوباء وقعت شركة CSCEC والحكومة الجزائرية عقدًا بقيمة 500 مليون دولار لبناء مستشفى بسعة 700 سرير في منطقة زرالدة بالجزائر العاصمة، مما دفع الرئيس الجزائري "**تبون**" إلى اعتبار الصين من أقرب الدول الصديقة للجزائر[3].

أما عن المشاريع المرتبطة بالتنمية المشتركة لمبادرة الحزام والطريق فقد وقعت الجزائر والصين خطة تنفيذية 5 ديسمبر 2022 حسب إعلان وزارة الخارجية الجزائرية "**رمضان العمامرة**"، كما تم توقيع اتفاقية ثانية للتعاون في المجالات المهمة بين البلدين تمتد حتى عام 2024، وأكد "**العمامرة**" أن الخطة التنفيذية هي لبنة أخرى لتعميق وتعزيز التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها الجزائر في 2018، حيث برزت مساعي جزائرية لتنسيق خطتها للتنمية الوطنية مع مبادرة الحزام والطريق الصينية منذ عام 2021، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر مشروع القرن بتوصيفها وسيلة لفتح

[1]Filali Ferial, "The Future of Sino-Algerian Relationship on “O.B.O.R” (One. Belt. One. road)", **Journal of Afro-Asian Studies**, No.09, (May 2021), pp.132-147, p.135

[2]Aparna V Pillai, "China-Algeria Relations: win-win development, or neo-colonialism?", 11/05/2022, Retrieved 13/01/2023, available at: https://shortest.link/nllQ

[3]قندوز عائشة، "دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية- مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، م.08، ع.01، (2020)، ص ص.113-132، ص.126.

الأسواق، وتوسيع طاقات التصدير الزائدة، وتوليد العمالة، والحد من التفاوتات الإقليمية، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمن من خلال التنمية والازدهار[1].

تأتي هذه الاتفاقية في أعقاب اتفاقية تعاون استراتيجي ثانية مع الصين مدتها 5 سنوات تم توقيعها نوفمبر 2022 من طرف وزير الخارجية الجزائري "**لعمامرة**" ونظيره الصيني "**وانغ يي**" "**Wang Yi**"، وشمل ذلك التعاون الثنائي في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد والصناعة والطاقة والفضاء والثقافة، كما أن الشركات الصينية قد تمكنت من المشاركة في دفع مسار الخطط التنموية التي رسمتها الحكومة الجزائرية لتطوير قطاع البنى التحتية، وذلك من خلال الاستفادة من خطة الدعم والتعافي الاقتصاديين في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 –2004، والتي ارتكزت مضامينها على ترميم البنى التحتية الأساسية، إضافة إلى الحصول على عقود قدرت قيمتها بحوالي 22 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016[2].

وبناءا على ذلك فازدهار العلاقات بين البلدين راجع لاستبعاد تصورات السياسات التوسعية وتوجهات الهيمنة الصينية لدى الطرف الجزائري المرتكز على عدة أسباب:

- تعتبر التنمية الاقتصادية في المنطقة في مصلحة الصين، وذلك لتجنب الاضطرابات المؤسسية – لاسيما وصول نظام إسلامي إلى السلطة – والتي من شأنها أن تضر بمصالحها في المنطقة، حيث تتزايد احتمالات تحول الصين كهدف لتهديدات الجماعات الإرهابية كنتيجة للممارسات وسياسات القمع التي تنتهجها ضد أقلية الأويغور، وبالتالي وحرصا على حماية رعاياها من جهة ومصالحها من جهة أخرى، تشارك الصين بشكل أكبر في عمليات الاستقرار السياسي والأمن (دعم مجموعة الساحل الخمس، ومشاركة أكثر نشاطًا في بعثات الأمم المتحدة)؛
- دعم الشركات الصينية عملية التصنيع في البلدان المغاربية بما في ذلك الجزائر، كما تعد الصين أيضا شريكا أساسيا لتحديث البنية التحتية؛
- تنامي الوجد الصيني في الجزائر يجعل من الممكن دعم النمو الاقتصادي من خلال شراء المواد الخام وبناء البنى التحتية.

[1]Frank Umbach, "China's Belt And Road Initiative And The Mediterranean Region: The Energy Dimension", Mediterranean Dialogue Series, Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, No.14, 12 pages, p.01

[2]حنينة رجوح وعتيقة كواشي، مرجع سابق، ص.217

ثانيا: دخول الصين لموازنة الحضور الفرنسي كمنافس منهجي

من خلال اختراق السوق الإفريقية بالارتكاز على توفير ظروف مالية جذابة ودبلوماسية تتميز بالديناميكية، قدمت الصين آليات بديلة للهيمنة الغربية التقليدية، فعلى مدى العقدين الماضيين أعادت الصين تنشيط علاقات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية على غرار الجزائر لتصدير نموذجها للنمو الاقتصادي والسعي لمساعدتها على التصنيع وتعزيز التعاون المربح للجانبين، وتتميز تجارتها واستثماراتها بزيادة المعاملات في مجال السلع والبنية التحتية، كما يشكل بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية المستوى النهائي لمبادرة الحزام والطريق، كنظام عالمي جديد من الاعتماد المتبادل (الاقتصادي والسياسي والأمني البديل مع الصين) ومركز للعلاقات التعاونية.

تجمع السياسة الصينية في شمال إفريقيا –بما في ذلك الجزائر– بين عناصر القوة الناعمة والصلبة، ولكن القوة الناعمة كانت بارزة بشكل خاص في الخطاب الصيني، أين يرتبط الجانب التجاري من النفوذ الصيني في شمال إفريقيا ارتباطا مباشرا بالشرعية المتزايدة لنموذج التنمية الصيني، الذي يؤكد على التنمية الاقتصادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على عكس التركيز الغربي التقليدي على الدعوة إلى المعايير الليبرالية والديمقراطية، وهي العوامل التي أدت إلى توسع مدركات صانع القرار الجزائري تجاه النهج الصيني المرتكز على توظيف التجارة والاستثمار والتمويل كأدوات غير قسرية في علاقاتها مع دول المنطقة، وحاليا ترتبط معظم مشاركة مبادرة الحزام والطريق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية، مما يمنح الجزائر الفرصة لزيادة حجم التجارة والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة وعدد قواعد التصنيع، في المقابل تتمتع هذه الأخيرة بفرص جذابة للتعاون الاقتصادي نظرا لقربها من الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية، والعدد الكبير من المناطق الصناعية، والمستويات العالية من الاستثمار في تطوير البنية التحتية[1].

من منظور الأعمال التجارية والتنمية، وعلى الرغم من الانجذاب إلى النموذج الغربي، اعتبر الطرف الجزائري النموذج الصيني مسارا بديلا، وأبدى تقديرا للقروض الصينية الميسرة وغير المشروطة التي تساعده على تجنب الشروط السياسية والاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ والوصول إلى رأس المال الصيني، إلى جانب التوفير السريع للخدمات والسلع الرخيصة[2].

---

[1]Adel Abdel Ghafar & anna l. Jacobs, "China In The Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations", Global China, (jul 2020), pp.05,06

[2]Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations", **Global Policy**, Vol.14, Suppl.01, (2023), pp.58–68, p.59

وقد تفوقت الصين على فرنسا كمستثمر رئيسي في السوق الجزائرية بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تشمل استثمارات الصين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والبنية التحتية وصناعة السيارات، ونتج عن ذلك زيارة الرئيس الصيني الأسبق "**هو جينتاو**" "**Hu Jintao**" للجزائر في عام 2004 خلال قمة منتدى التعاون الصيني – الإفريقي وإعلانه عن اتفاقية ثنائية بقيمة 1.7 مليار دولار، كما دعمت الصين مشروع تصنيع بقيمة 100 مليون دولار أمريكي[1]، من جهتها أكدت الحكومة الجزائرية على دعم قطاع الاستثمار بين البلدين للحفاظ على الموارد من جهة، وتعزيز مجالات أخرى كتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الزراعية.

فمنذ 2013 أصبحت الصين الشريك التجاري الأول والمصدر الرئيسي للواردات الجزائرية، لتحل محل فرنسا التي احتكرت التجارة في السوق الجزائرية لعقود، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين سنة 2019 حوالي 8 مليار دولار أمريكي، إذ تقدر الصادرات الصينية إلى الجزائر 7 مليار دولار أمريكي في مقابل حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي كنسبة للصادرات الجزائرية إلى الصين[2]، وعلى الرغم من التباين في مستويات المعاملات التجارية بين البلدين إلا أن الصين سعت لتعزيز مشاريع مبادرة الحزام والطريق في الجزائر، والتي ستعمل بمرور الوقت على تصحيح الخلل التجاري.

كما تجاوزت الصين الهيمنة الفرنسية على السوق الجزائرية كأكبر مصدر للواردات الجزائرية في عام 2019، حيث بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الجزائر 7 مليارات دولار، في حين اقتربت صادرات الجزائر إلى الصين من 1.2 مليار دولار[3]، كما تم تسهيل التبادل التجاري بين البلدين بشكل أكبر من خلال زيادة عدد الرحلات المباشرة والمتصلة، مما أدى إلى إنشاء طرق تجارية جديدة للسلع الاستهلاكية التي تدعم كلا من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، أي يمكن الاعتماد على الرنمينبي كطريقة دفع مقبول، وهو ما تأكد من خلال إعلان وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية عن قرار البلدين بدفع المعاملات بين الصين والجزائر بالعملة الصينية.

ومع تراجع أسعار النفط في عام 2014، تضاءلت احتياطيات الجزائر من العملات الأجنبية من حوالي 200 مليار دولار إلى حوالي 49 مليار دولار في أواخر عام 2020[4]، وفي مواجهة الأزمة المزدوجة (كوفيد–19 وتراجع أسعار النفط) رفض الرئيس "**عبد المجيد تبون**" الدعم المالي من صندوق النقد الدولي أو بنوك أجنبية أخرى بحجة أن الاقتراض الخارجي من شأنه تقويض السياسة الخارجية

[1] Jonathan R. Formanek, , op.cit, p.32
[2] Silk Road Briefing, "Algeria, China, Upgrade And Extend Belt & Road Initiative Development Plans", 08/12/ 2022, Retrieved 13/01/2023, available at: https://cutt.us/G5m29
[3] Aparna V Pillai, op.cit
[4] Adel Hamaizia, op.cit

السيادية، وبدلا من ذلك أكد على إمكانية اللجوء إلى الدول الصديقة – خاصة الصين – إذا تطلب الأمر ذلك.

ثالثا: النقاش حول النفوذ الصيني في الجزائر ومفهوم القوة الهيكلية

حسب "**بافليشفيتش**" "**Pavlićević**" ترتكز القوة الهيكلية أساسا على القدرة على وضع الأطر التي تتفاعل من خلالها الدول بشكل متبادل، والتي توجه وتقييد خيارات وتوجهات الجهات الفاعلة، وتحدد ما يمكن القيام به والطرق التي يجب أن تتم بها الأمور، وبالتالي التأثير على المؤسسات الداخلية للدول، وأصحاب المصلحة، وعمليات صنع السياسات ومخرجاتها[1].

واستنادا إلى ذلك وباستخدام أطر مختلفة للتحليل بدأ العديد من العلماء والمراقبين، في تحليل وتحديد الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق وانعكاساته على البناء الهيكلي لخارطة النفوذ للقوى التقليدية في المنطقة، فمن خلال تعزيز نموذجها الخاص للتعاون الاقتصادي، وتوجيه الاستثمارات المتزايدة وتعزيز العلاقات الدبلوماسية الثنائية، أصبحت الصين قادرة على تشكيل تفضيلات الدول الأعضاء الأكثر انخراطا في المبادرة، ووفقا للتصورات الأكثر تشاؤما تجاه المبادرة الصينية، تم توصيفها على أنها وسيلة للصين لتقوية الاعتماد المتبادل و تسليحه، وبالتالي قد يؤدي توسع وجود الصين في المنطقة إلى طرح عدة رهانات وتحديات[2].

وبالرغم أن الموقف الاقتصادي القوي للصين في المنطقة يمثل في هذه المرحلة حقيقة غير مخفية، وفي حين أنه من المعقول تماما أن بعض الدول الأعضاء أصبحت مساحة جغرافية اقتصادية متنازع عليها للمصالح الأوروبية والصينية وشركاتها الخاصة، تذهب غالبية المساهمات في هذا الشأن أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين قدرة الصين على ممارسة التأثير على الدول الأعضاء، ذلك أن الصين تفتقر إلى القدرة الاقتصادية لترجمة وجودها الاقتصادي في النفوذ السياسي والقدرة على تغيير سياسات الدول الأعضاء.

ولمناقشة العلاقات الثلاثية بين الصين والجزائر وفرنسا، يمكن الاستناد إلى دراسة كل من "**فيكتور إزترهاي**" "**Viktor Eszterhai**" و"**أندرياس جريميل**" "**Andreas Grimmel**"، حيث لم يتم التركيز على كيفية إظهار الصين تأثيرها كشكل من أشكال فن الحكم الاقتصادي الموجه نحو بعد محدود لسلوكيات دول، ولكن كيف يمكنهم تدريجيا تكييف أهدافهم السياسية بأنفسهم (بالأحرى طواعية) بما يتوافق مع

---

[1]Dragan Pavlićević, "A Power Shift Underway in Europe? China's Relationship with Central and Eastern Europe Under the Belt and Road Initiative", In Li Xing (Ed.), **Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative**, pp.245- 257, (London: Palgrave MacMillan, 2018), p.457
[2]Alessandro Lazzarini, op.cit , p.148

أهداف الدولة القوية اقتصاديا بشكل عام، بحجة أن الآليات التي تؤدي إلى هذا التوافق الاستباقي أو تعديل أهداف السياسة المشتركة، هي أكثر دقة بكثير من محاولات التأثير بشكل مباشر على سلوكيات الدولة من خلال (التهديد) بفرض عقوبات إيجابية أو سلبية، وبدلا من ذلك جادل "**إزترهاي**" "**Eszterhai**" و"**جريميل**" "**Grimmel**" بأن فكرة فن الحكم الاقتصادي تتضمن القدرة على إعادة تحديد تفضيلات الآخرين[1].

وفي ذات السياق يمكننا توظيف فكرة النفوذ ل"**بافليشفيتش**" "**Pavlićević**" والمقصود منها أن تكون قدرة بلد ما على أن يتحول إلى مزود حيوي للمنافع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبالتالي تمكينه من ممارسة الضغط أو حتى فرض شروط على أولئك الذين يحصلون على هذه المزايا، وبمقارنة قدرة النفوذ الصينية في خمسة أبعاد (القروض، والتجارة، والاستثمارات، والسياسة، والقوة الناعمة)، نجد أن فرنسا لا يزال لديها قدرة أقوى في الجزائر على الرغم من أن الصين تكتسب أشكالا اقتصادية، ورأس المال السياسي والمعياري[2].

وبالتالي النسب المتزايدة للحضور الاقتصادي الصيني في شمال إفريقيا، لاسيما في إطار مبادرة الحزام والطريق، لا يزال غير كاف للتأثير على سياسات الدول الأعضاء بما في ذلك الجزائر، وترتبط وجهة النظر الأخيرة هذه أيضا بمفهوم القوة المعيارية الذي طبقه "**فانجيلي**" " **Vangeli**" على مبادرة الحزام والطريق، من خلال قدرة الصين على التأثير على المفاهيم الحالية للإرث التاريخي والحدود ونماذج التنمية لدول المنطقة من خلال دمج الدول الأعضاء تدريجيا في رؤية الصين للعالم – المتعلقة بنموذج النمو الناجح للصين، أو تعهدها بتحقيق شكل من أشكال التعاون المربح للجانبين مع البلدان الأخرى – من خلال التعرض للمعايير والقواعد التي تشكلها الصين[3]، مما قد ينتج عنه إعادة تقييم للأفضليات الراسخة.

وعليه فالتعاون الصيني الجزائري عند تحليله في سياق أوسع، له تأثير محدود نسبيا على المستويات المجتمعية والسياسية ويتعرض لتحديات متزايدة من قبل الجهات الفاعلة ذات النفوذ الأكبر في المنطقة خاصة فرنسا، لكن ما يحافظ على انتشار الأفكار هو السرديات القوية لمستقبل الرخاء المتخيل في ظل طرق الحرير الجديدة.

---

[1]Andreas Grimmel & Viktor Eszterhai, "The Belt and Road Initiative and the Development of China’s Economic Statecraft: European Attitudes and Responses", **International Studies**, Vol 57, No.03, (2020), pp.05-06

[2]Dragan Pavlićević, op.cit, p.455

[3]Alessandro Lazzarini, op.cit, p.150

الفصل الرابع

تسعى الصين إلى تجسيد رؤية مناطق الازدهار المشترك من خلال تعزيز مسارات النمو والتنمية البشرية عبر ربط البنية التحتية وزيادة التجارة والاستثمار، إلا أنها تواجه العديدة من التحديات المتباينة والمتعلقة بمدى قدرتها على منافسة البدائل الدولية والإقليمية ومجابهة الرهانات والتحديات، والعمل على تهدئة المخاوف بشأن المبادرة المطروحة، خاصة في ظل مستجدات البيئة دولية على غرار جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ومأزق التموقع.

المبحث الأول: المشاريع المنافسة لمبادرة الحزام والطريق

أدت ديناميكية المنافسة من جهة والقلق المتزايد لدى بعض الدول بشأن مبادرة الحزام والطريق، والتشكيك ضمنيا في شفافية مشروعات المبادرة، وكفاءة السوق، والاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من جهة أخرى، إلى طرح العديد من المشاريع التنافسية المرتكزة على الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بموجب معايير مشتركة لتطوير البنية التحتية العالمية وتعزيز الاستثمار الجيد في البنية التحتية من خلال احترام معايير الانفتاح والشمولية والشفافية المتباينة الأبعاد والمستويات (الاقتصادي والمالي والبيئي، إضافة الاستدامة البيئية) وتحقيق التوافق مع المعايير والقوانين واللوائح الدولية.

المطلب الأول: البدائل اليابانية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

يمكن إرجاع مساعي اليابان لتطوير بدائل لمبادرة الحزام والطريق إلى عاملين محوريين، أحدهما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والآخر يتعلق بالشق الأمني، فمن المعروف أن الصين تفوقت على اليابان في عام 2010 كثاني أكبر اقتصاد في العالم، وخاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ، فبرزت جهود يابانية لقيادة الشراكات الاقتصادية الإقليمية.

ومع إتباع الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" "**Donald Trump**" سياسات أكثر انعزالية، بدأت اليابان في الاضطلاع بدور قيادي ضد الخطط الصينية في كل من آسيا وأوروبا، حيث تؤثر الاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة على البلدان في آسيا أكثر من تلك الموجودة في المناطق

الأخرى، فلا ترغب الدول الأعضاء في الآسيان – على سبيل المثال – في أن تكون مضطرة للاختيار بين الولايات المتحدة والصين، فإن المشاريع البديلة التي تقودها اليابان هي في الغالب مرحب بها[1].

إضافة إلى ذلك هناك الجانب الأمني من المشكلة، اليابان لديها نزاعات إقليمية مع الصين على جزر سينكاكو / دياويو الواقعة في بحر الصين الشرقي، ومع ازدياد قوة الصين من الناحية الاقتصادية، تزايدت ميزانيتها المتعلقة بالإنفاق العسكري، إذ ترسل الصين سفن دورية بالقرب من الجزر التي تخضع حاليًا للإدارة اليابانية، وفي بعض الأحيان تنتهك المياه الإقليمية لهته الجزر، ووفقًا للمادة التاسعة من دستورها، لا تمتلك اليابان جيشًا نظاميًا، وتعتمد على الولايات المتحدة في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، وبالتالي فإن ضعف الهيمنة الأمريكية في العالم والمنطقة على حد سواء، في مقابل تزايد القوة الصينية، كلها مؤشرات على رهانات أمنية للأمن الياباني، علاوة على ذلك فإن التجارب النووية المستمرة التي تقوم بها الصين، ودعمها لكوريا الشمالية يزيد من تصورات التهديد بالنسبة لليابان[2].

وفي ذات السياق قد تشكل مطالبات الصين ذات الخطوط التسعة المتقطعة في بحر الصين الجنوبي رهانا آخرا لليابان، حيث يتم توفير تدفق السلع التجارية والموارد الطبيعية في اليابان عبر هذا المسار، كما تقوم بعض الشركات اليابانية الخاصة المدعومة من الحكومة بإجراء عمليات البحث عن المواد الهيدروكربونية واستخراجها في هذا المجال، وعليه إذا زاد عدد السفن البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، فمن المحتمل أن تشكل تهديدًا لمسار المبادلات التجارية ولأمن الطاقة الياباني[3].

وهو ما دفع باليابان للتشكيك في المساعي الصينية لتطوير المنطقة وفق أطروحة الرخاء المشترك، فوفقا لليابان تُظهر مبادرة الحزام والطريق خطة الصين للتحول إلى قوة مهيمنة في آسيا والمحيط الهادئ، وبالرغم من أن اليابان قد اختارت ألا تكون عضوًا في مبادرة الحزام والطريق، ومع ذلك أشار رئيس الوزراء الياباني السابق "**شينزو آبي**" "**Shinzō Abe**" إلى أن اليابان يمكن أن تكون مساهمًا، إذا تم

[1]Zülal Zengin, "Japan’s Alternative Projects for the Belt and Road Initiative: Competition Over the New Silk Road and Beyond", **Asya Studies (Academic Social Studies)**, Year 05, No.15, (Spring 2021), pp. 129-142, p.134

[2]Rohan Mukherjee, "Japan’s Strategic Outreach to India and the Prospects of a Japan– India Alliance", **International Affairs** , Vol.94, No.04, (2018), pp. 835-859

[3]Corey Wallace, "Leaving (north- east) Asia? Japan’s southern strategy", **International Affairs**, Vol.94, No.04, (2018), pp. 883 – 904, p.886

استيفاء بعض الشروط[1]، ومن بين هذه الشروط الشفافية والإدارة الجيدة لديون الدول التي يتم الاستثمار فيها في إشارة ضمنية إلى ما يعرف ب"دبلوماسية فخ الديون" (Debt Trap Diplomacy).

أولا: الرؤية اليابانية للتعددية: مقترح للدبلوماسية العقلية الآسيوية المنفتحة

تأثرت دبلوماسية اليابان تجاه آسيا – وتحديدا تجاه آسيا الوسطى بشكل مباشر أو غير مباشر- برؤى اليابان لعلاقاتها مع دول شرق آسيا والولايات المتحدة، حيث سعت إلى جذب دول آسيا الوسطى كدول موالية لليابان، وذلك كتعويض للعزلة المفروضة عليها في منطقة شرق آسيا، كما كان ذلك مرتبطًا أيضًا بالغموض الذي تشهده العلاقات بين الدول الآسيوية والرفض لفرض القيم الأمريكية، فعملت اليابان على تجنب المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة، وبالتالي عندما رصد مؤشرات عن الصعود الصين، توجهت اليابان إلى إعادة تحديد العلاقات مع آسيا على أساس اليابان والولايات المتحدة.

في إطار منظور آسيا والمحيط الهادئ تطورت العلاقات اليابانية مع دول آسيا الوسطى بشكل مطرد، والذي دفعها إلى انتهاج مسار جديد ضمن توجهات سياستها الخارجية خلال عام 1997، وهي السمة البارزة للحوار الياباني مع روسيا ودول آسيا الوسطى بقيادة "**أوبوتشي كيزو**" "**Obuchi Keizo**" حيث توالت زيارات بعثة أوبوتشي إلى كل من روسيا وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان خلال الفترة الممتدة من 28 جوان إلى 09 جويلية 1997[2].

وبالتالي فإن فكرة حتمية تعزيز المكانة الدولية من خلال انتهاج سياسات للاندماج في المجتمع الدولي قد ترسخت في الدبلوماسية اليابانية، التي برزت معالمها عبر اقتراح دبلوماسية جديدة ترتكز على أسس الجغرافيا السياسية، تصبح من خلالها شرق آسيا تشكل واحدة من قاطرات التطور السابع للعالم خلال العقود القادمة، ووفقا لهذا الطرح فعلى الرغم من أن الصين تحتل موقعًا مهيمنًا من حيث حجم السكان والأرض، فضلاً عن سرعة النمو في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فإنها تواجه عدد من عوامل عدم الاستقرار الداخلي والاحتكاكات الخارجية مثل الفقر وقضايا حقوق الإنسان وقضايا التجنيس، مما سيطرح

[1]Zülal Zengin, op.cit, p.134
[2]Yuasa Takeshi, "Japan’s Multilateral Approach toward Central Asia", Retrieved 25/12/2022, available at: https://2u.pw/ZJG5Lt

رهانات أمامها لأداء دور الزعيم الوحيد لشرق آسيا، الأمر الذي سيعزز الدعم الياباني – اليابان كدولة متقدمة ناضجة – في تنمية شرق آسيا جنبًا إلى جنب مع الصين، وخلق علاقات تعاونية فيما بينهم.

كما تم طرح تسمية "شرق آسيا الأوسع" أو "شرق أوراسيا" على منطقة شرق آسيا والمناطق المجاورة لها، واعتبارها كمنطقة تدخل ضمن المسؤولية اليابانية في الدفاع عن أمنها وازدهارها، وهو ما سيتحقق من خلال انتهاج اليابان سياسات تعاونية مع روسيا والصين في التعامل مع آسيا الوسطى، وفي الوقت نفسه يجب عليها أن تلعب دور الوسيط بين دول آسيا الوسطى وروسيا والصين من جهة، والدول الغربية من جهة أخرى، حتى لا تقع في مواجهة[1]، بمعنى ضرورة تبني دبلوماسية استباقية.

فسعت اليابان إلى تطوير العلاقات اليابانية الروسية، في إطار ثلاث قضايا محورية، تمثلت في اقتراح عقد اجتماع قمة بين اليابان وروسيا كمتابعة للاجتماع الثنائي بين رئيس الوزراء الياباني "**هاشيموتو**" "**Hashimoto**" والرئيس الروسي "**بوريس يلتسين**" "**Boris Yeltsin**" في قمة مجموعة الثماني في دنفر جوان 1997، كما تم اقتراح تطوير العلاقات بين البلدين من خلال ما يسمى بعملية كراسنويارسك (Krasnoiarsk Process)، إضافة دعوة "**أوبوتشي**" "**Obuchi**" إلى تقديم الدعم الياباني لانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، على غرار الدعم الياباني الرسمي لانضمام روسيا إلى منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماع قمة كراسنويارسك (1–2 نوفمبر 1997)، لتنضم روسيا إلى الاجتماع الوزاري واجتماع القمة لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في فانكوفر في 21–25 نوفمبر 1997[2].

ثانيا: الرؤية اليابانية لقوس الحرية والازدهار

في الفترة من 2006 إلى 2008 وضع قادة الحزب الليبرالي الديمقراطي (Liberal Democratic Party (LDP)) في اليابان رؤية واسعة للتعاون الياباني مع الديمقراطيات الحليفة في إطار جيوسياسي

---

[1] Uyama Tomohiko, "Japan’s Diplomacy towards Central Asia in the Context of Japan’s Asian Diplomacy and Japan-U.S. Relations", Christopher Len, Uyama Tomohiko & Hirose Tetsuya (Eds), **Japan’s Silk Road Diplomacy Paving the Road Ahead**, pp.101-120, (NW: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2008), p.117

[2] Sato Kazuo & Komaki Akiyoshi, **Kensho Nichi-Ro shunou kosho: Reisen-go no mosaku [Inspecting Summit Meeting between Japan and Russia],** (Tokyo: Iwanami Shoten, 2003), pp.129–132.

يمتد من جنوب شرق آسيا إلى وسط أوروبا[1]، أطلق عليه تسمية قوس الحرية والازدهار (The Arc of Freedom and Prosperity)، والذي يرمز إلى اتجاه جديد للدبلوماسية اليابانية وتعزيز التعاون مع البلدان التي يتم فيها مشاركة المثل العليا مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وقد تم اقتراح هذا المفهوم في الأصل من قبل وزير الخارجية "**تارو آسو**" "**Taro Aso**"[2] في 30 نوفمبر 2006، في خطاب سياسي بعنوان "قوس الحرية والازدهار: آفاق اليابان الدبلوماسية المتوسعة"، إذ صرح "**آسو**" "**Aso**" في خطابه أن اليابان ستعمل على إنشاء قوس الحرية والازدهار على طول الحافة الخارجية لقارة أوراسيا بدءًا من شمال أوروبا ودول البلطيق، مروراً بوسط وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى، الشرق الأوسط، والقارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، ووصولا إلى شمال شرق آسيا، وتضمن الخطاب رؤية جديدة للسياسة الخارجية اليابانية ترتكز على القيم العالمية مثل الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية واقتصاد السوق، وأشار "**آسو**" "**Aso**" إلى أن اليابان تسير على طريق السلام والسعادة من خلال الازدهار الاقتصادي والديمقراطية وتسعى للتعاون مع دول هذه الأقاليم لخلق منطقة مزدهرة ومستقرة[3].

وبالتالي فقد ساهمت هذه الرؤية في تعزيز النفوذ الياباني (السياسي والاقتصادي) في هذه المنطقة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى، إضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ومستوى التدويل لهذه البلدان، كما استفادت اليابان من وفرة احتياطات النفط والغاز في المنطقة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة.

ثالثا: مشروع ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity

أطلقته اليابان *سنة* 2006، وتم النظر إليه على أنه تقدم إيجابي بين أربعة أطراف (اليابان وإسرائيل وفلسطين والأردن) بهدف تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وبناء الثقة بين الأطراف المعنية عن

---

[1] Tomohiko Taniguchi, "Beyond "The Arc of Freedom and Prosperity": Debating Universal Values in Japanese Grand Strategy", Asia Paper Series 2010, German Marshall Fund of the United States, Washington, (2009), 09pages, p.01

[2] Yuichi Hosoya, "The Rise and Fall of Japan's Grand Strategy: The “Arc of Freedom and Prosperity” and the Future Asian Order", **Asia-Pacific Review**, Vol.18, (2011), pp.13-24, p.13

[3] Gursel Ismayilzada, "A New Pillar of Japanese Foreign Policy: The Arc of Freedom and Prosperity— Japanese Policy Toward The Guam Organization", **Central Asia and The Caucasus (Special Issue)**, No.03-04, (2008), pp. 196-202, p.196

طريق إنشاء منطقة كمجموعة زراعية وصناعية ودافعة لتبادل اقتصادي، وتسهيل تصدير المنتجات الزراعية والصناعية عبر ممر خاص إلى الأردن ومنه إلى العالم، ومواكبة ذلك بمساعدات مالية للفلسطينيين[1].

وتهدف مبادرة اليابانية لدفع التنمية المستدامة والاستثمار، ولاسيما في أريحا ومقاطعة وادي الأردن، والمنطقة الصناعية الفلسطينية وسلطة المنطقة الحرة، بدأ إنشاء البنية التحتية الخارجية لمجمع أريحا للصناعات الزراعية (Jericho Agro-Industrial Park) في بداية عام 2010 بدعم من الحكومة اليابانية[2]، هذه المبادرة هي جهد متوسط وطويل الأمد من اليابان لدعم التعايش والازدهار المشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أريحا ووادي الأردن من خلال التعاون الإقليمي بين فلسطين وإسرائيل والأردن واليابان، وكمشروع رائد لهذه المبادرة عملت الأطراف الأربعة على إنشاء مجمع أريحا للصناعات الزراعية، والتي من المتوقع أن تقود تطوير القطاع الخاص الفلسطيني.

وفي إطار تعزيز مبادرة ممر السلام والازدهار اليابانية في 3 أوت 2021 تم افتتاح مركز الازدهار الفلسطيني للأعمال حديثا داخل مجمع أريحا للصناعات الزراعية لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني، وبتمويل من الحكومة اليابانية طورت المنطقة الصناعية الفلسطينية وسلطة المنطقة الحرة Palestinian Industrial Estate and Free Zone Authority مكونات البنية التحتية الخارجية مثل الطريق الذي يربط بين مجمع الياباني للصناعات الزراعية والمنطقة الصناعية في أريحا، ومشروع محطة الطاقة الخضراء، ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي، وخط نقل الكهرباء، وخزان المياه ومحطة الضخ إلى تزويد المنطقة الصناعية بالمياه المطلوبة، وقد قدمت أعمال البناء الجارية أكثر من 1000 فرصة عمل مؤقتة خلال مرحلة التطوير والبناء، كما تظهر دراسات جدوى المستثمرين أن المجمع الصناعي سيوفر 5000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في المجال الصناعي[3].

---

[1]مقابلة مع شينزو آبي رئيس وزراء اليابان حول الدور الياباني في المنطقة بتاريخ 02 ماي 2007، في محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد(محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص.267.

[2]Abdel Nasser Makky, "Strengthening Japan’s “Corridor for Peace and Prosperity” Initiative Japan and the Jordan Valley", palestinian Center for Policy and Survey Research, (Jan 2022), 14 pages, p.02

[3]Ibid, p.03

رابعا: رؤية منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة

تعود رؤية حرة ومفتوحة بين المحيطين الهندي والهادئ إلى رئيس الوزراء الياباني "**آبي**" "**Abe**" في خطابه في البرلمان الهندي في عام 2007، والذي يُطلق عليه "ملتقى البحرين الثنائي" " Confluence of the Two Seas"، حيث أكد على مسؤولية الهند واليابان في المنطقة باعتبارهما دولتين ديمقراطيتين في آسيا، كما أكد "**آبي**" "**Abe**" على أهمية المحيطين الهندي والهادئ، وذلك في خطابه الافتتاحي لمؤتمر طوكيو الدولي السادس حول التنمية الإفريقية (TICAD VI) في أوت 2016، ليعلن عن "إستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" (The Free and Open Indo - Pacific Strategy) في خطابه أمام البرلمان الوطني في عام 2018، وقد ركز "**آبي**" "**Abe**" على القيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، وأشار إلى أن اليابان تخطط للعمل مع الولايات المتحدة وأوروبا ومنظمة الآسيان والهند ودول أخرى تشترك في هذه القيم[1]، لا ينبغي إغفال أن الخطاب تضمن نية اليابان للعمل مع الصين في مشاريع البنية التحتية في آسيا، بشرط موافقة الصين على الالتزام بالقيم المشتركة المذكورة أعلاه.

وتهدف "Pacific Vision" إلى توحيد قارتي آسيا وإفريقيا؛ إضافة إلى المحيطان الهندي والهادئ، وذلك من خلال:

- ✓ ترسيخ سيادة القانون والملاحة الحرة والتجارة الحرة في المنطقة؛
- ✓ توفير الازدهار الاقتصادي من خلال إقامة روابط مادية مع مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية، علاوة على ذلك فإنه يشمل العلاقات الشخصية مثل التعليم والصداقة، والعلاقات المؤسسية عبر اتفاقيات التجارة الحرة؛
- ✓ الهدف الثالث يتعلق بمسؤولية السلام والاستقرار، ويتضمن هذا الهدف تطبيق القانون البحري والمساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب، كما تخطط اليابان لإقامة علاقات تعاونية مع العديد من دول المنطقة، خاصة الهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

[1] Zülal Zengin, op.cit, p.135

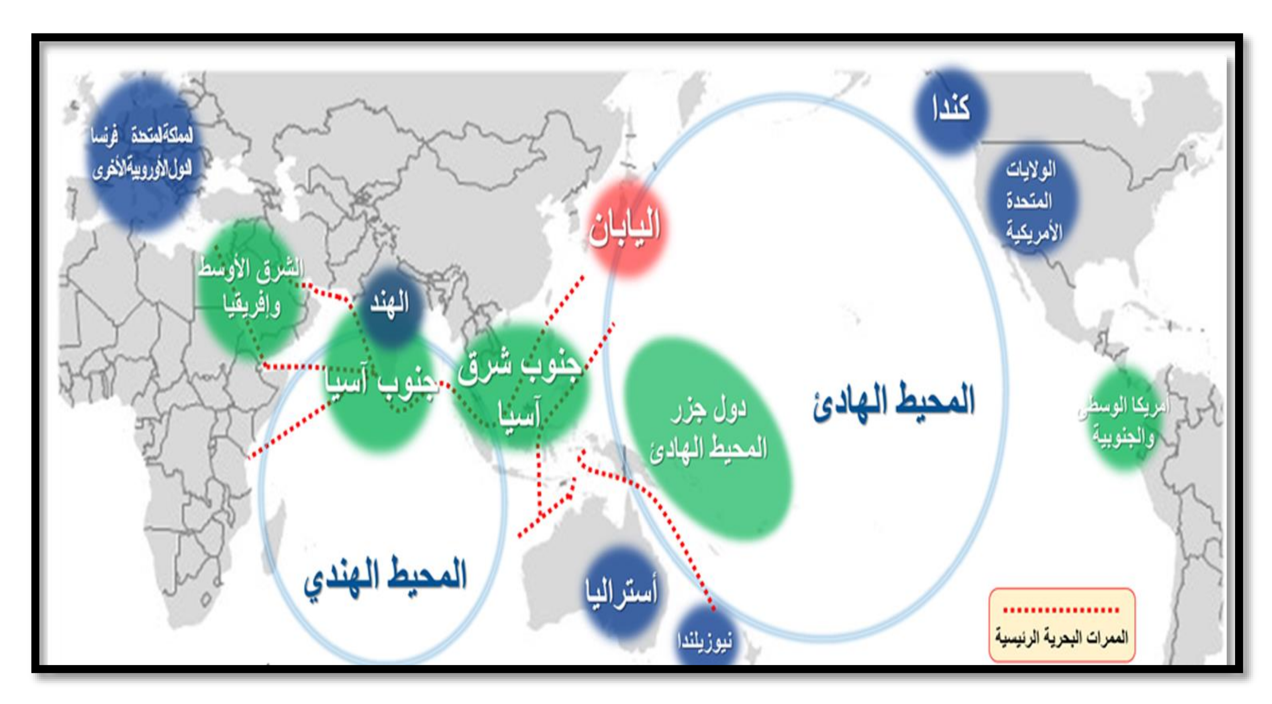
وعلى غرار مبادرة الحزام والطريق، فإن الرؤية الحرة والمفتوحة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، تتضمن أربعة ممرات اقتصادية ومنطقتان للتوصيل:

- ✓ الممر الاقتصادي بين الشرق والغرب؛
- ✓ الممر الاقتصادي الجنوبي؛
- ✓ الممر الشمالي لشرق إفريقيا؛
- ✓ ممر ناكالا الموزمبيق؛
- ✓ الارتباط بمنطقة جنوب آسيا؛
- ✓ الارتباط بمنظمة دول جنوب شرق آسيا.

وبالرغم من أنه لم يتم تقديم هذه الرؤية بشكل مباشر كبديل لمبادرة الحزام والطريق، وفي واقع الأمر فقد تم الإشارة إلى أن المشروعين يجب أن يمضيا وفق مسار تكاملي، ومع ذلك فإن تركيز اليابان الملحوظ على القانون الدولي والشفافية يشير إلى مشاكلها مع الصين، ويمكن رصد المساعي اليابانية للحفاظ على أصدقائها المقربين وتقريب أعدائها، وذلك في إطار مساعيها لزيادة نفوذها في آسيا دون مواجهة الصين.

وتوضح الخريطة التالية امتداد رؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" في مناطق نفوذ الصيني مما سينعكس على استمرارية مبادرة الحزام والطريق وتطورها.

الشكل 03: خريطة توضح رؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"



المصدر: جهود وزارة الدفاع اليابانية في رؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"، ما هي "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" (FOIP)؟، وزارة الدفاع اليابانية، تاريخ الإطلاع 2022/12/25، متاح على الرابط: https://cutt.us/SMWp5

خامسا: ممر النمو بين آسيا وإفريقيا

جنبا إلى جنب مع الرؤية الحرة والمفتوحة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تعد اليابان والهند أيضًا شريكين في مشروع ممر النمو بين آسيا وإفريقيا، أين تتقاطع مصالح البلدين، حيث أن لكل منهما نزاعات إقليمية مع الصين – الهند على منطقة كشمير واليابان على جزر سينكاكو / دياويو في بحر الصين الشرقي–، لذلك من الطبيعي تخوف كلا البلدين من تزايد النفوذ الصيني في المنطقة [(1)]، فمن ناحية تشعر اليابان بالقلق من أن الصين سيكون لها تأثير خارج المحيط الهادئ، ومن ناحية أخرى فإن الهند قلقة بشأن الرهانات الإستراتيجية للأنشطة التجارية، والصعود البحري للصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، فبرزت جهود البلدين لبناء علاقات تعاونية في مجال الاقتصاد الأزرق والمعدات

[(1)]Rohan Mukherjee, op.cit, p.840

البحرية، إضافة إلى قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود[1]، ليتم الإعلان عن الممر في ماي 2017، وبعد شهر من تأجير جوادر للصين لمدة 40 عامًا، وتم الإعلان عن المشروع في الهند في الاجتماع الثاني والخمسين لبنك التنمية الإفريقي، وتجدر الإشارة أنه قد تم الإعلان عن المشروع بعد أسبوع من منتدى Beltand Road في بكين.

المطلب الثاني: المشاريع التركية وتوظيف المياه ضمن رؤية الازدهار المشترك

تبلغ الإمكانات المائية للجزء المتوسطي من تركيا بما في ذلك المنطقة الساحلية لبحر إيجه عند مستوى متوسط سنوي يبلغ حوالي 8.2 × 109م^3، وتبلغ مساحة الأراضي المروية في هذا الجزء من البلاد حوالي 1.8 × 106 هكتار، وهناك إمكانات سياحية عالية جدًا في المنطقة، حيث تشمل مجاري المياه الرئيسية على طول الساحل المتوسطي لتركيا –من الشرق إلى الغرب– أنهار جيهان وسيهان وجوكسو وكوبروكاي ومانافجات وأكسو وإسينكاي، بقدرة تدفق خارجي سنوي تصل إلى 35× 109م^3[2]، وهو ما ساهم في توجه تركيا لتوظيف المياه كآلية لتعزيز مكانتها الإقليمية، من خلال طرح العديد من المشاريع.

أولا: مشروع أنابيب السلام The Peace Pipeline Project

يعتبر مشروع أنابيب السلام (Peace Pipeline Project) من أبرز المشاريع الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم طرح فكرة المشروع من طرف "**تورجوت أوزال**" بالتعاون والتنسيق مع مستشاره للشؤون الخارجية "**جيم دونا**" "**Cem Duna**"، وذلك في بداية عام 1986م[3]، ليتم الإعلان عنه عام 1987.

---

[1] أسماء بن مشيرح، "الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة قضايا آسيوية**، ع.13، (جويلية 2022)، ص ص.45–56، ص.49.

[2] Ýbrahim Gürer & Mehmet Ülger, "Manavgat River Water: A Limited Alternative Water Resource for Domestic Use in the Middle East", In Amin Shaban, **Water Resources in the Middle East,** pp 175–183, (NY: Springer Water book series, 2022), p.175

[3] أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998)، ص ص.247–248.

وقد تم الترويج للمشروع كخطة سلام جديدة في الشرق الأوسط ترتكز على توصيل 1.1 مليار متر مكعب من المياه سنويًا من بحيرة أتاتورك باراجي (أو من نهري جيهان وسيحان) في جنوب شرق تركيا لتوزيعها بالتساوي (275 مليون متر مكعب / السنة لكل منهما) بين سوريا وإسرائيل والأردن وفلسطين[1]، حيث تضمن نص المشروع نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري سيحان (Seyhan) وجيحان (Ceyhan) عبر أنابيب إلى الدول العربية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية إضافة إلى إسرائيل[2].

لتتم مراجعة المشروع، واستبداله بمشروع أوسع قدرت كلفته الإجمالية ب 21 مليار دولار، ويتكون من خطين، الخط الأول يشمل تركيا وسوريا والأردن والسعودية يبلغ طوله 2650 كيلومتر، يتدفق عبره حوالي 3.500.000م^3 من المياه يوميا، أما الثاني فيشمل تركيا الكويت والبحرين وقطر وعمان، ويبلغ طول الخط الإجمالي نحو 2900 كيلومتر، ويتدفق عبره نحو 2.500.000م^3 من المياه يوميا[3].

وكان من المنتظر أنه في الوقت الذي يحصل فيه العرب على المياه، تستفيد تركيا من عوائد مالية تغطي جزء من إنفاقها على الواردات النفطية من الدول الخليجية خاصة[4]، إلا أنّه تم رفض المشروع من الدول العربية، مخافة تحوّله إلى أداة ابتزاز تركية، وأيضا للتكلفة وارتفاع سعر المياه المقترح[5].

ثانيا: مشروع قناة السلام The Peace Canal Project

بعد فشل مشروع أنابيب السلام، تم إطلاق مشروع بديل من معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك، حمل اسم قناة السلام، قائم على نقل المياه من تركيا لتكوين بحيرة اصطناعية بين سوريا

---

[1]Boaz Wachtel, "The Peace Canal Project: A Multiple Conflict Resolution Perspective for the Middle East", **Studies in Environmental Science**, Vol.58, (1994), pp.363-374, p.363

[2]George Gruen, "Dynamic Progress in Turkish- Israeli Relations", **Israel Affairs**, Vol.01, No.04, (1995), p. 63

[3]عوني عبد الرحمان السبعاوي، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية : مستقبل الجوار المائي العربي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص ص. 18-19

[4]أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية العربية: 1945-2016**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص.348-353

[5]أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص.33.

وإسرائيل، يتفرع عنها أنبوبان أحدهما لصالح إسرائيل، والآخر لصالح سوريا والأردن، غير أن المشروع واجهته مشاكل فنية وسياسية حالت دون تنفيذه[1]، والواقع أنّ تركيا ظلت ترفض مبدأ تقاسم مياه نهر الفرات ودجلة، وتطرح بدلا عن ذلك نظرية الاستخدام المشترك من جانب الدول الثلاث(سوريا وتركيا والعراق)، كون تركيا تعتبر مياه (الفرات ودجلة) مياها تركية لا تخضع لمبدأ التقاسم، كون النهرين ينبعان من أراضيها[2].

ثالثا: مشروع منفجات Manavgat Project

استمد اسم هذا المشروع من اسم الشلالات المتواجدة بجبال طوروس التركية، كمشروع طرح في 1990م، وبدءًا من عام 1992 تم تفويض العمل الهيدروليكي للدولة التركية لتطوير مشروع إمدادات المياه للاستخدام المنزلي، من نهر مانافجات الذي يبلغ معدل جريانه 147 متر مكعب/ثانية، ويتكون المشروع من هيكل سحب نهري 5.8 م^3/ثانية من مياه نهر مانافجات، ومحطة ضخ بها 7 مضخات معززة بسعة 967 لتر/ثانية، ومجموعة من أنابيب الإمداد قطرها 1200 مم، وطولها حوالي 1057 متر طولي، بحيث تصل إلى محطة تنقية المياه الواقعة على ارتفاع 67م فوق مستوى سطح البحر المتوسط[3].

يقوم المصنع بمعالجة المياه الكيميائية والفيزيائية لتلبية معايير منظمة الصحة العالمية، وتبلغ السعة التخزينية الإجمالية للمشروع 500000 م^3 نصفها مصفى، والنصف الثاني كمياه خام، كما تضمن المشروع إمكانية نقل المصدر السنوي للمياه العذبة المتوفرة كمياه خام، من خلال أنبوبان قطرهما 1600 مم وطولهما حوالي 11 كم لنقل المياه إلى محطة تحكم تقع على طول الساحل، وقد تم نقل المياه إلى شمال قبرص، وفي 04 مارس 2004 تم التوقيع على اتفاقية مع تل أبيب، وبموجب هذه الاتفاقية يجوز لإسرائيل شراء 50 × 106 م^3/سنة من المياه من تركيا لمدة 20 عامًا[4]، مع طرح إمكانية استفادة دول الشرق الأوسط المجاورة من مصدر المياه البديل لتلبية احتياجاتها المحلية، حيث تضمن المشروع مسارا

[1] المرجع نفسه، ص.33.

[2] إبراهيم موسى، **حوض الفرات ومشاهد الانفجار عام 2000: لكم نفطكم ولنا مياهنا**، (بيروت: أصدقاء الحرف للطباعة والنشر، 1996)، ص.52.

[3] Ýbrahim Gürer & Mehmet Ülger, op.cit, p.175

[4] Ýbrahim Gürer & Mehmet Ülger, op.cit, p.175

لتزويد إسرائيل بالمياه عبر الأراضي السورية وشمال لبنان أو شرق الأردن، وبعدها الأراضي الفلسطينية، غير أنّ المشروع واجه الفشل لأسباب سياسية وأخرى متعلقة بتسعيرة المياه[1].

رابعا: مشروع جنوب شرق الأناضول

هو المشروع المعروف اختصاراً ب(GAP) نسبة للأحرف الأولى من التسمية التركية Güneydoğu Anadolu Projesi، وجرى الاصطلاح عليه بمشروع إدارة تنمية جنوب شرق الأناضول، ويتألف من 22 سداً و19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، ضمن الولايات المحاذية لسوريا والعراق، وذلك بالاستعانة بالإسهام الإسرائيلي[2].

تم بالفعل وضع الأساس لمشروع جنوب شرق الأناضول في الثلاثينيات من قبل "**مصطفى كمال أتاتورك**" على اعتبار أن تطوير النهر يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التنمية والازدهار في تركيا، ومع بداية الستينيات بدأت هذه الخطط تتجسد مع بدء مشروع جنوب شرق الأناضول، والذي تضمن مساعي لتنمية موارد المياه والأراضي، ولكن في السبعينيات تحولت إلى برنامج تنمية إقليمية متعدد القطاعات (اجتماعية واقتصادي)، كما تضمن مشاريع تتعلق بالري والطاقة المائية والغابات والتعليم.

تضمنت خطة العمل المتعلقة بالمشروع بناء 22 سداً لري مليوني هكتار من الأراضي، وبالتالي تحويل تركيا إلى مُصدِّر زراعي، وتوفير 22% من إمكانات الطاقة الكهرومائية في تركيا في جنوب شرق الأناضول؛ إضافة إلى توفير حوالي 28% من إجمالي المياه العذبة في تركيا من نهري دجلة والفرات،... وبحلول عام 2017 تم بناء خمسة عشر سداً من أصل 22 سداً[3]، وعليه في حال اكتمال هذا المشروع سيساعد في تحديث تركيا، وفي الوقت نفسه سيزيد من مستويات المعيشة في مناطق جنوب شرق الأناضول، مما يعزز من النفوذ التركي في الأقاليم المجاورة.

---

[1] أحمد خالد الزعتري، المرجع السابق، ص.33

[2] سالم العباسي، **دور المياه في استراتيجية اسرائيل التوسعية**، (عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020)، ص.154

[3] Laura Meijer, "The Southeastern Anatolia Project (GAP): water, counterinsurgency, and conflict", SciencesPo Kuwait Program, (Spring 2018), 16 pages, p.05

المطلب الثالث: المشاريع الغربية والروسية كبدائل لمبادرة الحزام والطريق

على الرغم من أن التحول في توجه السياسات الصينية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، يمكن أن يُنظر إليه على أنه عملية توازن تدريجي يمكن أن يستفيد منها أيضا شركاء آخرون، ومع ذلك فإن موقع الصين الجغرافي في أوراسيا قد يولد مخاوف لدى الدول الأخرى.

أولا: المشاريع الأمريكية كبدائل لمبادرة الحزام والطريق

من منظور جيوسياسي يمكننا أن نتوقع أن الولايات المتحدة من المرجح أن تتعاون من أجل موازنة قوة الصين في أوراسيا والحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما تجسد من خلال طرح العديد من المشاريع المنافسة لمبادرة الحزام والطريق.

1. المحور الإستراتيجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (القيد)

أعلنت إدارة أوباما عن سياسة إعادة الانخراط في شرق آسيا عام 2010، وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز مصداقية الالتزامات الأمنية / الدبلوماسية للولايات المتحدة في المنطقة من خلال دعم تحالفاتها الثنائية وتأييد التعددية، ولتجسيد هذه الأهداف اتخذت إدارة أوباما إجراءات قوية وملموسة في السياسة الخارجية في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2010، وقد تصدر هذه الجهود إعلان وزيرة الخارجية "**هيلاري كلينتون**" "**Hillary Clinton**" المتعلق ببحر الصين الجنوبي خلال زيارتها للفيتنام في 24 جويلية 2010، من خلال حيث جادلت "**كلينتون**" "**Clinton**" بأنه من مصلحة الولايات المتحدة احترام حرية الملاحة، الوصول المفتوح إلى المشاع البحري في آسيا، واحترام الدول الساحلية للقانون البحري الدولي في بحر الصين الجنوبي، كما أشارت إلى أن الولايات المتحدة مستعدة لتسهيل المفاوضات المتعددة الأطراف لتسوية النزاع حول جزر سبراتلي[1]، وفي إشارة إلى مخاوف الولايات المتحدة المتزايدة بشأن القوة البحرية للصين وإصرارها في بحر الصين الجنوبي تضمن إعلان هانوي لعام 2010 إستراتيجية دبلوماسية جديدة يطلق عليها على مفهوم القيد (Constrainment) – والتي ترتكز على العمل الجماعي الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا للضغط على الصين لتهدئة وتليين موقفها تجاه نزاع

[1]Renato Cruz De Castro, "The Obama Administration's Strategic Pivot to Asia: From a Diplomatic to a Strategic Constrainment of an Emergent China?", **The Korean Journal of Defense Analysis**, Vol.25, No.03, Sept 2013), pp.331–349, p.332

بحر الصين الجنوبي، إن لم يكن تعديله، إضافة إلى بعض القضايا المتباينة، ومنعها من استخدام القوة لتحقيق أهدافها لتغيير ميزان القوى في شرق آسيا لصالحها[1]-، ومع ذلك فإن مثل هذه الإستراتيجية تعتبر أكثر تعقيدا.

إلا أن الصين تمكنت من تقويض إستراتيجية التقييد من خلال تبني بعض الإجراءات يمكن رصدها في النقاط التالية:

- ✓ تعميق الاعتماد الاقتصادي للبلدان المطالب بها على الصين؛
- ✓ إبعاد هذه الدول عن تنمية الموارد في المناطق المتنازع عليها؛
- ✓ تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، مع الاستمرار في تطوير القوة البحرية الصينية؛
- ✓ بسبب علاقاتها الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة مع الصين، لم تتمكن دول جنوب شرق آسيا – رغم خضوعها للضغط وسياسات التحريض الأمريكية –، من تشكيل كتلة دبلوماسية يمكن أن تقيد الصين[2].

الأمر الذي دفع بإدارة أوباما للإعلان عن محور إستراتيجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويستلزم هذا الإجراء تحولًا تدريجيًا من الحملات العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان إلى مشاركة إستراتيجية أعمق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومن الواضح أن هذه المبادرة هي محاولة لتأكيد القيادة الأمريكية في آسيا وتهدف إلى موازنة النفوذ الإقليمي المنتشر للصين.

2. مبادرة إعادة بناء عالم أفضل أو مبادرة B3W

في جوان 2021 أطلقت دول مجموعة السبع – مستفيدة من دعم إدارة بايدن – مبادرة إعادة بناء عالم أفضل (Launched The Build Back Better World)، أو مبادرة B3W، وهي محاولة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لموازنة مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث أكد الرئيس الأمريكي "**جو بايدن**" "**Joe Biden**" أن الولايات المتحدة منخرطة في منافسة استراتيجية طويلة الأمد مع الصين، والتي وصفها

[1] Michael Yahuda, "Gerald Segal's Contribution", In Barry Buzan & Rosemary Foot (Eds), **Does China Matter? A Reassessment**, (London; New York: Routledge, 2004), p.6

[2] Renato Cruz De Castro, op.cit, p.332

على أنها منافسة شديدة (Extreme Competition)، فمع التقدم المستمر في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، تزايدت مخاوف الولايات المتحدة تجاه المساعي الصينية لتقويض المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم، تم اعتبار مبادرة B3W كخطوة استراتيجية حاسمة من قبل إدارة بايدن في منافستها مع الصين[1].

سعت الولايات المتحدة بالتعاون مع اليابان وأستراليا مبادرة شبكة النقطة الزرقاء (Blue Dot Network) لتقديم ما يسمى بالشهادة الدولية لمشاريع تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء العالم، حيث عملت على منافسة مشاريع مبادرة الحزام والطريق بمعايير أعلى في مجالات مثل التسويق، والديون المستدامة، وحماية البيئة، فتم اقتراح مبادرة شبكة النقطة الزرقاء في نوفمبر 2019، مع تأكيد الولايات المتحدة على دعم أصحاب المصلحة المتعددين، وترتكز رؤية شبكة النقطة الزرقاء كأساس لها على مجموعة من مبادئ البنية التحتية العالمية المنصوص عليها في مبادئ G20 للاستثمار في البنية التحتية للجودة (مع التركيز على استدامة الديون) والتزام G7 بالتمويل المبتكر للتنمية (مع التركيز على محرك السوق والشفافية المالية)، ومبادئ التعادل (إطار حوكمة يستخدم لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع، والذي تم اعتماده من قبل 37 دولة و92 مؤسسة مالية).

وقد حددت المبادرة الخصائص التي تتناسب مع شروط الاستثمار في البنية التحتية الجيدة، بحيث يجب أن يكون استخدام البنية التحتية مفتوحًا وشاملا، كما يجب أن يكون اختيار وحدات بناء البنية التحتية مرتكزا على معايير أكثر شفافية، ويجب أن تكون البنية التحتية مجدية اقتصاديا وآمنة ماليا من حيث قدرة البلدان على السداد، في جانفي 2020 نظمت دول من بينها الولايات المتحدة واليابان وأستراليا الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لشبكة النقطة الزرقاء.

[1]Minghao Zhao, "The Belt and Road Initiative and China–US strategic competition", China International Strategy Review, Vol.03, No.02, (2021), pp.248–260, pp.248, 249

ثانيا: المشاريع الأوروبية كبدائل لمبادرة الحزام والطريق

مرت مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه مبادرة الحزام والطريق بثلاث مراحل، وهي الانتظار والترقب والتعاون والحماية الذاتية النشطة ، هذه الأخيرة تجسدت من خلال طرح والانخراط في العديد من المشاريع الأوروبية كبدائل للمبادرة الصينية، نظرا لمخاوف دول الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي بشأن ما إذا كانت برامج الاتصال الصينية ستكون متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي وتعمل بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي.

1. خطة طريق الحرير الجديد للإتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي إستراتيجيتين تجاه دول آسيا الوسطى، حيث تضمنت الإستراتيجية الأولى (2000–2006) مساعدة الاتحاد الأوروبي لبلدان آسيا الوسطى لتعزيز الحد من الفقر والاستقرار والأمن، ودفع مسار التنمية الاقتصادية، بينما كانت الإستراتيجية الثانية (2007–2013) أكثر وضوحا فيما يتعلق بأهمية الحكم الرشيد كمجال محوري، ولتحقيق ذلك انتهج الإتحاد الأوروبي ثلاثة مسارات محددة تشمل الأمن ومنع الصراع، ومواجهة مصادر التوتر السياسي والاجتماعي، وتحسين مناخ التجارة والاستثمار وقد تم تخصيص ما يصل إلى 20–25% من الميزانية لهذا الغرض[(1)].

في عام 2009 اقترح الاتحاد الأوروبي خطة طريق الحرير الجديد لتعزيز الروابط مع آسيا الوسطى والدول المجاورة في مجالات الطاقة والتجارة، من خلال بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي نابوكا، والعمل على زيادة مستويات الاستثمار لضمان أمن إمدادات الطاقة من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز نفوذه في آسيا الوسطى، ومع تزايد مخاوف الاتحاد الأوروبي إزاء تفاقم الخلافات الإقليمية طالب جميع الأطراف بتسوية النزاعات بانتهاج آلية الحوار والتعاون في إطار متعدد الأطراف[(2)].

[(1)]Nicklas Norling & Svante Cornell, "The role of the European Union in democracy-building in Central Asia and the South Caucasus", International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, (2016), 35 pages, p.10

[(2)]Liu Haiquan, "The Security Challenges of the "One Belt, One Road" Initiative and China's Choices", **Croatian International Relations Review,** Vol. 23, No.78, (Aug 2017), p.135

2. مبادرة بحر البلطيق والأدرياتيكي والبحر الأسود

مبادرة بحر البلطيق والأدرياتيكي والبحر الأسود، والتي أطلقتها دول الاتحاد الأوروبي – بما في ذلك بولندا وكرواتيا – عام 2015 كقوة موازنة لمبادرة الحزام والطريق وآلية التعاون 17 + 1، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار وتطوير البنية التحتية الأساسية الضعيفة نسبيا في المنطقة، وتعزيز الازدهار الاقتصادي على طول المحور الشمالي الجنوبي من بحر البلطيق إلى البحر الأدرياتيكي والبحر الأسود، وتضم الدول الأعضاء الـ 12 المشاركة في الاتحاد الأوروبي بلغاريا وإستونيا وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا والنمسا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وجمهورية التشيك والمجر، تشكل هذه الدول 28٪ من أراضي الاتحاد الأوروبي و 22٪ من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي[1].

وتعتبر هذه المبادرة كرد فعل من الدول الأوروبية تجاه مبادرة الحزام والطريق التي ترتكز على صفقات البنية التحتية كآلية لكسب نفوذ إستراتيجي وسياسي، وقد تلقت ضمانات من إدارة ترامب بتقديم مليار دولار لدعم مبادرة البحار الثلاثة من خلال مؤسسة تمويل التنمية الدولية في فيفري 2020، وقد تم اعتبارها كفرصة للحفاظ على الدول الأوروبية قوية وحرة ومتماشية مع الولايات المتحدة، وبالتالي فمن خلال تقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي لمبادرة البحار الثلاثة، يمكنها تعزيز نفوذها في أوروبا واحتواء التغلغل الصيني في القارة، وقد أشاد وزير الخارجية الأمريكي السابق "**بومبيو**" "**Pompeo**" بالتزام مبادرة البحار الثلاثة بالشفافية والمساءلة والاستدامة المالية في البنية التحتية العامة.

ثالثا: روسيا ومشروع الإتحاد الاقتصادي الأوراسي

الإتحاد الاقتصادي الأوراسي (The Eurasian Economic Union (EEU)) الذي أنشأته روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وبيلاروسيا وأرمينيا في عام 2015 ، يدعي أنه أول مبادرة ناجحة بعد الاتحاد السوفيتي للتغلب على الحواجز التجارية وتعزيز التكامل في منطقة مجزأة متخلفة، في نوفمبر 2011 دعا "**فلاديمير بوتين**" "**Vladimir Putin**" إلى مبادرة إقليمية جديدة "الاتحاد الأوراسي" "**Eurasian Union**"، ونفى "**بوتين**" "**Putin**" أي محاولة لإعادة إنشاء الاتحاد السوفيتي، بحيث سيكون الاتحاد الجديد أكثر

[1]Minghao Zhao, "The Belt and Road Initiative and China–US strategic competition", **China International Strategy Review**, Issue 03, (2021), pp.248–260, p.253

انفتاحا على العالم[1]، وأصبحت منظمة جديدة واضحة المعالم في عام 2013، بدخولها في منافسة مباشرة مع الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، من خلال اعتراض روسيا على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة، وتضمن الإتحاد الاقتصادي الأوراسي مجموعة من الأهداف، كإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء (ولكن مع وضع تعريفة خارجية مشتركة مع دول الثلاث)، والاتفاق أيضًا على معايير مشتركة للسلع المتداولة بين الأعضاء وتطوير سوق موحد للخدمات والعمالة.

وهي الإجراءات التي تم اعتبارها مساعي روسية للحد من توسع النفوذ الصيني وتأثيره على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فعلى الرغم من أن روسيا أعربت عن موافقتها الضمنية على مبادرة طريق الحرير الصينية، وتوجه الصين لتوجيه جزء من هذا الطريق نحو روسيا، إلا أن هذه الأخيرة وبعد الاعتراضات التي واجهتها مبادرة الصين لإنشاء منطقة تجارة حرة بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، سعت لإنشاء الاتحاد الأوراسي بالتعاون مع كازاخستان وبيلاروسيا[2].

المبحث الثاني: مبادرة الحزام والطريق في ظل تحولات المخاطر والتهديدات ونمط الاستجابة الصينية

تواجه مبادرة الحزام والطريق للعديد من المخاطر والرهانات (القيود الاقتصادية كمخاطر الائتمان، ومخاطر الاقتصاد الكلي، والتحديات القانونية والتنظيمية، وسوء الإدارة والفساد في الدول الشريكة، ومن الناحية التشغيلية قد يتعرض العمال الصينيون (والشركاء) والاستثمارات للصراع الإقليمي فضلاً عن التحديات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والقرصنة، أما من الناحية الإستراتيجية يمكن أن تواجه المبادرة للمعارضة من القوى الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن مبادرة الحزام والطريق تم تقديمها كمشروع يهدف إلى فصل التعاون الاقتصادي، وبالتالي التعاون المتعدد الأبعاد (الصحية والبيئية..) عن السياسة والجغرافيا

[1] International Crisis Group, "The Eurasian Economic Union: Power, Politics and Trade", **Europe and Central Asia Report**, No.240, (20 Jul 2016), 34 pages, p.03
[2] Amir Ahmadian & Salehi Dolatabad, "China New Silk Road Initiative (Objectives, Obstacles and Challenges)", **Quarterly Journal of International Relations Studies**, Year 09, No. 36, (2016), p.09

السياسية، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاؤها قد اعتبروا المبادرة الصينية تهديدًا معقدا ومتباينا (جيوسياسي، جيوبولتيكي، اقتصادي، وثقافي) محصلته صفرية على هيمنتهم الاقتصادية ومكانتهم وقيمهم وفي مقدمتها الديمقراطية، في إطار ما يسمى بنظام عالمي قائم على مجموعة من القواعد، التي تم تطويرها في ترتيبات مغلقة وغير شاملة من قبل مجموعة من البلدان الرأسمالية المتقدمة، التي تعتبر نفسها استثنائية، والتي تُفرض بعد ذلك وفقًا لتقديرها على أي طرف آخر، وبالتالي تم توصيف التحول الديناميكي في توجهات السياسة الخارجية الصينية كاستهداف للهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والمالية لدول الغرب، بما في ذلك دول مجموعة السبع (G7)، وهو ما يفرض حتمية مضاعفة الجهود الصينية لتهدئة المخاوف المرتبطة بالمبادرة.

المطلب الأول: توصيف الرهانات والتحديات حول مبادرة الحزام والطريق

تواجه مبادرة الحزام والطريق العديد من الرهانات والتحديات متباينة الأبعاد والمستويات بين الداخل والخارج، كالتحديات المرتبطة بدمج أهداف التنمية المستدامة والجوانب التشغيلية، بالاضافة إلى المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون، وتداعيات قضية الأويغور وحقوق الإنسان، ومخرجات جائحة Covid-19، والتعقيد الذي تتسم به البيئة السياسية في الدول المجاورة للصين، نظرا للسياسات المنتهجة في المنطقة من طرف العديد من القوى التي تعتبرها منطقة نفوذ كالولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

أولا: تحديات مرتبطة بتنفيذ المبادرة

كشفت التحديات المرتبطة بتنفيذ المبادرة عن الافتقار للتوافق بين الإستراتيجية والهيكل ومكانتهما في سلم الأولويات، ووجود تطابق في سياق بيئة التشغيل، فعلى الرغم من أن أنظمة الموازنة تشكل أداة قوية للتواصل، إلا أن استخدامها محدود في تنفيذ المبادرات والاستراتيجيات الدولية حيث تهيمن عليها المقاييس النقدية.

1. تحديات مرتبطة بدمج أهداف التنمية المستدامة في مبادرة الحزام والطريق

على الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق وأهداف التنمية المستدامة لها مبادئ مترابطة ورؤى مشتركة ونهج تعاون متوافق، إلا أن الاختلافات والتباينات تتعلق هنا في كيفية التغطية والخلفية والأهداف وعمليات التنفيذ، تؤدي هذه الاختلافات إلى ظهور قضايا وتحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الترويج لمبادرة الحزام والطريق (مخاطر جيوسياسية، اقتصادية، وكذلك المخاطر الاجتماعية والبيئية والقانونية)، وهي التحديات الرئيسية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق.

فيما يتعلق بدمج أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك العديد من التحديات الرئيسية ليس فقط بالنسبة للصين؛ ولكن أيضًا بالنسبة للبلدان الأخرى على طول مبادرة الحزام والطريق، إذ تواجه الصين والعديد من الدول الأخرى تحديًا كبيرًا في محاولتها لدمج المبادرة بشكل عملي في مسار التنمية المستدامة، فلتنفيذ الحزام والطريق الأخضر والمستدام، سيحتاج المشاركون (سواء الفاعلين الحكوميين أو غير الحكوميين) إلى دراسة شاملة للاستراتيجيات والمبادئ الأساسية للمبادرة، وكذلك ضمان أن المجتمعات المحلية للدول الأعضاء في المبادرة وفي كل المستويات ستشارك بشكل كامل[1].

يشير هذا إلى أن الخطط الفعالة مطلوبة في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، لتحقيق أقصى قدر من التكامل بين أهداف المبادرة والسياسات الوطنية للبلدان المشاركة، لاسيما السياسات أو الاستراتيجيات المتعلقة بتجسيد أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التواصل السياسي عبر الربط الفعال بين استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان المشاركة، وإن كان – من منظور التشغيل والتنفيذ – الربط بين استراتيجيات التنمية للبلدان المشاركة ليس كافياً، فغالبية البلدان الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق هي دول نامية.

علاوة على ذلك قد يختلف البعد الاقتصادي ونظام الدولة ونظام الحكم والثقافة واللغة، وحتى مرحلة التطور من بلد إلى آخر، وبالتالي فمن الصعب تحقيق معيار عالمي في التنفيذ في إطار مبادرة الحزام الطريق، وستحتاج السياسات المحلية إلى تلبية تخطيط التنمية الوطنية للدول المشاركة لجعل مبادرة

[1]Wei Yin, "Integrating Sustainable Development Goals into the Belt and Road Initiative: Would It Be a New Model for Green and Sustainable Investment?", **MDPI**, Vol.11, No.24, (Dec 2019), pp.01-22, p.10

الحزام والطريق مقبولة بسهولة من قبل حكومة وشعوب البلدان المشاركة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال بالسياسة على المستوى المحلي في البلدان المضيفة ضعيف نسبيًا.

2. تحديات مرتبطة بالجوانب التشغيلية (التسيير)

من منظور صيني تعتبر التحديات المادية التي تواجه مشروعات وموظفي مبادرة الحزام والطريق، من القضايا المعقدة، ولكنها ليست مشكلة جديدة في جوهرها، إذ تعد من الرهانات المواكبة لمسار الشركات والمواطنون الصينيون في البحث عن الفرص الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين، كتعرض العمال الصينيون لهجمات إرهابية، مثل تلك التي أدت إلى وفاة 14 مواطنًا صينيًا في أفغانستان وباكستان في عام 2004، مما أدى إلى تعليق المشاريع مع سحب العمال الصينيين، كما أدت الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية وغيرها من الاضطرابات واسعة النطاق إلى لجوء الصين إلى تنفيذ عمليات الإجلاء، كإجلاء 35 ألف مواطن صيني من ليبيا عام 2011، إضافة إلى العشرات من عمليات الإجلاء الأخرى بين عامي 2006 و2014 في مناطق مثل تايلاند وسوريا وفيتنام[1].

3.السياسات الصينية وغياب التعاطف على المستوى الشعبي والرسمي

تعتبر قدرة القيادات الصينية المتوالية على الحكم على تقييم الاتجاهات الشعبية والموافقة العامة للسياسات المنتهجة أمرا أكثر تعقيدا، الأمر الذي يزيد من ضبابية محاولة فهم الرأي العام أو أنماط المعارضة السياسية[2]، خاصة في ظل الاختلال في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المقاطعات الصينية، رغم مستويات التنمية العالية والمتزايدة تشهدها الدولة، إذ يرتبط النمو الاقتصادي بالمحافظات الشرقية عكس المحافظات الغربية ووسط الصين والمناطق الداخلية والحدودية، مما يطرح تحديات رهانات أما لتنفيذ واستمرارية المبادرة [3].

---

[1]Mathieu Duchâtel, Oliver Brauner & Zhou Hong, **Protecting China's Overseas Interests,** (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2014), p.46

[2]عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار 'الثقافة الإستراتيجية'"، **مجلة سياسات عربية**، ع.21، (جويلية 2016)، الصفحات 26-41، ص.35.

[3]محمود إدريس الصيني، "معرفة حقيقة الحزام والطريق"، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، (21-22 نوفمبر 2017)، ص.04

تتعرض الحكومة الصينية أيضًا لضغوط لتلبية احتياجات العديد من الشركات المملوكة للدولة، والكثير منها متخصص في الهندسة والبناء، في السنوات الأخيرة جمعت هذه الشركات فوائض كبيرة من المواد الخام، والآلات، وقدرات بناء البنية التحتية، وقدراتها الفائضة تتطلب مشاريع وأسواق جديدة، تعد الشركات الوطنية جزءًا مهمًا للغاية من الاقتصاد الصيني والنسيج الاجتماعي السياسي، وفتح أسواق جديدة لإبقائها في الأعمال التجارية والمحتوى يمثل أولوية عالية للنظام[1].

ثانيا: النزاعات الإقليمية كرهان لاستمرارية مبادرة الحزام والطريق

تشكل المخاطر الناجمة عن النزاعات الإقليمية أبرز الرهانات التي من شأنها التأثير على تنفيذ مشاريع مبادرة الحزام والطريق، ويجادل "**لين ليمين**" "**Lin Limin**" (مدير مركز أبحاث الإستراتيجية الخارجية التابع ل ((Iternational Relations China Institutes of Contemporary (CICIR)) يمر عبر ثقب أسود جيوسياسي (Geopolitical Black Hole) يتميز بأنظمة غير مستقرة، وهو ما انعكس على مواقف المستثمرين، كتعطيل انطلاق مشروع شبكة سكك حديدية عالية السرعة[2]، كما أشار "**وانغ ويشينغ**" "**Wang Weixing**" (مدير قسم الدراسات العسكرية الأجنبية في أكاديمية العلوم العسكرية) إلى أن طريق مبادرة الحزام والطريق يمر عبر العديد من المناطق الهشة جيوسياسيًا، بما تتضمنه من تباين وتعدد القضايا التاريخية المعقدة، والنزاعات العرقية والدينية، وبؤر التوتر...[3]، وهو ما يخلق حالة من الفوضى وتهديد مباشر لأمن العاملين واستمرارية المشاريع الاستثمارية، وغالبًا ما تتركز هذه النزاعات في مناطق فرعية محددة:

1. الأزمات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حسب تقدير "**تيان وينلين**" "**Tian Wenlin**" (المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة ((Iternational China Institutes of Contemporary (CICIR) Relations) شهدت منطقة الشرق الأوسط أكثر فتراتها اضطرابًا كنتاج لمخرجات الأزمات التي شهدتها

---

[1] Gal Luft Foreword, "Silk Road 2.0: US Strategy toward China's Belt and Road Initiative", Atlantic Council Strategy Paper No. 11, (2017), 66 pages, p.08

[2] Lin Limin, "Advancing One Belt, One Road, Highlight the Focus", **World Affairs** , No.21, (2016), p.66

[3] Wang Weixing, "One Belt, One Road' Under Global Vision: Risks and Challenges", **Frontiers**, No.05, (2015), p.10

بعض دول المنطقة (الربيع العربي)، لتشمل التحديات المحددة تهديد تطوير البنية التحتية في المنطقة، نظرا لزيادة العنف بين الفصائل الشيعية والسنية – وتحديدا بين إيران والمملكة العربية السعودية–، وصعود النزعة الانفصالية على غرار جنوب اليمن وليبيا؛ ومساعي تنظيم الدولة الإسلامية لتشكيل دولة في أجزاء من العراق وسوريا[1].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أوروبا، والتي ستؤدي إلى تعقيد مشاريع مبادرة الحزام والطريق في كلا المنطقتين، وهو ما تضمنه تصريح "**هو بو**" "**Hu Bo**":

"إذا لم يتم التخفيف من اتجاهات غرب آسيا وشمال إفريقيا، فقد يتدفق اللاجئون إلى الأمام ويعرضون أوروبا الشرقية وجنوب أوروبا، وحتى حكومات بلدان أوروبا الغربية واستقرارها الاجتماعي للخطر، ويشكلون عبئًا على التنمية الاقتصادية، ويتسببون في انتشار إيديولوجية التطرف والإرهاب... في أوروبا، لا تزال بعض القوى اليمينية تستخدم الارتباك الناجم عن أزمة اللاجئين وعدم الرضا في المجتمع لتغيير جزء من هيكل الحكم المحلي في البلاد"[2].

2. النزاعات الجيوسياسية في آسيا

يقدر "**تشين شيانغيانغ**" "**Chen Xiangyang**" (نائب مدير معهد السياسة العالمية التابع لمعاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة (Iternational China Institutes of Contemporary (CICIR Relations)، أن خفض القوات الأمريكية سيؤثر سلبًا على الوضع الأمني في أفغانستان والدول المجاورة، مما قد يشكل تهديدا على مشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة – بما في ذلك باكستان–[3]، كما حذر كل من "**مينجزي فو**" "**Mengzi Fu**" و"**لو تشونهاو**" "**Lou Chunhao**" من تداعيات الصراع الهندي الباكستاني المتصاعد (الصراع الحدودي في كشمير في أكتوبر 2014 كان الأكثر دموية

---

[1] Tian Wenlin, "One Belt, One Road,' and China's Middle East Strategy", **West Asia and Africa**, No.02, (2016), pp.127-145, p.137

[2] Hu Bo, "Three Major Maritime Security Issues Pose a Test for 'One Belt, One Road", In Zhang Jie (Ed), **Assessment of China's Peripheral Security Situation 2016**, (Beijing: Social Sciences Academic Press, 2016), p.193

[3] Jingyu Mao, "The Road Ahead for Chinese SOEs", Senior Projects, No.289, (Spring 2018), 98 pages, p.41

منذ عام 2003)[1]، والذي من شأنه تهديد مشاريع المبادرة الصينية في إطار كل من الممر الاقتصادي الصيني– الباكستاني (China-Pakistan Economic Corridor) والممر الاقتصادي بنغلاداش–الصين–الهند– مينمار (The Bangladesh, China, India and Myanmar Economic Corridor).

فقد تم توصيف الهند كواحدة من أكبر العوائق الجيوسياسية للممر الصيني الباكستاني، كون الممر يمر عبر كشمير التي تشكل محور الصراع الهندي الباكستاني، في الواقع فإن تأثير أزمة كشمير على العلاقات البينية لشبه القارة الهندية هو مثال واضح للأزمات والنزاعات الجيوسياسية التي تكون لها تداعيات على المجمع الأمني للفضاء الإقليمي، فقد أدى هذا الصراع إلى إفراز أربع حروب كبرى بين البلدين، مما نتج عنه صعوبة تطبيع العلاقات بين البلدين، وهو ما انعكس على مسار التكامل الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق.

من جهته "**لي داغوانغ**" "**Li Daguang**" كان قدم توصيفا لمنطقة جنوب شرق آسيا على أنها منطقة إستراتيجية تفتر إلى عامل الاستقرار الدائم[2]، وذلك بناءا على ما تتضمنه من أنماط النزاعات الإقليمية كالنزاعات في بحر الصين الجنوبي والتحديات في الفيتنام والفلبين، والتي يمكن أن تهدد تطوير واستمرارية مبادرة الحزام والطريق.

ثالثا: التحديات الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق في إطار لعبة الشطرنج للقوى الإقليمية والدولية

أشار "**وانغ ويكسينغ**" "**Wang Weixing**" أن مشاريع مبادرة الحزام والطريق نشطة في مناطق تعتبرها العديد من القوى الإقليمية والدولية كمناطق نفوذ تقليدية – الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، وروسيا في آسيا الوسطى، والهند في جنوب آسيا، كما أنه يصنف اليابان على أنها منافس سيحاول خلق عراقيل لتهديد المسار الصيني في تحصيل المكاسب (المطلقة و/أو النسبية) من مشاريع المبادرة[3]،

---

[1]Joel Wuthnow, "Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications", Center for the Study of Chinese Military Affairs, Institute for National Strategic Studies, China Strategic Perspectives, No.12, (Oct 2017), 56 pages, p.15

[2]Li Daguang, "Military Diplomacy Under the Strategic Idea of ‘One Belt, One Road ", Defense Industry Conversion in China, No.11, (2015), p.74

[3]Wang Weixing, "Research on the Risks and Challenges Facing the ‘One Belt, One Road’ Strategy and Responses", **China Leadership Science,** No.08, (2015), p.43

ويجادل "**وانغ**" "**Wang**" على حالة التأهب القصوى لهذه القوى تجاه مبادرة الحزام والطريق، مع مساعيها لهندسة سياسات وإستراتيجيات فردية أو بالتنسيق لتقويض المكانة الإقليمية والدولية للصين.

1. السياسات الأمريكية كتهديد لاستمرارية مبادرة الحزام والطريق

حاول "**تساو شياويانغ**" "**Cao Xiaoyang**" الربط بين مواقف المراقبين الأمريكيين تجاه السياسات الصينية ومخاوفهم من أبعاد مبادرة الحزام والطريق، باعتبارها آلية لتوسيع النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والعالمي، فغالبا ما يتم توصيفها بخطة مارشال الصينية، أو اعتبارها كرد على إعادة التوازن للولايات المتحدة، من جهته جادل "**يانغ شيليان**" "**Yang Xilian**" بأن إنشاء نظام الحوكمة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية – بما في ذلك النظام الدولي والأنظمة الدولية والقواعد والمعايير الدولية التي تندرج ضمن مهام الأمم المتحدة، بالإضافة إلى نظام بريتون وودز– قد تم هندسته لتجسيد هيمنة الولايات المتحدة والدول الغربية على النظام العالمي، وبالتالي قد يطرح تطور مبادرة الحزام والطريق مخرجات تنعكس على شكل النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والدول الغربية المتقدمة الأخرى، وعليه ستكون المنافسة حتمية بين الاقتصادات الناشئة التي تمثلها الصين والاقتصادات القائمة التي تتصدرها الولايات المتحدة[1].

كما أشار"**وانغ ويكسينغ**" "**Wang Weixing**" إلى قدرة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير على طرح تهديد مباشر لهيمنة الولايات المتحدة في الشؤون المالية الدولية، والنظام التجاري العالمي، مما يقوض جهود الولايات المتحدة للاحتفاظ بنفوذها في آسيا الوسطى، فعلى سبيل المثال تم اعتبار الأهداف الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق كتهديد للتأثير العالمي للدولار الأمريكي[2].

الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسات متباينة لاحتواء، عرقلة أو إفشال المسار التطوري لمشاريع المبادرة الصينية، حاولت الولايات المتحدة فرض تكاليف إضافية على تنفيذ الصين لمبادرة الحزام والطريق، وسعت إلى التعامل مع المبادرة الصينية بحذر، وذلك كجانب مهم من منافستها

[1] Yang Xilian, "Assessment on Security Environment of East Asian Region Along Belt and Road", **International Strategic Studies,** No.03, (2015), p.37
[2] Tian Wenlin, "One Belt, One Road,' and China's Middle East Strategy", **West Asia and Africa**, No.02, (2016), p.138

الإستراتيجية للصين، وفي المقابل اعتبرت الصين الإجراءات الأمريكية كشكل من المنافسة الشاملة وعبر إقليمية وعالمية ضد السياسات الصينية، في محاولة لدمج الحصار على الصين بكل أبعاده (الاقتصادية والتكنولوجية والاحتواء العسكري والأمني والقمع الإيديولوجي،...)، وهي الإجراءات التي برزت بشكل واضح من خلال تعاملها مع المبادرة الصينية؛ بما في ذلك:

1.1. محاولة إبعاد الصين عن جوارها القريب

شمل ذلك مجموعة من الإجراءات يمكن رصدها في النقاط التالية:

- تعزيز المشاركة الاقتصادية الأمريكية في آسيا، حيث عملت الولايات المتحدة على زيادة مستويات مساعدات التنمية للشركاء الآسيويين من أجل التنافس مع الصين، وتعزيز الشراكة عبر المحيط الهادئ، وإجراء تغييرات للمؤسسات المالية الدولية من أجل حماية دورها الرائد في الحوكمة الاقتصادية العالمية[1]؛
- تشجيع حلفاء الولايات المتحدة على تجنب المشاركة في المبادرة، حيث عملت الولايات المتحدة على منع كوريا الجنوبية وأستراليا ودول آسيوية أخرى من الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما عبرت عن رفضها تجاه استعداد العديد من الشركاء الأوروبيين للانضمام إلى البنك؛
- تكوين بنية إستراتيجية في المنطقة على شكل شبكة علاقات كتعزيز العلاقات العسكرية مع الفيثنام وتفعيل العلاقات مع لاوس والسعي للارتقاء الشامل بمستوى العلاقات مع مينمار، وذلك بهدف دعم عمقها الاستراتيجي وانتشارها العسكري في المنطقة[2]؛
- تأجيج المعارضة المحلية في الدول الشريكة لمبادرة الحزام والطريق، كالتنسيق مع اليابان بهدف عرقلة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني بفاعلية، من خلال توظيف عملاء لخلق وإثارة

---

[1] Wang Weixing, "One Belt, One Road' Under Global Vision: Risks and Challenges", **Frontiers**, No.05, (2015), pp.08-09

[2] عدنان خلف البدراني، **السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير**، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص.84.

الفوضى في باكستان، إضافة إلى ممارسة التأثير على المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعمل والبيئة للتشكيك في جودة المشاريع الصينية؛

- سعت إدارة ترامب إلى إثراء وصقل إستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، كما أدرجت سياسات وتدابير متعددة تتعلق بالاقتصاد والأمن والحكم الديمقراطي وغيرها، بهدف جعل الإستراتيجية منصة رئيسية يمكن من خلالها مواجهة المبادرة الصينية، كما تم اقتراح بناء منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، وحماية النظام القائم على القواعد في المنطقة، وتعزيز الترابط المسؤول ودعم إنشاء البنية التحتية عالية الجودة، بما يتماشى مع مبادئ الشفافية، وقاعدة القانون وحماية البيئة

2.1. التنافس على الموارد وتغيير التحالفات

من الناحية الاقتصادية لم تتنافس الولايات المتحدة مع مبادرة الحزام والطريق على الحجم ورأس المال، ولكنها ركزت بدلا من ذلك على ثلاثة مجالات شملت الاقتصاد الرقمي، والأمن السيبراني، والطاقة وتطوير البنية التحتية، حيث أعلنت عن دفعة أولى بقيمة 113 مليون دولار في إطار الالتزام الاقتصادي الأمريكي بالسلام والازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل حشد المزيد من الاستثمار الخاص للمشاركة في خطط عمل ملموسة، كتعزيز التنمية والنمو من خلال الطاقة[1]، كما عملت الولايات المتحدة جاهدة على تعميق التنسيق مع دول مثل اليابان وأستراليا والهند لتقديم المزيد من القروض منخفضة الفائدة لدول منطقة المحيطين الهندي والهادئ لبناء محطات الطاقة والطرق والجسور والموانئ والبنى التحتية الأخرى، نتج عن ذلك إعلان الولايات المتحدة واليابان والهند عن آليات كمنتدى البنية التحتية الثلاثية بين المحيطين الهندي والهادئ للتعبئة الكاملة للمؤسسات الخاصة والرأسمالية للانخراط في المنافسة مع الصين.

أما فيما يتعلق بقطاع الأمن ارتكز التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها في إطار استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ على أربعة مجالات (الأمن البحري، والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، وتحسين قدرات حفظ السلام، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولإنجاح هذه المبادرة أعلنت

[1] Minghao Zhao, op.cit, p.252

الولايات المتحدة عن برنامج شفافية بقيمة 400 مليون دولار بين المحيطين الهندي والهادئ في نوفمبر 2018[1].

فيما يتعلق بتنسيق السياسات، بذلت إدارة ترامب جهودًا كبيرة لتعزيز الحوار الأمني الرباعي (آلية حوار استراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، لتعزيز التنسيق بين الحكومات الأربع في العديد من المجالات كالأمن البحري ومكافحة الإرهاب والترابط والأمن السيبراني وما إلى ذلك) لممارسة ضغط أكبر على الصين؛ كما أولت إدارة ترامب أهمية كبيرة لعرقلة توسيع برنامج الحزام والطريق في أوروبا، من خلال مطالبة الحكومة الإيطالية بعدم التوقيع على الاتفاق في إطار الحزام والطريق مع الصين، كما كرس الكونجرس الأمريكي جهوده للتنسيق مع الدول الأوروبية لموازنة خطة الحزام والطريق، حيث أصدر "**جيمس إي. ريش**" "**James E. Rich**" (رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أثناء المؤتمر الـ 116) تقريرًا بعنوان "الولايات المتحدة وأوروبا: أجندة ملموسة للتعاون عبر الأطلسي بشأن الصين" في 18 نوفمبر 2020[2].

3.1. ترامب وتقديم الولايات المتحدة كفاعل قوي: مفهوم الحرب التجارية

حددت الحرب التجارية جزءا رئيسيا من أجندة السياسة الاقتصادية لإدارة ترامب، لقد بدأ كمقدار مؤقت وصغير من التعريفات الجمركية التي سمحت بها منظمة التجارة العالمية في أوائل عام 2018 على واردات الألواح الشمسية والغسالات – مع العلم أن الصين هي المنتج الرئيسي للألواح الشمسية والمصدر الرئيسي للغسالات في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع بها لإطلاق تحقيقا لمكافحة الإغراق على الذرة الرفيعة الأمريكية المصدر في 02 فيفري 2018–[3]، لكن سرعان ما تم فرض تعريفات واسعة النطاق على واردات الصلب والألمنيوم بحجة حماية الأمن القومي للولايات المتحدة، ليتم إرفاقها بفرض رسوم جمركية واسعة النطاق على الصين في صيف 2018 بحجة حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية من ممارسات النقل القسري للتكنولوجيا التي تواجهها الشركات الأمريكية في الصين، وردا على ذلك

---

[1] Minghao Zhao, op.cit, p.253

[2] Minghao Zhao, op.cit, p.253

[3] العلمي سمية وطافر زهير، "تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري"، مجلة المالية والأسواق، م.09، ع.02، ص ص 156–182، ص.166

فرضت الصين وشركاء تجاريون آخرون تعريفات انتقامية، وبحلول سبتمبر 2019 كانت الولايات المتحدة تضرب حوالي ثلثي الواردات الصينية بمتوسط تعريفة يبلغ حوالي سبعة أضعاف تلك التي المفروضة على بقية دول العالم، في نهاية المطاف كانت الحرب التجارية لإدارة ترامب هي الأكبر منذ الحرب التجارية التي أثارتها رسوم Smoot-Hawley الأمريكية في الثلاثينيات، والتي استمرت إلى غاية مغادرة "**ترامب**" "**Trump**" البيت الأبيض في جانفي 2021[1].

4.1. تأجيج المخاوف بشأن الرهانات التي تطرحها التكنولوجيا الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق

تم توصيف طريق الحرير الرقمي من طرف إدارة ترامب كمجال رئيسي لاحتواء الصين، فسعت لخلق منافسة جغرافية رقمية من خلال توظيف العديد من الآليات كشركات الاتصال الرقمي والأمن السيبراني، وبرنامج الشبكة النظيفة، والعمل متعدد الأطراف بشأن المخاوف التي تطرحها التكنولوجيا الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق، وفي عام 2018 أعلنت إدارة ترامب عن برنامج ((Digital Connectivity and Cybersecurity Partnership (DCCP) في إطار استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، بهدف تعزيز ما يسمى بالإنترنت المفتوح والقابل للتشغيل المتبادل والموثوق والآمن وتعزيز قدرة الولايات المتحدة على تشكيل المستقبل الرقمي للبلدان النامية، كما سعت للقضاء على الأعمال التجارية الدولية لشركة Huawei في مجالات مثل G5 والكابلات البحرية[2]، كما عملت إدارة ترامب على الترويج لبرنامج الشبكة النظيفة، وطالبت الدول الأعضاء بعدم استخدام المعدات والتكنولوجيا التي توفرها الشركات الصينية عند بناء البنية التحتية الرقمية المحلية، بالإضافة إلى ذلك وإطار شراكة المدن الذكية بين الولايات المتحدة والآسيان، سعت إدارة ترامب إلى وضع آليات للتعامل مع طريق الحرير الرقمي وتحسين نقل الموارد ذات الصلة، في محاولة لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على تشكيل المستقبل الرقمي.

كما تعمل إدارة "**جون بايدن**" "**John Biden**" على توسيع مسار السياسات الأمريكية من خلال توصيف الصين كأكثر الدول حزماً واستبدادية، وهذا يضعها في خانة المنافس الوحيد المحتمل القادر

---

[1]James Lake & Jun Nie, "The 2020 US Presidential election and Trump's wars on trade and health insurance", **European Journal of Political Economy**, No.03, (2023), P.03

[2]Minghao Zhao, op.cit, p.255

على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتشكيل تحدٍ مستدام لنظام دولي مستقر ومنفتح، وعلى الرغم من بعض الانفتاح على التعاون، فإن سياسة "**بايدن**" "**Biden**" تجاه الصين تميل نحو المنافسة الإستراتيجية وحتى المواجهة[1]، رفضًا لأحادية ترامب وهجماته الصريحة على الحزب الشيوعي الصيني، اختار "**بايدن**" "**Biden**" آليات بديلة للتعددية والمشاركة مع الحلفاء من أجل الهدف المستمر المتمثل في تقييد و/أو تقويض نفوذ الصين.

2. السياسات اليابانية كتهديد لاستمرارية مبادرة الحزام والطريق

تعتبر اليابان من أبرز منافسي الصين على الهيمنة الإقليمية وعلى تعزيز النفوذ في المنطقة، هذا التنافس قد شمل انتهاج اليابان لسياسات ترتكز على توظيف المساعدات الإنمائية منذ عام 2008 لاستقطاب دول الجوار الصيني كالهند والفلبين من أجل تقييد وعرقلة مسار المبادرة الصينية، إضافة إلى جهود اليابان لإضعاف النفوذ الصيني في ميانمار، هذه المنافسة اشتدت مع توجهات رئيس الوزراء "**شينزو آبي**" "**Shinzo Abe**" للتطبيع العسكري والاستعداد المناهض للصين[2].

وبالتالي فمبادرة الحزام والطريق شكلت عاملا لاتساع نطاق التنافس بين البلدين، باعتبارها استراتيجية صينية ذات أبعاد متباينة (جيوسياسية، جيواقتصادية..) طويلة المدى، تهدف إلى تنفيذ مهمة تحقيق الحلم الصيني القديم المتمثل في إحياء الأمة الصينية الذي صاغه **شي جين بينغ** "**Xi Jinping**" في عام 2012، بهدف فرض الهيمنة الصينية إقليميا ودوليا، وبالتالي تهديد النفوذ الاقتصادي الإقليمي لليابان لاسيما في آسيا الوسطى.

ووفقًا لعقيدة "**إيشيدا ياسويوكي**" "**Ishida Yasuyuki**" ترغب اليابان في الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي القائم على القيادة الأمريكية[3]، وعلى النقيض من ذلك فإن الصين تهدف لإنشاء عالم متمحور

---

[1]Liu Guozhu, "The Basic Policy and Development Direction of the Biden Administration's National Security Strategy", **Dangdai Shijie**, No.05, (2021), pp.50-57

[2]Li Chengri, "The Rise of 'Shinzo Abe's Way' and the Regionalization of Sino-Japanese Strategic Rivalry", In Zhang Jie (Ed), **Assessment of China's Peripheral Security Situation (2016): "The Belt and Road Initiative" Strategy Docking and Security Risks,** International Strategic Studies Series, (New York: Social Science Literature Publishing House , 2016), p.54

[3]Nobuhiko Tamaki, "Japan's quest for a rules-based international order: the Japan-US alliance and the decline of US liberal hegemony", **Contemporary Politics**, Vol.26, No.04, (2020), pp.384-401, p.385

حول الصين، وهو ما يبرز من خلال مسار المبادرة – الاتجاه إلى أوروبا وإفريقيا عبر مناطق واسعة لا تزال غير مستكشفة اقتصاديًا في أوراسيا وجنوب آسيا، مع متطلبات التمويل الهائلة والبنية التحتية والقدرة الإنتاجية –، وكذلك الآليات المنتهجة كالمساعدات الاقتصادية والمالية وتطوير البنية التحتية على نطاق واسع، واستغلال قوتها الاقتصادية المتراكمة في محاولة لإقناع العالم بأنها تعمل من أجل المصلحة المشتركة للمساهمة في الازدهار الاقتصادي للدول الأعضاء، وهذا يشكل جوهر إستراتيجية الصين الجيواقتصادية التي ستحقق بعد ذلك مكاسب جيوسياسية كبيرة.

كما تم اعتبار التحركات الدبلوماسية ل"**آبي**" "**Abe**" في العديد من المناطق (تتراوح من دول جزر جنوب المحيط الهادئ إلى الفلبين ومنغوليا وتركمانستان) كجزء من حملته لموازنة مبادرة الحزام والطريق، وبالتركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنافس بين البلدين تم تسجيل الاستجابة اليابانية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بتوفير 110 مليار دولار، وتمويلًا إضافيًا لتطوير البنية التحتية الآسيوية واستخدمت المنح التنافسية لمواجهة مقترحات تطوير البنية التحتية الصينية في جنوب وجنوب شرق آسيا[1].

3. السياسات الهندية كتهديد لاستمرارية مبادرة الحزام والطريق

يجادل "**هو شيشنغ**" "**Hu Shisheng**" (مدير دراسات جنوب آسيا في معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة China Institutes of Contemporary International Relations) أن الهند لطالما كانت حذرة بشأن مبادرة الحزام والطريق، واعتبارها كامتداد لإستراتيجية عقد اللؤلؤ، من جهته أكد "**هو جين تاو**" "**Hu Jintao**" أن المخاوف الهندية نابعة من غموض المحاور المحددة لمبادرة طريق الحرير البحري الذي يعبر المحيط الهندي، هذا الغموض أدى إلى إثارة الشكوك تجاه تحولات والدور الصيني والرؤى التوسعية للصين في المنطقة[2]، وهو طرح مقبول نسبيا خصوصا مع تتبع مسار الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني العابر للأراضي المتنازع عليها في كشمير.

---

[1]Chang Sichun, “The Pattern of Japanese Investment Along the ‘One Belt, One Road’ Route and Its Influence on China", **Journal of Northeast Asian Studies**, No.03, (2016), pp.44–45
[2]Joel Wuthnow, op.cit, p.20

هذه المخاوف دفعت الهند إلى انتهاج العديد من السياسات لتقويض الجهود الصينية لتطوير مبادرة الحزام والطريق، على غرار دعوة رئيس الوزراء الهندي "**ناريندرا مودي**" "**Narendra Modi**" لتبني "سياسة التصرف شرقًا " "Act East Policy"؛ والتدخل في الانتخابات السريلانكية في جانفي 2015 والتي أدت إلى هزيمة مرشح مؤيد للصين؛ الجهود المبذولة لمنع مشروع تطوير الموانئ الصينية بقيمة 1.5 مليار دولار في كولومبو (سريلانكا)؛ التشجيع على رفض الاحتضان الكامل للممر الاقتصادي لبنغلاديش والصين والهند وميانمار والممر الاقتصادي بين الصين ونيبال والهند؛ إضافة إلى الجهود الهندية لتوسيع قاعدة بحرية إستراتيجية في جزر أندامان[1].

كما يتوقع **وانغ ويكسينغ**" "**Wang Weixing**" أن تستمر الهند في التدخل في قرارات دول جنوب آسيا للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق، ودعم المرشحين المؤيدين للهند في المنافسات الإقليمية، وتقويض الاتفاقات الاقتصادية الصينية[2].

رابعا: المخاطر البيئية: نقل الصناعات الملوثة على طول طريق الحرير

يعتبر تزايد مشاريع البنى التحتية، وسلاسل إمداد الصادرات، والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، إلى جانب التداعيات المتباينة للتغيير البيئي والتغيرات في الظروف المالية والاستجابة، كعوامل مؤدية إلى زيادة المخاطر البيئية، ويشمل ذلك الاستهلاك المتسارع للموارد والطاقة، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتلوث النفايات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم البيئية[3].

بالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من دعم الحكومة الصينية – وبشكل صريح – للشركات الصينية لنقل السلع الزائدة إلى الخارج، مع تحديد دول طريق الحرير على أنها الأكثر ملاءمة لمثل هذا النقل – توصيف إنشاء البنية التحتية للنقل والطاقة كإنشاء أساس مهم لنقل الصناعات كثيفة العمالة منخفضة القيمة المضافة من الصين–، ومع ذلك هناك قلق متزايد بين المنظمات البيئية غير الحكومية الإقليمية

[1] Wang Weixing, op.cit, p.09
[2] Joel Wuthnow, op.cit, p.20
[3] Dawei Zhang & all, "Ecology and environment of the Belt and Road under global climate change: A systematic review of spatial patterns, cost efficiency, and ecological footprints", **Ecological Indicators**, No.131, (2021), p.07

والدولية من أن الصين ومن خلال القيام بذلك ستعمل على انتهاج سياسات الإقتصاد الأخضر من خلال نقل المنتجات الملوثة أو ممارسات استخراج الموارد غير المستدامة إلى البلدان الأقل نموًا.

وتعتبر صناعة الإسمنت هي المرشح الأول للانتقال من الصين على طول طريق الحرير نظرا لسجلها البيئي السيئ والإنتاج الزائد، ففي عام 2011 وقعت شركة Huaxin Cement الصينية اتفاقية مع طاجيكستان لبناء 1.2 مليون طن سنويًا من الإسمنت بالقرب من العاصمة دوشانبي، كما تم افتتاح مشروع مشترك عام 2015 بين منتج Zhejiang وشركة Tajik Cement لإنتاج الأسمنت بسعة 60 مليون طن متري، مع إمكانية التوسع إلى 1.5 مليون طن سنويًا، بالإضافة إلى ذلك تم افتتاح مصنع هوا شين الثاني بسعة 1.2 مليون طن متري في شمال طاجيكستان في مارس 2016[(1)]، وبالتالي فقد زاد إنتاج الأسمنت في طاجيكستان خمسة أضعاف، في حين ظلت اللوائح البيئية ضعيفة والحوكمة تفتقر إلى الشفافية، مما يجعل من الصعب للغاية مراقبة التزامها بالمعايير البيئية.

علاوة على ذلك في عام 2016 اقترحت الحكومة الصينية على وزارة تنمية الشرق الأقصى الروسية نقل بعض مرافق الإنتاج إلى الشرق الأقصى الروسي، مما أثار انتقادات بين السكان المحليين، حيث ستفوق التكاليف البيئية الفوائد، بالنظر إلى أن الصناعات المختارة لإعادة التوطين تشمل التعدين، وإنتاج الإسمنت، والمصانع الكيماوية التي تضر بشكل خاص بالتنوع البيولوجي[(2)]، كما أن الجمع بين تصدير الصين للصناعات الثقيلة والسجل البيئي السيئ لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (بما في ذلك روسيا)، يخلق مخاطر إضافية للنظم البيئية في شمال أوراسيا المتاخمة للصين، حتى القطب الشمالي – الذي يعتبر استراتيجيا في المبادرة الصينية لتطوير طريق بحر الشمال كبديل لطريق قناة السويس المزدحم– يصبح معرضا لتداعيات هذه المخاطر الجديدة.

ومع ذلك يمكن تحويل التحديات البيئية إلى فرص للإشراف البيئي إذا طورت الصين ودول أخرى مبادرة الحزام والطريق في إطار التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي بما يتماشى مع المعايير البيئية العالية، بحيث لا تقتصر مساهمة مبادرة الحزام والطريق في العالم على توفير الصالح العام للتنمية

[(1)]Elena F. Tracy & all, "China's new Eurasian ambitions: the environmental risks of the Silk Road Economic Belt", **Eurasian GEoGraphy and Economics**, VoL.58, No.01, (2017), pp.56–88, p. 77
[(2)]Elena F. Tracy & all, Ibid, p.77

الاقتصادية الإقليمية وحتى العالمية فحسب، بل توفر أيضا نهجا لإدارة الاقتصاد العالمي، أي نهج أكثر مرونة يمكن من خلاله للبلدان الأخرى أن تختار طواعية نهجها للمشاركة.

المطلب الثاني: حاجة الصين لتهدئة المخاوف بشأن مبادرة الحزام والطريق

إن إدراج الشرق الأقصى الروسي – الذي يتخلف كثيرًا عن النصف الأوروبي – في البنية التحتية للنقل في الحزام الاقتصادي لطريق الحرير(Silk Road Economic Belt (SREB)) يمكن أن يصبح الدافع الاقتصادي لروسيا، ويمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة إمكانات مناطق التنمية الاقتصادية المتقدمة وتقريبها من منطقة التجارة الحرة بضريبة أقل بكثير من ضريبة 45٪ في روسيا، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى تدرك روسيا أن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير سيؤدي لا محالة إلى اضطراب ميزان القوى في المنطقة، ليس فقط في العلاقات الروسية الصينية؛ ولكن أيضًا على ترتيب توازنات منطقة آسيا الوسطى، حيث سيؤدي الاستثمار الصيني المتزايد إلى تفاقم اعتماد دول آسيا الوسطى على الصين[1].

وعليه وسعيا من روسيا للحفاظ على نفوذها في دول الاتحاد السوفياتي سابقا، ستحاول بانتظام عرقلة المبادرات الصينية التي يمكن أن تشكل تحديا لمصالحها، وتجسد ذلك من خلال المساعي الروسية لعرقلة إنشاء بنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون ومنطقة التجارة الحرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، على الرغم من أن كلاهما من مبادرات منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organisation (SCO).

بالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من أن المشروع الصيني المتعلق بروابط السكك الحديدية بين الحدود الغربية للصين عبر آسيا الوسطى وصولاً إلى بحر قزوين أو أوروبا – جزء من استراتيجية السكك الحديدية هذه هو خط الصين، قيرغيزستان، أوزبكستان الذي يبلغ طوله 268 كيلومترًا، والذي تم تصميمه لأول مرة في عام 1997–، يمكن أن يعود بفوائد على الدول الأعضاء، إلا أنه لم يتم تجسيده، ويرجع

[1] Zhang Hongzhou & Arthur Guschin, "China's Silk Road Economic Belt: Geopolitical Challenges in Central Asia", RSIS Commentary, No. 099, (24 Apr 2015), p.02

ذلك أساسًا إلى اعتراضات روسيا التي تملك استراتيجية السكك الحديدية الإقليمية الخاصة بها في إطار السكك الحديدية العابرة لسيبيريا[1].

وبالتالي فإن التحديات الجيوسياسية ستكون بلا شك أكبر عقبة أمام البناء في آسيا الوسطى، نظرا لأن الصين مصممة على إنجاح مشاريع ، فسيتعين عليها بذل جهود خاصة لتقليل المخاوف الجيوسياسية لآسيا الوسطى وروسيا.

أولا: خيارات الصين فيما يتعلق بقضايا أمن الحزام والطريق

من خلال تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، يمكن للصين تشكيل نمط جديد من الانفتاح في جميع الاتجاهات على طول سواحلها ومناطقها الداخلية والحدودية، كما من شأن هذه السياسات الانفتاحية أن ترفع من مستوى التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية الغربية للصين، مع ضمان سلامة النقل البحري وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، إلا أن تجسيد ذلك على أرض الواقع يبقى مرهون بمدى قدرة القيادة الصينية على إدارة مخاطرها الأمنية وفقا لثلاث مرتكزات:

1. انتهاج سياسات التعاون لتحقيق توفير السلع العامة الآمنة

يشهد البعد الأمني في منطقة الحزام والطريق مستويات عالية من التعقيد والتشابك، وينطبق ذلك على عدد كبير من النزاعات الإقليمية ذات القابلية للتمدد والانتشار والتي لا يمكن لأي دولة مواجهتها وحلها بمفردها، وهذا يتطلب من الصين العمل على إنشاء مفهوم أكثر انفتاحا وتعاونا من أجل حشد المنطقة للمشاركة بنشاط في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، وتحقيق وضع قائم على المنفعة المتبادلة والأرباح المشتركة، وهو ما بدأت الصين في تجسيده من خلال تنفيذ 24 مهمة مرافقة في أوت 2016، والعمل على القيام بحراسة أمنية لأكثر من 6000 سفينة صينية وأجنبية، علاوة على ذلك نجحت في مساعدة وإنقاذ أكثر من 60 سفينة صينية وأجنبية[2]، أما على المدى المتوسط والبعيد لا تحتاج الصين إلى طرح مفهوم الأمن فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى مزيد من تنفيذ ممارسات محددة، كالسعي لاستيعاب احتياجات دول المنطقة وتقديم السلع العامة بنشاط لحوكمة الأمن الإقليمي.

[1] Ibid, p.02

[2] Liu Haiquan, "The Security Challenges of the “One Belt, One Road” Initiative and China’s Choices", **Croatian International Relations Review**, Vol. 23, No.78, (Aug 2017), pp.129-147, p.141

وعلى الرغم من القدرة الدفاعية المحدودة للصين في مجال الأمن التقليدي، فإن القوة العسكرية البحرية الحالية للصين ليست أكثر من تدخل مضاد في مواجهة الولايات المتحدة، لكن مزايا الصين في المجالات الأمنية غير التقليدية ستكون واضحة، بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية المتزايدة، يمكن للصين أن تدعو إلى إنشاء مجموعة متباينة ومتعددة من التكتلات في مجال الأمن الإقليمي لتعزيز الأمن القومي على أساس مبدأ الربح الاقتصادي، وذلك لضمان الأمن الاقتصادي وتحقيق مجتمع المصير المشترك، حيث قدمت الصين اقتراح لتعزيز نظام الأمن البحري لبحر الصين الجنوبي والإلتزام بإجراءات الحماية البيئية، وفي إطار ذلك عملت على إنشاء 3 مليارات يوان صندوق التعاون البحري بين الصين والآسيان في عام 2011[1].

2. مراعاة مصالح الدول الأعضاء وهندسة شبكة علاقات تعاونية مع القوى الكبرى لاحتواء نفوذها في المنطقة

تواجه مبادرة الحزام والطريق بشكل أساسي قضايا أمنية تتعلق بعوامل محلية مرتبطة بالوضع الأمني لبعض الدول الأعضاء في المبادرة، إضافة إلى العديد من النزاعات على الأراضي والجزر تستند بشكل أكبر إلى دوافع تاريخية، وفي هذا الصدد ينبغي على الصين أن تهتم بمصالح دول المنطقة، من خلال الحث على الالتزام بمبدأ السيادة بالنسبة للدول الأعضاء وتقويض الخلافات والسعي لتحقيق التنمية المشتركة، من جانب آخر ولمراعاة المصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى في النزاعات وحلها بفعالية من خلال المشاورات الثنائية، يتعين على الصين الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والقيام بدور بناء في التقريب بين الأطراف المعنية، والسعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ عليه سلميا عند مواجهة الاضطرابات السياسية في الدول المعنية.

فيما يتعلق بعامل القوى الكبرى، ستتبع منافسة القوى العظمى في منطقة الحزام والطريق اتجاهًا طبيعيًا، يتمثل جوهره في التحول بين القوى الناشئة والقوى المحافظة، لذلك يجب على الصين معالجة المخاطر الأمنية في المنطقة مع جلب القوى العظمى كأصحاب مصلحة، بهدف تعزيز مستويات التعاون وتنسيق العلاقات بشكل صحيح، حيث تؤدي الولايات المتحدة وروسيا دورًا أساسيًا في أبرز الدوائر

[1]Ibid, p.142

الإستراتيجية لمسار المبادرة، سواءا كدولة مهيمنة (الولايات المتحدة من خلال مجموعة واسعة من المصالح في المنطقة)، كدولة إقليمية تقليدية (روسيا وقدرتها على التأثير في مختلف القضايا الأمنية في المنطقة)[1].

وبالتالي يمكن للصين والولايات المتحدة وروسيا الاستفادة الكاملة من آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف القائمة، واعتماد أشكال مرنة ومتنوعة من العلاقات التعاونية، وتعزيز التنسيق على مختلف المستويات، وتقوية الثقة السياسية، والبحث عن نقاط ذات اهتمام مشترك، ويمكننا الإشارة هنا إلى أن روسيا أقرب إلى الصين منها إلى الولايات المتحدة، حيث تتشارك مع الصين في المهمة المشتركة المتمثلة في تجديد الشباب الوطني، كما تحتاج الصين والاتحاد الأوراسي إلى درجة معينة من الالتحام لحماية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بشكل مشترك في مجال الأمن.

وعلى خلاف ذلك هناك معضلة أمنية هيكلية بين الصين والولايات المتحدة في مجال الأمن التقليدي، حيث أن تنمية الصين محصلتها صفر في ظل تواجد الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ولذلك يعتبر التنسيق الصيني الروسي كآلية استبعاد للولايات المتحدة، حيث ساهمت المصالح المشتركة ومعارضة الضغط الأمريكي إلى تعزيز التقارب الروسي الصيني، وبالتالي خلق تهديد لمصالح الولايات المتحدة، حلفائها وشركائها، وفرض تحديات متزايدة على النظام المدعوم من الولايات المتحدة في مجالات اهتمامهما ذات الأولوية – بالنسبة لروسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وبالنسبة للصين ومحيطها القاري والبحري– والعمل بشكل منفصل وجماعي للحد من قوة الولايات المتحدة ونفوذها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وتقويض نفوذ الولايات المتحدة، وتشمل هذه الجهود المشتركة تدابير دبلوماسية وأمنية واقتصادية في المنتديات متعددة الأطراف والعلاقات الثنائية مع خصوم الولايات المتحدة على غرار كوريا الشمالية وإيران وسوريا[2]، والتعاون في مواجهة اتهامات الولايات المتحدة وحلفائها بشأن التوسع القسري الروسي والصيني والخطوات الأخرى التي تتحدى النظام الإقليمي والمعايير العالمية المدعومة من الولايات المتحدة.

---

[1] Ibid, p.143

[2] Michael S. Chase & all, russia-china relations Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines", the national bureau of asian research, nbr special report 66, (july 2017), 64 pages, P.V

ومع ذلك هناك دافع قوي للولايات المتحدة للانخراط في النزاعات الإقليمية والجزرية لتجنب الاضطرابات السياسية في المنطقة، وبالتالي سيكون التعاون الأمني بين الصين والولايات المتحدة أكثر ارتباطًا بمكافحة الإرهاب، القرصنة، وقمع الجريمة المنظمة العابرة للحدود،... ومع بناء الثقة تدريجيا يمكن للبلدين التعامل مع التحديات المشتركة من خلال مجموعة متنوعة من آليات الحوار والتواصل.

ثانيا: تنفيذ رؤية بناء الطريق والحزام الأخضر

برزت المساعي الصينية لتضمين الأبعاد البيئية في مبادرة الحزام والطريق، من خلال الرؤى والإجراءات المنتهجة بشأن البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين المرتكزة على تعزيز التقدم البيئي في إطار مشاريع الاستثمار والتجارة، وزيادة التعاون في الحفاظ على البيئة، وحماية التنوع البيولوجي، ومواجهة مخرجات تغير المناخ، والتكاتف لجعل طريق الحرير طريقا صديقا للبيئة، وهو ما يبرز من خلال دعوة الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في خطابه أمام الغرفة التشريعية للجمعية العليا لأوزبكستان في جوان 2016 إلى متابعة التنمية الخضراء والجهود المبذولة لبناء طريق الحرير الأخضر بشكل مشترك[1].

كما أكد "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في ماي 2017 على متابعة الرؤية الجديدة للتنمية الخضراء وطريقة حياة وعمل أخضر ومنخفض الكربون ودائري ومستدام، والعمل على بذل جهود لتعزيز التعاون في مجال الحماية البيئية وتعزيز الثقافة الإيكولوجية في حياة المجتمعات من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030[2].

كما أشار "**شي جين بينغ**" "**Xi Jinping**" في حفل الافتتاح الثاني لمعرض BRF في أفريل 2019 إلى مضامين الحزام والطريق فيما يتعلق بتعزيز التنمية الخضراء، وطرح إمكانية إطلاق مشاريع في إطار بنية تحتية واستثمار أخضر، والعمل على توفير تمويل أخضر لحماية البيئة[3]، بالإضافة إلى ذلك أشار جهود الصين وشركائها لإقامة تحالف الحزام والطريق للمدن المستدامة والتحالف الدولي لمبادرة

[1]Art Hanson, GUO Jing & Thomas Lovejoy, "Green Belt and Road Initiative (BRI) and 2030 SDGs", Special Policy Study Report, China Council for International Cooperation on Environment and Development, 31 pages, p.11
[2]United Nations Department of Economic and Social Affairs, op.cit, p.26
[3]Art Hanson, GUO Jing & Thomas Lovejoy, op.cit, p.11

الحزام والطريق للتنمية الخضراء، والعمل على صياغة مبادئ الاستثمار الأخضر لتطوير الحزام والطريق، وإطلاق إعلان تسريع التنمية المستدامة، وإنشاء منصة البيانات الضخمة البيئية لمبادرة الحزام والطريق، وفي ذات السياق أكد على مواصلة الجهود لتنفيذ برنامج مبعوثي طريق الحرير الأخضر والعمل مع البلدان ذات الصلة من أجل التنفيذ المشترك لمبادرة الحزام والطريق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ.

من عام 2016 إلى عام 2020 حققت الصين تقدما كبيرا في الحفاظ على البيئة من خلال اتخاذ إجراءات نشطة بشأن تغير المناخ والانتقال نحو التنمية الخضراء، ووفقا للبيانات الصادرة عن الصين، بحلول نهاية عام 2020 انخفضت كثافة الكربون في الصين بشكل تراكمي بنسبة 18.8%، حيث تمثل الطاقة النظيفة الآن 23.4% من مزيج الطاقة في الصين، ومن خلال تنفيذ اتفاق باريس شاركت الصين بنشاط في إدارة المناخ العالمي؛ كما تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060[1]، مما ينعكس على القدرة الاستقطابية لمبادرة الحزام والطريق.

المبحث الثالث: حدود تحقيق الازدهار المشترك لمبادرة الحزام والطريق: من صدمة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية

منذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق الصينية تغيرت الظروف في السياسة العالمية بشكل جذري، حيث أصبحت الصين أكثر ابتكارًا وأكثر تفاعلا وانخراطًا في سلاسل القيمة العالمية، كما تسببت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في إعادة تنظيم جزئي للبنية الاقتصادية الدولية، إلا أن المستجدات التي شهدتها البيئة الخارجية على غرار جائحة COVID-19 والأزمة الروسية – الأوكرانية قد انعكست تداعياتها على الاقتصاد العالمي، وإن كان هناك تباين من حيث مدى التأثر، ذلك أن رهانات هاتين الصدمتين كانت أكثر حدة بالنسبة لبعض الدول الصناعية والمناطق الاقتصادية الناشطة مقارنة بغيرها، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق.

[1]United Nations Department of Economic and Social Affairs, op.cit, p.16

المطلب الأول: مبادرة الحزام والطريق في ظل تطورات وتداعيات جائحة كورونا

مفهوم القوة المسؤولة في العلاقات الدولية غامض إلى حد ما، ويفتقر إلى تعريف واحد، إذ يشير المصطلح إلى الروابط العلائقية التي يمكن تفسيرها على أنها مهمة اجتماعية تتأثر بكل من تصور المجتمع الدولي وتصور الفواعل الدولية كل على حدا، وهذا يعني أن كل دولة لديها وجهة نظرها الخاصة حول ما تعنيه المسؤولية وما تتضمنه، وهو ما أشار إليه "**ريتشاردسون**" "**Richardson**":

"**معايير تحديد سلطة مسؤولة محددة بالسياق**"[1].

في حين يرى "**ليبينغ**" "**Liping**":

"**يجب أن تساهم القوة المسؤولة في جهود السلام الإقليمية والعالمية والمشاركة في صياغة القانون الدولي، على هذا النحو تتولى القوى العظمى – نظرًا لمواردها النسبية – دورًا مؤقتًا أو إداريًا في النظام الدولي**"[2].

فالاعتراف بدولة ما كقوة مسؤولة يعني الاستعداد لتقاسم التكاليف وتحمل المسؤولية عن الاستقرار الدولي في سياق إدارة الأزمات، وبالتالي فالسلطة المسؤولة منفتحة على تبادل المعلومات الموثوقة والموظفين المتخصصين، وتولي موقف شفاف ودعم للمجتمع الدولي، فالفاعل الملتزم بإطار المسؤولية يفكر ويعمل على الصعيد العالمي؛ ويرى نفسه مرتبط بالنظام الدولي.

في حالة الصين أطلق نائب وزير الخارجية الأمريكي "**روبرت زوليك**" "**Robert Zoellick**" نداءا للعمل كشريك مسؤول في عام 2005، ويمثل ما يسمى ب(مفهوم Zoellick) كسياسة لدمج الصين في النظام الدولي المعاصر الذي صاغته الولايات المتحدة، ولكن أيضًا كآلية لمواجهة الصين كتهديد بمعنى استراتيجية ثنائية الأبعاد، الصين من جانبها تعتبر نفسها دولة مسؤولة مستندة في شعورها بالمسؤولية إلى التزامها بمبادئ الأمم المتحدة كالتزام ذاتي للعب دور أكثر استباقية في تشكيل قواعد النظام الدولي،

[1] Richardson, Courtney J, "A Responsible Power? China and the UN Peacekeeping Regime", **International Peacekeeping** , Vol.18, No.03, (2011), pp.286–297, p.288

[2] Maria Papageorgiou & Daniella da Silva Nogueira de Melo, "China as a Responsible Power Amid the COVID-19 Crisis: Perceptions of Partners and Adversaries on Twitter" , **Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences**, Vol.15, (Twitter 2022), pp.159–188, p.163

وإعادة تحديد دورها فيما يتعلق بالدول الكبرى الأخرى مع اكتساب الاعتراف بها كقوة عظمى شرعية، وإن كان ذلك وفقا لشروطها الخاصة.

أدى ظهور الصين كقوة صاعدة إلى حتمية تحولها إلى قوة مسؤولة، تتقاسم مسؤوليات وتكاليف الحوكمة العالمية، فقد سعت الصين إلى لعب دور أكثر مسؤولية من خلال الالتزام بالتجارة الدولية الحرة، والإلتزام باتفاقيات انتشار النووي والمعايير البيئية، وكذلك المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتقديم المساعدة الإنسانية في أوقات الأزمة، أكد المسؤولون الصينيون مرارًا على دور الصين كقوة مسؤولة، مشيرين إلى أن الصين كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، كانت دائما تشارك بنشاط في التعاون الدولي للتعامل مع الأزمة المالية الدولية لعام 2008، إضافة إلى مفاوضات تغير المناخ في مؤتمر كوبنهاغن في ديسمبر 2009، وتأكيد الصين على والإلتزام بالمساهمة بنصيبها العادل في مكافحة تغير المناخ، وبذلك ومن خلال الترويج لنفسها كقوة مسؤولة، سعت بكين إلى تخفيف التصورات السلبية عنها.

وقد أتاحت أزمة كوفيد −19 فرصة للصين لترسيخ مكانتها كقوة عظمى، مع تعزيز صورتها كقوة مسؤولة، وتوظيف خبراتها في مواجهة الأوبئة، سعت الدولة إلى وضع نفسها كقوة مسؤولة واحتواء جائحة COVID-19، ومساعدة البلدان الأخرى على ذلك، بالإضافة إلى المشاركة الصينية المتزايدة في أنظمة الصحة العالمية في تبنيها لنهج متعدد الأطراف لإدارة الأزمات الصحية، كما تم الترويج لدور الصين كقوة عظمى مسؤولة بشكل خاص من قبل وسائل الإعلام الصينية خلال أزمة (COVID-19)، وهو ما برز في مضامين الخطاب الرسمي للدولة، حيث أكد الرئيس "**شي**" "**Xi**" في خطاباته على أهمية التضامن والتعاون في دحر مرض يهدد الجميع.

بالإضافة إلى ذلك رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "**قنغ شوانغ**" "**Geng Shuang**" على الانتقادات بالقول إن البلاد قد اتخذت تدابير واسعة لمكافحة الوباء وفقًا لمعايير الانفتاح والشفافية والمسؤولية، مؤكدا على إشادة المجتمع الدولي بجهود الصين وسرعة استجابتها في التعامل مع أزمة الصحة العالمية ومخرجاتها[1].

---

[1] Maria Papageorgiou & Daniella da Silva Nogueira de Melo, Ibid, p164

في ظل الوضع الجديد لمكافحة الوباء، تحتاج الصين والمجتمع الدولي إلى صياغة شكل جديد للعلاقات الدولية بقوة أكبر، يتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجانبين، وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية بحزم، والعمل من أجل عالم مفتوح وشامل والتعايش بسلام دائم وأمن عالمي ورخاء مشترك[1].

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق في ظل الحرب الروسية – الأوكرانية: مأزق التموقع

تشترك أوكرانيا وروسيا في تاريخ من التعايش المضطرب والمواجهة الجيوسياسية والتنافس التاريخي والثقافي، فقبل عام 2014 شهدت العلاقات الروسية الأوكرانية العديد من الاضطرابات كنتاج للخلافات حول علاقات أوكرانيا بحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ووضع أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم، ونقل الغاز الطبيعي الروسي عبر أوكرانيا إلى أوروبا، بحلول نهاية عام 2013 بدا أن الرئيس الأوكراني السابق "**يانوكوفيتش**" "**Yanukovych**" يتخذ خطوة حاسمة تجاه روسيا، فقام بتجميد اتفاقية الشراكة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية أوثق مع الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل وافق بدلاً من ذلك على مساعدة مالية كبيرة من روسيا، هذا القرار أثار احتجاجات الجانب الأوروبي، وأدى في النهاية إلى إزاحة "**يانوكوفيتش**" "**Yanukovych**" من السلطة، ليتبع بالغزو الروسي لأوكرانيا بعد فترة وجيزة من فرار"**يانوكوفيتش**" "**Yanukovych**" إلى روسيا في فيفري 2014[2]، وتوصيف ثورة الكرامة كانقلاب مدعوم من الغرب، وبالتالي إدراجه كتهديد مباشر لأمن السكان من أصل روسي في شبه جزيرة القرم بأوكرانيا، مع إمكانية إزاحة أسطول البحر الأسود الروسي من المنطقة، مقابل جلب حلف الناتو إلى الحدود الروسية.

جذب النزاع بين روسيا وأوكرانيا حول القرم اهتمامًا دوليًا واسعا[3]، وقد فسر الدافع الرئيسي لاهتمام روسيا بشبه جزيرة القرم لوجود موانئ المياه الدافئة في هذه المنطقة، وحاجة روسيا الملحة للوصول هذا

---

[1]Yang Jiemian, "The COVID-19 Pandemic and Its Impact on Contemporary International Relations", How COVID-19 is Changing the World Order, pp.18-26, (Beijing: China Institute of International Studies, 2020), p.26

[2]Cory Welt, "Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy", congressional Research Service, (05/10/2021), 44 pages, pp.14,15

[3]Anton Bebler, "Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict", **Romanian Journal of European Affairs,** Vol.15, No.01, (2015), P.35

هو نوع الموانئ[1]، وبعد خلافات عديدة بين البلدين صوت ممثلو برلمان شبه جزيرة القرم بالإجماع للانضمام إلى روسيا، وهو القرار الذي تم دعمه بإجماع شعبي عبر آلية الاستفتاء (93٪ لضم شبه الجزيرة إلى روسيا)، في نفس العام تم نشر إعلان استقلال شبه جزيرة القرم وميناء سيفاستوبول، ووقع الرئيس الروسي "**بوتين**" "**Putin** " رسميًا وثيقة ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا.

إلا أن أواخر عام 2021 قد شهدت تأزم للعلاقات الروسية الأوكرانية من خلال الانتشار العسكري الواسع للقوات الروسية على طول الخط الحدودي مع أوكرانيا، وتصريح وزارة الخارجية الروسية عن مجموعة من المطالب فيما يتعلق بالوضع في أوكرانيا، شملت هذه المطالب تقديم مسودة اتفاقية بين روسيا والولايات المتحدة بشأن الضمانات الأمنية ومسودة اتفاقية بشأن إجراءات ضمان أمن روسيا والدول الأعضاء في الناتو، ففي الأساس طالبت روسيا بوقف أي نشاط عسكري في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من طرف الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، باعتبارها مناطق نفوذ ذات أهمية جيوسياسية لروسيا، وبالتالي ضرورة الالتزام بعدم التوسع المستقبلي للناتو شرقا، مع رفض إمكانية انضمام أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو.

وهي المطالب التي قوبلت بالرفض من طرف الولايات المتحدة وأعضاء حلف الناتو، في المقابل تم تحذير روسيا من عقوبات اقتصادية شديدة في حالة حدوث غزو آخر على أوكرانيا، إلا أن الرد الروسي تبلور في إطار موافقة مجلس الاتحاد الروسي باستخدام القوة العسكرية في الخارج، وبالتالي إعطاء الأمر للجيش الروسي للدخول إلى الأراضي الأوكرانية في 22 فيفري 2022[2]، مما أدى إلى تأزم الأوضاع في المنطقة، الأمر الذي أفرز رهانات وتحديات على استقرار مسار مبادرة الحزام والطريق، وخاصة في ظل إدراج الصين في المحور الروسي.

من جهة أخرى فمبادرة طريق الحزام الصينية (BRI) كبرنامج طموح لربط آسيا بأوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عبر شبكات النقل البرية والبحرية على أمل تعزيز التكامل الاقتصادي وزيادة التجارة وتحفيز النمو، تحتل أوكرانيا فيه موقعًا استراتيجيًا، بالقرب من تقاطع أوروبا وآسيا، مما يجعلها بوابة

[1]Tim Marshal, **Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need To Know About The World**, (New York: Scribner, 2016), p.167

[2]Ioannis E. Kotoulas wolfgang pusztai, "Geopolitics of The War in Ukraine", Foreign Affairs Institute, Greece, Report No.04, (Jun 2022), 77 pages, pp.09,10

محتملة إلى أوروبا، إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد أفرز العديد من التحديات للمبادرة، بالتأثير على بعض الركائز والأهداف العامة للمبادرة الصينية، وخلق اضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وإضعاف التجارة الحرة، وتزايد حدة انعدام الأمن الغذائي والطاقة، خاصة في ظل تراجع اتصال البنية التحتية في الوضع الحالي ضآلة خيارات تمويل، وتباين الصدمات الجيوسياسية، ومع ذلك فحيثما توجد مخاطر، هناك أيضًا ظروف مواتية محتملة لمبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك الفرص المتاحة للصين للمشاركة في إعادة إعمار أوكرانيا التي مزقتها الحرب.

الخاتمة

بناءا على ما تم التطرق إليه من خلال أجزاء وعناصر الدراسة يمكننا رصد مضامين المسار التحولي لسياسات الدول وفقا لمعادلة المصالح وطبيعة الرهانات، حيث يعتبر بناء العلاقات التعاونية وانتهاج سياسات الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات سمة هيكلية أساسية للنظام الدولي، وعامل أساسي لفهم طبيعة وديناميات العلاقات الدولية في شقها التعاوني، والتي يمكن توصيفها على نطاق أوسع من خلال تزايد مؤشرات الترابط بمستوييه (الإقليمي والدولي)، وهو ما تجسده العديد من الطروحات على غرار فكرة مناطق الازدهار المشترك (بأبعادها المتباينة الأبعاد التوسعية، المضامين الاقتصادية والثقافية..)، والتي شكلت أساس النهج الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، إلا أن إرساء الازدهار المشترك ضمن المبادرة الصينية مرتبط بمدى قدرة الصين على مجابهة المشاريع التنافسية والاستجابة لثنائية المخاطر وخلق الفرص، تحديدا في ظل ما تفرزه البيئة الدولية من مستجدات كأزمة الصحة العالمية (جائحة كورونا) والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على المسار التطوري للمبادرة.

وبالتالي فبعد الدراسة والتحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن رصدها في النقاط التالية:

تشكل فكرة الازدهار المشترك للشعوب والمجتمعات نهجا شاملا لتعزيز مسار السلام والأمن والتنمية الشاملة والانسجام في العالم، ولكن ذلك يتوقف على مدى تضمينها في استراتيجيات الدول كغاية أم كوسيلة لتمرير سياساتها و/أو الحفاظ على مصالحها، إذ تؤكد رؤية التعاون العالمي والازدهار المشترك على أهمية إعطاء الأولوية لتطلعات المجتمعات إلى مستقبل أكثر استقرارا، ودفع التحديث بطريقة تتمحور حول الشعوب؛

يتمثل جوهر الإستراتيجية الجيوسياسية المحورية للصين في التحول من إطار الدفاع إلى المبادرة ومن فكرة الخصم إلى فكرة الشريك، وتجسيد مفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية، وانتهاج فلسفة الجذب وتوسيع الدور الخارجي الصيني من خلال ثنائية تعبئة الشتات وتبني استراتيجية الأمن الاقتصادي؛

طرح مبادرة الحزام والطريق كوسيلة للتعاون المربح للجانبين بهدف تعزيز التنمية المشتركة والازدهار وبناء معالم الطريق نحو السلام والازدهار المشترك، من خلال تعزيز التفاهم والثقة بين الدول والمجتمعات، وتقوية التبادلات الشاملة؛

على الرغم من الطرح التفاؤلي للقيادة الصينية إلا أن ذلك لا ينفي تباين الرهانات والمخاطر على طول مسار مبادرة الحزام والطريق، فبالإضافة إلى التحديات التشغيلية الرئيسية للمبادرة الصينية، فإنها تتكشف في بيئة أمنية مضطربة، إضافة إلى تزايد المخاوف وعلى نطاق أوسع بشأن المشاريع التنافسية الإستراتيجية الحالية أو المحتملة من القوى الكبرى الأخرى، ولاسيما الولايات المتحدة واليابان والهند، مما يفرض على الصين تبني سياسات أكثر فعالية لتهدئة المخاوف ومواجهة التحديات لتحقيق أقصى قدر من المكاسب عبر تقليل أو تحييد النفوذ الخارجي وتعظيم مخرجات مبادرة الحزام والطريق؛

حالة التحول في الإستراتيجية الجزائرية المتمثلة في الخروج من حالة الانغلاق على الذات إلى تبني سياسات أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، والأهمية الجيواستراتيجية للجزائر ضمن مبادرة الحزام والطريق كلها عوامل دافعة على تزايد الحضور الصيني في الجزائر عبر آلية دبلوماسية الشراكة الشاملة بين البلدين، خاصة وأنه في ظل الفشل النسبي لمشاريع الشراكة الإقليمية تصبح مبادرة الحزام والطريق كعامل دمج للاقتصاد الجزائري في خارطة الاقتصاد العالمي، والمساهمة في اتساع نطاق النفوذ الجزائري على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما تجسد من خلال الموافقة الصينية على مطلب انضمام الجزائر لتكتل البريكس؛

إن تحمل المزيد من العبء في مجابهة المخاطر والتحديات وسرعة الاستجابة والتكيف مع المستجدات، لا يساهم فقط في حماية المصالح الصينية، ولكنه يروج لصورة الصين كمورد (وليس مستهلكا) للحوكمة العالمية، ضف إلى ذلك فبالرغم من أن التفشي غير المتوقع لـ COVID-19 قد شل البشرية جمعاء، ودفع الدول إلى انتهاج العديد من السياسات كسياسة التسول بجارك، وتبني سياسات العزلة، وتزايد العداء المتبادل والتشهير والتحريض... مما تسبب في اضطراب النظام العالمي، ومع ذلك فإن ديناميكية وكفاءة النخبة الصينية في التعامل مع الأزمة الصحية العالمية قد ساهم في تحول الصين إلى قوة مسؤولة وشريك موثوق كنتيجة لسرعة الاستجابة وتقديم الدعم للدول المتضررة خاصة الدول الأعضاء في المبادرة، ليتحول بذلك إلى عامل جذب، ترويج ورفع لقدرة المبادرة الصينية على الاستقطاب، وهو ما يؤكد على قدرة الصين على الاستثمار في الأزمات؛

من جهة أخرى وعلى الرغم من كونه حدثا جيوسياسيا؛ فإن الغزو الروسي لأوكرانيا سيعيد تشكيل الاقتصاد الجغرافي العالمي بشكل أعمق، مما سينعكس على مبادرات الاتصال القائمة على البنية التحتية

على غرار مبادرة الحزام والطريق الصينية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فتحول الحرب الروسية الأوكرانية إلى لعبة دولية لإعادة ترتيب التوازنات والمحاور سيخلق أزمة تموقع للصين خاصة في ظل حسابها على المحور الروسي، مما سينعكس على مسار المبادرة، وهنا سيشكل الجانب الإدراكي لصانع القرار الصيني والنخبة الصينية في التعامل مع الأزمة عامل الحسم، وبالتالي مجال الحركة والاستمرار للمبادرة وإرساء فكرة الازدهار المشترك.

التوصيات

وبناءً على النتائج المتوصل إليها، تم اقتراح التوصيات التالية:

- لتحقيق استمرارية مشروع الازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق، على الصين تكثيف جهودها لتهدئة المخاوف تجاه مخرجات المبادرة الصينية من جهة ومن جهة أخرى تفعيل سياسات أكثر فاعلية في التصدي للرهانات والتحديات التي من شأنها عرقلة المسار التطوري للمبادرة؛
- على الدول – بما في ذلك الجزائر – التعامل مع مشروع الازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق كغاية صينية لتحقيق سياسة الاتساق، وبالتالي العمل على الاستفادة من مزايا الانضمام لهذا المشروع، وكوسيلة في إطار سياسة التوسع والانتشار والبحث عن الهيمنة الصينية وبالتالي رسم سياسات كفيلة بمواجهة هذا الرهان؛
- على صانع القرار الجزائري العمل على رسم سياسات اقتصادية استشرافية كفيلة بتحقيق التكيف مع مستجدات البيئتين الإقليمية والدولية، وبالتالي تكريس الاندماج السلس في الاقتصاد العالمي في إطار مشاريع الازدهار المشترك على غرار التجربة الصينية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. إبراهيم موسى، **حوض الفرات ومشاهد الانفجار عام 2000: لكم نفطكم ولنا مياهنا**، بيروت: أصدقاء الحرف للطباعة والنشر، 1996

2. أحمد السيد النجار، **مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق: مستقبل النموذج الصيني**، الرياض: دار ابن الرشد، 2018

3. أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998

4. أحمد خالد الزعتري،**العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016**، بيروت: **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017**

5. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010

6. أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية العربية: 1945-2016**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016

7. أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران، 2011

8. تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة**، تر. محمود مكاوي وماجد شبانة، مصر: سما للنشر والتوزيع، 2016

9. جهاد عودة وصلاح الدين مصطفى، **الماكندرية الجديدة والصراع الإستراتيجي والتجاري العالمي، دراسة حالة الصراع الأمريكي–الصيني**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022

10. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث بالترتيب مع دار نشر جامعة اكسفورد، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004

11. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

12. حسام عبد العال، **العلاقات الدولية والمعارك الاقتصادية**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017

13. حسين قوادرة، "مكانة المضايق والممرات البحرية في مشروع الحزام والطريق الصيني"، تحرير دندن عبد القادر، **التنافس العالمي على المضايق والممرات البحرية**، ص ص. 149-172، باتنة: مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق، 2020

14. سالم العباسي، **دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية**، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020

15. عبد الرزاق عباس حسين، **الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية**، بغداد: مطبعة أسعد، 1976

16. عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019

17. علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019

18. عوني عبد الرحمان السبعاوي، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997

19. غيوم ديفان، **عالم أوحد تطور التعاون الدولي**، تر. نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)

20. محمد أحمد السامرائي، **موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكی**، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012

21. محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات**، بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988

22. محمود عبد المجيد عساف، "انعكاسات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي على الخطاب التربوي العربي آراء عينة من التربويين العرب"، في محسن محمد صالح، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني**، ص ص.229-275، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022

23. مقابلة مع شينزو آبي رئيس وزراء اليابان حول الدور الياباني في المنطقة بتاريخ 02 ماي 2007، في **محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد(محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009**

24. ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2010**،عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014

25. يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015

II. المقالات

1. أحمد عبد الله الماضي وعادل مطشر حسن، "مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره"، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، ، السنة 08، م.03، ع.29، (2016)، الصفحات 154-171

2. أحمد عجاج مطر، "المجال الحيوي الصهيوني بين التفتيت والتطبيع"، **مجلة الجامعة العربية**، ع.53، ج.01، (2021)، الصفحات 519-532

3. إسراء شريف الكعود، "نظرية المجال الحيوي – دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والأهداف والوسائل (الولايات المتحدة الأميركية) نموذجا"، **مجلة كلية التربية للبنات**، م.25، ع.02، (2014)، الصفحات 312-323

4. أسماء بن مشيرح، "الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة قضايا آسيوية**، ع.13، (جويلية 2022)، ص ص.45-56

5. أمينة مصطفى دلة، الإتحاد الأوروبي فاعلا أمنيا؟ دراسة في حدود التحولات البراديغمية الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003) والإستراتيجية العالمية للإتحاد الأوروبي (2016)،**مجلة سياسات عربية**،ع.46، (سبتمبر 2020)، الصفحات07-27

6. برد رتيبة، " الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، م.04، ع.02، (2021)، الصفحات 155-177

7. بشار نبيل الملا، رياض إسماعيل رياض، ومحمود محمد عبد الرزاق عنبر، "الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل**، م.02، ع.02، (جانفي 2021)، الصفحات 166-202

8. بن جدو محمد الشريف، "طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة"، **مجلة الأصالة للدراسات والبحوث**، م.01، ع.02، (2019)، الصفحات 15-44

9. حسن عبدالله جوهر، "تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 32، ع. 124، (أفريل 1996)، الصفحات 60-67

10. حسن نافعة، "مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل"، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع.281، (خريف 2020)، الصفحات08-17

11. حنينة رجوح وعتيقة كواشي، "الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والمخاطر"، **مجلة السياسة العالمية**، م.06 ، ع.01، (2022)، الصفحات 213-230

12. ريا عبد الحسين مانع، "التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي"، **مجلة قضايا سياسية**، ع.62، السنة 12، (2020)

13. رياض قهوجي، "أبعاد انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، م.12، ع.47، (صيف 2001)

14. شريفة كلاع، "الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي – الصيني: هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، م.08، ع.01، (جانفي 2022)، الصفحات 102-131

15. صالح زياني ويوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.21، ع.12، (جانفي 2023)، الصفحات61-69

16. صفاء خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا (2013-2021)"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.13، (جانفي 2022)،الصفحات 154-202

17. صورية تريمة، "مسارات التطبيع العربي- الإسرائيلي...من كامب دايفيد إلى اتفاق أبراهام"، **مجلة مدارات سياسية**، مز05، ع.02، (2021)، الصفحات 225-238

18. عباس فاضل علوان، إستراتيجية الولايات المتحدة لإدارة التوازن الدولي (الشرق الأوسط بعد عام 2015 أنموذجا)، **المجلة السياسية والدولية**، ع.35-36، (جوان 2017)، الصفحات 1135-1166

19. عبد الرحمانعلي إبراهيم غنيم، "التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي كوفيد 19"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، ع.32، (2020)،الصفحات 18-36

20. العلمي سمية وطافر زهير، "تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة المالية والأسواق**، م.09، ع.02، الصفحات 156-182

21. عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الإستراتيجية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.21، (جويلية 2016)، الصفحات 26-41

22. عينوش أسامة وعبد الوهاب عميري، "التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا: تحليل التحديات وفرص الاعتماد المتبادل الدولي المعقد"، **مجلة دراسات وأبحاث**، م.03، ع.05، (2021)، الصفحات 436-447

23. قاسم محمد عبير وريا عبد الحسين مانع، "التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي"، **مجلة قضايا سياسية**، ع.62، السنة 12، (2020)، الصفحات01-40

24. قلواز إبراهيم وغربي محمد، "مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.19، (جانفي 2018)، الصفحات 163-174

25. قندوز عائشة، "دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية- مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، م.08، ع.01، (2020)، الصفحات 113-132

26. كواتي فاطمة الزهراء، "التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا"، **دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، م.06، ع.01، (2022)، الصفحات 348-372

27. محمد حمشي، "الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.35، (نوفمبر 2018)، الصفحات64-75

28. موساوي عبد السميع طه وناصري نفيسة، "طريق الحرير كنافذة اقتصادية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.08، ع.02، (أوت 2022)، الصفحات 40-57

III. الرسائل والأطروحات الجامعية

1. فوزية بلعجال، "العوامل الديمو-اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران: كلية العلوم الإجتماعية، 2013

2. صورية شنبي، "إستراتيجيات وسياسات تطوير قطاع النقل المستدام في التجارب الحديثة: دراسة حالة قطاع النقل في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011

3. عامر عبد اللطيف، "آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011

4. عبد الحميد مشري، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني -البنائي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017

5. محمدالطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014

IV. التقارير

1. الأمم المتحدة، "تقرير التجارة والتنمية 2014"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، سويسرا، (2014)

2. الأونكتاد، "استعراض النقل البحري 2019"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، (2019)

3. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، الإصدار 14، (جويلية 2021)، 45 صفحة

4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تكاليف التجارة والنقل في المنطقة العربية"، مطبوعات للأمم المتحدة تصدرعن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت، (مارس 2019)

5. مجموعة البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية"، واشنطن، (2020)
6. محمد بن صقر السلمي، "التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، رصانة-المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (22 أفريل 2021)، 31 صفحة
7. محمود جرابعة وليهي بن شطريت، "احتمالات المواجهة الإسرائيلية-الإيرانية بعد انسحاب أميركا من الاتفاق النووي"، مركز الجزيرة للدراسات، (14 ماي 2018)، 10 صفحات

V. المحاضرات

1. منال بوكورو، "محضارات في مقياس التعاون الدولي"، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة، 2023

VI. الملتقيات والمؤتمرات

1. محمود إدريس الصيني، "معرفة حقيقة الحزام الطريق"، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، (21-22 نوفمبر 2017)

VII. المواقع الإلكترونية

1. ابتسام الكتبي، دلالات الزخم الاستراتيجي الذي تكتسبه الاتفاقيات الإبراهيمية، 2022/04/07، تاريخ الإطلاع 2022/08/27، متاح على الرابط: https://epcenter.ae/3v3Ko2Y
2. البنك الدولي، "الرخاء المشترك: هدف جديد لعالم يتغير"، 2013/08/05، تاريخ الاطلاع 2022/04/29، متاح على الرابط:https://2u.pw/3adCo
3. جهاد الدين البدوي، مجالات النفوذ الجديدة...تقاسم الكرة الأرضية مع القوى العظمى الأخرى، جريدة الحدث، 2020/03/02، تاريخ الاطلاع 2022/06/25، متاح على الرابط:https://2u.pw/XBngk
4. جون ميلر وساشا ونش-فنسنت، تجارة التكنولوجيا العالية تنتعش بشدة في النصف الثاني من عام 2020، وانتفاع المصدرين الآسيويين الجدد، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 15/03/2021، تاريخ الاطلاع 2022/02/26، متاح على الرابط:https://2u.pw/KX2Du
5. حركة النقل في موانئ الحاويات (وحدات تعادل 20 قدماً)، البنك الدولي، الكتاب السنوي لـ ContainerisationInternational، 2020، تاريخ الاطلاع 2022/02/25، متاح على الرابط: https://2u.pw/KStD3
6. دانييل شاتز، "اتفاقيات إبراهيم: الحوافز والفرص السياسية والاقتصادية"، تريندز للبحوث والاستشارات، 2020/11/15، تاريخ الاطلاع 2022/07/29، متاح على الرابط: https://2u.pw/i5K1E

7. شروق مستور، "استراتيجية "الحزام والطريق" وتنامي الدور الصيني في الجزائر"، مركز أضواء للبحوث والدراسات، 2021/06/26، تاريخ الاطلاع 2023/02/22، متاح على الرابط:
https://shortest.link/niMj
8. كيف تسببت نظرية المجال الحيوي في التوسع الاستعماري؟، 04 مارس 2018، تاريخ الاطلاع 2022/05/26، متاح على الرابط: https://2u.pw/Jkvy4
9. المواضيعية الثانية: تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، مذكرة مرجعية الجلسة، تاريخ الاطلاع، 15/01/2022، متاح على الرابط: https://2u.pw/lkPak$
10. وكالة أنباء الإمارات، الاتحاد الأوروبي يقترح شراكة ديمقراطية مع دول جنوب المتوسط، منشور بتاريخ 2011/03/09، تاريخ الاطلاع 2020/12/11، متاح على الرابط: https://2u.pw/ZX0QwA

ثانيا: قائمة المراجع باللغات الأجنبية

I. Books

1. Adolf Hitler, **Mein Kampf**, Translated into English by James Murphy, London: Coda Books, 2011
2. Alistair Lamb, **Asian Frontiers,** Melbourne: Chesire, 1968
3. Anna Caffarena & Giuseppe Gabusi, "China's Belt and Road Initiative in Eurasia: Space-Shaping as Ordering", In Serena Giusti & Irina Mirkina (Eds), **The EU in a Trans-European Space: External Relations across Europe, Asia and the Middle East,** pp 65–85, Switzerland: Springer, 2019
4. Annette Jünemann & Niklas Schörnig, "Die Europäischen Sicherheits- und Verteidigungspolitik: Potenzielle Gefahren einer sich abzeichnenden Eigendynamik", In Peter Schlotter (Ed), **Europa - Macht - Frieden? Zur Politik der Zivilmacht Europa,** pp. 101-133, Baden-Baden: Nomos, 2003
5. Anson Rabinbach & Sander L. Gilman, **The Third Reich Sourcebook**, Berkeley: University of California Press, 2013
6. Anthony A. Clarke & all, "A Language of Cooperation?", In John H. Connolly & Lyn Pemberton (Eds), **theComputer Supported Cooperative Work book series (CSCW)**, pp 61–77, London: Copyright information Springer-Verlag, 1996
7. Arnulf Griibler & Nebo J Sa Nakicenovic**, Evolution Of Transport Systems: Past And Future**, Laxenburg: International Institute For Applied Systems Analysis, June 1991
8. Asian Development Bank, Infrastructure for Supporting Inclusive Growth and Poverty Reduction in Asia, Philippines: Asian Development Bank, 2012
9. Barbara J. Brooks, **Japan's Imperial Diplomacy: Consuls, Treaty Ports, and War in China, 1895-1938,** USA: University of Hawaii Press, 2000
10. Bräutigam Deborah, **Chinese Aid and African Development: Exporting Green Revolution,** New York: Palgrave Macmillan, 1998
11. Canrong Jin, "Guoji xingshi huigu yu zhanwang: International outlook", In Xiandai Guoji Guanxi, **Contemporary International Re-lations**, International Outlook, 2007

12. Carl Schmitt, “Großraum versus universalism: The international legal struggle over the Monroe Doctrine”, In Stephen Legg (Ed), **Spatiality, Sovereignty and Carl Schmitt Geographies of the Nomos,** pp.46-54, Bingdon: Routledge, 2011
13. Charles Andler, **Pan-Germanism, its plans for German expansion in the world**, Paris : A. Colin, 1915
14. Charles P. Kindleberger, **The World in Depression, 1929-1939**, Berkeley: University of California, 1973
15. Christopher Hill & Michael Smith, **InternationalRelations and the European Union**, New York : Oxford University Press, 2005
16. Colin S. Gray, “Defence of the Heartland. In Global Geostrategy”, In Brian W. Blouet(Ed), **Mackinder and the Defence of the West,** pp. 17–35, New York: Frank Cass. 2005) Carl Schmitt, **The Nomos of the Earth in the International Law of the Jus Publicum Europaeum**, Translated and Annotated by G. L. Ulmen, New York: Telos Press Publishing, 2006
17. Cook Haruko Taya & CookTheodore, **Japan at War: An Oral History**, New York: The New Press,1992
18. Craig Calhoun, “The Class Consciousness of Frequent Travellers: Towards A Critique of Actually Existing Cosmopolitanism”, In Daniele Archibugi (Ed), **Debating Cosmopolitics** pp. 86–116, London: Verso, 2003
19. David Magarey Earl, **Emperor and Nation in Japan: Political Thinkers of the Tokugawa Period,** Seattle: University of Washington Press, 1964
20. Derek Wolff, **1996 trade policy Agenda and 1995 Annual Report of the president of the united states on the trade agreements program**, United States: Office of the U.S. Trade Representative, 1995
21. Dimitrios Koliopoulos, **The Theory of Lebensraum (Living Space) As A Tool of The Foreign Policy of The German Empire and Nazi Germany**, Panteion University of Social And Political Sciences: Departement of International, European and Regional Studies, 2018
22. Dragan Pavlićević, "A Power Shift Underway in Europe? China’s Relationship with Central and Eastern Europe Under the Belt and Road Initiative", In Li Xing (Ed.), **Mapping China’s ‘One Belt One Road’ Initiative**, pp.245- 257, London: Palgrave MacMillan, 2018
23. Duncan Hall, **Mandates Dependencies and Trusteeship,** London: Stevens, 1948
24. DupuyTrevor Nevitt, **Asiatic Land Battles: Allied Victories in China and Burma**, Volume 10, New York: Franklin Watts, 1963
25. Edy Kaufman, **The Superpowers and Their Spheres of Influence: The United States and the Soviet Union in Eastern Europe and Latin America**, London: Croom Helm, 1917
26. Emmanuelkwesi Boon, "International Cooperation for Sustainable Development in Africa", In A. F. MunirManiruzzaman, **International Sustainable Development Law**, Vol.03, pp.143-173**,** United Kingdom: Ecolss Publishers Co.Ltd , 2010
27. Emmanuel Kwesi Boon, **Area Studies - Regional Sustainable Development: Africa,** UK: UNISCO & Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), 2009
28. Francis Mulenga Muma, **International Trade as a Beacon of Peace**, Editeur: Grin Verlag, Academia.edu, juillet 2012
29. Frank Ninkovich, **The Wilsonian Century: U.S. Foreign Policy since 1900,** Chicago: The University of Chicago Press, 1999

30. Frederick Jackson Turner, “The Significance of the Frontier in American History”, In **Frontier and Section**, Selected Essays of Frederick Jackson Turner, New Jersey: Prentice-Hall, 1961
31. Friedrich Ratzel, **Politische Geographie Oder Die Geographie Der Staaten, Des Verkehrs Und Des Kriges,** Munich und Berlin: R.Oldenbourg, 1903
32. Gbadebo Odularu, Mena Hassan & Musibau Adetunji Babatunde, **Fostering trade in Africa: trade relations, business opportunities and policy instruments**, Switzerland : Springer, 2020
33. Geároid Ó Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space**, London: Routledge, 1996
34. Gerhard L. Weinberg, **Visions of Victory: The Hopes of Eight World War II Leaders**, Cambridge University Press, 2005
35. Haim Malka, **Beyond Algeria’s Presidential Election**, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2019
36. Hajime Shimizu, "Southeast Asia as a Regional Concept in Modern Japan: an Analysis of Geography Textbooks", Takashi Shiraishi & Saya S. Shiraishi (Eds), **The Japanese in Colonial Southeast Asia**, pp.82–112,Cornell University Press, 1993
37. Hanns Maull, "The European Union as civilian power – aspirations, potential, achievements ", In Robert Ross, Øystein Tunsjø&Zhang Tuosheng (eds), **US-China-EU Relations – Managingthe new world order**, pp. 48-74, Abingdon/New York: Routledge, 2010
38. Hartmut Mayer & Henri Vogt, **A Responsible Europe? Ethical Foundations of EU ExternalAffairs**, Houndsmills: Palgrave Macmillan, 2006
39. HattGudmund, **Kampen om Magten: Geopolitiske Strejflys**, Copenhagen: Berlingske, 1940
40. Hatt Gudmund, **Norden og Europa**, Copenhagen: Frederik E. Pedersen, 1941
41. Hatt Gudmund, **Stillehavsproblemer**, Copenhagen: Royal Danish Geographical Society, 1936
42. Hatt Gudmund, **Who is fighting for the Globe**, Copenhagen: Fergo, 1941
43. Hu Bo, "Three Major Maritime Security Issues Pose a Test for ‘One Belt, One Road", In Zhang Jie (Ed), **Assessment of China’s Peripheral Security Situation 2016**, Beijing: Social Sciences Academic Press, 2016
44. IanBoxill, **FromUnipolar To Multipolar The Remaking Of Global Hegemony**, Vol 10-12, Jamaica: ARAWAK Publications, 2014
45. Jairo Agustín Reyes Plata & all, "Green Infrastructure and Social Welfare. Lessons for Sustainable Urban Development in the Metropolitan Zone of Leon, Mexico**"**, Walter **Leal Filho,** Ubirata **Tortato**&Fernanda**Frankenberger**(Eds), **Universities and Sustainable Communities: Meeting the Goals of the Agenda 2030**, Switzerland: Cham, Springer International Publishing, 2020
46. James Gilbert Ryan & Leonard C Schlup, **Historical Dictionary of the 1940**, New York : Routledge, Taylor & Francis, 2006
47. Jean-Marc Coicaud& Nicholas J. Wheeler, **National interest and international solidarity: Particular and universal ethics in international life**, New York: United Nations University Press, 2008
48. Jean-Paul Rodrigue, "Supply Chain Management, Logistics Changes and the Concept of Friction", In Peter Hall& Markus Hesse (Eds), **Cities, Regions and Flows**, London: Routledge, 2012

49. Jeremy Yellen, **The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: When Total Empire Met Total War**,Columbia: Cornell University Press, 2019
50. Jo. Yung-Hwan, **1932- Japanese Geopolitics and The Greater East Asia co-prosperity sphere**, Michigan: university microfilms, 1965
51. John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, **The Globalization of World Politics**, chapter 7, New York: Oxford University Press Inc, 2011
52. Jolyon Howorth, **Security and Defence Policy in the European Union**, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2007
53. Joseph W Bendersky, **A Concise History of Nazi Germany,** Fourth Edition, New York: Rowman and Littlefield Publishers Inc, 2014
54. Joyce C. Lebra, **Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere in World War II: Selected Readings and Documents**, Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1975
55. Kenichi Ohno, **TheEconomic Development of Japan The Path Traveled by Japan as a Developing Country**, Japan: GRIPS Development Forum National Graduate Institute for Policy Studies, 2006
56. Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, NJ: Princeton University Press, 1984
57. Lauren Johnston & Marina Rudyak, "China's innovative and pragmatic foreign aid: Shaped by and now shaping globalisation", In Ligang Song &All(eds), **China's New Sources of Economic Growth**, pp. 431-451, Canberra: ANU Press, 2017
58. Lauri Siitonen, **Poliitical The Theories of Development Cooperation A Study of Theories of International Cooperation**, (Helsinki: Institute of Development Studies, 1990
59. Leszek Sykulski, **Geopolityka, czyli pochwała realizmu. Szkice teoriopoznawcze**, Warszawa: Warszawska Firma Wydawnicza, 2011
60. Li Chengri, "The Rise of 'Shinzo Abe's Way' and the Regionalization of Sino-Japanese Strategic Rivalry", In Zhang Jie (Ed), **Assessment of China's Peripheral Security Situation (2016): "The Belt and Road Initiative" Strategy Docking and Security Risks,** International Strategic Studies Series, New York:Social Science Literature Publishing House , 2016
61. Lisa I. Martin, "The Political Economy of International Cooperation", Inge kaul, Isabelle Grunberg & Marc A. Stern**, Global Public Goods International Cooperation in The 21st century,** pp. 51-64, New York: Oxford University Press, 1999
62. Mario Telò, **Europe: A Civilian Power? European Union, Global Governance, WorldOrder**, Houndsmills: Palgrave Macmillan, 2007
63. Mark Peatttie, **Nan'yo: The Rise and Fall of the Japanese in Micronesia, 1885-1945**, Honolulu: University of Hawaii Press, 1988
64. Masatoshi Matsushita, "Great East Asia International Law", Wolf Mendl (ed), **Japan and South East Asia: From the Meiji Restoration to 1945**, London & New York: Routedge taylor & francis group, 2001
65. Mathieu Duchâtel, Oliver Brauner&Zhou Hong, **Protecting China's Overseas Interests,** Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2014
66. Maximilian Spinner, **DerLebensraum im Osten in Hitlers Tischgesprächen**, Germany: Studienarbeit, 2001
67. Michael Yahuda, "Gerald Segal's Contribution", In Barry Buzan & Rosemary Foot (Eds), **Does China Matter? A Reassessment**, London; New York: Routledge, 2004

68. Mustafa Zakir Hussain & Booz Allen Hamilton, **Investment in Air Transport Infrastructure**, Guidance for developing private participation, Washington: The World Bank, 2010
69. Natter Wolfgang, "Geopolitics in Germany, 1919-45", In John Agnew & al. (Eds), **A Companion to political geography**, pp. 187-203, Oxford: Blackwell, 2003
70. Nicholas J. Rengger, **International Relations, Political Theory, and the Problem of Order: Beyond International Relations Theory?**, Hove: Psychology Press, 2000
71. Nunan Timothy, "Translator’s introduction", In Schmitt Carl (Ed), **Writings on War,** pp.01-26, Cambridge: Polity Press, 2011
72. Office of the Leading Group for Promoting the Belt and Road Initiative, **The Belt and Road Initiative Progress, Contributions and Prospects**, China: Foreign Languages Press Co. Ltd, Beijing, 2019
73. Ooi Keat Gin, **The Japanese Occupation of Borneo, 1941-1945, Routledge Studies in the Modern History of Asia**, London: Routledge, 2010
74. Paul Keal, **Unspoken Rules and Superpower Dominance**, London: Macmillan, 1983
75. Perrier Bruslé L, "L’intégration sud-américaine : des enjeux continentaux aux réalités locales. Un exemple à la tri-frontière BoliviePérou-Brésil", In Richard Yann et Gana Alia (Eds), **La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation global/local**, pp. 211 -233, Paris: Karthala, 2014
76. Peter Post,"Occupation: Coercion And Control", In: Peter Post & others (Eds), The **Encyclopedia of Indonesia in the Pacific War**,Boston: Brill, 2010
77. Potulski Jakub, **Wprowadzenie do geopolityki**, Gdańsk: Wydawnictwo Uniwersytetu Gdańskiego, 2010
78. Richard Gillespie, "The European Neighbourhood Policy and the Challenge of the Mediterranean Rim", In Mario Telò ‹Frederik Ponjaert(Eds),**The EU's Foreign Policy: What Kind of Power and Diplomatic Action?,** London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2016
79. Richard rosencrance, "The European Union: A New Type of International Actor ", In J. Zielonka (Ed), **Paradoxes of European Foreign Policy**, The Hague: Kluwerlaw International, 1998
80. Rudolf Kjellén, **Staten som lifsform**, Stockholm: Political handbooks, 1916
81. Saburo Ienaga, **The Pacific War1931-1945: ACritical Perspective On Japan's Role In World War II**, Translation of Taiheiyo senso, New York: Pantheon Books, 1978
82. Sarvepalli Gopal & Sergei L. Tikhvinsky, **HistoryofHumanityScientific and Cultural Development,**Volume VIIThe Twentieth Century, Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2008
83. Sato Kazuo &Komaki Akiyoshi, **Kensho Nichi-Ro shunou kosho: Reisen-go no mosaku [Inspecting Summit Meeting between Japan and Russia],** Tokyo: Iwanami Shoten, 2003
84. Shi Yinhong, "China’s Transformation and Its Diplomatic Strategy: An Analysis", In **International Politics Quarterly**, 2006
85. Silvia Menegazzi, "China’s Foreign Policy and Ideational Narratives: Key Trends and Major Challenges", Axel Berkofsky & Lihong Zhang (Eds), **Understanding China Today Silvio Beretta Axel Berkofsky Lihong Zhang Editors An Exploration of Politics, Economics, Society, and International Relations**, pp.175-188, Switzerland: Springer International Publishing, 2017
86. Stephan Keukeleire & Jennifer Macnaughton, **TheForeign Policy of the European Union**, European Union series, New York: Palgrave Macmillan, 2008

87. Susanna Hast, **Beyond the Pejorative: Sphere of Influence in International Theory,** Lapland: Lapland University Press, 2011
88. Sven Matthiessen, **Japanese Pan-Asianism and the Philippines from the Late Nineteenth Century to the End of World War II: Going to the Philippines Is Like Coming Home?,** Vol.53, UK: Brill's Japanese Studies Library, 2016
89. Sven Saaler & J. Victor Koschmann, **Pan-Asianism in Modern Japanese History: Colonialism, regionalism and borders**,Mark Selden(Ed), London &New York: Routledge,2007
90. Tim Marshal,**Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need To Know About The World**, New York: Scribner, 2016
91. Urs Matthias Zachmann, "Race and International Law in Japan’s New Order in East Asia, 1938–1945", In Rotem Kowner & Walter Demel (Eds), **Race and Racism in Modern East Asia**, Boston, Brill's Series on Modern East Asia in a Global Historical Perspective, 2013
92. Uyama Tomohiko, "Japan’s Diplomacy towards Central Asia in the Context of Japan’s Asian Diplomacy and Japan-U.S. Relations", Christopher Len, Uyama Tomohiko & Hirose Tetsuya (Eds), **Japan’s Silk Road Diplomacy Paving the Road Ahead**, pp.101-120, NW: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, 2008
93. W.G. Beasley, **Japanese Imperialism 1894-1945**, New York: Clarendon Press Oxford, 1987
94. Wallace Notestein & Elmer E. Stoll, **Conquest and Kultur: Aims of the Germans in their own words,** (Washington D.C: The Committee on Public Information, 1917
95. William C. Wohlforth&Stephen G. Brooks, **World Out of Balance : International Relations and the Challenge of American primacy**, New Jersey: Princeton University Press, 2008
96. Willy Wo-Lap Lam, **Chinese Politics in the Hu Jintao Era: New Lead-ers**, New Challenges, Armonk, New York: M. E. Sharpe, 2007
97. Winham, Gilbert, **International Trade and the Tokyo Round Negotiation**, Princeton: Princeton University Press, 1987
98. World Bank Group, "Latin America and the Caribbean",In **Global Economic Prospects, Divergences and Risks**, chapter 2.3, pp.112-121, Washington, DC: World Bank., 2016
99. Yang Jiemian, "The COVID-19 Pandemic and Its Impact on Contemporary International Relations", **How COVID-19 is Changing the World Order**, pp.18-26, Beijing: China Institute of International Studies, 2020
100. Ýbrahim Gürer & Mehmet Ülger, "Manavgat River Water: A Limited Alternative Water Resource for Domestic Use in the Middle East", In Amin Shaban, **Water Resources in the Middle East,** pp 175–183, NY: Springer Water book series, 2022
101. Zaki Laïdi, **Normsover force: the enigma of European power,** New York: Palgrave Macmillan, 2008

II. Articles

1. Afsheen Zeeshan, Shafei Moiz Hali & Mirza Nouman Ali Talib, "Belt and Road Initiative: A Step towards Shared Economic Growth", **Pakistan Social Sciences Review (PSSR),** Vol.05, No.04, (October 2021), pp.185-193

2. Ahmed ALQEDRA, "China's Rise and its Impact on the International System After COVID-19 Pandemic", **Ekonomi İşletme Siyaset ve Uluslararası İlişkiler Dergisi (JEBPIR)**, 2022, Vol.08, No.02, (2022), pp.188-205
3. Alexander J. Stewart & Joshua B. Plotkin, "Extortion and cooperation in the Prisoner's Dilemma", **PNAS**, Vol. 109, No. 26, (June 26, 2012), pp.10134-10135
4. Alexander Orakhelashvili," International Law and Geopolitics: One Object, Conflicting Legitimacies?", **Netherlands Yearbook of International Law**, Vol.39, (2008)
5. Alfiya R. Alikberova, Stefana I. Vukadinovich & Rasilya R. Nurmieva, "New Year Address as a Genre of Political Discourse: Political and Linguistic Research (On the Material of Chinese President Hu Jintao and Xi Jinping)", **Journal of Sustainable Development**, Vol.08, No.05, (June 2015), pp.80-85
6. Ali MS & James M, "Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Target to Setting up an Economic Zone for the Collective Development of Asian Nations", **International Journal of History and Cultural Studies (IJHCS),** Vol.06, Issue 01, (2020), PP 01-06
7. Amir Ahmadian & Salehi Dolatabad, "China New Silk Road Initiative (Objectives, Obstacles and Challenges)", **Quarterly Journal of International Relations Studies**, Year09, No. 36, (2016)
8. Amitai Etzioni, "Spheres of Influence: A Reconceptualization", **The Fletcher Forum of World Affairs**, Vol.39, No.02, (summer 2015), PP.117-131
9. Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds A New Agenda for International Studies", **International Studies Quarterly**, No.58, (2014), pp.647–659
10. Andreas Grimmel & Viktor Eszterhai,"The Belt and Road Initiative and the Development of China's Economic Statecraft: European Attitudes and Responses", **International Studies**, Vol 57, No.03, (2020), pp.05-06
11. Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", **International Organization**, Vol.51, No.04, (Autumn 1997), pp. 513–53
12. AndrewJames Hurrell, "Kissinger and World Order**", Millennium-Journal of International Studies,** Vol.44, No.01, (July 2015)
13. AntonBebler, "Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict", **Romanian Journal of European Affairs,**Vol.15, No.01, (2015)
14. Arpita Mukherjee & Ruchika Sachdeva, "Maritime And Air Transport Services: India's Approach to Privatization", **Transport and Communications Bulletin for Asia and the Pacific**, No. 73, (2003)
15. Ayelet Zohar, "Introduction: Race and Empire in Meiji Japan", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.18, Issue 20, No.02, (Oct 2020), pp.01-12
16. Aziz Ur Rehman, "Causes behind the Abraham Accord and its consequences for the Peace Process in the Middle East", **The Middle East International Journal for Social Sciences (MEIJSS),** Vol.02, No.02, (June 2020), pp.73-83
17. Azmat Gani, "The Logistics Performance Effect in InternationalTrade", **The Asian Journal of Shipping and Logistics**, Vol.03, No.04, (2017), pp.279-288
18. Baohui Zhang, "Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications", **Journal of Current Chinese Affairs**, No.02, (2010), pp.39-68
19. Barak Kushner, "The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: When Total Empire Met Total War by Jeremy A. Yellen", **The Journal of Japanese StudiesSociety for Japanese Studies**, Vol.47, No.01, (Winter 2021), pp. 215-220

20. Bedrudin Brljavac & Maximilian Conrad, "A Global Civilian Power? The Future Role of the European Union in International Politics", **Stjórnmál & Stjórnsýsla,** No.07, (2011), pp.97-116
21. Boaz Wachtel, "The Peace Canal Project: A Multiple Conflict Resolution Perspective for the Middle East", **Studies in Environmental Science**, Vol.58, (1994), pp.363-374
22. Buluda Itandala, "African Response To German Coloniausm In East Africa: The Case Of Usukuma, 1890- 1918", **A Journal of African Studies**, Vol.20, Issue 01, (1992), pp.03-29
23. Carl Schmitt, "The Großraum order of international law with a ban on intervention for spatially foreign", **Progress in Human Geography**, Vol.39, No.03, (2011), pp.75–124
24. Chang Sichun, "The Pattern of Japanese Investment Along the 'One Belt, One Road' Route and Its Influence on China", **Journal of Northeast Asian Studies**, No.03, (2016)
25. Charles A. Fisher, "The Expansion of Japan: A Study in Oriental Geopolitics: Part II. The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere", **The Geographical Journal**, Vol. 115, No. 4/6, (Apr - Jun 1950), pp. 179-193
26. Charles Kruszewski, "International Affairs:Germany's Lebensraum", **American Political Science Review**, Cambridge University Press, Vol.34, Issue 05, (1940), pp.964-975
27. Christian Abrahamsson, "On the genealogy of Lebensraum", **Geographica Helvetica**, No.68, (2013), pp.37–44
28. Christopher W. A. Szpilman & Sven Saaler, "Pan-Asianism as an Ideal of Asian Identity and Solidarity, 1850–Present", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.09, Issue 17, No.01, (Apr 2011), pp.01-30
29. Christopher W. A. Szpilman & Sven Saaler, "Pan-Asianism as an Ideal of Asian Identity and Solidarity, 1850–Present", **The Asia-Pacific Journal**, Vol.09, Issue 17, No.01, (Apr 25, 2011), pp.01-30
30. Claudio Minca and Rory Rowan, "The question of space in Carl Schmitt", **Progress in Human Geography**, Vol. 39, No.03, (2015), pp. 268–289
31. CoreyWallace, "Leaving (north- east) Asia? Japan's southern strategy", **International Affairs**, Vol.94, No.04, (2018), pp. 883 – 904
32. CoreyWallace, "Leaving (North-East) Asia? Japan's Southern Strategy", **International Affairs**, Vol.94, No.04, (2018), 883–904
33. Dahlia Patricia Sterling, "China's Role And Status In International Society: Should Its Rise be Perceived as A Threat?", **Eurasian Journal of Social Sciences**, Vol.05, No.04, (2017), pp.23-33
34. Dani Rodrik, "Has Globalization Gone Too Far?", Washington: Institute for International Economics, 1997Helen V. Milner, "The Political Economy Of International trade", **Annual Review Of Political Science**, Vol.02, (1999), pp.91-114
35. David Hummels, Transportation Costs and International Trade in the Second Era of Globalization", **Journal of Economic Perspectives**, Vol.21, No.03, (Summer 2007), pp.131–154
36. David Ross Stoddart, "Darwin's Impact on Geography", **Annals of the Association of American Geographers**, Vol.56, No.04, (Dec 1966), pp. 683-698
37. Dawei Zhang & all, "Ecology and environment of the Belt and Road under global climate change: A systematic review of spatial patterns, cost efficiency, and ecological footprints", **Ecological Indicators**, No.131, (2021)

38. Denghua Zhang, "The Concept of‘Community of Common Destiny’in China’sDiplomacy: Meaning, Motives and Implications", **Asia & the Pacific Policy Studies,** Vol.05, No.02, (2018), pp. 196–207
39. Djendi Sarra, "The Sino- Algerian Relations, A Study on The Belt and Road Initiative", **Aabhath Review**, Vol.07, No.01, (2022), pp. 632-637
40. Duncan Snidal, "The Limits of Hegemonic Stabilit", **International Organization**, Vol.39, No.04, (1985), pp.579-614
41. Eiiti Sato, "International cooperation: an essential component of international relations", **RECIIS**, Vol.04, No.01, (Mar 2010), pp.42-52
42. Elena F. Tracy & all, "China’s new Eurasian ambitions: the environmental risks of the Silk Road Economic Belt", **Eurasian GEoGraphy and Economics**, VoL.58, No.01, (2017), pp.56–88
43. Ewa Oziewicz & Sylwia Pangsy-Kania, "The Belt and Road Initiative – Shared Development or a Threat for the World Economy?", **European Research Studies Journal**, Vol.XXIV, Issue 01, (February 2021), pp.364-381
44. Filali Ferial, "The Future of Sino-Algerian Relationship on “O.B.O.R” (One. Belt. One. road)", **Journal ofAfro-Asian Studies**, No.09, (May 2021), pp.132-147
45. Filippo Costa Buranelli, "Spheres of Influence as Negotiated Hegemony – The Case of Central Asia", **Geopolitics**, Vol.23, Issue 02, (2018), pp. p. 378-403
46. Fulvio Attina, “Managing globalisation: EU's effective multilateralism”, Jean Monnet Working Papers, **Comparative and International Politics,** No. 65, (September 2008)
47. Fumitaka Furuoka, "Japan and the 'Flying Geese' Pattern of East Asian Integration", **J. Contemp EastAsia**, Vol.04, No.01, (October 2005), pp. 01-07
48. Geoffrey K. Pakiam, "Milk For Everyone? The limits of colonial Malaya’s transformation", **Indonesia And The Malay World**, Vol.48, No.141, (2020), pp.225–246
49. Geoffrey Roberts, "Ideology, calculation, and improvisation: spheres of influence and Soviet foreign policy 1939–1945", **Review of International Studies**, Vol.25, (1999)
50. George Gruen, "Dynamic Progress in Turkish- Israeli Relations", **Israel Affairs**, vol.01, No.04, (1995)
51. Giovanni Maggi, "nternational Trade Agreements Forthcoming in: The Handbook of International Economics", **Handbook of International Economics,** Vol.04, (August 2013)
52. Greg Bergman, "The Reaction of the United States Government to the Manchurian Crisis", Thesis Masters of the Arts in Diplomacy and Military Studies, (Hawaii Pacific University, 2016), p.52
53. Grzegorz Zajac, "The Role of Air Transport In The Development of International Tourism", **Journal of International Trade, Logistics and Law**, Vol.02, No.01, (2016)
54. Gursel Ismayilzada, "A New Pillar of Japanese Foreign Policy: The Arc of Freedom and Prosperity-Japanese Policy Toward The Guam Organization", **Central Asiaand The Caucasus (Special Issue)**,No.03-04, (2008), pp. 196-202
55. Harrison Wagner, "The Theory of Games and the Problem of International Cooperation", **The AmericanPolitical Science Review Vol**. 77, No.02 (June 1983), pp. 330-346

56. Hathaway Oona A, "Positive Feedback: The Impact of Trade Liberalization on Industry Demands For Protection", **International Organization,** Vol. 52, No.03, (1998), pp. 575-612
57. Helen V. Milner, "The Political Economy Of International Trade", **Annual Review of Political Science**, Vol.02, (1999), pp.91-114
58. Henrik Larsen, "The EU: A Global Military Actor?", **Cooperation and Conflict**,Vol.37, No.03, (2002), pp. 283-302
59. Herwig, Holger H, "Geopolitik: Haushofer, Hitler and Lebensraum", **Journal of strategic studies,** Vol.22, No.02, (1999), pp.218-241
60. Hou Lulu & Liu Yungang, "The evolving concept of lebensraum in political geography", **Progress in Geography**, Vol.38, No.05, (2019), pp.637-647
61. Howard Dick, "Japan's Economic Expansion in the Netherlands Indies between the First and Second World Wars", **Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 20, No.02, (Sep 1989), pp. 244-272
62. Hugon Philippe, "La crise mondiale etl'Afrique: transmission, impacts et enjeux",**Afrique contemporaine**, No.232, (04/2009), pp.151-170
63. Ian Klinke & Mark Bassin, "Introduction: Lebensraum and its discontents", **Journal of Historical Geography**, Vol.61, (July 2018), pp. 53-58
64. Ian Manners, "The Normative Ethics of The European Union", **International Affairs**, Vol.84, No.01, (2008),pp.65-80 Sten Rynning, "Realism and the Common Security and Defence Policy", **Journal of Common Market Studies**,Vol.49, No.01, (2011), pp. 23-42
65. Ihor Kamenetsky, "Lebensraum in Hitler's War Plan: The Theory and the Eastern European Reality", **The American Journal of Economics and Sociology**, Vol. 20, No.03, (Apr 1961), pp. 313-326
66. Innes M. Keighren, "History and philosophy of geography III: The haunted, the reviled, and the plural", **Progress in Human Geography,** Vol.44 No.01, (2020), pp.160–167, pp.162-163
67. James Lake & Jun Nie, "The 2020 US Presidential election and Trump's wars on trade and health insurance", **European Journal of Political Economy**, No.03, (2023)
68. Jan Nijman, "The dynamics of superpower spheres of influence: U.S. and Soviet military activities, 1948– 1978", **International Interactions**, Vol.17, No.01, (1991), pp. 63-91
69. Janis Mimura, Japan's New Order and Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Planning for Empire", **The Asia-Pacific Journal, Japan Focus**, Vol.09, Issue 49, No.03, (Dec 2011),01-12
70. Jennifer Mitzen, "Anchoring Europe's civilizing identity: habits, capabilities and ontological security", **Journal of European Public Policy**, Vol.13, Issue 02, (2006), pp. 270-285
71. Joel Singer, "Introductory Note To The Abraham Accords: Normalization Agreements Signed by Israel With The U.A.E., Bahrain, Sudan, and Morocco", **Cambridge University Press on Behalf of The American Society Of International Law**, (2021), pp. 448-463
72. John J. Mearsheimer, "A Realist Reply", **International Security**, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 82-93
73. John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", **International Security** , Vol. 19, No.03, (Winter 1994-1995), pp.05-49
74. John Mearscheimer, "The False Promise of International Institutions", **International Security**, Vol.19, No.03 (Winter 1994-1995), pp.05-49

75. Joseph M. Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism", **International Organization**, Vol. 42, No.03, (Summer 1988), pp. 485-507
76. Joseph M. Grieco, "Realist Theory and the Problem of International Cooperation: Analysis with an Amended Prisoner's Dilemma Model" ,**The Journal of Politics**, Vol.50, No.03, (Aug 1988), pp. 600-624
77. Joseph M. Kitagawa, "The Japanese "Kokutai" (National Community) History and Myth", **History of Religions**, Vol.13, No.03, (Feb 1974), pp. 209-226
78. Joseph Nye and Robert Keohane, "Transnational Relations and World Politics: An Introduction, International Organization", **TransnationalRelations and World Politics,** Vol. 25, No.03, (Summer 1971), pp. 329-349,
79. Joshua Krasna, "A Tale of Two Normalizations: Israeli Normalization with the United Arab Emirates (UAE) and Bahrain – Part II", **Telaviv Notes**, Vol.16, No.07, (June 28, 2022), pp.01-10
80. Juho Hamari, Mimmi Sjöklin & Antti Ukkonen, "The Sharing Economy: Why People Participate Incollaborative Consumption", **Journal of The Association for Information Science And Technology**, Vol.67, No.09, (2016), pp.2047–2059
81. Junnan Lai, "Sovereignty and "Civilization": International Law and East Asia in the Nineteenth Century", **Modern China**, Vol. 40, No.03, (May 2014), pp. 282-314
82. Junya Sano, "The Reality of China's Belt and Road Initiative (BRI) from a Numerical Perspective -Promote BRI for the Purpose of Increasing "pro-China" Countries-", **Pacific Business and Industries**, Vol.2I, No. 79, (2021)
83. Keikichi Takahashi, "Making China a Great Power : A Reconsideration of Franklin D. Roosevelt's Postwar Vision of East Asia", **Osaka University Law Review**, No.68, (2021), pp.39-56
84. Kenneth A. Oye,"Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies", **World Politics,**Vol.38, No.01, (Oct 1986), pp.01-24
85. Kenneth E. Boulding, "National Images and International Systems", **Journal of Confict Resolution**, Vol.03, No.02, (June 1959)
86. Kenneth Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory", **Journal of International Affairs**, No.44, (Spring/Summer 1990), pp. 21-37
87. Kezhangulie Metha, "Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere and the Battle of Imphal-Kohima 1944", **IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**, Vol.23, Issue 04, Ver.03, (April 2018), PP.08-15
88. Kim Keong-il, "Nationalism and Colonialism in Japan's "Greater East Asia Co-Prosperity Sphere" in World War II", **The Review of Korean Studies**, Vol.08, No.02,(2005), pp.65-90 PeterDuus, "The Greater East Asian Co-Prosperity SphereDream and Reality", **Journal of Northeast Asian History**, Vol.05, No.01, (June 2008), 143-154
89. Lammuansiam Gangte, "The Debt-Trap Diplomacy Revisited: A Case Study on Sri Lanka's Hambantota Port", **Artha-Journal of Social Sciences**, Vol.19, No.02,(2020), pp. 53-66
90. Larsen Henrik Gutzon, "The need and ability for expansion: Conceptions of living space in the small-state geopolitics of Gudmund Hatt". **Political Geography**, Vol.30, No.01, (2011), pp.38-48
91. LeaShih & Wei Cao, "The Impact of the "Belt and Road Initiative" on International Scholarship Students",**Frontiers In Sociology**, Vol.07, No.793018, (2022)

92. Li Anshan, "China and Africa: Policy and challenges", **China Security**, Vol.03, No.03, (2007), pp.69-93
93. Lin Limin, "Advancing One Belt, One Road, Highlight the Focus", **World Affairs** , No.21, (2016)
94. Liu Guozhu, "The Basic Policy and Development Direction of the Biden Administration's National Security Strategy", **Dangdai Shijie**, No.05, (2021), pp.50-57
95. Liu Haiquan, "The Security Challenges of the “One Belt, One Road” Initiative and China’s Choices", **Croatian International Relations Review**, Vol. 23, No.78, (August 2017), pp.129-147
96. Liu Haiquan, "The Security Challenges of the “One Belt, One Road” Initiative and China’s Choices", **Croatian International Relations Review**, Vol. 23, No.78, (August 2017
97. Manuel Fernandez, "Economic Dividends of the Abraham Accords", **European Journal of Business and Management Research,** Vol.06, Issue 06, (December 2021), pp.205-208
98. Maria Papageorgiou & Daniella da Silva Nogueira de Melo, “China as a Responsible Power Amid the COVID-19 Crisis: Perceptions of Partners and Adversaries on Twitter" , **Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences**, Vol.15, (Twitter 2022)", pp.159–188
99. Mark Bassin, "Imperialism and the nation state in Friedrich Ratzel’s political geography", **Progress in Human Geography** , Volume 11, Issue 04, No.23, (Sep 1, 1987), pp.473-795
100. Matsuura Masataka, "Japanese Imperial Dreams: The Path from an “Island Country” to a “Land Empire” to a “Maritime Empire” via Nagasaki, Dairen, and Kobe", **Japan International Political Society, International Politics,** No.139, (2004), pp.107-124, p. 110
101. Mercier Guy, “The Geography of Friedrich Ratzel and Paul Vidal de la Blache: A comparative analysis”, **Geography Online**, vol.01, No.01, (2001), pp.01-18
102. Michael C. Webb & Stephen D. Krasner, "Hegemonic Stability Theory: An Empirical Assessment", **Review of International Studies**, Vol.15, No.02, (1989), pp. 183-198
103. Michael Dunford, “China’s Belt And Road Initiative And Its Implications For Global Development”, **Acta Via Serica,** Vol.06, No.01, (June 2021), pp.91–
104. Michael E. Porter, "The Competitive Advantage of Nations", **Harvard Business Review**, (March-April 1990), pp.73-91
105. Michael R. Pompeo, "Designation of Saraya al-Mukhtar as a Specially Designated Global Terrorist", **Federal Register** , Vol.85, No.244, (18/12/2020)
106. Michał A. Piegzik, "The Japanese Plan To Dominate EastAsia – The Greater East Asia Co-Prosperity Sphere", **Pamięć I Sprawiedliwość**, Vol.02, No.34, (2019), pp.234-255
107. Michał A. Piegzik, "The Japanese Plan To Dominate EastAsia – The Greater EastAsia Co-Prosperity Sphere", **Pamięć I Sprawiedliwość**, Vol.02, No.34, (2019), pp.234-255
108. Minagawa Masaki, "Daitoa kyoeiken' shiso no ronri to sonokiketsu-seijigakusha yabe teiji o chushin ni", **Humanities Bulletin**, No.306, (March 2000)
109. Minghao Zhao, "The Belt and Road Initiative and China–US strategic competition", **China International Strategy Review**, Issue 03, (2021), pp.248–260
110. Minghao Zhao,"The Belt and Road Initiative and China–US strategic competition", **China InternationalStrategy Review**, Vol.03, No.02, (2021), pp.248–260

111. Mohd Noor mat yazid, "The Theory Of Hegemonic Stability, Hegemonic Power And International Political Economic Stability", **Global Journal of Political Science and Administration** Vol.03, No.06, (Dec 2015), pp.67-79
112. Muhamad Badri Othman, "Role of women in achieving shared prosperity: An impact study of Islamic microfinance in Malaysia", **Procedia - Social and Behavioral Sciences,**No.211, (2015), pp.1043-1048
113. Muhammad Rafi Khan & Sajid Mehmood Shahzad, "The Abraham Accords: Israel resizing Spheres of Influence", **JRSP**, Vol.58, No.02 (April-June 2021), pp.180-186
114. Nellie Munin, "Do The New Peace Agreements Between Israel and The Gulf States Set A "Honey Trap" for Israel?", **Bratislava Law Review**, Vol.04, No.02, (2020), pp5-110
115. Nobuhiko Tamaki, "Japan's quest for a rules-based international order: the Japan-US alliance and the decline of US liberal hegemony", **Contemporary Politics**, Vol.26, No.04, (2020), pp.384-401
116. Ongsheng Xu & Xiao Liang, "Measuring Aggregate Trade Costs and Its Empirical Effects on Manufacturing Export Composition in China", **China Finance and Economic Review**, Vol.05, No.06, (2017)
117. Peter Carey & Christopher Reinhart, "British Naval Power and its Influence on Indonesia, 1795–1942: An Historical Analysis", **Journal of Maritime Studies and National Integration,** Vol.05, No.01, (2021), pp.14-29
118. Petra Adelajda Zaninović, Vinko Zaninović & Helga Pavlić Skender, "The effects of logistics performance on international trade: EU15 vs CEMS", **Ekonomska Istraživanja**, Vol.34, No.01, (2021), pp.1566-1582
119. Piotr Eberhardt, "Friedrich Ratzel's Views on Human Geography and Geopolitics", **Przegląd Geograficzny**, Vol.87, N.02, (2015), pp.199-224
120. Puertas Medina, Martí Selva & Leandro Garcia, "Logistics performance and export competitiveness: European experience", **Empirica,** Vol.41, No.03, (2014), pp.467–480
121. Rafael Reuveny & Heejoon Kang, "International Trade, Political Conflict/Cooperation, and Granger Causality", **American Journal of Political Science,** Vol. 40, No.03, (Aug 1996), pp. 943-970
122. Raines J. Patrick & Charles G. Leathers, "Veblen's Theory of Institutional Change: An Explanation of the Deregulation of Japanese Financial Markets", **The American Journal of Economics and Sociology,** Vol. 54, No.03, (Jul., 1995), pp. 357-367
123. Renato Cruz De Castro, "The Obama Administration's Strategic Pivot to Asia: From a Diplomatic to a Strategic Constrainment of an Emergent China?", **The Korean Journal of Defense Analysis**, Vol.25, No.03, September 2013), pp.331–349
124. Richardson, Courtney J, "A Responsible Power? China and the UN Peacekeeping Regime", **International Peacekeeping** , Vol.18, No.03, (2011), pp.286–297
125. Robert Axelrod & Robert O. Keohane, "Achieving cooperation under anarchy: strategies and institutions", **WorldPolitics**, Vol.38, No.01, (1985), pp.226–254
126. Robert Axelrod and Robert Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions", **World Politics**, Vol.38, No.01, (October 1985), pp. 226-254
127. Robert Keohane and Lisa Martin, "The Promise of Institutionalist Theory", **International Security**, Vol.20, No.01, (Summer 1995), pp.39-51
128. Rogowski Ronald, "Trade and the variety of democratic institutions", **International Organization,**Vol.41, No.02, (Spring, 1987), pp. 203-223

129.Rohan Mukherjee, "Japan's Strategic Outreach to India and the Prospects of a Japan– India Alliance", **International Affairs** , Vol.94, No.04, (2018), pp. 835-859
130. Sarah k. Danielsson, "Creating Genocidal Space: Geographers and The Discourse of Annihilation, 1880–1933", **Space and Polity**, vol.13, no.01, (April 2009), pp.55-68
131.Sıla Kulaksız, "Financial Integration Via Belt and Road Initiative: China–Turkey Cooperation", **Global Journal of Emerging Market Economies,** Vol.11, No.01–02, (2019), pp.8–64
132.Stelios *Stavridis*, "Militarizing" the EU: the Concept of Civilian Power Europe Revisited", **The International Spectator**, Vol.36, No.04, (2001), pp.43-50, pp.47-48
133.Sten Hansson, "Discursive strategies of blame avoidance in government", **Discourse & Society**, Vol.26, No.03, (May 2015), pp. 297-322
134.Suisheng Zhao, "China's Belt-Road Initiative as the Signature of President Xi Jinping Diplomacy: Easier Said than Done", **Journal of Contemporary China**, Vol.29, No.123, (2020), pp.319-335
135. Susan Strange, "The Persistent Myth of Lost Hegemony", **International Organization**, Vol.41, No.04, (1987), pp.551-574
136.Thanh Phan, "Realism and International Cooperation in Competition Law", **Houston Journal Of International Law**, Vol.40, No.01, (2017), pages 298-360
137.Tian Wenlin, "One Belt, One Road,' and China's Middle East Strategy", **West Asia and Africa**, No.02, (2016)
138.Tian Wenlin, "One Belt, One Road,' and China's Middle East Strategy", **West Asia and Africa**, No.02, (2016), pp.127-145
139.Tim Dunne, "Good Citizen Europe", **International Affairs**, Royal Institute of International Affairs, Vol.84, No.01, (2008), pp. 13-28
140.Victor Carneiro Corrêa Vieira, "From Third World Theory to Belt and Road Initiative: International Aid as a Chinese Foreign Policy Tool", **Contexto Internacional,** Vol. 41, No.03, (Sep/Dec 2019), pp.529-551
141.Von Erich Obst, "Die Lebensräume der Weltvölker", **Zeitschrift für Politik**, Vol. 29, No.01/02, (Jan./Feb. 1939), pp. 01-10
142.Walter Edwards, "Forging Tradition for a Holy War: The "Hakkō Ichiu" Tower in Miyazaki and Japanese Wartime Ideology", **The Journal of Japanese Studies**, Vol.29, No.02, (June 2003), pp. 289-324
143.Wang Weixing, "One Belt, One Road' Under Global Vision: Risks and Challenges", **Frontiers**, No.05, (2015)
144.Wang Weixing, "One Belt, One Road' Under Global Vision: Risks and Challenges", **Frontiers**, No.05, (2015)
145.Wang Weixing, "Research on the Risks and Challenges Facing the 'One Belt, One Road' Strategy and Responses", **China Leadership Science,** No.08, (2015)
146.Wei Yin, "Integrating Sustainable Development Goals into the Belt and Road Initiative: Would It Be a New Model for Green and Sustainable Investment?", **MDPI**, Vol.11, No.24, (December 2019), pp.01-22
147.Wei Yin, "Integrating Sustainable Development Goals into the Belt and Road Initiative: Would It Be a New Model for Green and Sustainable Investment?" , **Sustainability, MDPI**, Vol.1, No.24, (December 2019), pp.01-22
148.William A Callahan, "China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order", Asian **Journal of Comparative Politics**, Vol.01, Issue 03, (September 2016), pp.226-243

149. William L. Swan, "Japan's Intentions for Its Greater East Asia Co-Prosperity Sphere as Indicated in Its Policy Plans for Thailand", **Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 27, No.01, (Mar 1996), pp. 139-149
150. Wirasena Mahesha & Annisa Pratamasari, "Israel's Foreign Policy Analysis on Iran's Nuclear Agreement using National Attribute Level of Analysis", **Proceedings of Airlangga Conference on International Relations (ACIR 2018)**, (2021), pp. 609-614
151. Woodruff D. Smith, "Friedrich Ratzel and the Origins of Lebensraum", **German Studies Review**, Vol.03, No.01, (Feb 1980), pp. 51-68
152. Woodruff D. Smith, "Friedrich Ratzel and the Origins of Lebensraum**", German Studies Review, Vol.03,** No.01, (Feb 1980), pp.51-68
153. WorldBank, "Shared Prosperity: Monitoring Inclusive Growth", **Copyright & Permissions**, (October 2020), pp.81-119
154. Xiaohua Ma, "China, Japan, and the United States in World War II: The Relinquishment of Unequal Treaties in 1943", **Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal**, Vol.01, No.02, (August 2015), pp.541-488
155. Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations", **Global Policy**, Vol.14, Suppl.01, (2023), pp.58–68
156. Yang Xilian, "Assessment on Security Environment of East Asian Region Along Belt and Road",**International Strategic Studies,** No.03, (2015)
157. YipingHuang, "Understanding China's Belt & Road Initiative: Motivation, framework and assessment", **China Economic Review**, Vol.40, (September 2016), pp. 314-321
158. Yu J. H, "The Influence of The Concept of Community of Common Destiny For All Mankind on The Economic Development ofIndian Ocean Region",**Management & Technology of SME**, Vol.06, No.60, (2020)
159. Yu Jia-Hai, LI Man-yu & CAO Yu-jue, "The Impact of "Belt Road Initiative" for a Community of Shared Future for Mankind", **Journal of Literature and Art Studies**, Vol.10, No.08, (August 2020), pp.743-748
160. Yuichi Hosoya, "The Rise and Fall of Japan's Grand Strategy: The "Arc of Freedom and Prosperity" and the Future Asian Order", **Asia-Pacific Review**, Vol.18, (2011), pp.13-24
161. Zemouri Messaoud, Haroun Tahar & Merazga Aïssa, "Sino-Algerian Partnership and its Impact on the Emergence of the Algerian Economy", **Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal**, Vol.20, No.01, (2018), pp.125-135
162. Zhang Zhexin, "China's Pursuit of a New Asia-Pacific Security Architecture: Underlying Rationale, Ongoing Actions, and Future Prospects", **China Quarterly of InternationalStrategic Studies**, Vol.01, No.04, (2015), pp. 573–590
163. Zhang, Baohui, "Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications", **Journal of Current Chinese Affairs**, Vol.39,No.02, (2010), pp.39-68, p.54
164. Zhang, Xiaoming, "A Rising China and the Normative Changes in International Society", **East Asia**, Vol.28, No.03, (2010), pp.01-12
165. Zülal Zengin, "Japan's Alternative Projects for the Belt and Road Initiative: Competition Over the New Silk Road and Beyond", **Asya Studies (Academic Social Studies)**, Year 05, No.15, (Spring 2021), pp. 129-142

III. University Letters and Theses

1. Alessandro Lazzarini, "China’s Belt and Road Initiative In The Mediterranean: Drivers and Implications", Corso Di Laurea Magistrale In International Affairs Tesi Di Laurea Magistrale In Politics of Contemporary Asia, Università Di Bologna: Dipartimento Di Scienze Politiche E Sociali, 2020
2. Emily Sorkin, "The Abraham Accords: the culmination of a decades-long normalization process between Israel and the UAE", International Relations Undergraduate Honors Theses, Boston University, Pardee School,2021
3. Fabienne Sihua Kammerer, "The Chinese Belt and Road Initiative: An analysis of three European Union countries’ responses towards the Belt and Road Initiative", Master thesis, China: University of International Relations, ND
4. Igor Fayler, "Civilian Power Europe? Does the Common Security and Defense Policy of the EU Adhere to the Concept of a Civilian Power?", Wochen-Abschlussarbeit Zur Erlangung Des Akademischen Grades Bachelor of Arts (B.A.) an Der Sozialwissenschaftlichen, Universität Göttingen: Fakultät Der Georg-August, 2011
5. James AndrewUtley, "Language, nation, and empire : the search for common languages during the second world war", A Thesis Submitted to The Graduate, The University of Hawaiat Manoa, August 2014
6. Jennifer Adele Schwartzberg, "Race and Space: The Radical Nationalism of The Pan-German League", A Thesis Submitted to the Graduate Faculty of The University of Georgia in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts, The University of Georgia, July 2010
7. Jonathan R. Formanek, "China’s Maritime Silk Road: An Analysis of Influence on Egypt, Algeria, and Mauritania", Submitted In Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Master of Arts In Security Studies (Strategic Studies), Naval post graduate school, December 2021
8. Paul E. keal, "Spheres Of Influence In International Politics", Thesis Submitted for The Degree of Doctor of Philosophy, Australian National University, September 1976
9. Saya Hautefeuille, "The Transformation of National Identity in Germany: The Role of Political Parties", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for Doctorate degree in Political Science, University of Ottawa: Faculty of Social Sciences, 2018
10. SimonHall, "Blinded By The Rising Sun: Japanese Military Intelligence From The First Sino-Japanese War To The End Of World War II", Thesis Submitted For The Degree of Doctor of Philosophy in Politics, University Of Adelaide: School of Politics and International Studies, December 2016
11. Takato Mori, "‘Co-Prosperity’ or ‘Commonwealth’?: Japan, Britain and Burma 1940-1945", Thesis submitted to the University of London for the degree of Doctor of Philosophy, London School of Economics and Political Science, 2006

IV. Reports

1. Abdel Nasser Makky, "Strengthening Japan’s “Corridor for Peace and Prosperity” Initiative Japan and the Jordan Valley", palestinian Center for Policy and Survey Research, (January 2022), 14 pages
2. Adel Abdel Ghafar & anna l. Jacobs, "China In The Mediterranean: Implications of Expanding Sino-North Africa Relations", Global China, (july 2020), pp.05,06

3. Alain Raes, "Beyond borders: China opens up to the world The effects of globalisation on China and Belt and Road countries", RMB Tracker, (June 2019), 19pages
4. Alan Wm. Wolff, "Trade for Peace: The Multilateral Trading System Was Founded to Underwrite Peace After Two World Wars. The Linkage Has Renewed Relevance Today", Remarks delivered at Geneva Trade Week, Graduate Institute, Geneva, Switzerland , (September 29, 2021), 05 pages
5. Alexander Schaub, "Co-operation in Competition Policy Enforcement between the EU and the US and New Concepts Evolving at the World Trade Organisation and the International Competition Network", Mentor Group, Brussels, (04/04/2002), 15 pages
6. Allison Astorino-Courtois & Brianna Good, "The Abraham Accords and Iran’s Unconventional Warfare Activities", support of US Central Command (USCENTCOM), (December 2020), 07 Pages
7. Ambar Narayan, Jaime Saavedra-Chanduvi & Sailesh Tiwari, "Shared Prosperity Links to Growth, Inequality qnd Inequality of Opportunity", The World Bank Poverty Reduction And Economic Management Network Poverty Reduction And Equity Unit, Policy Research Working Paper 6649, (October 2013)
8. Amr Yossef, "TheRegional Impact of the Abraham Accords", Modern War Institute (MWI) Report, Series 2021, No. 02, (March 2021), 20 Pages
9. Ankur Huria, "Facilitating Trade and Logistics for ECommerce Building Blocks, Challenges and Ways Forward", The World Bank, (December 2019), 113pages
10. Antoine Bondaz, "China’s foreign policy: Prioritising the neighbourhood", In François Godement, Explaining China’s Foreign Policy Reset, China Analaysis, European Council on Foreign Relations, Special Issue, (April 2015), 07 pages
11. Antoine Bondaz, "The US factor in the China-Japan dispute over the Diaoyutai", In François Godement, Shockwaves from The China/Japan Island Dispute, China Analaysis, European Council on Foreign Relations, Special Issue, (Feb 2013), 11 pages
12. Art Hanson, GUO Jing & Thomas Lovejoy, "Green Belt and Road Initiative (BRI) and 2030 SDGs", Special Policy Study Report, China Council for International Cooperation on Environment and Development, 31 pages
13. Audrye Wong, "The Diaspora and China’s Foreign Influence Activities", Wilson China Fellowship, No.22, (2021)
14. Bill Dymond& Michael Hart, "Navigating New Trade Routes: The Rise of Value Chains, and the Challenges for Canadian Trade Policy", C.D. Howe InstituteCommentary, The Border Papers, No. 259, (March 2008), 32 pages
15. Bios Joshua Setipa, "Concept Note 2020 Trade for Peace Week session", The UN Technology Bank for Least Developed Countries, 07 pages
16. BIS/DFID Trade Policy Unit, "Economic Openness and Economic Prosperity", Trade and Investment Analytical Papers, Department for Business, Innovation and Skills, London, (2011), 14 pages
17. Carlos Seiglie, "", Trade, Peace and Democracy: An Analysis of Dyadic Dispute", Institute for the Study of Labor Discussion Paper No. 2170, (June 2006)
18. Conseil des droits de l’homme, "Le renforcement de la coopération internationale dans le domaine des droits de l’homme", (06/01/2011)
19. Cory Welt, "Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy", congressional Research Service, (05/10/2021), 44 pages
20. David Hummels & Georg Schaur, "Time as a Trade Barrier", NBER Working Paper, No. 17758, (January 2012),55 pages

21. Dawid A. FUSIEK, Towards Normative Power Europe The EU as a standard-bearer of multilateralism and the role of European norms and values in the post-pandemic geopolitical order", Institute of European Democrats, Brussels, (December 2020), 20 pages
22. Electricity 2030 Long-term trends – tasks for the coming years", Federal Ministry for Economic Affairs and Energy (BMWi), Berlin, Germany, (May 2017), 52 Pages
23. Ellen L. Frost, James J. Przystup, and Phillip C. Saunders, "China’s Rising Influence in Asia: Implications for U.S. Policy", Strategic Forum, Institute for National Strategic Studies National Defense University, No.231, (April 2008), 08 pages
24. Eric Canal Forgues Alter & N. Janardhan, "Abraham Accords: Legal Interpretation and Scope for Collaboration with Asia", Emirates Diplomatic Academy, (2021), 20 Pages
25. Erwan Lannon, L'Union européenne et la nouvelle donne géopolitique en Méditerranée: bilan des premières réponses de l’UE et perspectives dans un contexte en mutation, Espagne, Barcelone, Institut européen de la Méditerranée (IEMed), (Avril 2012)
26. European Commission, "A Partnership for Democracy and Shared Prosperity With The Southern Mediterranean", High Representative of The Union for Foreign Affairs and Security Policy, Brussels, (March 2011), 17 Pages
27. Factors shaping the future of world trade", the World Trade Organization, World Trade Report 2013, Switzerland,(2013)
28. Findings from modeling additive costs", Working Paper CEPII,(August 2018), 48 pages
29. Francisco H.G. Ferreira, Emanuela Galasso & Mario Negre, "Shared Prosperity: Concepts, Data, and Some Policy Examples", IZA DP No. 11571, (May 2018)
30. Frank Musmar & Najat Al-Saied, "The Old Peace Treaties vs. the Abraham Accords", The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, BESA Center Perspectives Paper No. 2,151, (September 12, 2021), 05 Pages
31. Frank Umbach, "China’s Belt And Road Initiative And The Mediterranean Region: The Energy Dimension", Mediterranean Dialogue Series, Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, No.14, 12 pages
32. Gal Luft Foreword, "Silk Road 2.0: US Strategy toward China’s Belt and Road Initiative", Atlantic Council Strategy Paper No. 11, (2017), 66 pages
33. Gena.Gibson & All, "Energy Technology Systems analysis programme", IEA ETSAP - Technology Brief T14, (August 2011), 10 pages
34. General Secretariat of the Council (Council of the European Union), European Security Strategy A secure Europe in a better world", (2009), 43 pages
35. Guillaume Daudin Jérôme Héricourt & Lise Patureau, "International Transport costs: New Findings from modeling additive costs", Document de travail (Docweb) No.2203, (Janvier 2022), 62 pages
36. Guillaume Daudin, Jérôme Hericourt & Lise Patureau, "International Transport costs: New
37. Hildegunn K. Nordas, Enrico Pinali & Massimo Geloso Grosso, "Logistics and Time as a Trade Barrier", OECDTrade Policy Working Papers, No. 35, (2006), 59 pages
38. International Crisis Group, "The Eurasian Economic Union: Power, Politics and Trade", Europe and Central Asia Report, No.240, (20 July 2016), 34 pages

39. Ioannis E. Kotoulas wolfgang pusztai, "Geopolitics of The War in Ukraine", Foreign Affairs Institute, Greece, Report No.04, (June 2022), 77pages
40. James Anderson & Eric van Wincoop, Trade Costs, Journalof Economic Literature, (September 10, 2003),122 pages
41. James Feyrer, "Distance, Trade, and Income – The 1967 to 1975 Closing of the Suez Canal as a Natural Experiment", National Bureau Of Economic Research, Cambridge, (December 2009), 31 pages
42. James Mackie, "Promoting policy coherence: Lessons learned in EU development cooperation", ECDPM, Cascades, Policy Brief, (September 2020)
43. Jan w. Rivkin, karen g. Mills & Michael e. Porter, "The Challenge of Shared Prosperity Findings of Harvard Business School's 2015 Survey on U.S. Competitiveness", Harvard Business School Survey, (September 2015), 32 pages
44. Jean-François Arvis, Gael Raballand & Jean-François Marteau, "The Cost of Being Landlocked: Logistics Costs and Supply Chain Reliability", Policy Research Working Paper Series 4258, The World Bank, (2007)
45. Jingyu Mao, "The Road Ahead for Chinese SOEs", Senior Projects, No, 289, (Spring 2018), 98 pages
46. Jitania Kandhari, "China's Geopolitical Aspirations And Challenges", Macro Insight, Q.03, (2022), 07pages
47. Joel Wuthnow, "Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications", Center for the Study of Chinese Military Affairs, Institute for National Strategic Studies, China Strategic Perspectives, No.12, (October 2017), 56 pages
48. John Calabrese, "Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential?", (31/10/ 2017), 13 pages
49. John Hurley, Scott Morris & Gailyn Portelance, "Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective", CGD Policy Paper 121, Center for Global Development, Washington, (March 2018), 38 pages
50. Katarina Živec, "Spheres Of Influence - Spheres of Conflict?", Perspectives, (august 2018), 20 Pages
51. Katia Adamo & Paolo Garonna, "Euro–Mediterranean Integration And Cooperation: Prospects And Challenges", Unece Annual Report Economic Essays, United Nations Ece 2009 Annual Report, No 09, (2009), pp.73-84
52. Kevin Chilton & All, "A Stronger and Wider Peace: A U.S. Strategy for Advancing the Abraham Accords", JINSA's Abraham Accords Policy Project, (January 2022), 48 pages
53. Ksenia Krauer-Pacheco, "Turkey as a Transit Country and Energy Hub: The Link to Its Foreign Policy Aims", No.118, (December 2011), 66pages
54. Laura Meijer, "The Southeastern Anatolia Project (GAP): water, counterinsurgency, and conflict", SciencesPo Kuwait Program, (Spring 2018), 16 pages
55. Li Daguang, "Military Diplomacy Under the Strategic Idea of 'One Belt, One Road", Defense Industry Conversion in China, No.11, (2015)
56. Mehdi Lazar& Sidi-Mohamed Nehad, "Vers une nouvelle Algérie ?", la revue géopolitique, (08/12/2013), 13pages
57. Michael S. Chase & all, russia-china relations Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines", the national bureau of asian research, nbr special report 66, (july 2017), 64 pages
58. N.A,"Logistics & Multimodal Transport Laws & Foreign Investment In India", India Juris, (2012), pp.01-07

59. Nargis Kassenova, "Kazakhstan and Eurasian Economic Integration: Quick Start, Mixed Results and Uncertain Future", Centre Russie/NEI, Russie.Nei.Reports N 14, (November 2012), 31 pages
60. Nicklas Norling & Svante Cornell,"The role of the European Union in democracy-building in Central Asia and the South Caucasus", International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, (2016), 35 pages
61. OECD , "China's Belt and Road Initiativein the Global Trade, Investmentand Finance Landscape", OECD Business and Finance Outlook, Paris, (2018), 46 pages
62. OECD, "China's Belt and Road Initiative in the Global Trade, Investment and Finance Landscape", OECD Business And Finance Outlook, Paris, (2018), 46 pages
63. PES Council, "The EU on the international scene; Promoting sustainable peace", (22-23 November 2007), 09 pages
64. Petra Wagner & All, "Impacts of ICTs on Transport and Mobility (ICTRANS)", European Commission, Institute for Prospective Technological Studies, (June 2003), 155 pages
65. Piotr Eberhardt, "Friedrich Ratzel’s views on Human Geography and Geopolitics", (August 2015)
66. Rafiq Dossani, "Promoting the Sustainable Development of Transport and Economic Corridors Under the Belt and Road Initiative", China Center for International Economic Exchanges, SCOPING Paper 03, (2016), pp.56-75
67. Ramin Kiani, "Reasons and roots of the formation of the Abraham Accords", University of Tehran, Tehran, (April 2022), 14 Pages
68. Robert S. McNamara, "Address to the Board of Governors", Washington D.C, USA, (September 25, 1972),23 pages
69. Ronald W. McQuaid & All, "The importance of transport in business location decisions-scoping study", Department for Transport, (January 2003), 127 pages
70. Sebastian Haupt, "International Cooperation: Motivation, Success Factors and Critical Assessment", Seminar Paper Cooperation and Leadership in an International Business Context, (2005), 24 Pages
71. Sebastian Paulo, "International Cooperation and Development Sebastian Paulo A Conceptual Overview", Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Discussion Paper 13, (2014), 40 pages
72. Shamshad Akhtar & others, "High-Quality Belt and Road Cooperation: Partnership on Connectivity", Report on the Findings and Recommendations from the Meetings of the Advisory Council of the Belt and Road Forum for International Cooperation in 2019 and 2020, (2021), 73 pages
73. Simon Chesterman, "Asia’s Ambivalence About International Law & Institutions: Past, Present, And Futures", Nus Centre For Asian Legal Studies Working Paper 15/09, (December 2015), 48 pages
74. Stéphane Alby, "Algeria: A Window of Opportunity Not To Be Missed", ECO CONJONCTURE, No.04, (19 July 2022), 09 pages
75. Stephen Gibbonsa & All, "Road transport: the effects on firms", London School of Economics & Spatial Economics Research Centre, London, United Kingdom., (June 2012)
76. Steven Simon, "Israel and The Persian Gulf: A Source of Security or Conflict?", Quincy Institute for Responsible Statecraft, Quincy Brief No. 13, (June 2021), 24 Pages
77. The International Renewable Energy Agency (IRENA) and Korea Energy Economics Institute (KEEI), "Renewable Energy And Electricity Interconnections

For A Sustainable Northeast Asia", International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi, (2021), 144 pages

78. Tomohiko Taniguchi, "Beyond "The Arc of Freedom and Prosperity": Debating Universal Values in Japanese Grand Strategy", Asia Paper Series 2010, German Marshall Fund of the United States, Washington, (2009), 09pages
79. Tova Norlen and Tamir Sinai, "The Abraham Accords: Paradigm Shift or Realpolitik?", George Marshall European Center for Security Studies, No. 64, (October 2020), 15 pages
80. Trade and Development Board, "The Role of International Trade in The Post-2015 Development Agenda", United Nations Conference on Trade and Development, Sixth Session, (February 24, 2014), 14 pages
81. United Nation, "New forms ofcooperation and increased coherence to implement the SDGs", Development Cooperation Forum Policy Briefs, No.15, (March 2016), 05 pages
82. United Nation, Environment Management Group, "The Impact of the Stockholm Conference on the UN System: Reflections of 50 Years of Environmental Action", 11 pages,(2-3 Juin 2022)
83. United Nations Conference On Trade And Development, "Efficient Transport And Trade Facilitation To Improve Participation By Developing Countries In International", Eighth Session Geneva, Item 4 Of The Provisional Agenda Trade, (8-12 December 2003), 16 pages
84. United Nations Department of Economic and Social Affairs, "Partnering for A Brighter Shared Future", The 2030 Agenda for Sustainable Development Sub-Fund of The United Nations Peace and Development Trust Fund, Progress Report on The Belt and Road Initiative in Support of The United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development
85. United Nations ESCAP, "Fibre-Optic Co-Deployment along the Asian Highways and Trans-Asian Railways for E-Resilience: The Cases of India and Bangladesh", Asia-Pacific Information Superhighway (AP-IS) Working Paper Series, Thailand, (October 2018), 57Pages
86. United Nations, "Regional Connectivity For Shared Prosperity", United Nations Escap Publication, (2014), 108pages
87. United Nations, Working Together: Integration, Institutions And The Sustainable Development Goals World Public Sector Report 2018, Department Of Economic And Social Affairs, New York, (2018), 190 Pages
88. Viktor Khristenko, "Eurasian Economic Integration: Facts and Figures", Eurasian Economic Commission, (2015), 30 Pages
89. Wang Shih-tsung, "The Conference of Berlin and British ‘New’ Imperialism, 1884-85", National Taiwan University, (31Jul 1998), 33pages
90. World Bank Group, "Reversals of Fortune, Poverty and Shared Prosperity 2020", (2020)
91. World Trade Organization, "Exploring the linkage between the domestic policy environment and international trade", World Trade Report 2004, (2004), 276pages
92. Xi Jin Ping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in all Respects andStrive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the19th National Congress of the Communist Party of China, (18 October2017)
93. Xi Jinping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese

Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, (October 18, 2017)

94. Xi JinPing, "Work Together to Build the Silk Road Economic Belt and The 21st Century Maritime SilkRoad", Opening speech, The Belt and Road Forum for International Cooperation, (14 May 2017)
95. Yongding Yu, "Revisiting the Internationalization of the Yuan", ADBI Working Paper Series No.366, (July 2012), 28 pages
96. Zhang Hongzhou & Arthur Guschin, "China's Silk Road Economic Belt: Geopolitical Challenges in Central Asia", RSIS Commentary, No. 099, (24 April 2015)
97. Zhexin Zhang, "The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy?", Research Division Asia, German Institute for International and Security Affairs, No.02, (october 2018), 07 pages

V. Gatherings and Conferences

1. Shiu Wen-Tang, "Negotiations over French Indochina between France and Japan during the Second World War", International Conference Vietnam-Indochina-Japan's relation during the Second World War -Document and Interpretation, University of Social Sciences & Humanities, 18/09/2015,pp.37-53

VI. Websites

1. Adel Hamaizia, "Rebalancing Algeria's Economic Relations with China", 03/12/2020,Retrieved 13/01/2023, available at:https://shortest.link/mh6o
2. Adel Hamaizia, "Rebalancing Algeria's Economic Relations with China", 03/12/2020,Retrieved 13/01/2023, available at:https://shortest.link/mh6o
3. Alisa Odenheimer, DP World, Israel Shipyards Weigh Joint Bid for Haifa Port, Bloomberg Middle East Edition, 16/08/2020,Retrieved 27/07/2022, available at.https://2u.pw/nzUpk
4. Aparna V Pillai, "China-Algeria Relations: win-win development, or neo-colonialism?", 11/05/2022,Retrieved 13/01/2023, available at:https://shortest.link/nllQ
5. Aparna V Pillai, "China-Algeria Relations: win-win development, or neo-colonialism?", 11/05/2022,Retrieved 13/01/2023, available at:https://shortest.link/nllQ
6. Arash M. Akbari, The Abraham Accord, Iran, and The Geopolitics of the Persian Gulf, 06/09/2021,Retrieved 29/07/2022, available at: https://2u.pw/d66iG
7. Associated Press, "The Latest: Bahrain FM gives interview to Israeli TV channel", 26/06/2019, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/76Glp
8. Chas W. Freeman, "About Spheres of Influence", 03/2022, Retrieved 22/05/2022, available at:https://2u.pw/7uLgp
9. **Christina Pazzanese,** Merkeladvises graduates : Break the walls that hem you in, May 30, 2019, Accessed on December 20, 2020, available at: https://tinyurl.com/ya3temcu
10. Christoph Nedopil Wang, China Belt And Road Initiative (BRI) Investment Report H1 2022, 24/07/2022, available at: https://2u.Pw/Zoz2wm

11. Council of the European Union, Joint declaration by the European Union and Morocco for the fourteenth meeting of the Association Council, 27/06/2019, accessed 15/12/2020, available at: https://2u.pw/WnNhH
12. Country profiles: Institutional mechanisms for policy coherence, OECD Ilibrary,Viewed on 18/01/2022, available at: https://2u.pw/6tG2b
13. Dahlia Scheindlin, How to Salvage Progressive Policies from The Abraham Accords, Report Century International, 02/03/2022, Retrieved 30/07/2022, available at: https://2u.pw/KwJVx
14. David J. Alvarez, The Vatican and the War in the Far East 1941-1943, Accessed 15/12/2020, available at: https://2u.pw/uBhL9
15. Full-Year 2021 and December 2021 U.S. Airline Traffic Data, United States Department of Transportation, bureau of transportation statistics, Viewed on 10/03/2022, available at:https://2u.pw/ugCUK
16. History of Japanese Militarism and Circumstances Concerning the Issue of Yasukuni Shrine, 16/01/2016, Accessed 25/04/2022, Available at:https://2u.pw/0HuJk
17. Jennifer Hansler, Trump Administration Informs Congress of Intent to Sell $23b In Arms to UAE, CNN, 11/11/2020, Retrieved 27/06/2022, available at: https://2u.pw/pbOMk
18. John Calabrese, "The New Algeria" and China", 26/01/2021, Retrieved 13/01/2023, available at:https://2u.pw/KgTukj
19. John Calabrese, "The New Algeria" and China", 26/01/2021, Retrieved 13/01/2023, available at:https://2u.pw/KgTukj
20. Judy Yang & Maria Ana Lugo, "Shared Prosperity: A challenging but important goal to monitor", In World Bank Blogs, 12/12/2018, Retrieved 24/04/2022, available at: https://2u.pw/FBLAr
21. Nanshin ron, "Alchetron", 02/01/2018,Accessed 15/12/2020, Available at: https://2u.pw/rzEBN
22. Pascal Lamy, "Comparative Advantage is Dead? Not at All", Word Trade Organization, 12/04/2010, available at: https://2u.pw/38gFo
23. Peter Jahn, "Deutscher Lebensraum, Entvölkerung und Völkermord in Osteuropa 1939–1945", Sachsenhausen, 15/04/2018, Accessed 15/05/2022, available at: https://cutt.us/jxHhP
24. Raphael Ahren, Making History, 1st Commercial Israel-UAE Flight Departs For Normalization Talks, 31/08/2020, Retrieved 27/07/2022, available at: https://2u.pw/l26z2
25. Richard A. Webster, Axis Powers, Britannica, (w.d), Retrieved 22/03/2022, available at: https://2u.pw/R7Ziy
26. Silk Road Briefing, "Algeria, China, Upgrade And Extend Belt & Road Initiative Development Plans", 08/12/ 2022, Retrieved 13/01/2023, available at: https://cutt.us/G5m29
27. Silk Road Briefing, "Algeria, China, Upgrade And Extend Belt & Road Initiative Development Plans", 08/12/ 2022, Retrieved 13/01/2023, available at: https://cutt.us/G5m29
28. Tamer Badawi, De-escalating Tension in the Gulf: Why Efforts to Facilitate Arab-Iranian Dialogue should be Intensified, Robert Schuman Centre,Retrieved 29/07/2022, available at: https://2u.pw/krwtd
29. The World Trade Organization (WTO), An Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance, including for Human and Institutional Capacity-

Building, to Support Least-Developed Countries in Their Trade and Trade-Related Activities, Viewed on 12/01/2022,available at: https://2u.pw/Kpk4d

30. Varun Godinho, Israel’s Bank Hapoalim Signs Agreement With Difc, Agdm, Gulf Business, 22/11/2020, Retrieved 27/07/2022, available at:https://2u.pw/X7Mg4
31. Xinhua, "Vision and actions on jointly building Belt and Road", In Belt and Road Forum for International Cooperation, 10/04/2017, Retrieved 24/07/2022, available at:https://cutt.us/GrVRR
32. Yuasa Takeshi, "Japan’s Multilateral Approach toward Central Asia", Retrieved 25/12/2022, available at: https://2u.pw/ZJG5Lt

الفهرس